النظام العالمي الجديد

٧


بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد السابع

النظام العالمى الجديد

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٧ -المجلد السابع

المجلد : ٧ -المجلد السابع

المجلد : ٧ -المجلد السابع

المجلد : ٧ -المجلد السابع

المجلد : ٧ -المجلد السابع

المجلد : ٧ -المجلد السابع

المجلد : ٧ -المجلد السابع

نهاية الفـــهـــرس



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٣

قراءة فى متاعب القرن الحادى والعشرين

العالم الثالث مهدد بمشاكل عرقية ودينية

شكل العالم يتغير ومفهوم الأمن لم يعد كما كان!

دراسة وتحليل:
حمدى فؤاد

علم المستقبل أصبح من اهم وابرز علوم العصر الجديد. فالتطورات التى كانت تحدث فى عالمنا التقليدى خلال سنوات طويلة قد أصبحت تحدث فى شهور وأسابيع وايام. وانقسام العالم إلى معسكرين شيوعى ورأسمالى، كان يضع حدودا تقليدية ومفاهيم معروفة للعبة الصراع الدولى. كانت كتلة العالم الاشتراكى تتنافس وتتصارع مع العالم الراسمالى. وكانت سيطرة موسكو على عالمها الشيوعى، يجعل من السهل معرفة مواقع الخطر ونقاط الانقسام، واتجاهات المستقبل. وكان حلف الأطلنطى فى المقابل يعرف حدود ومعالم وطبيعة المواجهة العسكرية والأيديولوجية.

ومع سقوط الكتلة الشيوعية تغيرت قواعد اللعبة. وعاد العالم يواجه مشاكل ماقبل الحرب العالمية الأولى والثانية، وبعد ان كانت الحروب فى الماضى تهدف تحقيق قيام الدولة، ومفهوم الامة الواحدة، اصبحت حروب الحاضر والمستقبل لها طابعها الجديد.. فالحروب الآن تستهدف العودة إلى ماكان عليه العالم فى مرحلة يمكن ان نسميها مرحلة بروز الكيانات العرقية والمجموعات القبلية، والتنظيمات التى كانت سائدة فى مرحلة ماقبل قيام الدول الحديثة.

وفى ظل كل هذه المتغيرات فإن اغلب مفكرى العالم الغربى، خصوصاً فى الولايات المتحدة يركزون اهتماماتهم على مايمكن ان يسمى «بعلوم المستقبل».

والمستقبل الذى يتكلمون عنه، هو مستقبل الدنيا بعد اقل من ٨ سنوات، اى مع بداية القرن الواحد والعشرين. والسنوات والقرون ليست إلا مجرد محاولة لوضع علامات بارزة فى تاريخ الإنسانية. فالمتغيرات لاتحدث نتيجة لبداية عام جديد او قرن واحد وعشرين بل تحدث كل يوم ولا تبرز معالمها

وكان تقرير السكرتير العام للامم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالى عن «جدول أعمال السلام» محاولة جادة تربط بين إطار الامم المتحدة التقليدى المتفق عليه، وبين القضايا الجديدة ذات الطابع المختلف التى اكدته التطورات الأخيرة، ولذلك كان تقرير الدكتور غالى مزيجاً من معالجة المشاكل فى إطار ومفهوم الميثاق - والكلام عن جدول اعمال واجندة للسلام - تتجاوز هذه المبادئ بإنشاء ماأسماه «قواعد صيانة السلام» والقيام بإجراءات ومحاولات لاحتواء الأزمات ومعالجتها قبل ان تصبح حروبا اهلية وصراعات إقليمية. وكان اختياره للتعبير الجديد بمفهوم «الدبلوماسية الوقائية» عبارة عن تاكيد بان المشاكل التى كانت قائمة فى الماضى قد تغيرت، وان المجتمع الدولى مطالب بان يعالج قضايا اخرى لها طبيعة مختلفة، على ان تتم معالجتها قبل ان تبدأ، وقبل ان تصبح حروباً اهلية وصراعات إقليمية إلا باكتمال السنين وإعلان بداية القرن الجديد.

ولم يكن من قبيل المصادفة ان يدعو الرئيس السابق جيمى كارتر إلى ندوة علمية سياسية فى اتلانتا بولاية جورجيا لمناقشة هذه المشاكل وطرح اوراق عمل وتبادل وثائق حول موضوع من اخطر الموضوعات التى تتعرض لها دول العالم الثالث وبالتحديد مشاكل جمهوريات الاتحاد السوفيتى، وازمة البوسنة، والوضع فى ارمينيا، ومشكلة زائير، اى بالتحديد كل الموضوعات المطروحة على الامم المتحدة.

وكان من الواضح ان إطار التعامل مع المشاكل الدولية بالمفهوم الذى تعارف عليه العالم منذ صدور ميثاق الامم المتحدة، قد اصبح مهدداً بازمات وقضايا تتجاوز حماية حدود الدول القائمة الآن، بعد ان اصبح التركيز مهتماً الآن على حروب اهلية وصراعات إقليمية وانقسام فى دول وكيانات كانت قائمة.

والآن نعود لمفهوم الكتاب الذى شغل العالم بطرحه هذه القضية ومؤلفه بول كينيدى.

من مواليد شمال بريطانيا تلقى دراسته فى نيوكاسل وانجلترا وتخرج فيها بمرتبة الشرف وحصل على الدكتوراه من جامعة إكسفورد، وتولى مهمة التدريس فى الجامعات البريطانية إلى ان انتقل إلى الولايات المتحدة عام ١٩٨٣ للتدريس فى جامعة ييل.

وقد صدر له كتاب عن «صعود وهبوط القوى العظمى» وكتابه الجديد عن «الإعداد لبداية القرن الواحد والعشرين» والكتابان يمكن اعتبارهما دراسة لمشكلة واحدة، وهى شكل العالم وازماته السكانية، وقضايا البيئة، وزيادة عدد سكان الكرة الأرضية ومشاكل الهجرة واندلاع الحروب الاهلية والصراعات الإقليمية.

يقول المؤلف إن تاريخ الإنسان يرتبط ويتشكل بتزايد عدد سكان الكرة الأرضية، واتساع عمليات الهجرة البشرية وبازدهار التكنولوجيا الحديثة والإمكانيات المتاحة والتى تتوافر إذا اقيمت الفرصة لوجود بيئة مناسبة لإقامة واستيعاب الملايين من البشر ولكن هذه المبادئ والأسس قد اصيبت بحالة من حالات الاضطراب، وعدم الاستقرار، بتضاعف عدد السكان خلال الأربعين عاماً الماضية، إذ وصل هذا العدد إلى ٥.٥ بليون نسمة وسوف يصل إلى ٨ بلايين، وقد يرتفع إلى ١٠ بلايين مع بداية القرن الواحد والعشرين. وهذا العدد المتزايد للسكان سوف يؤدى إلى تغيير شكل العالم وتغيير وتعديل فى حدود الدول، وتعداد سكان كل دولة، وقد يؤدى إلى إعادة تشكيل سياسات الدول، وأولوياتها ومصالحها، وتكوينها العرقى. وقد اصبحت التكنولوجيا الحديثة بديلاً عن نظام العمل التقليدى بتغيير وسائل الإنتاج وتطوير وسائل النقل، وتحسين إمكانيات الانتقال والسفر والاتصال، مما يؤكد حدوث تغييرات جوهرية فى نظام العمل واساليب الزراعة والصناعة، بل تغيير فى أسلوب الحياة نفسها.

ومع تزايد عدد السكان، وزيادة متوسط عمر الإنسان، وارتفاع نسبة الشباب، فلابد من توفير الملايين من الوظائف الجديدة. لاستيعاب هذا العدد المتزايد من هذا الجيل الجديد



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

الذى يريد ان تتاح له فرصة العمل والإنتاج والحياة فى ظل ظروف أفضل وارقى، واكثر امنا واستقراراً.

وقد بدات الأمم المتحدة كمنظمة دولية مضى عليها نصف قرن، تواجه نفس المشاكل التى كانت تواجه «الأمم» بعد انتهاء النظام الدولى الذى كان قائماً قبل انهيار الاتحاد السوفيتى عندما كانت موسكو تتزعم مجموعة دول تنتمى إلى ماكان يسمى «بالعالم الشيوعى» بينما تزعمت امريكا «العالم الحر». وبانهيار المعسكر الاشتراكى انقسمت كتلته إلى مجموعات ودوليات صغيرة تهددها حروب أهلية وعرقية ودينية، وبينما كانت تهديدات الأمن فى عصر النظام الدولى الثقافى، قاصرة على إمكانية حدوث مواجهة بين حلفى وارسو والأطلنطى، فقد تغيرت الصورة الآن واصبح الغرب لايهدد الشرق، والأطلنطى لايخشى من وارسو والشيوعيون لايهددون الراسماليين واصبحت التهديدات هى انقسامات إقليمية وعرقية ودينية داخل الدولة الواحدة.

وقد كانت تهديدات ماقبل انتهاء الحرب الباردة قاصرة على مفهوم التهديد العسكرى لضمان أمن مجموعة دول حلف الأطلنطى، او مجموعة دول حلف وارسو، واصبحت الصراعات الآن متفجرة داخل كل دولة على حدة. وكانت تهديدات الماضى مقصورة على المواجهة العسكرية بين كتلة ضد كتلة اخرى، والآن تغير مفهوم الأمن، بانتهاء وحدة وتكتل كل مجموعة منها، وبالذات كتلة الدول الاشتراكية. وبالرغم من تضاؤل خطر المواجهة بين المعسكر الشيوعى والراسمالى، إلا أن البنتاجون لايزال يتكلم عن الأسلحة النووية المتوافرة لدى المعسكر الاشتراكى السابق والذى لايمتلك اقل من ١٠ الاف راس نووية، ولاتزال هذه الدول تبيع اسلحتها لدول العالم الثالث وتتولى هذه المهمة روسيا ودول اشتراكية اخرى كانت جزءا من حلف وارسو، وكذلك كوريا الشمالية والصين، بينما امتلكت دول اخرى مثل الهند وغيرها القدرة على إنتاج سلاح نووى. وبالرغم من كل هذه التهديدات إلا ان هذه التنظيمات قد اقتربت من الزوال أو فى طريقها إلى الاختفاء على المدى البعيد خصوصاً بالعودة إلى البحث عن الأصول العرقية وتضاؤل الاهتمام بالحدود التاريخية، وتزايد عدد المهاجرين والهاربين من نظم قمعية تلجا للإقامة والعمل فى دول غنية.

وفى هذه النقطة يسجل مؤلف الكتاب موقفاً بالغ الأهمية. ويؤكد أن زيادة الهجرة والاندفاع إلى مجتمعات غنية راقية ومتقدمة سوف يؤدى إلى تغيير فى طبيعة تكوين هذه المجتمعات، ولذلك فإنه يشير إلى المشكلات التى ستواجه المجتمعين الأمريكى واليابانى بل ايضاً دول أسيا عندما تزداد الهجرة إليها وضرورة العمل على توفير ظروف افضل للتعليم والتطور والتصنيع والزراعة فى مجتمعات العالم الثالث التى سيصل عدد السكان فيه ليصبح ثلثى سكان العالم كله، وإذا استمرت الهجرة نتيجة لسوء الأوضاع فى هذه الدول النامية فسوف يؤثر ذلك بالضرورة على المجتمعات الحديثة فى أسيا وأمريكا واليابان وألمانيا.

ومع زيادة عدد السكان فسوف تتعرض دول العالم الثالث لمشاكل لها طابعها العرقى والدينى. مع استمرار حالة عدم الاستقرار ومحاولة تغيير الأوضاع الاجتماعية القائمة على زيادة الهجرة إلى دول العالم الغنى، التى سوف تتغير مجتمعاتها بزيادة عدد المهاجرين للإقامة والعمل والعيش فيها.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

بسبب أولوية الاقتصادي على العسكري

النظام العالمي الجديد يستبعد قيام حرب عالمية ثالثة

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن الفرج

تطرقنا سابقاً الى ان النظام الكولونيالي بعد انتصار الراسمال الصناعي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً قد اصبح عقبة امام المنظور العالمي. واعتبرنا حينها ان تلك فرضية مسلم بها دون شرح او تفسير لانها لم تكن حجر الزاوية في المقال السابق. في هذه العجالة سوف نعود لتلك الفرضية مرة اخرى ونسلط عليها الضوء لانها تدخل في صلب التناقضات التي يناقشها مقالنا هذا. ولكن قبل ذلك دعونا نلقي نظرة خاطفة على الصراع الذي ذرّ قرنه بين الدول الصناعية قبل ان تتوصل هذه الدول الى صيغة معقولة لاقتسام العالم. فهذا الصراع يعكس في نفسه ليس فقط حدة التناقض القائم بين هذه الدول - وإنما مستوى تطوره ايضاً. ولذلك فان متابعة - هذا الصراع سوف تتيح لنا بوجه من الوجوه استشفاف ما حدث من تطور ومعرفة ما طرا من تغير على موازين القوى العالمية وأساليب حل التناقضات القائمة بين هذه القوى.

ففي ظل سيطرة الراسمال التجاري، هذا الراسمال العتيد الذي تكيف مع كل العصور والأزمنة، تقاس الثروة والقوة ليس بمكانة الأمة الصناعية والانتاجية وإنما بمقدرتها على الشراء بارخص والبيع باغلى. ولذلك فان الراسمال الصناعي الذي انبثق كتطور طبيعي لنمو راس المال التجاري، خصوصا في مراحله الاولى وقبل ان يخضع الاخير له ويتمكن من انتاج المكينة ليس بواسطة انسان وإنما بمكينة اخرى، كان في امس الحاجة الى المفهوم التجاري للثروة. وعليه فقد وجد في المستعمرات ضالته. فالمستعمرات تمده بالخامات الرخيصة المنهوبة وتفتح اسواقها لتصريف منتوجاته دون منافس.

ولاعطاء الراسمال الأوروبي استحقاقه لا بد من التاكيد على انه لم يكن امام خيار اخر لانجاز مهمته واحداث قفزة نوعية غير اللجوء الى التوسع الجغرافي واستغلال الشعوب الاخرى. ففي ظل التخلف التكنيكي يستحيل ان يتقدم شعب دون اللجوء الى استغلال شعب اخر. لذلك فقد نشب صراع ضار بين الدول الاوروبية الصناعية من اجل السيطرة على مزيد من اراضي العالم. ففي الفترة بين (1860 - 1914) زادت ساحة المستعمرات البريطانية من 2.5 مليون ميل ربع الى 13.1 مليون ميل مربع، اي اكثر من خمس مرات. وبذلك نهبت بريطانيا رقماً قياسياً بالنسبة لمساحة المستعمرات. وكان نتيجة ذلك محافظة المملكة المتحدة على مستوى عال من معدل تراكم راس المال لم يقل ابداً عن 9% على امتداد القرن التاسع عشر باكمله.

اما مساحة المستعمرات الفرنسية فان ترتيبها جاء الثالث

4.1 مليون ميل مربع عام 1914، حيث احتلت روسيا في نفس ذلك العام المكان الثاني - بعد بريطانيا - فوصلت مساحة مستعمراتها 6.6 مليون ميل مربع. وهكذا تم بين الدول الصناعية تقاسم 90% من مساحة افريقيا و99% من جزر الهند الغربية وحوالي 56% من مساحة اسيا، كما وقعت استراليا بالكامل تحت السيطرة الاجنبية (راجع الدكتور رمزي زكي، المشكلة السكانية، الكويت 1984 ص 72 و73). ولذلك فما ان ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قوة جديدة لها طموح ووزنها مثل المانيا حتى غدت اعادة تقسيم الأراضي مسالة ملحة.

وجاءت الحرب العالمية الأولى لتعكس التناقض التناحري الذي نشا نتيجة لرغبة المانيا في الحصول على اراض ومستعمرات تستغلها من جهة واصرار بريطانيا وروسيا وفرنسا على عدم التنازل لالمانيا عن اي شيء بل وسعيهم الى ضم أطراف الامبراطورية العثمانية الى قائمة مستعمراتهم الأخرى من جهة ثانية. وكما هو معروف فلقد حلت الحرب التناقض الناشيء بهزيمة المانيا وحلفائها وانتصار بريطانيا وفرنسا. اما روسيا فقد خرجت من الحرب بعد استيلاء البلاشفة على السلطة.

ولا يهمنا هنا الخوض في تفاصيل الحروب التي دارت بين الدول الصناعية فهي كثيرة ومتعددة. ان ما يعنينا هو ايضاح كيف انعكست التطورات الاقتصادية في هذه الدول على سياساتها الخارجية ولماذا كانت الحروب في مرحلة من مراحل التطور الراسمالي شيئاً اجباريا على الدول الصناعية لا بد ان تخوض غمارها كبطاقة لدخولها «النادي الصناعي». ولذلك نجد هذه الدول تنتقل من الحروب الثنائية الى الحروب العالمية. فبعد الحرب العالمية الأولى جاءت الثانية التي اودت بحياة ما لا يقل عن 60 مليون انسان وتركت القارة الأوروبية التي شكلت المسرح الرئيسي للعمليات العسكرية



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

ارضا خربة. ولم تتورع الولايات المتحدة لتاكيد سيطرتها من استخدام القنابل الذرية.

ان الدرس الذي يجب ان يستنتج من الاهوال والدمار التي خلفتها الحروب، انه من غير الممكن وضع شروط غير عادلة والتوصل في نفس الوقت الى حلول دائمة مدركين في نفس الوقت ان لا وجود في الواقع ولن يكون هناك تسويات عادلة ودائمة والا لساد السكون وانتهى التاريخ كما تمنى ذلك هيجل وماركس وفوكوياما. ان المطلوب هو بعض الواقعية للحلول والتسويات الدولية بما يتناسب والمستوى الحضاري الذي وصل اليه التطور لكي لا ينزلق الانسان في صراعه الى الشكل البدائي السائد في الغابة في عصر توجد فيه الصواريخ والقنابل.

فالقبضة الحديدية واحتكار عدد محدود من الدول اقتسام العالم بالبارود والمدافع من شانه ان يشعل حرباً وراء حرب. فليس من المعقول مثلا ان تصل حصة استثمارات المملكة المتحدة الى 70% من اجمالي الاستثمارات الأوروبية في الخارج عام 1913 وتبقى بقية الدول ساكنة

(راجع المصدر السابق ص 79). وهكذا فاننا نجد انه في غياب الية اخرى للتوسع الافقي غير احتلال الاراضي التي من شانها ان تعطي وضعاً مميزاً لدول محدودة وعلى حساب اي قوة ناشئة جديدة، ولذلك فليس مستغرباً ان نجد الولايات المتحدة الأمريكية كانت على راس الدول الصناعية من حيث المصلحة في انهاء النظام الكولونيالي واعطاء الدول المستعمرة استقلالها. وبالمقابل كانت بريطانيا اكثر الدول تردداً وممانعة. وكما ذكر جلالة الملك الحسن الثاني في كتاب «ذاكرة ملك» فان ونستون تشرشل لم يرتح للوعد الذي اعطاه روزفلت رئيس الولايات المتحدة الامريكية للمغرب بالاستقلال، لانه اعتبره بمثابة ناقوس الخطر، وان مثل هذه الأمور كمثل جوارب النايلون متى نزعت منها خيطا تتبعه بقيمة الخيوط.

اننا ننطلق من فرضية ان التوسع الجغرافي للدول الصناعية الأوروبية كان نتيجة ظروف موضوعية وليس وليد نزعات شريرة لهذه الدول ويمكن الجزم بان هذا الدور لو لم تلعبه اوروبا للعبته قارة اخرى ودول اخرى. ولذلك فان السبب الموضوعي لا يمكن ان يلغيه إلا سبب موضوعي اخر اقوى منه. وهكذا فقد لعب التطور التقني والتقدم العلمي بمثابة «حصان طروادة» في القضاء على النظام الكولونيالي وتغيير قياس موازين القوى العالمية بشكل جذري

فلم تعد مقدرة الدول في ضوء ما حققه العلم من انجازات تقاس بمساحة الاراضي المملوكة للدولة المعنية، وإنما بما لديها من علم وصناعة واختراعات ولهذا فمنذ الاربعينيات تقريبا وعظمة الدولة القوية وجبروتها اصبحت متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وليس في بريطانيا او فرنسا رغم كل مساحات الاراضي التي كانت خاضعة لسيطرة هاتين الدولتين.

وأمام تنامي القوة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية التي بدت واضحة اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية اصبح من المستحيل على كل من بريطانيا وفرنسا (خصوصا في ظل خط سوفياتي ماثل للعيان) ان تغلق ابواب مستعمراتها في وجه السوق الامريكية مما يعني ان السيطرة الكولونيالية فقدت قيمتها، وان استمرارها ادارياً وشبه زوالها اقتصادياً لن يؤدي إلا الى زيادة نفقات الدولة المستعمرة الادارية وارهاق الميزانية الحكومية.

كما انه في ظل التقدم العلمي - التقني فان اقتصار صادرات دول المتربول للمستعمرات على السلع الاستهلاكية واستثناء صادرات المعدات والآلات من شانه ان يهدد تطور الصناعة الثقيلة ويصيبها بالركود معرضاً الاقتصاد في دول المتربول للانكماش والأزمات الحادة.

وهكذا اصبح النظام الكولونيالي الذي اخذ يواجه بالرفض من قبل شعوب المستعمرات امراً يرهق النظام العالمي برمته ويعيق موضوعياً تطوره للأمام فكان لا بد من انهياره وقيام نظام عالمي آخر يتم في اطاره تقاسم العالم باليات عمل اخرى تستخدم هذه المرة التفوق العلمي والاقتصادي كمحاور رئيسية لاداتها. مما يعني ان الصراع بين الدول الصناعية سوف يستمر ولكنه لن يكون على زيادة مساحة الاراضي الخاضعة وإنما من اجل السيطرة على الأسواق.

ولا بد من لفت الانتباه بعد هذا الاستطراد كله الى نقطة جوهرية اردنا توضيحها إلا وهي ان النظام العالمي الجديد في اختلافه عن النظام الكولونيالي السابق يستبعد امكانية قيام حرب عالمية جديدة

فكما ذكرنا ان النظام الكولونيالي والية عمله هي التي تسببت في اندلاع حربين عالميتين. اما النظام العالمي الجديد فانه لمرونته يعطي المجال للصراع الاقتصادي اولوية على الصراع العسكري، رغم كل الترابط المعقد بين هذين المجالين. ولذلك نلاحظ ان قوة عسكرية ضخمة كالاتحاد السوفياتي تنسحب مؤقتا عن السيطرة دون نزاع عسكري او

> هناك نقطة جوهرية ألا وهي ان النظام العالمي الجديد في اختلافه عن النظام الكولونيالي السابق يستبعد امكانية قيام حرب عالمية جديدة.

كما يحلو للكثير دون طلقة رصاصة عندما وجدت نفسها غير مؤهلة اقتصاديا لفرض نفوذها على العالم.

ان هذا الاستنتاج المهم قد يثير بعض الاعتراضات بصدد مخزون الاسلحة الضخم لدى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وبريطانيا من جهة واختلاف مصالح هذه الدول من جهة ثانية. في الحقيقة ان نقطة الضعف في هذه المعادلة الصعبة هي روسيا. فهذه الدولة لديها ترسانة عسكرية هائلة لا تقل عما لدى الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الذي يعاني فيه اقتصادها من الهشاشة.

فالاصلاحات التي قام بها جورباتشوف كان من الممكن ان تؤدي ثمارها لو استطاعت الدولة الروسية فرض الهدوء وقيادة البلاد باوامر رئاسية متنورة. ان ماساة جورباتشوف وبلاده معه هي في طبعه الذي لم يكن يتناسب مع المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد. فلو لم يتغلب مزاجه كمثقف عليه كسياسي لكان بالامكان ان يصبح دكتاتور البيروسترويكا وأن يقود روسيا الى بر الأمان. ولا يجب ان يفهم من هذا ان هناك تحبيذاً للطريقة الصينية التي تشبه الطريقة البروسية في الاصلاح الزراعي. فلقد كان بامكان الاصلاحات الواسعة النطاق والشاملة التي اطلقها جورباتشوف ان تعطي نتائج باهرة اكثر بكثير مما اعطته التحولات الصينية التدريجية والحذرة لو تمت هذه الاصلاحات في ظل قيادة مركزية غير جامدة. ان روسيا الآن في ظل الفوضى والاهانة التي تعيشها مؤهلة لدق اسفين في النظام الدولي. فنظامها لا يزال مستعصياً ومستقلاً بنفسه دون روابط تذكر مع السوق العالمية مما قد يشجعها على القيام بمغامرات واستفزازات قبل ان تستعيد مكانتها التي يؤهلها لها مستوى تطورها الاجتماعي ومقدرتها العلمية ورصيدها الكبير في مجال البحث والاختراعات.

اما بقية الدول الصناعية المتطورة بما فيها امريكا وفرنسا وبريطانيا فان بينها مصالح مشتركة ومصالح اقتصادية قوية فالاحصائيات التي يقدمها تقرير البنك الدولي تشير بوضوح الى ان النمو في التجارة الدولية يعود بالدرجة الأولى الى زيادة المبادلات بين الدول الصناعية المتطورة نفسها وليس نتيجة للعلاقة التجارية مع الدول النامية. فـ 65% من صادرات الولايات المتحدة الصناعية تذهب الى بقية الدول الصناعية المتطورة وتذهب 35% فقط من هذه الصادرات للدول النامية. اما صادرات المانيا وفرنسا وبريطانيا الى الدول النامية فلا تتعدى الـ 20% من مجمل صادراتها الصناعية. بينما يذهب ما يزيد على الـ 80% من صادرات هذه الدول الثلاث الى بعضها البعض اضافة الى بقية الدول الأوروبية والى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان (تقرير البنك الدولي 1987 جدول 14).

ومع ذلك فمن غير المنطق تجاهل ما بين هذه الدول من تناقضات وتفاوت في مستوى التطور دفع بالحلقة الأضعف إلا وهي الدول الأوروبية لايجاد نظام وقائي في اطار السوق الأوروبية المشتركة يتم بموجبه فرض ضرائب على السلع المنافسة المصدرة لهذه السوق من الخارج. ولكن رغم ذلك فان نظام الحماية سيتوخى الحذر فيما يخص الرساميل القادمة، إذ لا مصلحة للدول الأوروبية المتخلفة نسبياً في مجال صناعة المعلومات والالكترونيات الدقيقة وانشطة الابتكار التكنولوجيا في حرمان نفسها من الاستفادة مما ستصدره لها الولايات المتحدة او اليابان من تكنولوجيا متقدمة. على العكس من ذلك فان الدول الأوروبية ذات مصلحة في استيراد التكنولوجيا المتقدمة لتجديد صناعتها وتقليل كلفة انتاجها. هذا ما يدفعنا الى الاعتقاد ان بوق الحماية التي نفخت فيه السوق الأوروبية المشتركة لن يصمد طويلا. فمن الصعب في ظل الشركات متعددة الجنسية وتشابك المصالح فرض جدار من الحماية متين. كما ان فرض الحماية اذا استشرى من شانه - وهنا وجه الاختلاف عن العالم القديم - ان يشعل حرباً لا عسكرية وإنما حرباً تجارية لا هوادة فيها بين الدول الصناعية المتقدمة. ورغم ذلك فليس هناك على المدى القريب دلائل تشير الى عزم دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية على التراجع عن نظام الحماية لان ذلك سوف يؤدي الى اغراق اسواقها بالسلع الرخيصة المستوردة، مما يشكل عقباً كاداء امام نهوض صناعتها المتعثرة. وعلى العموم فان الكثير يعتمد على ردة الفعل لكل من الولايات المتحدة واليابان.إذ واضح من الآن تخوف كل من الولايات المتحدة واليابان من الترتيبات التي بدأت تاخذ مجراها في اوروبا. ولذلك كخطوة احتراسية سعت الولايات المتحدة الى اقامة المنطقة الحرة التي تضم بالاضافة اليها كلاً من كندا والمكسيك، اما اليابان فتلوح بقيام تجمع لجنوب شرق آسيا. ان قيام هذه التكتلات الضخمة من شانه ان يشكل عقبة امام حرية التبادل التجاري بين هذه التكتلات مع بعضها البعض، فالاولوية في التبادل داخل كل كتلة سوف تعطى للدول الداخلة فيها بالدرجة الأولى وما يجري بين دول السوق الأوروبية دليل واضح على ذلك.

بيد ان هذه التناقضات لن تؤدي كما يعتقد بعض المحللين (جورج فريدمان وميرديث ليبارد) الى نشوب حرب بين هذه الدول. إذ انه من المستحيل ان ينشا هناك تناقض بين الدول الصناعية يفوق التناقض الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، الذي رغم حدته لم تنشا عنه حرب عالمية. وليس وجود السلاح النووي والخوف من الفناء المشترك هو المانع الوحيد لقيام ذلك. فبالاضافة الى وجود الردع النووي هناك الآن نظام عالمي مرن فيصل الحكم بينه وبين اقطابه هو السوق.

ان الضغوط والموانع التي كانت مفروضة على السوق في ظل النظام الكولونيالي من قبل دول



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٣

المتربول قد منعها من ممارسة دور التحكم انذاك، وهذ مما يجعلنا ان نعيد وجهة النظر في تسمية السوق العالمية في ظل النظام العالمي السابق بسوق حقيقية. فالسوق تحت قعقعة السلاح وسطوة البطش وتغلب الاوامر والنواهي تفقد ميزتها كسوق فعالة تعمل على اساس قوانينها الخاصة بها والتي لا تحتمل التدخلات الفظة في شؤونها ولا النزوات والاهواء الجامحة. ولذلك فان السوق العالمية في ظل تقسيم العالم الى متربول ـ مستعمرات لا يمكن اعتبارها سوقاً بكل المقاييس لان العلاقة بين المستعمرات والسوق لم تكن علاقة طوعية وإنما علاقة اجبارية، وهي في هذا اشبه بالسوق التي كانت قائمة في الاتحاد السوفياتي، حيث كانت الاوامر تربط كل مفاصل الاقتصاد فيه.

ان السوق تقوم على اساس ان كل عملائها احرار قانونياً يقومون بالبيع والشراء بمحض ارادتهم. لذلك فان انهيار النظام الاستعماري القديم كان ايذاناً بنشوء سوق فعلية عالمية يكون من ضمن عملائها الدول النامية. وهنا لا بد من التاكيد على احدى دعائم السوق ونعني به التكافؤ القانوني وليس الاقتصادي. إذ لا توجد هناك سوق في العالم يتساوى فيها القوي والضعيف وإلا لم تعد السوق سوقاً. ولذلك فحين تنادي الدول النامية بقيام نظام عالمي اقتصادي جديد اكثر عدلاً وانصافاً فان ذلك من حقها بلا شك. فلكل دوله الآن حريتها في ان تنادي بما تشاء. غير ان تطور الدول النامية وتغيير مواقعها في السوق العالمية لن تبدله الشعارات.

ولكن ذلك له حديث اخر!





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٣

الباز يتحدث فى مؤتمر عن النظام العالمى الجديد

اكد الدكتور اسامة الباز وكيل اول وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ان القوه العسكرية فى النظام العالمى الجديد تتراجع وتاتى القوة الاقتصادية فى مكان الصدارة من حيث الاهمية مشيراً الى ان التحدى الذى يواجه دول العالم حاليا هو تحد اقتصادى مدللا على ذلك بانهيار الاتحاد السوفيتى رغم قوته العسكرية الهائلة.

وقال انه من المتوقع بعد مرور عدة سنوات ان تاتى القوة العسكرية فى المقام الاخير وتسبقها القوة الاقتصادية السياسية.. مؤكدا ان اى دولة لاتستطيع ان تطور نفسها اقتصاديا سوف تتخلف عن هذا النظام الجديد وعن مسايرته.

واشار الدكتور الباز فى اللقاء الفكرى الذى عقده امس الاول حول موضوع موقع الامة العربية من النظام العالمى الجديد الى ان الامم المتحدة تقوم حاليا بدور جديد متمثلاً فى صناعة السلام بعد ان كان دورها المحافظة على السلام.

واشار الدكتور اسامة الباز الى ان العرب لم يساهموا حتى الآن اسهاما يمكن ان نشير اليه فى بلورة النظام العالمى الجديد.. موضحا ان ذلك يعود الى واقع التجزئة الذى تعيشه الامة العربية.



المصدر : المختار الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٣

الجديد فى النظام العالمى (القديم)

* التوجهات ذات الصبغة العالمية الاستعمارية التى يقودها الغرب .. لم تتوقف
* الجديد فى النظام الدولى القديم هو التوحش الأمريكى المدعوم بالمنظمات الدولية .

بقلم : فتحى محمد على

- قبل أن يحبس العالم أنفاسه مع أحداث الخليج المتسارعة عقب الثانى من سبتمبر ١٩٩٠، كان الغرب قد أدرك أنه قد انفرد بقيادة العالم، وذلك عقب تفكك (حلف وارسو) .. وقبل ذلك التاريخ لم يكن أحد قد سمع بما يسمى بالنظام العالمى الجديد، إذ كان أول من استخدم هذا المصطلح (النظام العالمى الجديد) هو رئيس أمريكا بوش ومن بعده وزير خارجيته بيكر وذلك بمناسبة الدخول فى خضم أزمة الخليج والتى كانت أول اختبار لقوة الغرب - بقيادة أمريكا - بعد ترنح وسقوط الكتلة الاشتراكية. - لكن الحقيقة أن نظاما عالميا كان يحكم العالم ويسيره وفق مصالحه وأهدافه.. ذلك أنه قبل خمسة قرون بالتمام والكمال كان هناك نظاما عالميا بالفعل أعطى البشرية العلم والايمان والحرية والمساواة.. ذلكم هو النظام الاسلامى الذى كان فى ذلك الحين يضم مابين جناحيه شعوب وقوميات متعددة فى القارات الثلاث: آسيا وافريقيا وأوروبا، وجعلها تذوب وتنصهر فى بوتقة الاسلام. كان هذا النظام العالمى (الاسلامى) قد بدأ فى الأفول وجاءت الضربة القاصمة - بداية الجزر - مع سقوط غرناطة آخر المعاقل الاسلامية فى أسبانيا وذلك فى الثانى من يناير ١٤٩٢م - أى قبل خمسة قرون بالتمام والكمال.



- وقد تزامن سقوط غرناطة مع اكتشاف أمريكا اللاتينية (الجنوبية) فى نفس العام مع مايمثله ذلك من دلالات إذ كانت الأرض الجديدة التى اكتشفها الغرب فتحا كبيرا بالنسبة لأوربا بكل ماتحمله الكلمة من معان.. هذا الفتح كان تعويضا عن هزائم فى حروب الصليب ضد العالم الاسلامى هذا الاكتشاف جعل السيادة البحرية لأساطيل أوروبا الغربية وعلى الأخص أسبانيا والبرتغال، وهو ماتسبب بعد ذلك فى حدوث منازعات مابين أسبانيا والبرتغال على تقسيم مناطق النفوذ فى العالم الجديد، وهنا تدخلت البابوية لتعقد تحت اشرافها معاهدة (كوردبسيلاس) ١٤٩٤م حددت من خلالها مناطق النفوذ الخاصة بأسبانيا والبرتغال، فقسمت خارطة العالم مابين الدولتين.

- كانت هذه المعاهدة تعبيرا حقيقيا عن الأوضاع الجديدة وعن موازين القوى الجديدة فى العالم، ومن يومها بدأت الحقبة الاستعمارية فى حين تراوى النظام الاسلامى وقبع داخل حدوده، كل شاغله أن يدافع فقط عن نفسه تاركا الساحة لهذا النظام الغربى الوليد وقد توافقت الحروب الاستعمارية مع الثورة الصناعية فى أوروبا التى كانت فى حاجة إلى المواد الخام، قام الغرب بجلبها من الأراضى الجديدة فى الأمريكتين ومن جنوب شرق آسيا ومن أفريقيا وغيرها.. وقد ساعدت هذه التحولات الصناعية فى تعضيد أوروبا وتقوية ساعدها لكى تنفرد بحكم العالم، صحيح أنه كان هناك فرنسا وانجلترا وهولندا وأسبانيا والبرتغال.. الخ وهى الدول التى قامت بالاستعمار والاحتلال.. لكن مصالح هؤلاء كانت واحدة، ولم تكن المنازعات الوقتية بينهما على الغنائم ومناطق النفوذ، لم تكن قيدا على التوجه العام والهدف الاسمى لأوروبا الكاثوليكية (العالمية)! إذ كان ذلك يتم بمباركة البابوية. ولنا أن نتساءل: منذ متى تغيرت هذه التوجهات ذات الصبغة العالمية الاستعمارية التى يقودها الغرب؟ وهل حدث منذ ذلك التاريخ أن قام نظام دولى آخر بديل ؟! الحقيقة أنه لم يظهر أى نظام دولى آخر خلاف النظام الغربى فى أى منطقة من العالم، وإنما نستطيع القول أن قوى متميزة قد ظهرت من داخل النظام الغربى نفسه كألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية.. لكن هذه القوى كانت تبغى السيطرة



المصدر : المختار الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٣

على النظام لا تغيير مساره.. بمعنى أنه لو قدر لها النجاح وانتصرت سواء فى الحرب الكونية الأولى أو الثانية، لكانت أيضا قد احتلت الدول وحكمت الشعوب بالقوة ونهبت طاقاتها وسرقت خيراتها.. نعم إذ ليس هناك اختلاف بين مطامع انجلترا وفرنسا (القوى القديمة) ومطامع ألمانيا وايطاليا القوى الجديدة من داخل النظام، وليس هناك فارق بين هذا الاحتلال وذلك سوى فى اللغة التى سوف يتكلم بها المستعمر (بفتح الميم).

-- وبانتهاء الحرب العالمية الثانية كانت أوروبا الغربية تحاول الحفاظ على دفة نظامها القديم بحيث يتم تقسيم العالم وتحديد مناطق النفوذ، على ان يتم كل ذلك بالتراخى.. صحيح أنه نشأ حلف من داخل أوروبا (الحلف الاشتراكى) لكن الصراع بين هؤلاء حرصوا أن يكون فى حدود الافكار (الحرب الباردة) وهو أمر ليس فى حاجة إلى أى جهد لفهم مغزاه.

- إن انهيار الكتلة الاشتراكية ليس معناه انهيار الروح التى توجه الغرب وتقوده وانما فى الحقيقة تدعيم اكبر للعناصر التى تملك القوة (الولايات المتحدة) أكثر من كونها تحول الى احترام الشرعية الدولية كما يدعى الكتاب ودعاة الثقافة والفكر والابواق. وقد بادرت الولايات المتحدة إلى استغلال الفرصة فى أقرب مناسبة لتأكيد ذلك ولإقناع الشعوب المستضعفة بهذه الحقيقة البشعة.

- إن القول أن نظاما عالميا قد أنشىء لهو قول ليس له أساس.. بدليل أن مناطق النفوذ التى يسيطر عليها الغرب مازالت كما هى ونهب ثروات الشعوب ومقدراتها، مازال مستمرا. بل إن الأوضاع الجديدة جاءت لتدعيم هذه الأوضاع التى تعانى منها الشعوب المستضعفة. لكن ماهو الجديد فى هذا النظام القديم (النظام



المصدر : المختار الإسلامي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٣

الاستعمارى الغربى)؟ الجديد هو التوحش الأمريكى على الساحة الدولية المدعوم بالمنظمات الدولية كمجلس الأمن والأمم المتحدة . تلك المنظمات التى أقامها الغرب وسيطر عليها وأسبغ عليها من الشرعية مايشاء حتى جاءت الفرصة، لكى تخدم هذه المنظمات سياسات القوة والتسلط والاستكبار فى ظل السيادة الأمريكية وريثة الغرب الأوروبى.

-- ماذا يبقى لنا نحن من مسلمين وعرب من دور نستطيع أن نؤديه فى ظل هذا التوجه الجديد للنظام العالمى القديم؟

يبقى أن نتضرع الى الله أن يلهمنا القدرة على توحيد الكلمة تحت راية واحدة هى راية الاسلام: راية الحق والعدل والحرية لكى نصبح بحق أمة تملك من الشجاعةوالقوة مايجعلها (خير أمة أخرجت للناس).



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٣

ادارة الغموض في عالم يتغير

علي الدين هلال *

■ الحقيقة الكبرى في عالم اليوم هي حالة التغير السريع التي تنتاب السياسة والاجتماع والاقتصاد، وذلك تحت تاثير معارك التحولات التكنولوجية في مجالات المعرفة الحديثة، كذلك تاثير التغيرات السياسية التي شهدها العالم منذ ثورة ١٩٨٩ في اوروبا الشرقية وانهيار الاتحاد السوفياتي بعد ذلك بعامين. والنتيجة المباشرة اننا نعيش في عالم يتغير، في عالم متغير، فما معنى ذلك؟ وكيف يؤثر على نظرتنا اليه وتعاملنا معه؟

النتيجة المباشرة التي يخرج بها المراقب لعالم اليوم هو ازدياد درجة عدم اليقين وعدم التأكد، وازدياد الادراك بان حجم ما لا نعرفه اكبر بكثير مما نعرفه ونستوعبه، وان ذلك يجعلنا نتعامل مع وضع جديد، لم تكتمل معالمه بعد، ولانه جديد وغير مكتمل بعد، فانه غامض.

في العلم الطبيعي، مثلا، يزداد ادراك العلماء لهذا المعنى. فمن قبل ساد الاعتقاد بانه اذا حددنا طبيعة العلاقات وشكلها بين المتغيرات المكونة لظاهرة ما، فاننا نستطيع التنبؤ بمستقبل هذه العلاقات. كان ذلك يستند الى ان هذه الظواهر تتحرك في خط بياني، فاذا استوعبنا قوانين التفاعل بين المتغيرات في لحظة البداية فاننا نستطيع ان نقوم باسقاطات علمية على حركة الظاهرة في ما بعد. لم يعد هذا الاعتقاد مقبولا اليوم. ونعرف الآن ان العلاقات بين متغيرات ظاهرة ما ليست ثابتة، وان هذه العلاقات يمكن ان تتغير، وان افصحت عن انماط جديدة للتفاعل، وادى ذلك الى ازدياد درجة عدم اليقين.

نجد الشيء نفسه في العلاقات السياسية والاقتصادية. فهناك تحولات عميقة بدأت - ولا تزال مستمرة - ولا احد يعرف على وجه اليقين الشكل - او الاشكال - الذي ستسفر عنه، من مظاهر ذلك حركة المعلومات وانتقالها وتدفقها عبر الحدود السياسية، وعبر القارات والمحيطات، وابتداع اشكال جديدة لنقل المعارف والمعلومات من خلال الحاسبات العلمية. ومن هذه المظاهر ايضا انتقال الثروات في شكل اسهم وسندات يتم التعامل بها في بورصات واسواق مالية مفتوحة. ولقد تعمدت ان اعطي المثال بالثروة والمعلومات فهما تدريجيا وجهان لعملة واحدة. فالمعلومات هي مصدر التراكم الرأسمالي الجديد، وهي ايضا مصدر النفوذ الاجتماعي والسياسي، والتكنولوجيا في جوهرها هي مجموعة معارف ومعلومات.

وواحد اهم جوانب عمل اجهزة المخابرات اليوم هي الاستخبارات العلمية والتكنولوجية والصراع على المعلومات وعلى براءات الاختراع، وعلى من يعرف ماذا او يمكن ان يعرف ماذا سيكون محور الصراع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

والتحولات السياسية التي بدأت لم تكتمل بعد. فنحن لا نعرف ما هي نهاية العملية التي بدأت بتفكك الاتحاد السوفياتي، وما هو مستقبل الجمهورية الروسية مثلا، وهل يستطيع الاتحاد الروسي الحفاظ على نفسه ام انه سيتعرض للجرثومة نفسها التي اودت بحياة الاتحاد السوفياتي؟ وما هو شكل النظام السياسي في روسيا؟ وكم من الوقت ستاخذ روسيا لكي تستعيد عافيتها؟ وما هو شكل العلاقة بين روسيا وجمهوريات اسيا؟ وما هو الدور الدولي المتوقع لروسيا؟

وبالمنطق نفسه ما هو مستقبل دول شرق اوروبا؟ وما هي التجمعات والتحالفات الجديدة التي ستظهر؟ علينا ان نعيد قراءة العلاقات الاوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لكي نتعرف على بعض ملامح ما سيحدث؟ فروسيا تظهر اليوم تعاطفها مع الصرب باسم العلاقة السلافية التاريخية، وتتعاطف اليونان ورومانيا معها ايضا. اما المانيا الموحدة فبلورت علاقات خاصة لها مع المناطق التي يسكنها المان في وسط اوروبا وشرقها، كذلك مع كرواتيا وسلوفينيا. واحدى القضايا المثارة في اوروبا اليوم هي دور المانيا فيها، ويدرك الاوروبيون انه لا يمكن قيام اوروبا موحدة من دون المانيا، لكنهم لا يريدون اوروبا موحدة تسيطر عليها المانيا.

والعلاقة بين شرق اوروبا وغربها وشمالها محل نظر ايضا، ذلك ان المؤسسات الاوروبية تتطور وتتغير. فحلف الاطلسي يبحث عن دور جديد. وهناك احتمال ان يكون بمثابة الجناح العسكري لمؤتمر التعاون والامن الاوروبي. وهناك مشروع تكوين قوة اوروبية مستقلة تكون نواتها القوة الفرنسية- الالمانية المشتركة. والعلاقة الاطلسية- بين اوروبا واميركا- هي ايضا محل نظر.

اما في آسيا فان العلاقة بين روسيا واليابان والخلاف حول جزر الكوريل الاربع لا يزال ينتظر الحل. ولا تزال العلاقة بين الصين واليابان في مراحل التطبيع الاولى. لقد دشنت زيارة امبراطور اليابان الى بكين هذه العملية، لكن العلاقة بين اليابان وكثير من الدول الاسيوية ومنها اندونيسيا وكوريا، تحمل ذكريات الاحتلال الياباني لها.

واستطيع ان اعرض مزيداً من التحولات المتوقعة، على سبيل المثال وحدة الكوريتين بعد وفاة كيم ايل سونغ، وشكل العلاقة بين الهند وباكستان وبالذات على ضوء تصاعد الاصولية الهندوسية ودخول العلمانية الهندية في مازق تاريخي. وهناك الافكار حول مستقبل الصين على ضوء نجاحها الاقتصادي الباهر وهل يعطي ذلك نموذجا لامكان التحرر الاقتصادي في اطار التسلطية السياسية والحزب الواحد، ام ان هذه مرحلة موقتة وان التحرر الاقتصادي سيطلق قوى من عقالها تقود الى ليبرالية سياسية، وهل يمكن ان تصاب الصين بمثل ما اصاب الاتحاد السوفياتي.

وقبل ذلك كله فان العلاقة بين العمالقة الثلاثة الولايات المتحدة، واوروبا، واليابان لا تزال في طور التبدل واعادة التشكل.

والاسئلة كثيرة... والموضوعات متعددة... وخلاصتها ان العالم يمر بمرحلة تحول هائلة وهو على ابواب الفية ثالثة في التاريخ الميلادي. ومع بداية قرن جديد، يبقى المجهول في هذه التحولات اكبر من المعلوم.

فكيف نتعامل مع هذا الوضع؟ نتعامل اولا بمنهج فكري يكون عدم اليقين احد مسلماته ومعطياته الرئيسية. فمع هذه التحولات يكون من عدم الصواب- بل من الغباء والاستهتار - ان نركن الى احتمال واحد او نتصور ان شكلا معينا من اشكال التوازن الدولي حادث لا محالة. المفروض ان يكون «التغير» عنصرا تكوينيا في منهج التفكير وفي طريقة التحليل للامور. ونتعامل معه ثانيا بان نستوعب كيفية التفكير في امور المستقبل وقضاياه، وان ندرك ان هذا التفكير يكون باسلوب البدائل المختلفة والسيناريوهات المشروطة وانه ليس هناك طريق وحيد او خط بياني للمستقبل. ونتعامل معه ثالثا بالمشاركة وببلورة رؤى خاصة بمستقبلنا وكيف نريده ان يكون، فالذين ليست لهم رؤى خاصة بهم سيكون عليهم استقبال التاثيرات المتساقطة عليهم من الخارج وكانها معطيات واقدار محتومة، اما الذين يمتلكون رؤى نابعة من مصالحهم وتصوراتهم للمستقبل فسيتمكنون من التعامل مع حالة السيولة الدولية الراهنة ومن الاستفادة منها. وليس صحيحاً ان هناك قوة واحدة في العالم تفرض سيطرتها بالطول والعرض، لكن الصحيح ان هناك قوة واحدة وان هناك فراغا سياسيا هائلا في كثير من مناطق العالم، وان النظام الدولي المرتقب يحمل من بذور الفوضى وعدم الاستقرار مقدار ما يحمل من احتمالات الامن والتنمية.

الحقيقة ان العالم يمر بمرحلة انتقال كبرى لا تقتصر على الجوانب السياسية فقط وهناك عمليات اعادة تفكير وتكيف تحدث في كل اوروبا، بما في ذلك الولايات المتحدة، التي تشهد مراكزها البحثية ودوائر صنع القرار فيها حوارا متسعا حول طبيعة الدور الاميركي وحدوده.

الكل يفكر في الصور المحتملة للغد ويعمل من اجل الصورة التي تتفق اكثر مع مصالحه. ومن حق العرب - وواجبهم - ايضا ان يفعلوا الشيء نفسه. والمطلوب ان يتمتعوا بالقدرة على تحديد مصالحهم وامنهم وبلورة الآليات والوسائل الكفيلة بتنفيذها في ظل موقف يتسم اساسا بالغموض والتغير.

المطلوب هو القدرة على ادارة الغموض في اطار عالم يتغير وبسرعة.

---

* استاذ ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة.



تحولات البورجوازية

توفيق شومر*

■ يتميز ما يسمى بـ «النظام العالمي الجديد» (القديم) بأحادية قطبية في قيادة العالم منذ ان تفردت اميركا بالاستحواذ على هذا المنصب. لكن الصراع الحقيقي القائم حالياً هو حول المفاهيم الانسانية. فالسؤال هو هل تبقى لدى البورجوازية المسيطرة حالياً أي من علامات الليبرالية التي تميزت بها إبان الثورة البورجوازية، والتي تبجحت بها كثيراً خلال عقود من الزمن؟

لقد تبنت البورجوازية الصناعية في مرحلة نهوضها مفاهيم انسانية وثورية كثيرة، اقلها المساواة والعدالة والحرية. وقادت الحركة الثورية الى الانتقال من المجتمع الاقطاعي الى نمط الانتاج الرأسمالي، وقد تبنت خلال هذه الحركة بعض المطالب المهمة للطبقات الوسطى والعمالية، مما حدا بهذه الطبقات الى الانضواء تحت بوتقة البورجوازية وحمل شعاراتها. فلقد كانت الشعارات والمطالب التي رفعت حينها اقصى المطالب الثورية.

لكن الحال لم يدم كذلك طويلاً، فبعد ان سيطرت البورجوازية الصناعية على مقاليد السلطة، وبعد ان بدأت تذهب بتطلعاتها الى خارج حدودها القومية، اختلفت المعادلة الاجتماعية. فقد ظهرت أفكار ثورية اكثر جذرية واكثر قدرة على اختزان القضايا الانسانية ضمنها. فمنذ ١٨٤٨ بدات الحركة العمالية تأخذ على عاتقها مهمات المطالبة بتطبيق المفاهيم الانسانية، وانتزاع حقوق اكبر من البورجوازية المسيطرة. واتضحت مع استمرار حركة الصراع حول تثبيت المطالب العمالية، طبيعة البورجوازية المتمثلة بقدرتها على تجديد ذاتها. فهي لا تعيش إلا اذا ادخلت تغييرات ثورية مستمرة على أدوات الانتاج، وبالتالي على علاقات الانتاج، أي على العلاقات الاجتماعية باسرها. لكن تغيراً اساسياً حصل في بنية وطبيعة البورجوازية المسيطرة بين ما كانت عليه في مرحلة نهوضها، وبين ما آلت اليه الآن.

فضمن مرحلة صعود البورجوازية، وبعد ان استحوذت على السلطة السياسية بدات تتطلع الى زيادة ارباحها وقدراتها العسكرية والاقتصادية، اما من خلال التوسع الاستعماري او من خلال إقامة بنية اقتصادية قوية داخل مجتمعاتها. لذلك كانت البورجوازية تحمل وجهين (على الأقل) وجه للموت ووجه للحياة. فهي تقود حروبها حول العالم من اجل فتح أسواق لتوزيع منتجاتها، وهي ايضاً تحارب من اجل السيطرة على المصادر والموارد الطبيعية، وتستخدم في ذلك كل صنوف وسائل الموت والإبادة في سبيل تحقيق اهدافها ومصالحها في الربح والسيطرة.

لكنها من ناحية اخرى وضمن حدود معينة تحاول ان تعطي وجهاً آخر، فهي تدعم العلم وتشجع المعرفة الانسانية، وهي تسعى الى بناء آليات اقتصادية جديدة تفتح آفاق العمل والحياة لجموع أكبر من البشر. وهي تعطي (عندما تضطر الى ذلك) حقوقاً اكبر للطبقة العاملة. وعلى رغم كل هذه الأعمال «الخيرية»، لا يمكن وصف البورجوازية إلا بانها تضطر للبس وجهها الايجابي لتحقيق ارباح أكبر.

لكن ان كانت هذه الخصائص متوافرة في البورجوازية الصناعية التي بسطت نفوذها خلال القرن الماضي وحتى منتصف هذا القرن، فإن البورجوازية التي لها اليد العليا الآن لا تحمل من هذه الخصائص إلا اللفظ. فالبورجوازية المسيطرة حالياً هي البورجوازية «المالية – العسكرية» التي تنفرد بوجه واحد هو وجه الموت.

وبدراسة اولية لحركة الاقتصاد العالمي حالياً، نجد ان النسبة الاكبر من هذه الحركة ترتبط ١- براس المال المالي (وهو عبارة عن الحركة البنكية والمصرفية واسواق البورصة). ٢- بالصناعات العسكرية. ٣- بالمخدرات والدعارة. وتسيطر في هذا المثلث قوى راس المال المالي (الطغمة المالية العالمية) على عملية تحديد السياسات العالمية.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ آب ١٩٩٩

لكن لماذا لا يملك هذا المثلث إلا وجه الموت؟

اولا، راس المال المالي (الطغمة المالية العالمية: فلهذه البورجوازية اليات «قتل» غير مباشرة، ترتبط بحركة الاقتصاد بصورة مباشرة احياناً وبصور غير مباشرة في أحيان أخرى. من الآليات التي تمرر خلالها هذه الطغمة سياساتها، اشكال معروفة بشكل واسع في دول العالم النامية وهي «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» ومجموعة البنوك الأربعة الرئيسية في لندن (نادي لندن)، والمجموعة النقدية الباريسية. وتقدم هذه المؤسسات تسهيلات مالية وقروض «تنمية» للدول النامية، ولكن ضمن شروط قاسية. وهي تسترد هذه القروض والتسهيلات مرتين: المرة الأولى حين تلزم الحكومات المستدينة بأن تشتري احتياجاتها من شركات وأماكن محددة تملكها هذه المؤسسات، والمرة الثانية حين تلزم الحكومات بدفع قيمة القروض بالاضافة الى الفوائد المتراكمة المترتبة عليها. وينتج عن هذه العملية، ببساطة، ونتيجة لمحدودية القدرات الاقتصادية للدول النامية (المدينة)، وصول الوضع الاقتصادي في هذه الدول الى حالة شديدة من البؤس.

ثانياً، الصناعات العسكرية: على رغم ان دورها بدا يتضاءل قليلاً بعد ان اصبح العالم احادي القطبية، إلا انها ما زالت تراهن وتعيش على انماط الصراع الاقليمي هنا وهناك في العالم. وهي في بعض الأحيان تساهم في تأجيج بعض بؤر التوتر (بشكل غير مباشر عن طريق وضع تسهيلات لشراء الأسلحة) بهدف تسويق بضائعها.

ثالثاً، المخدرات والدعارة: وهما يؤثران بشكل اكبر داخل المجتمعات الراسمالية نفسها.

ولا تحكم البورجوازية المسيطرة حالياً بنفسها انما من خلال اشكال من البورجوازيات المحلية في داخل الدول. بينما هي ترتقي فوق حدود هذه الدول وتترابط فيما بينها.

وهي لا تهتم بالمفاهيم الانسانية على الاطلاق، ولا تهتم بما يحدث في التركيبة الاقتصادية من تشويهات طالما انها تنفذ اراداتها ومقرراتها وفق مصالحها، وبما يخدم استمرارية انتاج حركة راس المال.

اما التقدم العلمي الذي يسير بسرعة هائلة حاليا، فما يزال يسير بسرعة الدفع الذاتي الناتجة عن تطوره السابق. لكن الانتاج العلمي، مثله مثل كل الوضع الانتاجي خارج المثلث الاحتكاري، في وضع مأزوم. وكثير من البحوث تتوقف الآن لعدم توافر دعم اقتصادي. فحتى العلم الذي كان يعتبر بالنسبة للبورجوازية وسيلة لزيادة مكاسبها الاقتصادية، اصبح الآن لا يرفد، إلا في جوانب محددة منه، البورجوازية المسيطرة حالياً، لذلك فهي لا تأبه لدعمه.

---

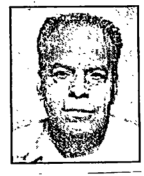
* كاتب سوري مقيم في لندن.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢-١ مارس ١٩٩٣

هل يعود العالم إلى عصر القطبين؟ «١ ـ ٢»



عبد الستار الطويلة

عاد الدكتور أسامة الباز مدير مكتب رئيس الجمهورية المصرية فى ندوة قريبة فى إحدى ليالى رمضان المعظم الى التأكيد على رؤيته القائلة بإنه ليس صحيحا ان الولايات المتحدة قد انفردت بقيادة النظام العالمي الجديد واصبح العالم اليوم احادى القطب لا يواجهه قطب آخر.. أى اننا بصدد وحدانية المعسكر ولا وجود لمعسكرين متقابلين بعد سقوط المعسكر الاشتراكى واندثاره.

وبعد أيام قليلة من هذه الندوة أعلنت وسائل الاعلام المصرية ان الرئيس حسنى مبارك فى سبيله الى القيام بزيارة الى المانيا.. ثم فرنسا وانجلترا.. قبل توجهه الى الولايات المتحدة لمقابلة الرئيس بيل كلينتون.

ويطرح هذا مرة أخرى ماهو الدور الذى يمكن ان تلعبه أوروبا فى النظام العالمى الجديد؟

هل يمكن ان تشغل دور القطب الآخر الذى تفكك وتلاشى: أى الاتحاد السوفييتى وحلفائه مما كان يسمى بالمعسكر الشرقى أو الاشتراكى الذى كان يقف فى ندية ازاء المعسكر الغربى أو الراسمالى بزعامة الولايات المتحدة الامريكية وبالتالى يعود العالم الى حالة التوازن التى كان عليها قبل هذا التفكك والتلاشى؟

إنه بعد ذلك التفكك الم يكن للأوروبيين - فرادى او مجتمعين - وجود كمصدر لقوة دافعة وحاسمة فى أى محاولة تستهدف ايجاد حلول لأزمات مابعد الحرب الباردة. بعكس الأمر بالنسبة للولايات المتحدة التى كانت ومازالت تلعب الدور الفعال والحاسم.

ان وجود قطبين متساويين فى العالم هو أمر فى صالح دول العالم وخاصة دول العالم الثالث والتي منها منطقة الشرق الأوسط.

ولقد عاشت هذه المجموعة من الدول على التناقض بين القطبين سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية واستفادت كثيرا منها.

ولقد ضاع كل هذا بعد وجود القطب الواحد.. وزادت مخاوف معسكر الضعفاء وكما يسميه البعض دول العالم الثالث عندما بدا ان هذا القطب الواحد، الذى هو الولايات المتحدة، لا يتوخى فى مواقفه العالمية منطق «العدل الدولى» حتى برز مصطلح «الكيل بمكيالين» للتدليل على منهج سياسى تتبعه الولايات المتحدة وهيئة الأمم المتحدة ! واتهمت دول كثيرة سياسة الرئيس جورج بوش الذى تحقق فى عهده انهيار القطب الآخر بأنها تشبه أسلوب «الكاوبوى» القائم على القوة وفرض الأمر الواقع بالقهر والضغط ان لم تنفع لغة التحذير والانذار.

ورغم ان العالم استبشر خيرا لنجاح القوى الليبرالية فى انتخابات الرئاسة الأمريكية إلا ان تأكيدات الرئيس الجديد بيل كلينتون بانه سيعمل دائما على أن يجعل الولايات المتحدة اكبر قوة عسكرية فى العالم زرعت لدى الشعوب احساسا بالقلق تجاه مصالحها الحيوية إذا ما اصطدمت هذه المصالح بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، كما ان السؤال الذى اصبح مطروحا على الساحة العالمية هو: هل ستعمل اقوى دولة فى العالم على تحقيق السلام العالمى والأمن لكل من يطلب منها ذلك أم انها ستوظف قوتها الهائلة فى خدمة مصالحها، ومصالحها هى فقط؟!



ولدينا نحن فى العالم العربى دائما التساؤل عن الموقف الامريكى المتناقض تجاه النزاعات الدولية اذ نقارن دائما موقف الولايات المتحدة من القضايا العربية بينما تقف موقف المراقب فقط والداعى الى شعارات فقط ازاء مايحدث من مجازر وفظائع للمسلمين فى البوسنة والهرسك على يد الصرب. وكذلك تقف الولايات المتحدة موقف المتفرج ازاء مايحدث للشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة على يد قوات الاحتلال الاسرائيلى الغاشم.

من هنا كان السؤال المطروح والذى يمثل فى الحقيقة حاجة ملحة وليس مجرد سؤال هو: هل ستمثل أوروبا الموحدة اقتصاديا والتي توشك على التوحد سياسيا فى عام ١٩٩٣، قطبا جديدا يوازى القطب المفرد الحالى وهو أمريكا.. أى بعبارة أخرى هل يمكن ان نعود الى عصر القطبين أو المعسكرين.. كما كان الحال أيام وجود المعسكرين: الغربى والشرقى؟!

وبما أنه من المتوقع وجود تناقض فى المجال الاقتصادى بين أمريكا وأوروبا.. وأيضا مع اليابان بعد أن دخل العالم عصر التكتلات الاقتصادية بل بدأت بوادر المنافسة تظهر فيما بينها..

وبوجود هذا التناقض هل يمكن ان يوجد نظام عالمى شبيه بالنظام القديم أى كما لو كان هناك الاتحاد السوفييتى فى مواجهة الولايات المتحدة قياسا مع الفارق؟

وكى نستطيع الاجابة على هذا السؤال الصعب.. رغم ان مايفرضه علينا هو التطورات الراهنة والمستقبلية فى الأوضاع العالمية.. فانه يجب ان نقارن بين عناصر القوة والضعف لدى كل من أمريكا وأوروبا سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

وإذا مابدأنا بالجانب السياسى فإننا سنجد الولايات المتحدة وقد انتشرت لها مصالح عديدة فى مناطق كثيرة من هذا العالم.. قد استحوذت على الموالاة بل الولاء السياسى من دول عديدة فى العالم الثالث والدول النامية عموما.

بينما على الجانب الآخر نجد ان دور أوروبا فى النزاعات الدولية وفى مناطق التوتر لا يتعدى ابداء الرأى ودعوة الأطراف الى اللجوء للتفاوض لحل النزاعات ولكن لم يصل ذلك الموقف الأوروبى الى حد التهديد بإرسال قوات أوروبية لتفرض وجهة نظر أوروبا فى نزاع، فى حين ان التدخل العسكرى الأمريكى فى أى نزاع اقليمى يهدد مصالح الولايات المتحدة الامريكية لا يحتاج إلا الى أمر من الادارة الأمريكية لأى من القطع البحرية العسكرية الأمريكية أو إلى قائد أقرب قاعدة جوية أمريكية للتدخل فى النزاع. والذى يمكن الولايات المتحدة من تحقيق هذا بسرعة هو ذلك الانتشار الكبير للقوات العسكرية الأمريكية فى العالم، حيث نجد للولايات المتحدة قوات عسكرية فى كل بقاع العالم تقريبا بما فيها أوروبا.

بل إن الولايات المتحدة تستطيع جذب دول عديدة الى سلوكها هذا أو ربما اشركتها فى الضرب والقصف.

ومن هنا فإننا نجد أن النفوذ السياسى للولايات المتحدة يتفوق على النفوذ السياسى لدى المجموعة الأوروبية.

وليس ادل على ذلك التفوق من أن الدول التى تفكك اليها معسكر الاتحاد السوفييتى أى دول أوروبا الشرقية وكذلك دول روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ودول البلطيق وكلها دول أوروبية.. لم تستطع أوروبا الغربية المتقدمة ان تفعل شيئا لها من زاوية الاصلاح الاقتصادى التى هى فى حاجة ماسة اليه.. حتى أنها تمد يدها الى الولايات المتحدة التى هى على بعد ٥ آلاف ميل عنها طالبة الغوث والمدد.

بل عندما اشتعلت حرب أهلية فى يوغوسلافيا.. منذ شهور وجرت فيها المذابح ليل نهار.. لم تستطع أوروبا ان تفعل شيئا يوقف هذا النزيف.. بل ان أهل البوسنة والهرسك المسلمين مثلا يحاولون جهدهم استمالة الولايات المتحدة الى التدخل لانقاذهم ويرون انها الملاذ الأول والأخير فعلا.

وإذا ماجئنا الى الجانب الاقتصادى فإننا ربما وجدنا على العكس ان الموقف الأوروبى افضل من الموقف فى الولايات المتحدة. فدول المجموعة الأوروبية تفرض تعريفات جمركية ورسوما على الواردات الى دولها فى حين نجد انها تتعامل مع بعضها البعض على أنها دولة واحدة لذلك نجد ان الاقتصاد الأوروبى يتفوق على الاقتصاد الامريكى الذى يعانى من العديد من المشاكل التى يمكن تلخيصها فيما يلى:

ـ توجد بطـالة كبيرة بين أفراد الشعب الأمريكى تصل الى ٨٪ من جملة القوة العاملة الأمريكية.

ـ هناك ٣٥ مليون أمـريكى يعيشون تحت حزام الفقـر حيث إنهم محرومون مـن الخدمات الصحيـة والتعليمية.

ـ تعـانى الميزانيـة الأمريكيـة من عجز بلغ ٢٩٠ مليار دولار حتى أكتوبر الماضى.

ـ تعـانى الميزانية الأمـريكية من ديون حكـومية بلغت ٤ تريليونات دولار.

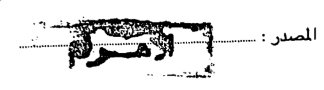
ـ يوجـد ثلاثـة مـلايين امريكى بـلا مأوى أو مسكن.

وكل هذه عناصر ضعـف فى الاقتصاد الأمريكى جعلت هناك تفوقا أوروبيا فى الاقتصاد وجعلت أيضا الولايات المتحدة الأمريكية تعلن انها ستتخذ عقوبات اقتصـادية ضـد دول المجموعـة الأوروبية لحمايـة المنتجات الأمـريكية وهـو مايعـرف حاليـا بالحرب التجارية بين أوروبا وأمريكا.

«فى الحلقة القادمة

سنستعرض بقية عناصر القوة والتمايز»



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٣

العدالة في اللانظام العالمي الجديد

د.عصام الدين جلال

رئيس اللجنة الاستشارية للامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا سابقا

لايحمل تعبير النظام مضمونا اخلاقيا، او روحيا سواء كان ذلك على المستوى القومي او الدولي فلاشك ان النظم الفاشية، والستالينية كانت من احكم النظم، واكثرها احكاما، وانبهار الناس بمفهوم النظام العالمي الجديد يرتكز على ادعاءين لايقوم ضمان ان ايهم سيحدد معالم هذا النظام مستقبلا.

والادعاء الاول مثلته مجموعات الشعارات التى استخدمها المعسكر الغربى فى هجومه على المعسكر الشرقي مثل الديمقراطية، وحقوق الانسان، حرية الاختيار، والتعبير، وحق المشاركة، وكفالة فرص الانطلاق، والابداع، ومن ثم يقوم التصور ان انتصار المعسكر الغربى السياسي، والايديولوجي، والاقتصادى لابد وان يفتح الابواب لترجمة هذه الشعارات الى قيم، ومبادئ تسود العلاقات الانسانية على المستويات القومية، والدولية.

من المبكر ان نحدد معالم هذا اللانظام العالمى الجديد حتى تستكمل المتغيرات الجسام مسارها. فمتغيرات انهيار المعسكر الاشتراكي وحلف وارسو امامها شوط طويل يتبلور فى نهايته الهيكل السياسي، والاقتصادى، والاجتماعى لدولة كما تتبلور انماط العلاقات بينها والتوازنات الجديدة مع العالم الخارجي، والمتغيرات فى المعسكر الغربى امامها شوط لايقل طولا حتى تتبلور معالم التجمعات الاقتصادية، والامنية، والسياسية داخلة وتنبثق العلاقات، والتوازنات الداخلية بينها، والخارجية مع العالم، ومع بدائل الكيانات الاشتراكية المستجمعة لقواها.

متغيرات الدول التى تستقطبها ضغوط الاقتصاد العالمى، والسياسة العالمية الى فئة نامية، وفئة غير نامية امامها مسار اطول حتى تتعامل مع ازماتها الخانقة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وتهتدى الى اختيار يجدى لتحقيق احلام منتصف القرن العشرين بالتحرر، والرفاهية، والمشاركة، ومايمليه هذا الاختيار من تكيف مع المستجدات، والشرعية الدولية، والامم المتحدة لايمكن أن تكون الاحصيلة تفاعل بين كل هذه المتغيرات بعد تمام تبلورها.

ومع كل ذلك فان التعرف على معالم اللانظام العالمى الجديد لاينتظر ان تخضع لمنطق هذا التسلسل، والذى يعلق مرحلة التشكل للانظام على استكمال مسار المتغيرات الى مستقرها فالخطر الاكبر، والذى يبدو انه اكثر احتمالا هو ان ادارة فوضى مرحلة الانتقال الى مرحلة التشكل، والاستقرار يتيح فرصا لانهاية لها للقوى الفاعلة الدولية لفرض معايير واقرار ممارسات ستشوه ان لم تجهض النتائج المجدية، والبناءة قبل ان يتحقق الاستقرار، والتوازنات الممهدة لمرحلة التشكيل.

ومن المهم ان نعى ان مسئولية الاجهاض، والتشويه تقع على عاتق الاسرة الدولية جميعها، وليس فقط على القوى العظمى المتحكمة.

فلولا عجز وتفكك الجامعة العربية فى ازمة الخليج لما تبلور نمط التدمير الشامل ليس فقط لقوى العدوان، ولكن لمقومات القدرات القومية، ومستقبل علاقاتها، ومحو اختياراتها وتقزيم وزنها، ولولا عجز وسلبية منظمة الوحدة الافريقية، والجامعة العربية لما تداعت مأسى الصومال الى حد فتح باب المزاد العلنى لمن يملك القوة، والموارد لارساء معايير، واقرار ممارسات للتعامل مع المأساة فى استنزاف جديد، واشهار لافلاس الارادة، والمشاركة الدولية، والاقليمية ليس فقط فى علاج الازمة، ولكن فى تامين معايير وممارسات الشرعية الدولية، والنظام العالمى الجديد الموعود.

والادعى للاسى، والتخوف انه حتى دولة الصف الثانى الممثلة فى العملاق الثانى الباقى فى الجماعة الاوروبية لم تهدر فقط فرصها ومسئولياتها فى ارساء القواعد، والممارسات للنظام الاوروبى الجديد، وبالتبعية النظام العالمى الموعود بانقساماتها، وتقاعسها، وشكلها فى التعامل مع مأسى وجرائم يوجوسلافيا بل وصل بها الحال الى ان تكون عقبة، وقيدا على حركة الاسرة الدولية، والامم المتحدة فى اضفاء صفة العدالة، والفاعلية على تشكل النظام العالمى الموعود ضنا بتحمل الاعباء، والمسئوليات، وانشغالا باهتماماتها ومصاعبها الآنية الوطنية، وعلى مستوى السوق الاوروبية المشتركة وضمنا بالتسليم بأحقية الاسرة الدولية فى ملء الفراغ الذى كرسه تقاعسها، واستخفافا بالتشوهات البعيدة المدى التى يقحمها هذا التقاعس على النظام العالمى المرتقب.

وفى الحقيقة ان استغلال فرص فوضى الانتقال، والتغيير من القوى الدولية القادرة، وتقاعس، واستسلام الدول صاحبة المصالح، والآمال فى نظام عالمى جديد لم يقتصر على احداث تشوهات قد يمتد مفعولها الى مابعد مرحلة الانتقال فى مجال الامن الدولى فقط بل الخطر انه تعداه الى المجالات السياسية، والاقتصادية، والبيئية بما يهدد ان يحدث تراكم هذه التشوهات تدعيم التوجه نحو لانظام عالمى يهدد الشرعية الدولية، وركائزها من تكامل وعدالة، ويسبى الياتها من مؤسسات الامم المتحدة ويكرس التبعية ويزيد من فجوة التخلف، والتهميش، ويقلص من فرص المواكبة، والمشاركة، والتنمية للمجتمعات الانسانية الفقيرة، ويعرض البيئة العالمية للدمار.

فعلى عكس كل الادعاءات فان الامم المتحدة ممثلة فى اعلى سلطتها مجلس الامن لم تمر بمرحلة من التبعية، وتهميش دور الدول النامية، والرضا والقبول بالانفراد، والتسلط، والغياب عن صنع السياسة، واتخاذ القرار و ،اضفاء الشرعية على مايملى، ويتقرر فى دهاليز القوى العظمى كما هو حادث الان، ومبادرات منظمات الامم المتحدة فى خدمة اهداف التنمية، والعدالة الدولية فى اليونسكو (الثقافة والتعليم)، والانكتاد (التجارة الدولية والتنمية) واليدنيدو (الصناعة)، قد تم تقليمها، وترويضها، وتصفية برامجها، ومشاريعها بل وتشيكلاتها التى لاتخدم الاقتصاد المتقدم المتسلط، وتتحول جميعها الى منابر للوعظ، والارشاد، والاستشارة دون ان يكون لها صلاحية او قدرة على تشريع او تخطيط التغيير، وقيادته بل ان المكاسب القليلة التى حققتها الدول النامية فيما قبل التغيير مثل مفاوضات ميثاق نقل التكنولوجيا لصالح التنمية ١٩٧٥ وبرنامج فيينا للتعاون الدولى العلمى والتكنولوجيا لخدمة التنمية قد وئدت وصفيت الياتها، وحول نقل التكنولوجيا الى مجال تجارة السلع تحت وطأة اتفاقيات الجات، ودورة اوروجواى، ومفاوضات تربس حيث ينفرد العمالقة بتقاسم الغنائم، وفرض الشروط، ولاصوت، ولاتأثير لباقى دول العالم التى لاتبلغ حصتها من التجارة فى السلع خمس التجارة العالمية، ووصل بنا الحال ان الفعالية الدولية، والصلاحية التشريعية، والحقوق الالتزامية تركزت فى مؤسسات تحتكر السلطة فيها الدولة الكبرى، وهى البنك الدولى، وصندوق النقد، ومجموعة السبعة الكبار، ونادى باريس، والجات، ولم تعد لاى من منظمات الامم المتحدة او المنظمات المتعددة الاطراف اى من هذه الصلاحيات او القدرات، والاكثر خطرا ان يتم كل هذا دون مقاومة وفى استسلام، واستكانة ليس لها سابقة من المهضومين، واصحاب المصلحة فى التغيير بل فى اكثر الاحوال فى غياب وغيبوبة منهم تدعو الى الاسى واليأس.

ان اللانظام العالمى الجديد يتعرض لمخاطر تشوهات بعيدة الخطر فى مرحلة الانتقال يمكن ان تقضى على كل امال، وتطلعات مرحلة التشكيل وكل الاسرة الدولية مسئولة مهما تفاوتت امكانياتها، ومهما تعقدت مشاكلها، ومشاكل ازماتها الاتشترك فى جريمة وأد امل ورجاء مستقبل عام اقل وحشية، واهدارا، وفى الحقيقة انه لم يكن هناك مبرر، ولافرص للتفاعل المؤثر مع مجريات الامور العالمية امام الدولة النامية مما هو قائم الآن.

والحقيقة الثانية هى ان ازمات، ومصاعب الدولة النامية على العكس من ان تكون مبررا للاستسلام، والهامشية هى فى ذاتها يجب، ان تكون اقوى الدوافع للايجابية، والفاعلية.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٢

* * *

عاصفة التسعينات

● عالم ما بعد الاتحاد السوفياتي قد يكون أكثر اشتعالاً من عالم الحرب الباردة

من انفجار نيويورك الى انفجارات بومباي وكلكتا، ومن الموت في سراييفو الى الموت في قره باغ العليا، من الانتحار اليوغوسلافي الى بدايات الانتحار في اماكن أخرى، ومن الحرب اليومية في الجزائر الى المواجهات المنوعة في أسيوط. من كل هذه الحرائق، التي قد لا تكون سوى عينات ومقدمات، تلوح عاصفة التسعينات منذرة بوضع العالم امام مشكلة أشد خطورة مما كان يعرف بالحرب الباردة في زمن المعسكرين.

انه عالم ما بعد الاتحاد السوفياتي. وهو عالم جديد تماماً لا تصلح لقراءته مناهج العالم السابق. فحروبه مختلفه ولغاته مبلبلة وموازين القوى فيه حسمت في ما يتعلق بقيادته الأمريكية وبانتظار تبلور المعسكر الآخر الذي قد يتشكل من معارضي النظام الدولي الجديد او العاجزين عن اللحاق به او اليائسين من دخوله، فضلا عن الرافضين أصلاً لقيمه وقواعده.

اسقطت نهايات الثمانينات ما كنا نعتبره خط التماس الكبير والخطير. اي خط التماس بين حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو. اسقطت خط التماس الذي ولد عملياً غداة الحرب العالمية الثانية لكن العالم فوجئ بتوزع خطوط التماس داخل القارات والدول والأحياء. والأكثر خطورة هو ان خطوط التماس الجديدة لا توفر الحد الأدنى من الضمانات والضوابط في حين كانت المبارزة الأمريكية ـ السوفياتية تحرص دائماً على توفير صمام أمان حتى في اشد لحظات المواجهة.

وعاصفة التسعينات، التي لم يعد حضورها، في الشرق الاوسط يحتاج الى دليل، هي عاصفة تنذر بطلاق بين حضارات وأديان وقوميات ومذاهب. فالبحث الموتور عن الهوية لاسترجاعها وجلائها وصل الى حدود بناء الأسوار حولها والى درجة الخوف المنجب للصدام، بحيث صارت حدود الهوية اشبه بخطوط تماس مع الآخر تشجع على أضرام النار اكثر مما تحض على الحوار.

في عاصفة التسعينات يبدو البحث عن الهوية موجهاً ضد الآخر اكثر مما هو موجه لتوكيد الذات. وتبدو حدود العالم مطابقة لحدود الهوية وكأنها تلغي الآخر وتصنفه اصلا في خانة الاعداء، وتجعل من وجوده نفسه مصدر تهديد. وهكذا يصل الاعتقاد بامتلاك الحقيقة الكاملة الى جعل الآخر في موقع الخطأ الكامل مما يسقط لغة منتصف الطريق ولا يبقي غير خيار المواجهة.

ان بقع الدم الموزعة الآن في شوارع اكثر من قارة واكثر من دولة هي مجرد ترجمات محدودة للاحتكاكات الأولى في نظام خطوط التماس الدولي الجديد. والارتباك في المعالجة طبيعي، فعاصفة التسعينات جديدة تماماً كالعالم الذي ولدت غداة قيامه.

غسان شربل

* * *



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

التغيير .. استراتيجيات

جاء هذا الكتاب لخدمة عدة اهداف منها المساهمة فى عرض الفكر الجديد والتجارب الرائدة ذات الصلة بقضايا التغيير الهامة والتطوير التنظيمى لمنظمات الاعمال فى صورة بحوث ومقالات لكثير من الاكاديميين والممارسين المميزين ، بالاضافة الى عرض بعض التجارب الرائدة ومناقشتها مع المشاركين فى المؤتمر السنوى الثانى (استراتيجيات التغيير وتطور منظمات الاعمال) .

اما الهدف الثانى من هذا الكتاب فهو تشجيع الممارسين والاكاديميين على استمرارية الكتابة فى الموضوعات العصرية ذات الصلة بالتغيير ومعوقاته واستراتيجيات التعامل معها وكيفية ادارته .

اما الهدف الثالث لهذا الكتاب فهو سد حاجة لدى الدارسين فى الكليات والمعاهد المتخصصة من جانب ولكى يكون مرجعا فى ايدى وكلاء التغيير ومدير اليوم الذى هو نفسه مدير المستقبل القريب من جانب اخر .

● يضم الكتاب بين دفتيه عددا من البحوث والمقالات التى تعالج موضوعات المؤتمر وعن بعض هذه البحوث والمقالات

● يبدأ الدكتور سعيد مؤلف الكتاب وأستاذ وخبير العلوم الادارية بالولايات المتحدة الامريكية ورئيس شركة وايد سيرفيس للاستشارات والتطوير الادارى بتوضيح ماهية التغيير ومصادره وآثاره كتعبير عن مدى

العنوان : استراتيجيات التغيير وتطوير منظمات الأعمال المؤتمر الثانى
المؤلف : د . سعيد يس عامر .
الناشر : مركز وايد سيرفيس للاستشارات والتطوير الادارى



استجابة منظمات الاعمال للضغوط التى يتركها التقدم الفنى الملموس وغير الملموس بصوره المختلفة مع ذكر بعض الامثلة للتعرف على صور التغيير المختلفة ويذكر الدكتور سعيد عامر انه للاضطلاع بمجهودات التغيير يتعين على مدير اليوم حسن تفهم الاحداث الجارية ومرئيات المستقبل وابعادها ومن ثم فان البحث عن اجابة الاسئلة التالية يمثل ضرورة حتمية . ماذا يجب تغييره كخطوة تالية ؟ وماهى كيفية احداث التغيير المتوقع من خلال التمتع بالمهارات المختلفة ؟ وكيف نتعامل مع الافراد بغية الحد من المقاومة الانسانية ؟ وعن مصادر التغيير يؤكد المؤلف على حقيقة ان التغيير يحيط بنا من كل جانب بصوره الثلاثة الممثلة فى التغييرات المؤسسية والتغيرات الفنية والتغييرات الاجتماعية والسلوكية سواء اردنا ام لم نرد كما يوضح المؤلف فى هذا الصدد حقيقة هامة وهى علاقة التاثير والتاثر القائمة بين صور التغيير المختلفة التى تدار على مستوى الافراد ، ومنظمات الاعمال ، والجهات القومية والعالمية

وفى بحث للدكتور على لطفى رئيس الوزراء السابق يجيب فيه المؤلف عن الاسئلة هل سيكون النظام العالمى الجديد احادى القوة ؟ موضحا القوى العظمى فى ظل النظام العالمى الجديد وماذا يريد العالم العربى من النظام العالمى الجديد ؟ وماذا يجب على العالم العربى ان يفعله فى ظل النظام العالمى الجديد ؟

وفى مقالة عن تحديات التنمية بين التغيير والتطوير يناقش الدكتور سمير طوبار نائب رئيس جامعة الزقازيق ورئيس اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى ـ التغييرات الجوهرية فى عقد التسعينات ، ويشير الدكتور سمير طوبار الى اهمية العمل الجاد تجاه احداث تغييرات جذرية فى الاساليب التقنية المستخدمة وفى البيئة الاقتصادية السياسية

من اجل سد الفجوة بين العالم الصناعى المتقدم والعالم النامى ويذكر المؤلف ان الاسراع بالتنمية يحتاج الى توسيع فى التكامل الاقتصادى ، ولم تكن مصر بمعزل عما يحدث فى العالم ولكنها اعدت برنامجا طويل الاجل لعلاج المشاكل الاقتصادية مستندا على الاسس التالية : حسن استخدام الموارد الاقتصادية ـ تعبئة الطاقات المتاحة ـ توفير مزيد من فرص العمل الحقيقية ـ خفض معدلات البطالة .. توفير السلع والخدمات بجودة عالية واسعار مناسبة

وفيما يتعلق باستراتيجية التخطيط يشير الدكتور سمير طوبار الى ان التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى فى المرحلة المقبلة تتطلب العمل على تغيير النظرة الى اسلوب التخطيط مع الربط بين برنامج الاستثمار ومتطلبات السياسات التخطيطية ومن الاهداف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٣

المنشودة فى الاجل الطويل من اجل القضاء على الفقر وتهيئة الظروف للاقتراب من التوظف الكامل والوفاء بالاحتياجات الاساسية للموظفين ونشر التعليم وتوفير الخدمات والرعاية والصحية للجميع مع اهمية التركيز على الاهداف الاساسية للنمو وهى التطوير والتحديث والاعتماد على الذات والعدالة الاجتماعية ـ والآمال معقودة فى الخطة الخمسية الثالثة على بذل الجهود التى تزيد من الانتاج فيزيد المعروض من السلع لتخفف من عبء التضخم وتوفر فرص العمل وتزيد من جودة المنتج لتنافس فى السوق المحلية والعالمية فتزيد الصادرات وتنخفض الواردات ، ونوسع من الوعاء الضريبى فتزيد موارد الدولة ويقل العجز .

وفى بحث للدكتورة سامية الجندى الاستاذ بجامعة الازهر وعضو مجلس الشورى ـ التعليمية هو اكتساب الاطفال والشباب القدرة على مواجهة المشكلات بطريقة علمية وعلى توظيف المعلومات بطريقة تتفق وروح العصر مما يستلزم اعادة النظر فى المناهج التى تثقل كواهل التلاميذ ولاتتفق مع قدرات ومراحل الدارسين العمرية وفى هذا المجال تتعرض المؤلفة الى تطور السياسة التعليمية فى مصر ، والتعليم وتحديات العصر والسياسة التعليمية وحتمية التطوير مركزه فى ذلك على عناصر أربعة تلعب دورا هاما فى نجاح العملية التعليمية هى السياسة التعليمية والموارد المالية والعناصر البشرية والمناهج الدراسية والثقافية والانشطة المدرسية كما تتحدث الدكتورة سامية الجندى عن اثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على التعليم وتعليم المرأة والتنمية والرؤية المستقبلية للتعليم فى مصر مما يتطلب موضوعات ومواقف تسهم فى تعميق الولاء والانتماء الوطنى والوعى بالأهداف القومية ، ومما يحتاج الى معارف ومعلومات عن اساليب الدعاية والحرب النفسية ومواجهة الارهاب والتطرف والادمان .

وفى النهاية يقدم الدكتور سعيد يس عامر اعتبارات رئيسية بشأن تخطيط مجهودات التغيير ، وهى الاستعداد التنظيمى ، واضطلاع فريق العمل بالادوار المناسبة المحددة لهم وتطبيق مجهودات التغيير مؤكدا على حرص رجال الاعمال على توافر الاستقرار البشرى للمناخ السائد ، مع القدرة على التكيف المستمر والسريع لمؤشرات التغيير الاقتصادية والفنية والاجتماعية من أجل تحسين الانتاجية .. ويشير الدكتور سعيد عامر الى ان مادة التغيير يواجهون ثلاث قضايا هامة لحسن تخطيط مجهودات التغيير ، وهى عدم التأكد من كيفية التغيير والاحساس بالتوتر عند اعلام الافراد بالتغييرات المنتظرة والحاجة الى التغيير كفرض اساسى من فروض تكوين منظمات الاعمال .

اي نظام عالمي جديد هو هذا؟ اي تفاوت هائل هو ذاك

كرم الحلو*

■ هلل كثيرون واغتبطوا لسقوط الديكتاتوريات الشيوعية، فقد توسموا في ذلك املاً جديداً للانسانية وبشرى سلام راودت مخيلة البشر منذ زمن بعيد. ولسنا بالتاكيد في موقع الدفاع عن اية ديكتاتورية اياً تكن الشعارات التي ترفعها وايا تكن الايديولوجية التي تتستر وراءها. لكن الصورة الاجتماعية القائمة للعالم في المرحلة الراهنة تهدد بتبديد الآمال كلها وتظهر هشاشة المراهنة على النظام العالمي الجديد الذي يتكشف عن تناقضات تكبر وتتعمق باستمرار بين امم العالم وشعوبه، بين فقرائه واغنيائه، بين شماله وجنوبه. فهل انتهت الحرب الباردة بين الجبارين لتستعر حروب اخرى اشد شراسة بين قلة تستأثر بثروات الارض وخيراتها، واكثرية معدمة تثقل كاهلها يوماً بعد يوم اشكال شتى من التخلف والحرمان. الواقع انه «لا يوجد فرق من الناحية الخلقية بين قتل كائن من الكائنات نتيجة الحرب وقتله جوعاً نتيجة عدم مبالاة الآخرين بمصيره» كما جاء في تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة المستشار الالماني السابق ويلي برانت.

هذا التقرير الذي تمت صياغته في بداية الثمانينات لا يزال واقعياً ومعبراً. ذلك ان الهوة السحيقة بين اغنياء العالم وفقرائه تزداد عمقاً واتساعاً على رغم المؤشرات الظاهرية.

فارتفاع معدل عمر الانسان وانخفاض نسبة الامية في مجمل البلدان النامية لا يحجبان واقع الحرمان والمعاناة الذي ينذر هذه البلدان بكارثة اجتماعية وانسانية في حال استمرار العلاقات الاقتصادية الدولية على شكلها الحالي.

ان التوزيع الراهن للتدخل العالمي ينطوي على اختلال هائل يتفاقم تدريجاً. فبينما كانت نسبة دخل الخمس الاغنى من سكان العالم الى دخل الخمس الافقر لا تزيد عن ٣٠ ضعفاً عام ١٩٦٠، اصبحت الآن تتجاوز ١٥٠ ضعفاً. وتبلغ هذه النسبة حداً اعلى بكثير اذا قارنا اغنى دول الشمال بافقر دول الجنوب. ففي حين بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي ٢٩٨٨٠ دولاراً عام ١٩٨٩ في سويسرا لم يتجاوز الثمانين دولاراً في موزامبيق. ويشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٩٢ الى ان ٦٠ في المئة من سكان العالم يحصلون على ٥٥ ٥ في المئة من الدخل العالمي و٨٤. ٤ في المئة من التجارة العالمية بينما يحصل خمس السكان على ٨٢.٧ في المئة من الدخل العالمي وعلى ٢ ٨١ من التجارة العالمية و٩٤.٦ في المئة من الاقراض التجاري. ويستهلك الشمال حيث يوجد حوالي ربع سكان العالم ٧٠ في المئة من طاقة العالم و٧٥ في المئة من معادنه و٨٥ في المئة من اخشابه و٦٠ في المئة من غذائه.

وينعكس هذا التفاوت في البنية الاقتصادية التحتية على البنى الفوقية للمجتمعات النامية. فلدى دول الشمال قياساً الى دول الجنوب وعلى اساس الفرد ٩ اضعاف عدد العلماء والفنيين وحوالي ٥ اضعاف نسبة الالتحاق بالمراحل التعليمية و٢٤ ضعفاً من الاستثمارات في البحث التكنولوجي. كما ان لدى هذه الدول بنية تحتية متفوقة من الاتصالات تضم ١٨ ضعفاً من اجهزة الهاتف و٦ اضعاف اجهزة راديو و٨ اضعاف من الصحف.

في موازاة هذا التفاوت الاقتصادي والعلمي يصل التفاوت الاجتماعي الى مستويات قياسية. فمتوسط العمر المتوقع في البلدان النامية يبلغ ٦٣ عاماً ويتراوح بين ٤٣.٥ سنة و٧ ٤٩ سنة في خمسة وعشرين بلداً نامياً، في حين يبلغ ٧٥ عاماً في دول الشمال. ولا يزال ما يحصل عليه الانسان من الغذاء في البلدان النامية دون الحد الضروري المطلوب - ٨٩ في المئة في افريقيا و٩٤ في المئة جنوب آسيا - ولا يتجاوز دخل الفرد في اكثر البلدان النامية خط الفقر - ٣٤٠ دولاراً في السنة - بينما يبلغ متوسط دخل الفرد في دول الشمال اكثر من ١٧ الف دولار في السنة. وعلى رغم التقدم المحدود الذي احرزته البلدان النامية على صعيد التعليم، لا تزال نسبة الامية في حدود ٣٦ في المئة ونسبة المقيدين في المدارس الابتدائية لا تتعدى ٧٢ في المئة من الاطفال في سن الدراسة.

ويحصل سكان البلدان النامية على خدمات اجتماعية وصحية متدنية جداً. فالتقرير الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٩٢ يشير الى ان ١.٥ بليون نسمة في البلدان النامية يفتقرون الى الخدمات الصحية و١.٣ بليون نسمة يفتقرون الى المياه المأمونة. ويذكر التقرير ان ربع سكان العالم لا يحصلون على ما يكفي من الغذاء بينما يعاني زهاء بليون نسمة من الجوع، وان هناك زهاء بليون نسمة من الكبار اميون في حين يوجد ٣٠٠ مليون طفل خارج المدارس الابتدائية، و١٨٠ مليون طفل يعانون من سوء التغذية. وتصل نسبة وفيات الاطفال في البلدان الافقر الى ١١٥ بالالف. وتعاني المرأة في البلدان النامية من اجحاف ظاهر. فلا يشكل النساء اكثر من ٣٢.٥ في المئة من القوى العاملة ولا يحظين بفرص تعليم متكافئة مع الذكور حيث ان نسبة اللواتي يجدن القراءة والكتابة تبلغ ٦٩ في المئة من عدد الذكور.

في هذا الاطار العالمي تقف البلدان النامية عاجزة عن مواجهة ازمتها، فهي تحتاج الى تمويل كاف من اجل التنمية في الوقت الذي تعاني من اعباء ديونها المتراكمة، حتى ان غالبية الدول المدينة باتت غير قادرة على خدمة ديونها، فتضاعف مجموع

الديون الخارجية للبلدان النامية ثلاث عشرة مرة في العقدين الاخيرين اذ كان ١٠٠ بليون دولار في ١٩٧٠ وحوالي ٦٥٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ ثم اصبح ١٣٥٠ بليوناً عام ١٩٩٠. ولا تزال ديون البلدان النامية في تصاعد مستمر وصل الى مستوى قياسي في بعضها فبات يوازي ١٠٠ في المئة من الدخل القومي في افريقيا جنوب الصحراء و٥٠ في المئة في اميركا اللاتينية. وبلغت خدمة الديون الخارجية في اميركا اللاتينية ٤١ في المئة من قيمة صادراتها. ولا تجد البلدان النامية سبيلاً لمقاومة ازمتها الاقتصادية سوى الافراط في تصدير السلع الاولية الى دول الشمال التي لجأت بدورها الى تخفيض الاسعار. وهكذا تقع الدول النامية في حلقة مفرغة، فكلما ازدادت في دفع ديونها ازدادت هذه الديون.

وعوض ان تساهم البلدان الصناعية الغنية في حل ازمة البلدان النامية عن طريق تخفيض الديون واعفاء بعض البلدان الافقر من قسم من ديونها، فانها تتقاضى معدلات فائدة عنها في البلدان الفقيرة تتجاوز اربعة اضعاف تلك التي تتقاضاها في الدول الغنية. فقد دفعت الدول النامية فائدة معدلها الوسطي ١٧ في المئة من ديونها الخارجية خلال الثمانينات بينما دفعت الدول الغنية ٤ في المئة فقط.

اما المساعدات الانمائية التي تقدمها دول الشمال الى البلدان النامية فلا تزال ضئيلة جداً ولا تشكل اكثر من ٠.٣٥ في المئة من الدخل القومي لدول الشمال. والادهى من ذلك ان هذه المساعدات لا تذهب في الشطر الاكبر منها الى البلدان الافقر في العالم، في حين تحصل البلدان ذات الانفاق العسكري المرتفع على معدلات مرتفعة من المساعدات الخارجية.

بنتيجة هذه الازمة العميقة التي تعاني منها البلدان النامية تفاقمت البطالة حيث بات هناك ٧٠٠ مليون عاطل او شبه عاطل عن العمل في هذه البلدان، وتحول سكانها الى الهجرة باتجاه بلدان الشمال، وتزايدت حالات التشرد واللجوء السياسي (حوالي ٧٥ مليون شخص في الدول النامية يتحولون كل سنة لاجئين ومشردين او مهاجرين شرعيين وغير شرعيين).

وتفرغ الهجرة البلدان النامية من شريحة واسعة من الكفاءات العلمية التي هي في امس الحاجة اليها. فمع حلول ١٩٨٧ كان ثلث السكان ذوي المهارات قد انتقل من افريقيا الى اوروبا (فقد السودان ١٧ في المئة من اطبائه و٣٠ في المئة من مهندسيه و٢٠ في المئة من الاساتذة الجامعيين و٤٥ في المئة من المساحين، في عام ١٩٧٨ وحده). وفي غانا هاجر ٦٠ في المئة من الاطباء المدربين في اوائل الثمانينات. وبصورة عامة فقدت افريقيا ٦٠.٠٠٠ مدير من المستويين المتوسط والعالي بين ١٩٨٥ و١٩٩٠، وتقدر الخسائر الناجمة عن هجرة الكفاءات العلمية بمئات ملايين الدولارات في السنة. فكل مهاجر ذي مهارة يحرم بلده استثمارات تبلغ ٢٠ الف دولار سنوياً، في حين تستقدم البلدان النامية الخبراء الاجانب برواتب باهظة، ويوجد في افريقيا وحدها ٣٠ الف خبير اجنبي وهو رقم في تصاعد مستمر.

وتحرم البلدان الصناعية البلدان النامية من التقنية. فمعظم تجارة التقنية يتم في ما بين الدول الصناعية ذاتها (ارتفعت صادرات الدول الصناعية في ما بينها بين ١٩٨١ و١٩٨٨ بمعدل ١٠.٢ في المئة سنوياً بينما ارتفعت تجارة التقنية بين الدول الصناعية والدول النامية بمعدل ١.٥ في المئة سنوياً فقط) وتلجأ الدول الصناعية اكثر فاكثر الى فرض قيود متشددة على الهجرة، مما يكلف البلدان النامية خسائر تقدر بـ ٢٥٠ بليون دولار كل سنة.

واذا كان التفاوت الهائل بين الشمال والجنوب، بين الفقراء والاغنياء، بين البلدان الصناعية والبلدان النامية هو السمة الاكثر نتوءاً لصورة العالم الاجتماعية في النظام العالمي الجديد، فان ثمة تناقضات اخرى عميقة ومعقدة تنيخ بملامحها القاتمة على هذه الصورة، في طليعتها التناقض القائم بين قارات العالم ومناطقه حيث يتراكم البؤس والفقر في منطقة ويجتمع الغنى والرفاهية في منطقة، كأنما ثمة رابط بين البؤس والجغرافيا. ففي جنوب آسيا يوجد اكثر من ثلث سكان العالم الذين يعانون الفقر المدقع وفي اميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يعيش حوالي ٩ في المئة من مجموع سكان العالم نصيبهم ٤.٤ في المئة فقط من النشاط الاقتصادي العالمي. وفي افريقيا اعلى نسبة فقر في العالم، فنصيبها من الدخل القومي العالمي ١.٢ في المئة في حين يوجد فيها ٩.٥ في المئة من سكان العالم. ودين افريقيا يتعاظم باستمرار فيما بلغت خدمته عام ١٩٩٠ ما يعادل ١٩ في المئة من اجمالي صادرات القارة.

ولا تزال في افريقيا نسبة امية عالية (٣٨ في المئة)، ولا يحصل من سكانها على خدمات صحية او مياه مامونة سوى اقل من النصف.

وتشوب النظام العالمي الجديد صورة التناقض المستمر بين الريف والحضر. فقد دلت الاحصاءات على نزوح سكاني مستمر من الريف في اتجاه المدينة اذ كانت نسبة سكان الحضر عام ١٩٦٠، ٣٤ في المئة من سكان العالم وهي اليوم تفوق الـ ٤٥ في المئة، وتشير الدراسات الاستشراقية الى انها ستبلغ ٦٠ في المئة عام ٢٠٠٠. وفي موازاة هذا التحول الديموغرافي يستمر التفاوت الاجتماعي بين الريف والحضر من حيث الحصول على الغذاء والمياه المامونة والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية.

اما التردي المستمر في وضع المرأة الاجتماعي فيشكل ملمحاً من

الملامح القاتمة لصورة العالم في النظام العالمي الجديد. فعلى رغم كل التقدّم الحاصل على صعيد المرأة فهي لا تزال تعاني من الدونية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فنسبة النساء ٣٥.١ في المئة من مجموع القوة العاملة العالمية، واجر المرأة في المتوسط ثلثا اجر الرجل، ومعدّل بطالتها اعلى باستمرار، ويشكّل النساء ٦٠ في المئة من اميي العالم ومتوسط سنوات الدراسة لديهنّ ٦٣ في المئة قياساً الى متوسط سنوات الدراسة لدى الذكور، وفي دراسة احصائية للتنمية البشرية شملت ٣٢ بلداً من بينها غالبية بلدان الشمال تبيّن ان الفجوة واسعة بين دليل التنمية للاناث ودليل التنمية للذكور وهي تتراوح بين ٠٣ ٠ في المئة في السويد و٥.٢١ في المئة في اليابان و٢٨.٨ في المئة في كوريا.

ويترافق الاختلال الاقتصادي والاجتماعي مع تردٍّ في الحرية السياسية والحقوق المدنية. فقد اشار تقرير احصائي للامم المتحدة الى ان متوسط دليل الحرية السياسية للبلدان النامية يساوي ٥١.٣ مقارنة مع ٩٠.١ للبلدان الصناعية. وكشف التقرير ان ثمة ترابطاً وثيقاً بين مستوى الدخل والحرية السياسية، وان ثلث سكان العالم محرومون من حدّ معقول من الحرية.

هل يكون الشمال الفردوس المفقود الذي تتطلع اليه شعوب الجنوب وتحلم به؟ لا نعتقد ذلك بالتأكيد. فالتطور الاقتصادي والماديّ والسياسي الذي حققه الشمال يقابله انحدار على المستوى الانساني والاخلاقي والبيئي. والاستهلاك المفرط للثروات في بلدان الشمال ادى الى تدهور بيئي سينعكس سلباً على الحياة الانسانية. فالاحتباس الحراري في البلدان الصناعية - يزيد عن دليل العالم النامي باربع مرات، وينبعث سنويا ٤٢ كلغ من الملوثات لكل الف فرد، ويتولد زهاء عشرة اطنان مترية سنويا من النفايات الخطرة والخاصة لكل كلم مربع.

وعلى المستوى الاجتماعي يوجد في الشمال شخص مسجون بين كل ٥٠٠ شخص، ويبلغ معدل القتل العمد ٤ لكل مئة الف شخص، ومعدّل الطلاق للاشخاص الذين تتجاوز اعمارهم ٢٥ سنة زهاء ٥ في المئة، وفي كل عام يجري الابلاغ عن اغتصاب امرأة بين كل الفين من النساء، ويصاب خمسة اشخاص بين كل الف شخص اصابات خطيرة في حوادث الطرق. فيما يقدر استهلاك الفرد الواحد باربعة ليترات من الكحول سنوياً. وبين كل مئة الف نسمة هناك ١٦ شخصاً يقدمون على الانتحار، ففي الولايات المتحدة وحدها تصل جرائم المخدرات الى ٢٣٤ جريمة لكل مائة الف نسمة، وقد تمّ الابلاغ عن نحو ٣٠ الف حالة اصابة بالايدز حتى الآن.

وتعاني بلدان الشمال من البطالة حيث يقدر عدد العاطلين عن العمل بثلاثين مليوناً، ويبلغ معدّل البطالة بين الشباب ١٣ في المئة، وهو رقم اخذ في الارتفاع. وهناك تفاوت هائل في توزيع الدخل حيث يحصل اغنى ٢٠ في المئة من سكان الشمال على ما يعادل سبع مرات دخل افقر ٢٠ في المئة من السكان.

ولا يزال الانفاق العسكري في دول الشمال مرتفعاً جداً على رغم التخفيضات الكبيرة في التسلح. فقد بلغ ٧٦٢ بليون دولار عام ١٩٩٠. وفي مقابل كل مئة مدرس لا يزال هناك ٩٧ جندياً.

هكذا تكتمل الصورة: من جهة بلدان نامية ديونها في تصاعد مستمر. فقر وجوع وامية وتخلف علمي وهجرة وتشرد، ومن جهة اخرى بلدان صناعية وتلوث بيئي وجرائم ومخدرات وادمان وعلاقات انسانية مأزومة واغتصاب وطلاق وانتحار واستهلاك مفرط للثروات والطاقة وانفاق عسكري مذهل.

هل هذا حقاً نظام عالمي جديد؟!

• كاتب لبناني.



زعماء العالم الثالث يرسمون النظام العالمى الجديد

هناك خطأ شائع يقع فيه الكثيرون فى ان الولايات المتحدة هى التى ترسم شكل النظام العالمى الجديد ومن ثم يندفع الكتاب والمفكرون لحث العالم الثالث على المشاركة فى وضع اسس هذا النظام والأمر لايحتاج الى ذلك على الاطلاق لان زعماء هذا العالم الثالث يقومون بالجهد الاكبر فى ذلك .

فحينما قام الرئيس صدام حسين بغزو الكويت وضمها الى العراق تمكن الرئيس جورج بوش من بناء تكتل عالمى لأول مرة فى التاريخ فى عملية « درع الصحراء » تحت شعار تكتل قوى الجميع ضد المعتدى ثم قام بالقوات العالمية هذه بضرب العراق وتدميره بموافقة كل العالم وصار هذا التدخل مبدأ معترفا به دوليا تكرر بعد ذلك فى اماكن أخرى وباسباب مختلفة .

وحينما قرر النظام الكويتى بعد انسحاب القوات المعتدية ان يلقى بنفسه فى احضان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للدفاع عن مستقبله وباقى دول مجلس التعاون مع الالحاح فى عقد اتفاقيات الدفاع واعطاء التسهيلات والسماح لتواجد القوات الاجنبية فوق أرضه ومياهه تأكد مبدأ اخر وهو شرعية القواعد الاجنبية وتواجدها فى البلاد المختلفة وحينما وجه الاتهام الى النظام الليبى فى حادث الطائرة لوكربى تأسس مبدأ اخر للنظام العالمى الجديد بحتمية محاكمة رعايا الدول ومواطنيها امام المحاكم الاجنبية وعدم الاعتراف بمبدأ محاكمة المتهم امام قضاته الشرعيين وبحق الدول العظمى فى فرض الحصار الجوى على الدول لدرجة ان العقيد القذافى حضر الى مصر مؤخرا بعربة لانه ليس فى امكانه ان يستقل طائرة فوق التراب الليبى ثم اضيف مبدأ اخر حينما احتضنت الولايات المتحدة مايعرف « بالجيش الوطنى الليبى » وهو الذراع العسكرى « للجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا المعارضة » وكفلت له عيانا جهارا معسكرات تدريب فى جنوب الولايات المتحدة

ثم كان لتناحر الزعماء فى الصومال على السلطة وتفكك البلاد دون وجود ادارة حاكمة وتعذر وصول الاغذية الى المواطنين الفضل فى وجود قاعدة جديدة وهى تحول القوات الاجنبية بموافقة الهيئات الدولية بل بترحيب الشعب الصومالى نفسه الى البلاد لدوافع انسانية لحماية المواطنين من شرور حكامهم

ودفع القتال المرير فى زائير وهى من أغنى دول العالم بين الرئيس موبوتو سيسيكو الذى يطلق عليه الرجل الوحشى وبين رئيس وزرائه ايتين تشيسكيدى كلا من بلجيكا والولايات المتحدة وفرنسا الى ان تامر بتسليم السلطة من رئيس البلاد الى رئيس وزرائه وبذلك تقرر مبدأ قيام الدول الاجنبية بفرض تعيين الحكام

وغير هذا كثير وكثير ... وبذلك فزعماء العالم الثالث هم الذين يرسمون النظام العالمى الجديد وما أبشعه من نظام ... !!

أمين هويدى



المصدر : مصر الشرق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٣

الافتتاحية

قيام وسقوط القوى العظمى

من أهم أعمال الهيئة العامة للاستعلامات ترجمة عدد من أبرز الكتب التى صدرت فى العالم ، وكان آخرها كتاب (قيام وسقوط القوى العظمى) لبول كيندى أستاذ التاريخ الأمريكى .

ومن المهم أن يقرأ هذا الكتاب كل مثقف عربى .. فى وقت ساد فيه الحديث عن النظام الدولى العالمى الجديد . وسادت فيه الروح الانهزامية .. فى أوساط المثقفين المصريين والعرب .. باعتبارنا نعيش فى الحقبة الأمريكية .. وإن غاية ما هنالك هو أن نتكيف معها بأقل الخسائر الممكنة ..

والواقع أننا لسنا إزاء صعود أمريكى أو صعود عام لنمط الحضارة الغربية وأن المعسكر الشيوعى (الذى سقط) لم يكن سوى أحد أجنحة هذه الحضارة نفسها ، وأن سقوطه هو الذى أعطى بريقاً زائفاً لنمط الحضارة الغربية ذى الطابع " الرأسمالى - الليبرالى " وإن كانت الرأسمالية ، والليبرالية أضحتا فى احتياج إلى تعريفات جديدة فى ظل التطورات الجديدة فى الغرب .

ويقوم مشروع الدولة العظمى على ركائز ثلاث : الاستثمار - الاستهلاك (مستوى المعيشة) - القوة العسكرية ، وأن التوازن بين الأضلاع الثلاثة للمثلث هو أخطر تحد لأى قوة امبراطورية عظمى ، وقد بدأ هذا التوازن فى الاختلال بالنسبة للولايات المتحدة منذ بداية الثمانينيات . كما أن سقوط الاتحاد السوفيتى لم يغير من استمرار عملية اختلال التوازن هذه نظراً لتصاعد منافسين محتملين آخرين ، لحين إدراك روسيا لدورها كقوة عظمى بدون شيوعية .

وتعانى الولايات المتحدة من تراجع اقتصادى فى مجال الاستثمارات ..حتى انخفض نصيبها من الانتاج العالمى الاجمالى من ٢٦ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ٢٣ ٪ عام ١٩٧٠ إلى



المصدر : صبر الشرق

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مايو ١٩٩٢

٥ر٢١ ٪ عام ٨٠ حيث تفوقت عليها المجموعة الأوربية (٥ر٢٢ ٪) وهذا هو الطرف الأول من المعادلة (١) وحتى لا يحدث انهيار فى الرفاهية الاجتماعية للشعب الأمريكى لجأت الولايات المتحدة إلى الديون ، ووصل العجز التجارى إلى حوالى ١٦٠ بليون دولار عام ١٩٨٦ ، وبلغ دين الحكومة قرابة ٣ تريليون دولار عام ١٩٩١ ومن المتوقع أن يرتفع إلى ١٣ تريليون دولار عام ٢٠٠٠ !! ، ومع ذلك لم يتمتع الشعب الأمريكى برفاهية زائدة بل حدث تدهور لقطاعات كبيرة من السكان وكان من أسباب انتفاضة لوس انجلوس وكثير من مواقع الزنوج فى الولايات المتحدة .. وكان ذلك من أهم أسباب سقوط بوش ونجاح كلينتون . وهذا هو الطرف الثانى للمعادلة (٢) .

أما الطرف الثالث للمعادلة (٣) فهو الإنفاق العسكرى ..والواضح أن الزيادة فى هذا الإنفاق جاءت على حساب طرفى المعادلة الأولين الاستثمار - الاستهلاك ، وهذا هو سبب فشل الاقتراض فى الحفاظ على مستوى الرفاهية لأن معظم الاقتراض توجه للإنفاق العسكرى .

وبالتالى أصبحت الولايات المتحدة تقترب من حالة الاتحاد السوفيتى : عملاق عسكرى بدون أساس اقتصادى متين يضمن الاستقرار الاجتماعى فى الداخل .. ويضمن استمرار التفوق العسكرى على المدى المتوسط الطويل .. لأنه بدوره سيتأثر بالاقتصاد المعلول .. بل إن الاقتصاد القوى هو القاعدة الأساسية للتفوق العسكرى .

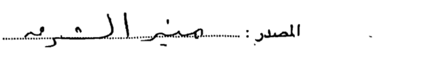
وكتاب بول كيندى كُتب قبل انهيار الاتحاد السوفيتى - ولم يتنبأ به .. ومع ذلك فقد أشار إلى حقيقة أن الاتحاد السوفيتى توسع أكثر مما ينبغى وان من قوانين انهيار القوى العظمى ان تتسع خطوطها العسكرية بصورة تؤدى إلى إرهاق اقتصادها .. ثم تؤدى إلى انهيارها .

" فالقوة الزائدة لا توفر لأية دولة بصورة تلقائية المزيد من الأمن ، فمن كافة وجهات النظر تقريباً الاقتصادية منها والعسكرية ، وبالمعنى المطلق والنسبى ، كان الاتحاد السوفيتى فى عهد بريجنيف أكثر قوة مما كان فى عهد ستالين . ومع ذلك ، فإنه مع تلك القوة الزائدة إلى حد كبير حدثت تطورات دولية جديدة والتزامات خارجية جعلت الدولة السوفيتية أكثر عرضة للخطر الخارجى ولاضطرابات السياسات العالمية مما كانت فى عام ١٩٥٢ على سبيل المثال " وأشار إلى احتلال افغانستان باعتبار أن له تأثيراً مدمراً على الاتحاد السوفيتى .

ولابد لأى قوة عظمى أن تسقط عن عرشها .. لسببين : -

١ - نمط النمو المتفاوت بين الدول : وهذا ما بدا يفعل فعله بالنسبة للولايات المتحدة





المصدر : منبر الشرق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٠

بالمقارنة مع معدلات نمو اليابان والصين – أوربا الموحدة وفي قلبها ألمانيا .

٢ – التكلفة المتصاعدة للأسلحة والقوات المسلحة ، وبصورة تهدد النمو الاقتصادى (٣٠٠ بليون دولار سنويا) فهناك تناقض بين السعى للأمن الاستراتيجى بتحويل أكبر قدر من الموارد القومية للقوات المسلحة وبين السعى للأمن الاقتصادى ممثلا فى الرخاء الوطنى العريض الذى يقوم على التنمية وعلى زيادة الانتاج وعلى انتعاش الطلب الداخلى والخارجى والتى قد تضار جميعها من جراء الانفاق المفرط على التسليح لانه قد يؤدى إلى بطء معدل النمو الاقتصادى وإلى هبوط نصيب الدولة من الانتاج الصناعى العالمى وبالتالى فى الثروة العالمية ومن ثم فى النفوذ العالمى ، فإن المسألة كلها تصبح هى موازنة الأمن قصير الأمد الذى توفره قوات الدفاع الضخمة ، بالأمن الأطول الناشىء عن ارتفاع الانتاج والدخل .

وتخوض الولايات المتحدة الآن هذه المخاطرة .. (الافراط فى التوسع الاستعمارى) بمعنى ان صانعى السياسات فى واشنطن عليهم مواجهة الحقيقة الصعبة وهى أن مجمل مصالح والتزامات الولايات المتحدة تزيد الآن كثيراً على قدرة البلاد على الدفاع عنها جميعاً فى نفس الوقت .

ويطلق كيندى على امريكا لقب " الدولة رقم واحد فى التدهور النسبى " باعتبار أن لديها اليوم نفس المجموعة من الالتزامات عبر أرجاء المعمورة التى كانت لديها منذ ربع قرن مضى ، عندما كانت أنصبتها من اجمالى الناتج القوى العالمى ، والانتاج الصناعى ، والانفاق العسكرى وافراد القوات المسلحة أكبر بكثير مما هى عليه الآن .

وتشير السوابق التاريخية إلى أن البلدان " رقم واحد " السابقة واجهت جميعاً معضلة مشتركة ، وهى أنها بينما تكون قوتها الاقتصادية النسبية فى انحسار فإن التحديات الخارجية المتزايدة تضطرها لتوجيه قدر متزايد من مواردها إلى قطاع الدفاع الأمر الذى يؤدى إلى ضغط الاستثمار الإنتاجى ، ومع مرور الوقت إلى بطء التنمية ، وزيادة الضرائب ، وتعميق الخلافات الداخلية حول أولويات الانفاق ، وضعف القدرة على تحمل أعباء الدفاع .

إن الاجابة الوحيدة على التساؤل عما إذا كان بمقدور الولايات المتحدة ان تحافظ على وضعها القائم هى : لا ، لأنه ببساطة لم يحدث لأى مجتمع أن ظل دائماً فى مقدمة الآخرين جميعاً .

ولكن الولايات المتحدة ستظل قوة ذات شان كبير فى عالم متعدد الأقطاب ، وذلك يرجع ببساطة إلى حجمها ، ومن ثم فإن المهمة التى تواجه رجال الدولة الأمريكيين على



المصدر : منبر الشرق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ مارس ١٩٩٢

مدى السنوات القادمة هى إدراك أن تحولات واسعة تجرى وأن هناك حاجة لمعالجة الأمور بحيث يحدث الهبوط النسبى فى مكانة الولايات المتحدة ببطء وبرفق !!

وقد اهتم كيندى بعرض تفصيلى لملامح النهوض الاقتصادى والعلمى فى الصين واليابان وأوربا الموحدة مشيراً إلى تجنب هذه القوى المبالغة فى الإنفاق العسكرى عن وعى أو إرغام خاصة (اليابان - المانيا) مما يعطيها دفعة كبيرة فى عملية التنمية الشاملة الأمر الذى يزيد معدلات التدهور النسبى لأمريكا . هذا بالاضافة للصحوة الاسيوية فى مجموعة دول جنوب شرق آسيا وهو ما جعل منطقة المحيط الهادى تمتلك ٤٣ ٪ من الناتج العالمى . ومؤكداً على البروز اليابانى والصينى بوجه خاص ومن خلال مؤشرات إحصائية يمكن الرجوع إليها - لمن يحب الاطلاع بالتفصيل - فى الكتاب .

وبعد عرض جوهر فكرة بول كيندى وبألفاظه قدر الإمكان .. يهمنا فى هذا الصدد أن نشير إلى التالى :

* إن المثقفين المنبهرين بالعصر الأمريكى فى وطننا مطالبون بالاطلاع على مثل هذه الدراسات الجادة حتى لا يصيبهم اليأس والضلال الفكرى بدون مسوغ من الحقيقة والواقع .

* إن إحساسنا بعدم تدهور القوة الأمريكية فى منطقتنا العربية يرجع إلى ان مخططى السياسة الأمريكية يضعون منطقتنا على رأس سلم الأولويات الخارجية ، بحيث يركزون القوة الأمريكية عليها مما يؤخر إحساسنا بالتدهور الأمريكى . وترجع هذه الأولوية إلى حماية إسرائيل .. وإلى تأمين النفط وإلى اعتبار أن الوطن العربى هو خط الدفاع الأول للأمة الإسلامية وخط المواجهة مع الغرب من ناحية الجنوب والجنوب الشرقى .

ويرجع نجاح المخطط الأمريكى إلى تردى الأوضاع العربية الرسمية بصورة غير مسبوقة .. وسقوطها بصورة مباشرة تحت التبعية العسكرية للولايات المتحدة .. وإصابة الجماهير العربية بمرض المال النفطى الذى نشر الأنماط الاستهلاكية . ونشر حالة من الترف والرخاوة .. وحالة القابلية للاستعمار .. والإقبال على الدنيا . ولعل انحسار المال النفطى يكون بداية اليقظة .. ويكون نعمة لا نقمة .. لأمتنا العربية والإسلامية التى أن لها أن تعتمد على سواعد أبنائها فى بناء صرح حضارى إنتاجى ينتهج خط التنمية المتمحورة حول ذاتها .. والرافضة للتبعية ..

ونرى أن كل العناصر الداخلية التى أصابت الأمة بالوهن وجعلتها تشعر بالتفوق الأمريكى الساحق .. يجرى تعديلها .. ويمكن تعديلها بمعدلات أكبر فى المستقبل



المصدر : مسير الشريعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٢

القريب .. شريطة أن نعى حجم عناصر الضعف فى الخصم .. وحجم عناصر القوة فى الذات .

* إن رؤية بول كيندى قاصرة بلا شك بتركيزها على العناصر المادية والاقتصادية .. وباستبعادها للعناصر الأخلاقية والفكرية والعقائدية التى تحكم صعود وهبوط الأمم والقوة العظمى (راجع دراسة أحمد حسين فى العدد الماضى والحالى حول دورة الحضارة) ، ولكنها لا تخلو من فائدة لتناولها عناصر حقيقية وإن تكن ناقصة .. وهى تذكرنا بمفهوم " الدورة " فى فكر ابن خلدون لصعود وهبوط أنظمة الحكم ، ولكن على مستوى الصراع الدولى .

* ويبقى أن الإحساس بالضعف هو أساس الضعف ، لأن امتلاك عناصر القوة فى يد كل أمة إذا أرادت أن تبذل الجهد لامتلاكها . إن ضعف أمتنا هو خيار .. اختارته فى لحظة الوهن .. ومازالت ترتضيه .. لأن العلو فى مدارج المجد والقوة خيار له تبعاته ومسؤلياته ويتطلب بذل المزيد من الجهد والعرق ..

فلقد امتلك تشرشل من الشجاعة كى يخاطب الشعب الانجليزى إبان الحرب العالمية الثانية وليقول لهم " إنى لا أعدكم إلا بالمزيد من الدماء .. والعرق .. والدموع " .. وسار خلفه الشعب الانجليزى حتى الانتصار فى الحرب .

ولكن أمتنا أبتليت بحكام يعدونها بالسمن والعسل .. فلا فازت بالسمن والعسل ، ولا فازت بالحرية والكرامة والمجد . وضَعُفَ الحكام والمحكومون واستكانوا .. وارتضوا بقشور الحياة الدنيا .

* إن استبعاد دراسة بول كيندى - وغيرها من دراسات الغربيين - للأمة الاسلامية والعربية من خريطة القوى الكبرى فى القرن الحادى والعشرين .. هو من قبيل الأمنيات والتحيز الفكرى والمصلحى .

إن صحوة الأمة الإسلامية ظاهرة أصيلة .. لا يعطل معدلاتها إلا مكر الأعداء فى الداخل والخارج .. ولكن بلا شك فإن هذا المكر يعجم عودها .. ويقويها .. ويسلحها بالخبرات ويعلمها سنن الله فى التغيير والإصلاح والعمران .

* وليس معنى ما نذكره عن التدهور النسبى للقوة رقم واحد أى (الولايات المتحدة) ان ننتظر انهيار الولايات المتحدة كما انهار الاتحاد السوفيتى .. أو ننتظر انهيار إسرائيل من الداخل .. ولكننا نؤكد فقط على أن الخصم ليس كلى الجبروت .. وليس قدراً إلهياً .. بل إن دابة الأرض تنخر منسأته ..



المصدر : منبر الشرق

التاريخ : مارس ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منبر الشرق

* إن التصدى لقوى الغرب .. ليس تصدياً عسكرياً يبدو غير متكافىء فى هذه اللحظة .. ولكنه تصد حضارى شامل يبدأ باستقلال الإرادة .. وسلطة اتخاذ القرار .. واستعادة روح الجهاد ويمر بنهضة علمية - اقتصادية - أخلاقية شاملة .. وينتهى بامتلاك كافة أسباب القوة العسكرية ..

وهذا هو مشروعنا للمستقبل .

" رئيس التحرير "



عودة الى العالم الجديد

يجب الا نستهين بما قيل وما يقال عن العالم الجديد عالم ما بعد الحرب الباردة ومما يوحى بالثقة والطمانينة ان الرئيس بوش كان اول من بشر به وان الرئيس كلينتون قد ايد ذلك فى تصريحات صريحة.

لاانكر ان كثيرين لايصدقون، ماقيل ومايقال، ويعتبرون ان العالم القائم على الحرية والسلام والعدل ماهو إلا شعار سياسى ماكر، ولديهم من الامثلة مايؤيد رأيهم وحقا لاانكر - على سبيل المثال - ان الأداء فى ازمة البوسنة والهرسك لم يقترب لنظيره فى ازمة الخليج. فقد اتسم فى ازمة الخليج بالحزم والحسم والتنفيذ والبطش، على حين بدا فى ازمة البوسنة والهرسك ضعيفا متخاذلا بطيئا يتكلم ولايفعل او يفعل بعد حين من الدهر لا يحتمل . هكذا كان عندما انطبقت المصالح على المبادئ واتحدا معا فى خدمة الحق . اما لما لم تكن هناك إلا المبادىء دون مصالح تسندها فقد تداعى الموقف وخيب الامال. لاانكر شيئا من ذلك، ولكن يجب الاعتراف بما كسبته القضية ايضا، من تعبئة للرأى العام العالمى. وارسال الاغاثات المتتابعة وفرض عقوبات الحصار والمقاطعة. ويجب الا نتوقع ان يولد العالم الجديد كاملا وحسبنا الا يحيد عن هدفه حتى يحققه على اتم ما يكون من الكمال ومن خلال هيئة الامم فى يوم غير بعيد

وقد كان الرئيس كلينتون واضحا فى اقواله عن :

١ - ان يكون له دور رئيسى فى بدأ السلام ودعمه.

٢ - ان يعيد النظر فى اتفاقات بيع السلاح السابقه حتى لايسلح امة عدوانية.

٣ - منع اسلحة الدمار الشامل بكافة انواعها

٤ - التعاون مع الديموقراطية.

٥ - واحترام حقوق الانسان.

اتمنى ان تصبح هيئة الامم قوة حقيقية لضمان المبادىء البشرية الساحقة وردع الانحراف والمنحرفين.

نجيب محفوظ

فى ندوتين للمركز العربى للدراسات

فى إطار موسمه الثقافى لمعالجة القضايا القومية المصرية لأمتنا، عقد المركز العربى الإسلامى للدراسات ندوتين مهمتين شارك فيهما عدد كبير من المصريين والباحثين.. الأولى تناولت التحدى الأمنى والتكنولوجى الذى يواجه مصر والأمة الإسلامية، وتحدث فيها اللواءان طلعت مسلم وفوزى طايل وأدارها الدكتور حلمى مراد. والثانية تناولت التحديات العلمية، وتحدث فيها د.سيد دسوقى حسن أستاذ هندسة الطيران ود. محمد عبد الله الشامى استشارى الطيران بمدارس حلوان للصناعات، وأدارها د. مجدى قرقر.

النظام العالمى الجديد اتخذ الإسلام عدوا له

فى بداية الندوة أشار د. **حلمى مراد** إلى ما يعانيه المبعدون الفلسطينيون، وقال إن مبدأ اعادة جزء من المبعدين والموافقة عليه يمثل خطورة كبيرة لأن ما طبق اليوم على أربعمائة يطبق غداً على الالاف، والذى يطبق اليوم على حماس والجهاد يطبق غداً على منظمة التحرير وعلى كل من يشارك فى الانتفاضة.

خطر الاختراق الصهيونى

وفى كلمته، قال اللواء **طلعت مسلم**: العالم العربى منذ فترة الاحتلال الأجنبى لم يواجه تحديات أمنية مثل التى يواجهها الان من الاختراق.. فالاختراق فى الجناح الشرقى موجود فى الخليج ويمارس العدوان على العراق. والاختراق الصهيونى لقلب الوطن العربى يتجلى فى العلاقة بين حركة التمرد فى السودان وعلاقة الكيان الصهيونى مع ارتيريا.. ولذلك تأثيره على التحدى الأمنى، والعدوان على الحقوق العربية ووجود العدو الصهيونى فى منابع النيل يهدد حصة مصر من المياه.

والتهديد العسكرى لليبيا.. وفرض الحظر الجوى على ليبيا يهدف إلى تحجيم التعاون مع مصر، فإذا تعرضت ليبيا للعدوان لن تستطيع مصر أن تقدم مساعدة لها.

والتحدى الثانى الذى يواجه مصر والأمة الإسلامية والعربية أن الغرب له السيطرة الجوية، ويستطيع أن يوجه ضربات جوية لأى دولة، وبالشرعية عن طريق الأمم المتحدة.. لكن السيطرة الجوية ليست وحدها التى تشكل تهديداً وإنما هناك وسائل أخرى مثل الاقمار الصناعية وبرامج الفضاء التى يشارك فيها الكيان الصهيونى.

وهناك التحدى الثالث وهو السلاح النووى ولا يقابله استحواذ أى دولة إسلامية على سلاح نووى مشابه.

تقسيم المنطقة إلى دويلات

أما اللواء د. **فوزى طايل** فقال فى كلمته النظام العالمى الجديد صيغت استراتيجيته فيما منذ قرنين من الزمان بالمسالة الشرقية، والتى تعنى تقسيم الأمة الإسلامية إلى دويلات صغيرة. ثم بدأ الغرب يطلق على قلب الأمة الإسلامية «بالشرق الأوسط».. وتعد مصر أحد أهم مفاتيح هذه المنطقة..واضاف اللواء فوزى طايل: النظام العالمى الجديد والكيان الصهيونى وجهان لعملة واحدة يتخذ كلاهما الساحة الإسلامية ميداناً لهما..

والنظام العالمى الجديد موجود منذ الحرب العالمية الثانية رغم الخلاف بين العملاقين، وامثلة ذلك: عام ١٩٦٥ فى حرب باكستان والهند كان العملاقان مع الهند، وفى ١٩٧٠ عندما قامت الهند بتقسيم باكستان كانوا معها، وفى ١٩٦٧ كان الاتحاد السوفيتى يعمل لتهيئة الساحة للكيان الصهيونى كى يضرب ضربته، وحدث تبادل استراتيجى غريب جداً عام ٧٧ فى القرن الافريقى حيث انتقلت احداهما من الصومال إلى اثيوبيا، والثانية من اثيوبيا إلى الصومال فى وضع غريب جداً بين دولتين تعادى كل منهما الأخرى.

واضاف فوزى طايل: التحالف الصهيونى الصليبى يستخدم اداتين: الأولى السيطرة على التسلح تمهيداً لنزع السلاح الشامل من العالم، وهذه عقيدة صهيونية ذكرها شامير فى الامم المتحدة عام ١٩٨٨ عندما تلى ايات من سفر أشعيا عن أن الكيان الصهيونى سيحكم العالم من أورشليم بعد نزع سلاح العالم، وهم يخططون لحكم العالم من اسرائيل.

وتساءل اللواء طايل: ما هو مكان الأمة الإسلامية الان؟ الامة الإسلامية هى العدو للنظام العالمى الجديد.. وهذا النظام ترك ثلاث ثغرات: الأولى البوسنة والهرسك، والثانية فى العراق الذى تم تقسيمه، والثالثة فى الصومال والهدف النهائى لهم بالتحديد ايران، وباكستان، تركيا، مصر وسوريا. وإذا أنهارت هذه الدول أو بعضها ستنهار الأمة الإسلامية، ومن الدول التى تجهز الان للتدخل السودان واليمن.

واشار فوزى طايل إلى أهمية مصر قلب العالم الإسلامى وقال: عبر التاريخ من أراد أن يسيطر على هذه المنطقة فعليه ان يسيطر على مصر، فمصر الان يحكم حولها الحصار الاستراتيجى من الشمال والجنوب والشرق والغرب.

عامر عبد المنعم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٣

والغرب يحظر التكنولوجيا عن الحضارات الأخرى

فى البداية تناول الدكتور **دسوقى حسن** أستاذ هندسة الطيران الوضع التقنى للعالم العربى والإسلامى الذى لايحقق شروط النهضة الواجبة وأشار فى هذا الصدد إلى ما يفعله الغرب من حصار تكنولوجى على العالم فالحضارة الغربية هى الوحيدة من بين الحضارات التى تقف موقف المانع لتسرب التكنولوجيا إلى الحضارات الأخرى وهى فى ذلك تصدر عن إطار قيمى نوعى به يدور حول محدودية الموارد ولا نهائية الحاجات للإنسان الغربى

إن هذا الموقف الغريب غير مسبوق من حيث أنانية الحضارة الغربية التى لا تنطلق من قيم مسيحية بل من قيم مادية بحتة.

وتطرق الدكتور دسوقى إلى رؤية الحضارة الإسلامية المغايرة القائمة على القصد والإقتصاد فلا تقلع شجرة ولا تذبح بهيمة إلا بقصد ولا حجب للمعرفة عن الآخرين.

موقف شيطانى

إن الموقف الدولى الذي يفرضه الغرب من تملك التكنولوجيا موقف شيطانى يناهض الموقف الإسلامى الذى عرضه القرآن فى سورة الكهف فى قصة ذى القرنيين الذى ساعد قوماً على حماية انفسهم من ياجوج ومأجوج دون أن يمن عليهم أو ينهب أموالهم.

فى السعى للتفلت من هذا الموقف التكنولوجى طرح الدكتور دسوقى عدداً من النقاط:

* على مستوى الدولة فإن مهمتها هى التفلت من الضغوط الخارجية ولن يتم ذلك إلا بإدراك هذه الضغوط وتعبئة الأمة فى مواجهتها.

* أن تقوم الدولة بإقرار التحديات «بمعنى أن تواجه التحدى الخاص لكل مؤسسة وجامعة ومصنع بل لكل فرد بحيث يتحول التحدى التكنولوجى إلى تحدى شخصى لكل العاملين وليست مهمة الحكومة.

* النقطة الثالثة هى إيلاف الناس للتكنولوجيا المرجوة فاى خطة تنموية لابد أن يالف الناس فلسفتها وأهدافها

* حماية الأسواق والمنجزات الحضارية م الفساد والإفساد فالصناعات البسيطة التى ورثناها عن أجيال سابقة هامة جداً وابد من الإبقاء عليها.

فرض الفجوة بالحرب

ثم تناول الدكتور **محمد عبد الله الشامى** الفجوة التكنولوجية بيننا وبين الغرب الذى حرص على الإبقاء عليها وإتساعها حتى وإن إستلزم الأمر الحرب كما حدث فى التحالف الاوربى للقضاء على تجربة محمد على وكما حدث مع مصر ١٩٦٧ ومع العراق ١٩٩٠.

إن البدايات العلمية والتكنولوجية كانت مبهرة فمحاولات النهوض تعود لأكثر من ١٠٠ عام فى مصر واندونيسيا وتركيا وايران إلا أن يقظة الأعداء بالمرصاد لهذه المحاولات فهم مع المعرفة النظرية المجردة أما تحويل هذه المعرفة إلى مصنع ومعمل فهذا هو الممنوع!!

لقد واجه المسلمون فى حرب القادسية نمطاً جديداً من حرب الأفيال لم يالفوه ولكنهم توصلوا إلى وسيلة تقضى على هذا السلاح كما واجهنا الساتر الترابى فى حرب ١٩٧٣ واستخدامنا وسائلنا الذاتية فى إزالته من تجارب بناء السد.

الحرية أولاً

ثم بدات مناقشات حضور الندوة التى استمرت أكثر من ساعة فاشار الاستاذ محمد فريد حسنين إلى أن الفجوة الأكثر خطورة هى الفجوة داخل المجتمع الفجوة بين الشعب واتخاذ القرار فما زلنا شعوباً تحكم بالحديد والنار وأن حديث عن التحدى العلمى والتكنولوجى قبل حرية الوطن والمواطن يعد ترفاً فالعبيد لايبدعون ولا ينتجون!! وتجارب الدول النامية توكد هذا فقد خطت الهند خطوات جيدة لانها حكمت بالديمقراطية وتخلفنا لاننا حكمنا بالديكتاتورية.

وتطرق **فريد حسنين** إلى تفنيد دعوى اللحاق بالغرب تكنولوجيا فالدفاع عن الارض والعرض ليس شرطاً أن يتم بتكنولوجيا الغرب والاعتماد على الخارج فى ذلك مسالة الفشل.

اما الدكتور **عادل فهمى** فقد تناول احد عناصر تخطى الفجوة العلمية والتكنولوجية وهو وجود هدف عقائدى فالموارد المالية وحدها لا تكى وهذا الهدف هو الوحيد القادر على تعبئة الأمة فى مواجهة هذا التحدى لاننا أمة مسلمة.

على نفس المنوال نسج **أحمد رضوان** الخبير المصرفى الذى ربط بين التجديد فى إجتهادات علوم الدين وبين البحث فى المجال العلمى فالخطوة فى العلوم الأولى تعنى خطوة فى العلوم الثانية.

عبد الستار أبو حسين

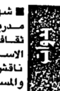


المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٣

ادانة العدوان الصربي على البوسنة والهرسك

الحوار الاسلامي المسيحي في مدريد يناقش المواقف المختلفة من النظام العالمي الجديد

□ مدريد - من طلعت شاهين:



■ شهد المركز الثقافي الاسلامي في مدريد الاسبوع الماضي تظاهرة ثقافية دينية تمثلت في اللقاء الاسلامي - المسيحي الثاني الذي ناقش موضوع «المسلمون والمسيحيون امام مشاكل العالم الحالية». وكانت رابطة العالم الاسلامي دعت الى هذا اللقاء بالتنسيق مع مجلس الكنائس الاسبانية وترأسه الدكتور عبدالله عمر نصيف رئيس الرابطة وشارك فيه الدكتور عبدالعزيز سرحان مدير المركز وكل من الدكتور معروف الدواليبي (السعودية) والاستاذ كامل اسماعيل الشريف (الاردن) الشيخ عبدالله بن بيه (موريتانيا) والدكتور حامد الرفاعي (السعودية) والدكتور بهيج ملاحويش (اسبانيا).

وعن الجانب المسيحي شارك الأب توماس ميشيل مستشار المجلس البابوي للحوار بين الاديان وارامون توريبا كاسكانتي مطران تراغونا (اسبانيا) وخوان مارتين فيلاسكو مدير المعهد الابرشي بمدريد، والأب تيري بيكير راعي ابرشية وهران (الجزائر)، وانطونيو برتيو اسقف طنجة (المغرب).

افتتح الحوار بكلمة القاها الدكتور عبدالله عمر نصيف اكد فيها على اهمية الحوار الاسلامي - المسيحي، ودعا الى استمراره من اجل مصلحة الانسان وتحقيق العدل والسلام على أسس من التفاهم المتبادل والتعرف على الآخر لخلق هذه الأرضية التي تعمق الرابطة الانسانية بين البشر بغض النظر عن ديانة الفرد ما دام موحدا بالله جل شانه.

ثم تحدث خوليان غارثيا سكرتير لجنة العلاقات مع الكاثوليك في الكنيسة الاسبانية فاكد ايضا على ان الحوار هو الطريق الوحيد من اجل الوصول الى رابطة مشتركة تجنب المؤمنين نزاعات دموية لا طائل من ورائها، والتاكيد على القيم الدينية في مواجهة موجة الالحاد التي تغزو العالم المعاصر.

وتناولت الحوارات التي استمرت ثلاثة ايام في القاعة الكبرى للمؤتمرات وحضرها جمهور كبير، مختلف القضايا المطروحة على مائدة البحث. وكانت ظاهرة اللاعقائدية من الطروحات الشائكة التي جذبت الحاضرين والمستمعين للحوار حولها في عالم اليوم، خصوصاً انها تضع الاقليات الدينية في موقف لا تحسد عليه امام مجتمعات علمانية لا تؤمن بالتعليم الديني وتحاول تجنبه. لذلك راى المشاركون ان اللقاءات المشتركة ضرورية لمواجهة هذه الموجة التي تهدد حقوق الذين يمارسون طقوس دينهم طبقاً للعقيدة التي اعتنقوها من دون خوف او رهبة.

انطلق المحاضرون من مسلمة الاعتقاد بالله الواحد العزيز والرغبة في استخدام هذه العقيدة في ما تدعو اليه من التسامح والتعاون والترابط بين الشعوب على اختلاف اجناسها والوانها، في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والدينية، لأن على الجميع مسؤولية مشتركة تدفع اليها حاجة الانسان المؤمن من هذه الحضارة المادية.

وبرزت اكثر من مشكلة امام الحاضرين اثناء طرح بعض المشاكل الكبرى على مائدة البحث عندما اكد الشيخ عبدالله بن بيه على الخطر الناتج عن سقوط الشيوعية في اوروبا الشرقية، قائلاً انه في الوقت الذي نشعر بالرضا بسقوط المذهب الماركسي، فإن ردود الافعال التي واكبت هذا السقوط تنذر بحروب ضارية قد تجر العالم الى شقاء ودمار في هذه المناطق التي تجري فيها ومناطق أخرى، خصوصاً في عالم تخيم عليه اسلحة فتاكة كالاسلحة النووية التي اخترعها الانسان في غياب معايير القيم الدينية والاخلاقية. وطالب الشيخ عبدالله بن بيه بان يكون الحوار من اجل مساعدة الانسان على تخطي انانيته ليكون اكثر سخاءً وعدلاً. واشار الى ان الوقت ملح من اجل انقاذ المسلمين الذين يتعرضون للإبادة بسبب معتقداتهم الدينية. واكد ايضا على ان النظام العالمي الجديد لم ينصف المسلمين ولم يحل دون ما وقع ويقع حتى الآن في فلسطين وكشمير والبوسنة، كما ان ذلك النظام لم يوفر حلاً لمشكلة الفقر والمرض والامية التي تجتاح نصف الكرة الارضية الجنوبي.

واذا كان الدكتور حامد الرفاعي خصص مداخلته لموقف الاسلام من النظام العالمي الجديد وطالب بان يصغي العالم للأمة الاسلامية بكل جدية وموضوعية ليتفهم نظريتها ويدرك معيارية التعامل معها، وانتقد الجهات الدولية التي تمارس حق النقض (الفيتو) اذا تعلق الامر بالمحافل الدولية ببلاد الاسلام، لان كل هذا لا يترك للنظام العالمي الجديد صدقية ويضعه على طريق النظام السابق الذي سقط لظلمه وجوره على الناس... فإن الدكتور معروف الدواليبي تحدث ايضا عن هذا النظام العالمي الجديد فاكد على حق الجميع من دون تمييز في ممارسة الحقوق والواجبات التي يفرضها هذا النظام، ليكون النظام العالمي الجديد مجتمعا انسانيا عالميا يقوم على التعاون وتذويب الفوارق بين الامم والشعوب. وانتقد عودة العالم الى الاحقاد الماضية، وكذلك انتقد تخزين اسلحة الدمار التي لا تخيف الا الضعفاء.

وركز الجانب المسيحي على أهمية مواجهة اللاعقائدية التي تسود العالم وتقلق المؤمنين بالله الواحد العزيز الجبار سواء من المسلمين او من المسيحيين، لذلك طالب المحاضرون بأن يتكاتفوا من أجل منهج يواجه هذه الظاهرة الخطرة بعد ان تحولت اكثر الدول الاوروبية الى العلمانية وابعدت الدين عن الواجهة، وان كان بعض المحاضرين المسيحيين يعتبر التحول الى العلمانية «ظاهرة طيبة» لانها تترك للمؤمنين حريتهم في ممارسة عقيدتهم في حين يتولى السياسيون امور الحياة الدنيا.

وفي نهاية اللقاء اعد الحاضرون بيانا ختاميا اكد على اهمية الحوار بين الجانبين وان يكون هذا اللقاء بداية ثانية لمسيرة طويلة من الحوار بين الاسلام والمسيحية، في وقت يشهد العالم سقوط الحدود بسبب وسائل الاتصال التي جعلت العالم قرية واحدة، او على حد ما ذكره الشيخ عبدالله بن بيه من ان «الارض صارت كالقصعة بين يدي الأكلة».

ودعا البيان الختامي الى استمرار هذا الحوار من خلال:

١ - عقد لقاءات دورية تتكرر كل سنتين ويحدد زمان ومكان كل ملتقى بالاتفاق بين رابطة العالم الاسلامي ومجلس الكنائس الاسبانية.

٢ - تأصيل قيم ومنطلقات وادبيات الحوار الاسلامي - المسيحي عند الأجيال الجديدة لدى الطرفين.

٣ - بذل الجهد من قبل كل طرف وبوسائله المناسبة لتخفيف حدة التوتر في مناطق التماس المشتركة لأتباع الديانتين.

٤ - ادانة واستنكار انتهاكات حقوق الانسان والممارسات القمعية والتصفيات العرقية والدينية في كل مكان خصوصاً العدوان الصربي على مسلمي البوسنة - الهرسك.

٥ - الاهابة بالمنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والدينية في العالم، ان تولي قضايا حقوق الانسان والأمن والعدل والاخاء والسلام العالمي الاهمية الجادة والعناية الفائقة.

٦ - انشاء سكرتارية دائمة للحوار الاسلامي - المسيحي تتولى الاعداد الجيد والمسبق للقاءات المقبلة.

اصـــــلاح النظام العـــــالمى

بقلم
د. توفيق
الشاوى



استاذ قانون ومفكر اسلامي

كلما يشكو من استغلال الدول الكبرى لما يسمى بالنظام العالمى لتنفيذ مخططاتها وتحقيق اهدافها في فرض سيطرتها على بعض اقطار العالم الثالث، والعالم العربي والاسلامي بوجه خاص او عليها كلها في النهاية لتكون لها السيطرة العالمية وبداية خطط السيطرة العالمية هي احتلال المواقع الاستراتيجية في جميع انحاء العالم او التحكم فيها، دون اعطاء اي اعتبار لمصالح شعوبها وحقوقها في الحرية والاستقلال الكامل اسوة بالدول الاخرى، وقد رأينا نموذجا لذلك في منطقتي الخليج والقرن الافريقي.

ولكن لا يكفي مجرد الشكوى او النقد او الاستغاثة والاستعطاف لاقناع تلك الدول الكبرى او المنظمات الدولية بان تلتزم بمبادىء العدل والانصاف ولا تتحيز ضد العرب والمسلمين ولا تنحاز لاعدائهم، سواء كانوا من الصهيونيين او الصرب او غيرهم من الدول التى تنفذ خطة الابادة لبعض الشعوب في العالم الاسلامي والعالم الثالث، بل يجب ان نضع خطة عملية لاصلاح ما يسمى بالنظام العالمى حتى لا يبقى كما هو الآن اداة في يد بعض الدول الكبرى ذات المطامع الامبريالية والاهداف التوسعية.

ان العيب في النظام العالمى ليس جديدا بل انه لاصق به منذ انشائه في صورة عصبة الامم عقب الحرب العالمية الاولى وقد لاحظت ان الدكتور عبدالرزاق السنهورى عندما الف كتابه عن الخلافة سنة ١٩٢٦م، قد انتقد بشدة عيوب النظام الذي وضعه الحلفاء الغربيون لعصبة الامم. واهم تلك العيوب هو احتفاظ الدول الكبرى بحق الفيتو لكى تكون لها السيطرة الدائمة على قرارات المنظمة الدولية وعملها، ولم يكن هو وحده الذي سجل هذا النقد بل انه اورد ما كتبه كثير من فقهاء القانون الدولى الاوروبيين الذين تنبأوا بانهيار عصبة الامم اذا لم يعدل نظامها لمعالجة هذا العيب والالتزام بمبدأ العدالة والمساواة في النظام الدولى.

ومن سوء الحظ ان الدول الكبرى التى كانت لها الكلمة الاولى في سير عصبة الامم لم تستمع لنصائح الاساتذة والعلماء الذين طالبوا باصلاح نظام عصبة الامم. واصروا على استخدامها لتحقيق اهدافهم الامبريالية. وكانت النتيجة التى نعرفها وهي انهيار عصبة الامم وزوالها وتعرض العالم للحرب الثانية التى كانت كارثة عالمية كما نعرف.

من سوء الحظ ان دول الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الثانية لم يتعظوا بما حدث لعصبة الامم من انهيار بسبب عيوب نظامها وتحيزه للدول الكبرى التى احتفظت لنفسها بما يسمى حق الفتيو، بل انهم عندما انشأوا منظمة عالمية جديدة تحمل اسم الامم المتحدة وجعلوها محور النظام العالمى، اصروا على ان يتضمن ميثاقها العيوب نفسها التى كانت تشوب نظام عصبة الامم المنهارة. فجعلوا السلطة في يد مجلس سموه «مجلس الامن» واعطوا للدول الكبرى وحدها عضوية دائمة فيه ولكل عضو من هؤلاء الاعضاء الدائمين حق الفتيو الذي كان دائما وسيلة لسيطرة الدول الكبرى على النظام العالمى واستغلالها له كاداة لتحقيق اهدافها الذاتية دون اي اعتبار للقيم الاخلاقية او المبادىء الاساسية في القانون الدولى مثل مبدأ المساواة بين الدول، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وغير ذلك مما يتفرع عن مبدأ العدالة الذي ينتهك يوميا كما نرى، حيث لا يتحركون عندما يكون الاعتداء على شعب اسلامي ويستأسدون على المسلمين وحدهم. اما اعتداءات الكيان الصهيوني والصرب والهند والروس، فنحن نرى كيف يبقى النظام العالمى سلبيا ولا يتكلم عن العدالة ولا عن حقوق الانسان.

لكن عيوب النظام العالمى ليست محصورة في وجود مقاعد دائمة في مجلس الامن ولا في تمتع هذه الدول الكبرى بحق الفتيو. وانما يوجد هناك عيب اخطر من ذلك هو ان تلك الدول الكبرى تبرر هذه الامتيازات التى يمنحها لها ميثاق المنظمة الدولية بانها دول كبرى لها مصالح كبيرة لا يجوز ان تتساوى معها الدول الصغرى التي وصفوها بانها «ذات مصالح محدودة»، وهم يقولون انه ليس من العدل ان تتساوى مصلحة الدول الصغرى مع الدول الكبرى ـ ان هناك دولا في حجم القارات مثل الصين والولايات المتحدة الامريكية وروسيا والهند واوروبا الموحدة لا يمكن ان تتساوى معها دول صغيرة لا ترى الا بالميكروسكوب ولكنها تتمتع بعضوية هيئة الامم مثل هاييتى ولكسمبورج وسنغافورة، وبروناى دار السلام وجزر القمر وبنما وهندوراس والسلفادور

وكذلك البحرين وغيرها من دول الخليج والدول العربية عموما بل الدول الاسلامية كلها التى يعتبرونها ضمن الدول الصغيرة التى يسمونها من باب المجاملة «الدول ذات المصالح المحدودة».

هذه هي القضية الكبرى، وكل كلام عن الشكوى من سيطرة الدول الكبري على النظام العالمي سيكون عبثا طالما ان هناك عدم التوازن بين مصالح الدول الكبرى والدول الصغرى فلا بد من وسيلة عملية لاعادة التوازن بين اعضاء المنظمة الدولية، ومتي وجد هذا التوازن اصبح من الطبيعي حذف المقاعدالدائمة وحق الفيتو من قاموس النظام العالمى وفرض مبدأ المساواة في السيادة.

سيدهش كثيرون عندما اقول لهم ان السنهورى في كتابه عن «الخلافة» قد قدم لنا العلاج الذي يعيد التوازن بين مصالح الدول المستضعفة ومصالح الدول المستأسدة التى تحتفظ لنفسها بامتياز المقاعد الدائمة وحق الفيتو بحجة ان مصالحها الكبري تبرر ذلك. فما مشروع السنهورى الذي يعالج هذه الحال؟ انه يتلخص في ان تكون عضوية المنظمة الدولية لمجموعات متكافئة من حيث المساحة والسكان وبدلا من ان تمثل فيها الدول الصغرى فانها تمثل بواسطة منظمات اقليمية تشترك فيها ويكون حجم هذه المجموعات الاقليمية متكافئا من حيث المصالح مع الدول الكبرى التى هي في الحقيقة اتحادات دولية ويصبح هناك توازن حقيقي بين هذه المجموعات يغنى الدول الكبرى عن المطالبة باحتكار المقاعد الدائمة او حق الفيتو ـولذلك دعا المسلمين الى ان يسارعوا بتكوين مجموعة كبرى تمثل العالم الاسلامى كله ـ وتحل هذه المجموعة المتحدة المنظمة محل الخلافة وهي الخطة التى تسمى «الخلافة الجديدة».■



الجبهة الداخلية الوطيدة

بعد انهيار النظام العالمى القديم وتاكل الانظمة الاقليمية القائمة اصبحنا نعيش فى عالم « منفلت » تفككت صواميله وتحللت ضوابطه .. وهى ولاشك فترة انتقالية سوف يليها انظمة جديدة لا يمكن لاحد ان يحدد معالمها بالضبط لتفاعل عدة عوامل معقدة مع بعضها دون سيطرة حقيقية عليها . والفترات الانتقالية تتميز دائما بعدم الاستقرار وظهور التناقضات المستترة الى السطح وارتفاع حرارة الخلافات والازمات والرغبة الجامحة لاستخدام العنف .

ولعلنا لاحظنا ان القتال بين الدول فى طريقه الى الانحسار وترتيبا على ذلك تزداد حدة التناقضات الداخلية وهذا شىء طبيعى اذ اعتادت الانظمة - خاصة فى العالم الثالث من قبل على افتعال الازمات الخارجية لتخفيف ما يقع عليها فى ضغوط داخلية ولكن انعكست الآية الان الامر الذى نتج عن انفجار الدول من الداخل كما يحدث فى يوغوسلافيا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق والصومال وجيبوتى والعراق وزائير واسرائيل .

وحتى الان - وحمدا لله .. فجبهتنا الداخلية متماسكة رغما عن الفرقعات التى تحدث والتى ينتج عنها عشرات الضحايا الامر الذى يحتم وضع خطة شاملة تنفذ على مراحل لتحقيق الاستقرار المنشود للجبهة الداخلية على اسس موضوعية تعالج الثغرات الموجودة علاجا واقعيا يواجه جوانب الشكوى التى يعانى منها الشعب بطبقاته المختلفة فالقلاقل لاتنمو الا فى مناخ يساعدها على ذلك لأن مسببى الازعاج للسلطة كالسمكة التى تموت اذا خرجت من الماء والماء بالنسبة لهولاء هو مناخ عدم الرضاء الذى يتولد اساسا عند الاستئثار بالسلطة واعتقادها انه ليس فى الامكان أبدع مما كان وغياب القدوة الحسنة على كافة المستويات بما يدعو الى تعزيز أجهزة الرقابة وتعديل اساليبها واعطاء اهمية خاصة لتقاريرها والفصل بسرعة فى القضايا التى تمس النزاهة والاستقلال وتطبيق القانون على الجميع دون استثناء كذلك يدعو الامر الى ابعاد القياديين الذين تلوك الالسن سمعتهم فى حسم وسرعة والى تغييرات معقولة فى المراكز المختلفة بين وقت وآخر حتى يكشح الهواء النقى الأجواء الفاسدة من امامه .. ان اصلاح المناخ السياسى وآلياته تبعا لبرنامج زمنى معقول واعادة توزيع الانفاق ليشمل كل انحاء الجمهورية خاصة المناطق التى لا يمتد اليها الاصلاح كالصعيد مثلا والحد من نفقات الجهاز الحكومى وفتح القنوات بين الحكام والمحكومين ونزول المسئولين الى الشارع للوقوف على الحقيقة كل ذلك يخفف العناء عن كاهل أجهزة الامن التى تتصدى وحدها للموقف والتى يتحمل افرادها الخسائر الغالية لأن استخدام القوة وحدها لمواجهة مشكلة سياسية واجتماعية لن يخلق جبهة داخلية وطيدة بل ربما يزيد الامر تعقيدا .

امين هويدى



المصدر : الحياة

التاريخ : ٨ - ايار ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ما ينتظرنا ويلح، بعد صعود «نظام عالمي جديد» يعنينا

نبيل شبيب*

▪ لا نواجه اليوم مجرد التساؤل عن مصير قضايا مصيرية، يغلب على التعامل معها التسليم، سواء سميناه او سماه من فرضه علينا سلاماً، كما في فلسطين، او سميناه «مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل» كما في الصومال والبلقان. نواجه عدا ذلك مآسي لا نكاد نملك، او نسعى كي نملك محاولة التأثير فيها اصلاً، كما في طاجكستان التي قد نراها «بعيدة»، او مستقبل المسلمين الاجانب في اوروبا التي قد نراها «قريبة»، ونواجه ايضاً قضايا مستقبلية اشمل وأوسع وأخطر بنتائجها من معظم ما سبقها، على صعيد حظر السلاح واحتكار اسباب التقدم، على سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك فنحن مشغولون بما لا يجوز ان يشغلنا، مما لا نستفيض في ذكر الامثلة عليه دفعاً للحساسيات الشاذة، ولانه مما لا يخفى على احد فيكفي التنويه به: من مشكلات حدود قديمة ومبتكرة، او اللغز الدائم: هل سبقت «بيضة» العنف «دجاجة» العنف المضاد ام العكس؟ ثم التساؤل بعد سقوط ازمة الشرق والغرب، هل نتصارح ونتصالح، ام غدا التصارح محظوراً والتصالح مستحيلاً؟

وعلى رغم ذلك كله لا نزال نرى من منظورنا الاسلامي ايضاً، ما يسميه بعضنا ارهاصات حضارية، وبعضنا الآخر دورة الحضارات البشرية، فيفسر كثيراً مما يجري لدينا بأنه من الام المخاض وليس من حشرجة الموت.

ان الاحساس بحاجة التقدم التقني والمادي البشري الضخم، الى جهاز قيم افضل وأثبت ليتابع حمل مسؤولية التقدم في حياة البشرية، هو العنصر الرئيسي الذي نستطيع الارتكاز عليه في الاجابة على الاسئلة المطروحة عن وجودنا الحاضر والمستقبلي. ففي المنطقة الاسلامية ما يمكن ان يساهم اسهاماً جذرياً في ازالة التناقض ما بين ذروة الاشباع المادي وحضيض الامتهان للانسان وقيمه، وبين ذروة القدرة على الادارة والتنظيم وحضيض الاستغلال الدائم لها لبلوغ مصالح انانية لحساب فئة على فئة. وهذان في محور ما نشهده من امراض اجتماعية وخلقية وجمالية في ظل الحضارة المادية الحديثة.

نستطيع الاجابة، شريطة الانتقال بانفسنا من طرح السؤال عن مستقبلنا في نطاق عالم جديد مقبل، من اسلوب النظرة التجزيئية لمشكلاتنا الى النظرة الشمولية لموقعنا التاريخي والحضاري، ومن مرحلة توحيد «السؤال» عما ينبغي صنعه، والذي يعبر عن الاحساس بوحدة المصير، الى توحيد «البحث عن جواب» لهذا السؤال. فهو ما يصنع التعايش الممكن لهدف مشترك، وهو الذي يمهد الطريق نحو «توحيد» الجواب، مع ضرورة ادراكنا جميعاً لحقيقة ان كل جواب كبير على مسألة حضارية – تاريخية، ينطوي بطبيعته على متسع رحيب، لا يضيق بتعدد المنطلقات والافكار والتصورات والاساليب والوسائل، اذا ما وجدت الارضية المشتركة للتعايش.

اننا نرى من وراء معالم ترسيخ النظام الدولي الجديد وتطوره بما يتعارض مع ما نريده ويحق لنا، بمختلف المقاييس، ان نريده لانفسنا وبلادنا وقضايانا ومستقبلنا، معالم أخرى، على طريق تلك البداية الحضارية التي نرجوها في مجتمعنا وفي عالمنا وعصرنا. وهي معالم تبدو للعيان بوضوح، عندما نتجاوز آلام الحدث اليومي وننظر الى «ردود الفعل» عليه، وقد اصبحت قادرة في مجتمعنا – ان لم يكن في عالمنا بعد – على تحطيم حواجز كانت قائمة بالامس القريب ما بين «المعسكرات» الفكرية المتعددة لدينا. واننا لنلمس مباشرة في كثير مما يكتب ويقال، على ألسنة وبأقلام متعددة الانتماءات، وجود تلك القواسم المشتركة التي نحتاج اليها من اجل رؤية مشتركة، تستشرف واقع العالم الجديد غداً، وتستشرف في الوقت نفسه مكاناً ما لنا فيه، من دون الوهم باستحالة ان يكون الا لفريق منا على حساب آخر، فهذا ما كان – ولا يزال – يسبب الضياع للجميع.

ولئن رأينا في هذه المهمة مهمة عقيدية اسلامية، وحضارية انسانية، فربطنا الجهد الدنيوي فيها بالامل الاخروي الاعظم، ورآها فريق آخر مهمة حضارية انسانية، وربط فيها التراث التاريخي المشترك بالمصير المستقبلي المشترك، ورآها آخرون مسؤولية تاريخية فحسب بين يدي الاجيال المقبلة او بين يدي الجهة التي يريدون، فان المقياس الحقيقي هو القدرة على الابداع والانتاج والعطاء، بحيث نوجد ما يحتاج اليه نظام الغد العالمي ليكون انسانياً من القيم الواقعية والضمانات الكفيلة بالارتفاع بالانسان من جديد، وباحتضان تقدمه التقني والمادي الذي وصل اليه او الذي يصل اليه يوم نصبح قادرين على اداء رسالة حضارية تاريخية بالفعل، لا الكلام عن ذلك فقط... فما سوى ذلك ضرب من خداع النفس بمختلف المقاييس.

* كاتب فلسطيني مقيم في المانيا.



المصدر : المشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٣

«نظام» ينتظر واشنطن

● منذ طيّ صفحة «النظام العالمي الجديد» وأزمات العالم تنتظر من واشنطن معادلة دولية جديدة واضحة المعالم ومحددة الأهداف

لا يزال «الانتظار والترقب» السمة الطاغية على نظرة معظم العواصم العربية الى الإدارة الأمريكية الجديدة. وبانتظار ان تحسم الأيام القليلة المقبلة، سلباً أم إيجاباً، موضوع استئناف مفاوضات السلام المقررة في العشرين من الشهر الحالي، تستمر التساؤلات العربية عن الموقف المتوقع من الادارة الديمقراطية الجديدة في سياق هذه المفاوضات، خصوصاً بعد طرحها شعار المشاركة الفعلية فيها.

والواقع ان حالة «الانتظار والترقب» ليست حالة عربية فحسب بل ظاهرة دولية الى حد ما، فمعظم عواصم العالم يتطلع الى المزيد من الشفافية في دبلوماسية واشنطن لعصر ما بعد الحرب الباردة.

فمنذ خروج الادارة الجمهورية السابقة من «البيت الابيض» وطي صفحة «النظام العالمي الجديد» الذي فتحته بخفر في اعقاب حرب الخليج... والعالم يتوقع من الادارة الديمقراطية الجديدة معادلة دولية تحمل طابعها وتشكل اطاراً عملياً مكملاً للشرعية الدولية المتمثلة في هيئة الامم المتحدة.

ولكن اتضاح صورة المعادلة الدولية الجديدة ينتظر، بدوره، اتضاح الرؤية الامريكية الشاملة لعالم ما بعد الحرب الباردة. وفي وقت اصبح فيه الموقف الامريكي حاسماً اكثر من أي وقت مضى في تحديد هذه المعادلة، لا تزال مقاربة الادارة الجديدة لأزمات العالم تتسم بالتردد احياناً والتبدل احياناً اخرى مما يوحي بأنها مواقف طارئة او غير نابعة عن خلفية استراتيجية واضحة المعالم ومحددة الاهداف، فعلى سبيل المثال لا الحصر شهد موقف الادارة الامريكية الجديدة بعض التحول حيال موضوع ربط العقوبات المفروضة على العراق بالموقف من النظام القائم في بغداد، وكذلك تحولاً واضحاً من خيار استعمال القوة الامريكية في البوسنة لوضع حد للعدوان الصربي على المسلمين، وكذلك حيال الموقف من هجرة ابناء هايتي الى الولايات المتحدة...

قد يكون عذر الادارة الامريكية في المائة يوم الأولى من عهدها انها ورثت عالماً متغيراً عما الفته «المؤسسة الأمريكية» على مدى السنوات الخمس والأربعين المنصرمة.

وقد يكون انحسار اهمية «العامل العقائدي»، بعد انهيار الخصم الشيوعي، أحد عوامل التمهل - ولا نقول التردد - في صياغة دبلوماسية دولية شاملة درجت الولايات المتحدة على ارسائها على قيم سياسية وليس فقط على المصالح المتبادلة.

ولكن عالم ما بعد انهيار نظام الرعب النووي لا يتحمل غموضاً في السياسة الخارجية الامريكية، والتصعيد المتواصل الذي تشهده النزاعات القومية والعرقية والدينية المبيتة من عهد الرعب النووي يعكس، إلى حد بعيد، مناخ الانفلات المتسارع من عقال موازين قوى عصر الحرب الباردة.

ومع التسليم بأن لا حلول جاهزة لمشاكل العالم المزمنة فإن تحديد اطار التعامل معها والية هذا التعامل اصبح مطلباً ملحاً لوقف انزلاق ازمات اوروبا الشرقية وازمة الشرق الأوسط نحو المزيد من التدهور.

ولا يختلف اثنان على ان تحديد اطار المعادلة الدولية الجديدة يبدأ من واشنطن... ومن «البيت الأبيض» بالذات.

وليد أبي مرشد



المصدر : ......أ ب ح......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......١٢ ابريل ١٩٩٣......

مقومات النظام العالمى الجديد :

الهيمنة الأمريكية.. تبدأ من الأطلنطى

«الحلف» أداة.. لتنفيذ سياسات الولايات المتحدة

واجهت السياسة الأمريكية بعد انهيار المعسكر الشرقى ابتداء من عام ١٩٨٩ وزوال وارسو تحديا واضحا فى الدور الذى يمكن ان يلعبه حلف الاطلنطى وكيفية الاحتفاظ بالتفوق الامريكى فى القارة الاوروبية .

ولم يكن هذا التحدى متعلقا فقط بحجم القوات الموضوعة تحت تصرف المنظمة العسكرية الاطلنطية وانتشارها ومنهج استخدامها وانما كان يخص ايضا سير العمل داخل الحلف واهدافه . بل وشرعيته .

كان مبرر حلف شمال الاطلنطى عند تاسيسه عام ١٩٤٩ توفير الحماية للبلدان الغربية ضد خطر اى عدوان من جانب الدول الشرقية وموازنة القوة العسكرية للاتحاد السوفيتى والمعسكر الذى جمعه من حوله بعد توقيع معاهدة حلف وارسو فى عام ١٩٥٥ .

اما الآن وبعد زوال الاخطار الحقيقية او المفترضة التى بررت وجود حلف شمال الاطلنطى ما هى النتائج التى ترتبت على ذلك ؟ لقد ارتفعت اصوات قليلة جدا فى اوروبا .

تؤكد ان منظمة الاطلنطى لم تعد متوافقة مع المتطلبات التى انشئت من اجلها ومن ثم ينبغى حلها او الانسحاب منها او على الاقل جعلها ادارة للتشاور ولم يعبر عن هذا الراى سوى بعض الشخصيات المستقلة .



هل يتدخل حلف الاطلنطى لحسم الحرب الاهلية فى يوغوسلافيا؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٣

اعادة نظر !

وهكذا لم تظهر اية حكومة او قوة سياسة بارزة فى اى بلد اوروبى رغبتها فى اعادة النظر سواء بالنسبة للحلف العسكرى ذاته او منظمته السياسية او هياكله الرئيسية بل على العكس تماما اجتمعت كل التيارات الغالبة فى اوروبا على تاييد بقاء الحلف على ما هو عليه . بذلك استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ان تحدد الاتجاه الجديد للنظام الاوروبى مع المفاوضين وجدتهم مستعدين للابقاء على جوهر هذا الكيان .

وبات واضحا بعد تفكك الاتحاد السوفيتى فى اعقاب الانقلاب الفاشل فى اغسطس عام ١٩٩١ ان السياسة الامريكية تستهدف الابقاء على هياكل حلف شمال الاطلنطى التى وفرت له حتى الآن مركزا متفوقا فى اوروبا . لم يواجهه هذا الهدف سوى عقبة واحدة تتمثل فى اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية الى خفض اعداد قواتها فى اوروبا بمقدار النصف . بانخفاض نسبى للتواجد الامريكى فى حلف الاطلنطى ومن ثم تقلص الدور الأمريكى البارز فى اوروبا . ولكن يبدو ان السياسة الامريكية حرصت على تفادى ذلك فاصبح الشاغل الرئيسى للسياسة الامريكية المحافظة على دورها القيادى فى السباق الدولى الجديد من خلال تطويع التنظيم السياسى والعسكرى لحلف الاطلنطى ليساير هذا التغيير العالمى للدور المكفول له . حيث لم يعد من الممكن تبرير هذا الدور باحتمال التعرض للخطر من جهة الشرق .

الوصول للهدف

واستطاعت السياسية الأمريكية ان تحقق هذا الهدف بسهولة باعلان الحكومات الاوروبية عن تمسكها بوجود منظمة حلف الاطلنطى حيث جاء فى الاعلان الصادر عن القمة غير العادية لحلف الاطلنطى فى نوفمبر عام ١٩٩١ بروما . ان التغييرات التى طرات فى اوروبا لا تؤثر على الحلف لا من حيث مضمونه ووظائفه الامنية وانما تؤكد صلاحيته الدائمة

كما ان هذا الوضع الجديد يتيح للحلف امكانات جديدة تمكنه من وضع استراتيجية فى اطار مفهوم اشمل للامن .

فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية منذ وقت طويل الى حمل شركائها الاوروبيين على قبول توسيع النطاق الجغرافى الذى تنطبق عليه احكام حلف الاطلنطى . إلا انهم كانوا دائما يصطدمون بتحفظات واحيانا بمعارضات صريحة من جانب عدة دول اوروبية كانت حريصة على الا تجرها واشنطن الى نزاعات وتدخلات مع ذلك فقد جرى العرف منذ فترة طويلة على ان تتطرق المشاورات الدورية لحلف الاطلنطى الى المشكلات الدولية الرئيسية سواء كانت فى مجالها الجغرافى او لا . إلا ان الامر كان يقتصر على المناقشات وتبادل وجهات النظر دون الوصول الى تدخل مباشر فى ازمة جارية .

وكانت حرب الخليج الثانية فرصة للذهاب الى مدى ابعد حيث نذكر انه طرح احتمال هجوم عراقى على تركيا قررت حكومات الدول الاعضاء فى المنظمة ان تتمركز قوات المانية وايطالية وبلجيكية على الاراضى التركية التى كانت تستخدمها امريكا بالفعل فى عمليات الاستطلاع والمراقبة واجراء بعض الاتصالات فى داخل الاراضى العراقية .

اما الآن فقد اصبح مبدا قبول التوسع الجغرافى لنطاق حلف شمال الاطلنطى امرا مقبولا بعد ان حصلت السياسة الامريكية على اقرار شركائها بانه من اختصاص المنظمة تناول المشكلات الامنية المتصلة بالبلدان الشرقية فى مجموعها دون ان يتم وضع اية حدود واضحة او دقيقة فى هذا الشأن وهكذا تقرر توسيع المجال الجغرافى لحلف الاطلنطى كامر بديهى . مما جعله يكتسب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية مزيدا من الاهمية والنشاط .

ويحمل البيان الختامى للاجتماع الوزارى لمجلس حلف شمال الاطلنطى الذى انعقد فى ١٧ ديسمبر عام ١٩٩٢ مدلولا كبيرا فهو يعلن ان الحلف اداة من الادوات اللازمة لتوجيه التغيير فى اوروبا كلها وان الحلف سوف يعمل من خلال شبكة من المؤسسات التى تدعم بعضها البعض .

اما مسالة توسيع نطاق اختصاصات حلف الاطلنطى فاصبحت الآن واضحة تماما حيث يتناول الحلف امورا شتى كالجرائم فى يوجوسلافيا السابقة او الحرب الاهلية فى طاجيكستان .. ويتضح ذلك من البيان الصادر فى ختام اجتماع هذا المجلس الذى عقد فى ١٨ ديسمبر عام ١٩٩٢ فى بروكسل . فقد ظهر واضحا ان الاطار الجديد الذى وضعته الدبلوماسية الامريكية يستخدم الحلف كاداة لتنفيذ غاياتها الاستراتيجية بهدف الحيلولة دون ظهور قوة قادرة على تهديد وضع الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى وحيدة فى العالم كله .

هكذا ترسخ دور الولايات المتحدة فى الحلف وفى هياكله السياسية والعسكرية . والامريكيون لا تفوتهم فرصة لتاكيد ذلك فى كل اجتماع لرؤساء الدول والحكومات او لوزراء الخارجية او لوزراء الدفاع فى بلدان منظمة حلف شمال الاطلنطى .

لقد تاكد الدور الجديد الذى يلعبه حلف الاطلنطى بقيادة امريكية من خلال البيانات والتصريحات التى تشير الى احتمال التدخل العسكرى فى يوجسلافيا السابقة . وهذا التطور يتوج الجهود الحثيثة التى بذلتها امريكا لزيادة تفوقها السياسى والاستراتيجى فى اوروبا .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٢

الجواسيس يتدربون على مواجهة أعداء جدد

بعد انتهاء الحرب الباردة ، وسقوط سور برلين والستار الحديدى بين الشرق والغرب تغيرت مفاهيم كثيرة فى العالم ، وسياسات دول عديدة ؛ وكن أهم جهة بدأت تعيد النظر فى سياساتها وأهدافها وأسلوب عملها هى «وكالة المخابرات المركزية» الامريكية والمعروفة باسم «سى إى إيه».

فبينما قررت المخابرات السوفيتية «كى جى بى» إلغاء نفسها وتغيير إسمها ، لاتزال الـ «سى اى ايه» قائمة تعمل من مقرها فى لانجلى بولاية فيرجينيا الأمريكية ؛ ولكنها بسبب الظروف التى تتعرض لها حاليا واختلاف المفاهيم والأهداف والسياسات لتتناسب مع العالم الجديد والذى وصفه جيمس وولسى ، مدير الوكالة الجديد بقوله «لقد نبحنا تنينا ضخما ، ولكننا نعيش الآن فى أدغال تمتلئ بأعداد كبيرة من الثعابين السامة ». وأصبحت مهمة المخابرات الامريكية أصعب واخطر .

فقد إتجهت مهمة رجال الـ «سى اى ايه» الآن الى جمع معلوماتهم من أشخاص ، وتجنيد عملاء فى مناطق لايستطيع الأمريكيون دخولها مثل يوجوسلافيا على سبيل المثال ، حيث يحاول الامريكيون تحديد مواقع مدافع الهاون التى تحط بسراييفو ، فى حالة إتخاذ واشنطن قرارا بالتدخل عسكريا فى يوجوسلافيا (سابقا) .

كما قامت فرق خاصة تابعة «للسى اى إيه» بالكشف عن الألغام فى الصومال وتنظيف المدن منها قبل القوات الأمريكية .

وتطل الثعابين من جحورها بعد الحرب الباردة لتظهر من جديد مشكلة الإرهابيين ، وتصبح مهمة رجال المخابرات فى أوروبا والشرق الأوسط هى محاولة إقتفاء اثر الإرهابيين حتى ولو اوصلهم الى إيران .. فكانت عملية الإنفجار فى مبنى «المركز التجارى الدولى» وقبلها جاء مقتل اثنين من موظفى السى اى إيه قبل دخولهم مبنى الوكالة بمثابة ناقوس الخطر وعلامة على تحول كبير فى مهمة المخابرات الأمريكية فى المرحلة الحالية .

فكان من اهم هذه العمليات توصل رجال «السى اى إيه» الموجودين فى العراق الى الكشف عن أكثر من ٣٠ فرقة إرهابية عراقية بعثت الى الخارج لتعمل منذ إنتهاء الحرب الخليج .

وتختلف أشكال الثعابين وتتنوع ، فتصبح واحدة من أهم مهام للمخابرات الأمريكية حاليا الكشف عن محاولات نشر الأسلحة النووية والكيماوية فى العالم وإذا لم ترتدع الدول التى تملك تلك الأسلحة بعد الكشف عنها فإن الحل الآخر هو محاولة التخلص منها سرا عن طريق التشويش على الأجهزة ، والآلات التى تستوردها تلك الدول مما يمنعها من إستخدامها لتصنيع القنابل النووية .

أما أسوأ أنواع الثعابين التى طالما رفضت «السى أى إيه» التورط معها ، فهى حروب المخدرات . ولكن اليوم تدخلت الوكالة وبعثت بعملائها الى كالى وميدلين، حيث يقومون بتدريب الشرطة فى أمريكا الجنوبية على جمع معلومات عن بارونات المخدرات فى هذه المناطق ، كما قامت الوكالة باستخدام طائراتها الخاصة بالتجسس لجمع معلومات عنهم .

ولكن الثعابين التى ظهرت هى ثعابين سامة قاتلة ، والمهام الجديدة التى خولت الى رجال المخابرات تضعهم تحت ضغوط قوية الى حد أن الوكالة إستعانت بأطباء نفسانيين إسبوعيا لدراسة أثر هذه المهام على قوة تحمل رجال المخابرات .

ففى الماضى ، وخلال الحرب الباردة ، كانت القوانين العامة السائدة هى أن الجاسوس لايقتل جاسوسا آخر ، ومعظم عمليات جمع المعلومات كانت تتم فى حفلات الإستقبال التى تقام فى مقار السفارات الأجنبية .

فكان معظم رجال المخابرات لايهتمون حتى بالإلتزام بدورة تدريبية عسكرية .

ولكن اليوم ، أصبحت تلك الدورة من أهم عناصر التدريب التى يخضع اليها رجال «السى أى إيه» فرجال المخدرات وباروناتها لايتبادلون الجواسيس كما كان السوفيت والأمريكيون يفعلون . كما علمت مجلة النيوزويك أن «السى إى ايه» تعرضت لخسائر جمة فى الصومال ولكنه لم يتم الكشف عنها .

وفى الوقت نفسه فقدت «السى اى إيه» صداقة دول كثيرة كانت تتعامل معها عندما كانت الشيوعية هى العدو الأساسى اما اليوم فقليل منهم يبدون إهتماما بالتورط فى عمليات ضد بارونات المخدرات .

ومع تغيير المهام . ورغم صعوباتها المتزايدة إلا ان مايشغل بال وولسى، مدير الوكالة حاليا هو تخفيض ميزانيتها نحو ٧ مليارات دولار على مدى خمس سنوات . واكثر البنود تعرضا للتخفيض ستكون الأقمار الصناعية للتجسس التى تنتشر فى الفضاء والتى لن تكون ذات أهمية قصوى فى العالم الجديد ، خاصة أن كلا منها يتكلف اكثر من مليار دولار.

هذا بالإضافة الى خفض عدد العاملين خاصة من هؤلاء ذى الرتب العالية .

وهكذا تتجه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الى طرق وعرة ومظلمة وغير واضحة .

قد تتمنى يوما عودة هذه الأيام عندما كان التنين هو العدو الوحيد (نيوزويك) .



هذه السنوات الخطيرة من اللانظام الدولى

يمر العالم كله من حولنا بمرحلة سيولة سياسية، يقدر لها ان تستمر لفترة السنوات العشر المقبلة. وهى فترة تنذر بالاضطراب والفوضى فى المحيط الدولى، وتحتاج فكرا سياسيا جديدا واعيا ومستنيرا للتعامل معها.

وهى فترة معباة بشحنات من الخطر، سيحدث ان تواجهنا بتناقضات في مواقف الدول - اصدقاء او خصوما. وسيحدث ان تقابلنا بمفاجات تظهر لنا كإنقلاب فى المواقف المالوفة. وكان هذا الانقلاب لغز لمن يتامله لاول وهلة

عـــاطف الغمـــرى

نلك كله صار متوقعا، بل ان نذره لاحت بسبب اساسى هو ان المبادئ والقواعد التى كانت تحكم علاقات الدول كبيرها وصغيرها، وصراعاتها الدولية والاقليمية، وإدارة الأزمات، قد حدث لها «انقلاب» غير مفاهيمها وموازينها. ويصعب ان يوجد بديل عاجل لها. فإن من كانا صديقين او حليفين، ثم بدا تفاوت المصالح وتصادمها يقع بينهما، ليس متوقعا ان تنفك علاقتهما وتتمزق مرة واحدة. فالتفاوت والتباعد يجذب طرفا هنا وطرفا هناك، إلى ان يتمزق الرباط فهى مسالة لها اوانها. وان من كان عدوا يمكن فى إطار التغير والتبدل فى المصالح والمواقف ان يتحول الى شريك فى التعاملات، ويصعب ان يتحول الموقف عاجلا الى التحالف، لكنها أيضا مسالة لها أوانها.

ليست هناك قواعد - إذن - لتحكم المواقف والعلاقات، بل هناك سيولة تسمح بانفلات المواقف والسياسات.

فى وسط هذه السيولة او «الفوضى المقننة»، فإننا - مصر والعالم العربى - نقف فى مهب رياح تلفحنا من كل جانب، فالانفلات جماعى. لان هناك قوى عديدة ادركت تماما طبيعة الفترة الراهنة، فلم تنتظر حتى يتلاشى غبار انهيار بنيان النظام الدولى القديم، ويصفو الجو لأعينها، وتتضح الرؤية، وهذه القوى اكتشفت انها لو سارعت بالحركة والتصرف، ومازال الغبار يغلف افق النظرة فى عيون الآخرين، فسوف تستطيع ان تحقق لنفسها مالاتستطيعه بعد طول انتظار. والذى اقصده بالحركة، ان من حولنا يتصرف بفكر استراتيجى واع فاهم لطبيعة التحول وغياب قواعد العلاقات القديمة، يحاول ان يحقق لنفسه اهدافا لم تكن فترة النظام القديم تسمح له بها، وقد لاتتاح له فرصة نوالها عندما تشيد اركان النظام العالمى الجديد، وتتوج على عرشه قوى كبرى جديدة، تضع للعالم قواعد واحكاما ملزمة للعلاقات، والصراعات، وادارة الأزمات. واقرب القوى حولنا، والتى اطلقت لنفسها الزمام، تتصدرها إيران واسرائيل وتركيا، ثم الولايات المتحدة بالوجود العالمى، وليس الجوار الجغرافى.

انا لا ارصد حركة هذه القوى قاصدا الانتقاد والهجوم، فتلك قضية اخرى. لكن الرصد هنا من زاوية التسليم بان لكل دولة حق وضع الاستراتيجية التى ترى انها تحقق لها مصالحها الحيوية داخل حدودها او خارجها، فى مناطق الجوار والتماس الجغرافى، او على الامتداد البعيد منها. هذا امر طبيعى. وقد يحدث عندما توضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ ان تصطدم بنا - كدول عربية - وتهدد مصالحنا الحيوية، وامننا القومى.

لكن دورك انت كنظام حكم عربى - فى اية دولة عربية كانت - ليس الشكوى مما يفعله الآخرون. فلا أحد يمنع نظاما من وضع سياساته التى تحقق مصالحه كما يتصورها. وإنما دورك هو ان تكون مستوعبا لاستراتيجيات الآخرين واهدافها ووسائل حركتها وادواتها، وان تصنع لنفسك استراتيجية تصد عنك خطرهم، او على الاقل تعمل على تحييد هذا الخطر، وتحمى مصالحك الحيوية، وأمنك القومى وارضك. وتحقق لوطنك وجودا فى هذه الفترة من السيولة السياسية المشحونة بمكونات الفوضى والاضطرابات، وبمحاولات النفاذ من اى ثغرات فى جدار أمنك، واستغلال كافة نقاط ضعفك، وتحريض اى جماعات مهياة لان تنشق عنك، وتثير لك المتاعب.

ولان الفترة الحالية هى اللانظام الدولى، فإن الذى يحكمها هو مزيج من القواعد واللاقواعد، والمبادئ واللامبادئ، وهو ماسوف يواجهنا بالتناقضات فى مواقف الاصدقاء، والمفاجآت من الخصوم.

وعلى سبيل المثال: فإن ايران دولة تطمح الى إقامة قوة إقليمية كبرى، وتركيا تتطلع لنفس الهدف، واسرائيل كذلك، لكن وسيلة كل منها مختلفة، حسب ماهو متاح لها من امكانات وعلاقات، ووفق تركيبة من يحكمون. فإيران ترفع شعار ايديولوجية دينية، وتركيا لها منهج اساسه فكر اقتصادي، واسرائيل تتقدم رافعة يدها وكانها تملك مفتاح العلم والخبره لحل مشاكل زراعة وصناعة وتجارة تغرى الاستثمارات وتحقق وفرة اقتصادية.

□ إيران لاترى فى العالم العربى على امتداده كله، سوى انه عالم اسلامى، لها وحدها حق الزعامة عليه، وهى مقتنعة بان وصولها الى ذلك، هو جواز مرورها الى قمة النظام الدولى الجديد. وهى تدرك ان ذلك لايتحقق لها، إلا بزعزعة استقرار الدول العربية وإثارة الفوضى فيها والطموحات الايرانية فى العالم العربى ليست شيئا خفيا بل هى معلنة، ودور مكتب الاتصال بجماعات التطرف فى العالم العربى، معروف منذ تسربت اسراره اثناء محاكمة رئيسه السابق حسين هاشمى زوج ابنه اية الله منتظرى، الذى كان يتخذ من لبنان مقرا لادارة هذه الاتصالات، والقيام بالتوجيه والتمويل.

□ وتركيا دولة استطاعت ان تصل فى الداخل الى امتلاك مفتاح حل المشكلة الاقتصادية، لكنها تجاوزت مرحلة الاصلاح الاقتصادى الى وضع خريطة كاملة لما يمكن ان تستحوذ عليه من مصادر ثروات، وتاثير، وعلاقاتها، لتصبح القوة الاولى اقتصاديا فى الشرق الاوسط وهى قد نثرت خطوطا مما لديها، بدءا من مشروع انابيب المياه الذى يمتد منها الى دول الخليج والى اسرائيل، وحديثها المثير للمخاوف عن منع مياه نهرى دجله والفرات عن العراق وسوريا.

□ واسرائيل ليست كيانا مستانسا ينشغل بعد هبوط اسهمه بانتهاء عصر الحرب الباردة، بالانسحاب ومعاهدات السلام وترتيبات الامن وحسب. لكن اسرائيل قبل ذلك وبعده، كيان ولد بفكر استراتيجى يرتب لخمسين سنه قادمة، ويعيش على هذا الترتيب. ولايمكن ان يغيب عن بال اى متابع لفكر حزب العمل. الذى يحكم اسرائيل اليوم - كيف انه يرتب ويخطط لعلاقات واسعة متنوعة بعيدة المدى مع الدول العربية، ولحركته في وسط هذا العالم العربى فى المستقبل، وكيف تستفيد من عدم وجود استراتيجية عربية واحدة للتعامل مع الآخرين.

هذه القوى وفوقها الولايات المتحدة - وان كانت تلك قصة اخرى - تتحرك فى محيطنا ومع كل حركة لاى منها لابد ان يحدث احتكاك بما لنا من مصالح، وان تثار زوابع، ان لم تجرح او تصيب بضرر، فعلى الاقل تنفض غبارا يجعل الرؤية شحيحة والفهم محدودا.

هذا هو منطق الاستراتيجية، والذى يقينا من الزوابع والغبار والفوضى، هو ان نملك نحن كعالم عربى، استراتيجية تجعل لنا وجودا. والا فسيظل كل فعلنا هو الشكوى من الآخرين.. اى ان لهم الفعل ومنا رد الفعل.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ ابريل ٩٢

نحو نظام عالمي جديد: مرحلة الحمل انتهت، او تكاد

عبدالحميد البكوش *

أدى انهيار الاتحاد السوفياتي كدولة، وتشتت شمل منظومة حلف وارسو الى شروع الساسة والمفكرين في الحديث عن نظام عالمي جديد يحل محل ما كان عليه العالم من نظام.

واذا كان النظام العالمي عموماً يعني مجموعة القواعد والاعراف والتقاليد التي تقبل كل او اغلب دول العالم بحكمها او التي تفرض عليها من قبل قوة او قوى اكبر واقدر، تلك القواعد والاعراف التي تضعها او تقرها دولة او مجموعة من الدول مدفوعة في الغالب بالحرص على تحقيق مصالحها، آخذة في الاعتبار ان الاعتراف بمصالح دول اقل قدرة وتجنب الاضرار بمصالح دول مماثلة في القدرة واعتماد التصالح بدلاً من الصدام، كلها امور تحمي مصالح الاقوياء بشكل افضل مما تحميه الانانية المطلقة.

ونحن اذا ما راجعنا خريطة النظام العالمي الذي ساد منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار امبراطورية السوفيات، لوجدنا ان العلاقات الدولية قد تحكمت فيها، بصفة رئيسية، دولتان هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية مع دور فعال متعاظم لاوروبا واليابان والصين، ولاكتشفنا ان العلاقات الدولية كانت قد تميزت في تلك الحقبة بما يلي:

١- ان تجربة حربين عالميتين مع نمو دور الراي العام، خصوصا في الدول الديموقراطية مضافا الى ذلك تراكم مخزون الاسلحة النووية، امور قد حولت الصراع على المصالح من دائرة القتال الى دائرة التنافس السياسي على النفوذ، والاقتصادي على الاسواق.

٢- ان الدولتين الكبريين قد اعتمدتا بشكل متزايد على الديبلوماسية والتسوية واقتسام النفوذ اكثر من الحرص على الفوز المطلق، وسادت روح التسامح والسماح للآخرين بالقدر الممكن من المصالح.

٣- كان لاوروبا ولليابان احيانا وجود خفف من حدة احتكاك مصالح الدولتين الكبريين، فقد كان لا بد لصانع القرار الاميركي ان يراعي ظروف ومصالح الحلفاء وكان من صالح الكرملين ان ياخذ في اعتباره ان حدة الموقف التي يحتاجها في تعامله مع اميركا ليست لازمة وهو يتعامل مع اورو - اميركا على اساس ان الكيان الاورو - اميركي اقل صلابة من كيان اميركي صرف.

٤- ساعدت سباحة علاقات الدولتين الكبريين في مياه تعوم فيها اوروبا والصين واليابان وهي كلها دول لا يمكن لاي الطرفين تجاهل مصالحها، ساعدت على تخفيف التصادمات بين كل الذين يسبحون.

صحيح ان احتكاك الكبيرين قد اشعل نيراناً في مناطق كثيرة من العالم وفي كل قاراتها بلا استثناء واذكى احياناً لهيب نيران مشتعلة الا ان الامور كان يمكن ان تسوء اكثر مما حدث لولا سيادة سياسة الاخذ والعطاء ووجود دول تخفيف الاحتكاك وتراكم مخزون القنابل النووية.

٥- ازدهرت المنظمات الدولية العالمية والاقليمية وكسبت، وعلى راسها الامم المتحدة، دورا وان كان غير حاسم، الا انه لم يخل من فعالية. فالامم المتحدة وان لم تصبح صاحبة قرار في الشؤون الدولية الا انها اعدت مسرحا لاكتشاف توجهات السياسات العالمية ووفرت مجرى تصب فيه ارادات الدول اذا توافقت اتجاهاتها، وصحيح ان الدول الخمس الكبرى قد القت بظلالها على قرارات الجمعية العامة بنفوذها وقرارات مجلس الامن بحقها في الاعتراض الا ان نبرة التصالح التي سادت النظام العالمي وضمور سياسات القوة المطلقة قد منحت الامم المتحدة، فرصا كثيرة للقيام بدور مهم في حل الخلافات الدولية.

بهذا تميز النظام العالمي الذي افل بانهيار امبراطورية السوفيات، وان كان لا يمكن القول بانه قد ذهب بلا عودة، فاي نظام لا ينتهي تماما ليحل محله نظام جديد غريب عنه، اذ لا بد للنظام الوارث من ان يحمل بعض ملامح النظام الموروث خصوصا اذا كان الورثة هم انفسهم المورثين. والآن، ونحن نعيش في مجال العلاقات الدولية عصرا مختلفا عن عصر ما قبل السوفيات، من حقنا ان نتساءل ما الذي سيكون عليه النظام العالمي الجديد؟!

وهنا لا بد من القول ان القواعد التي ستحكم العلاقات الدولية الجديدة لن توضع من قبل جهة خارجة من عالمنا بل انها ستكون نتاج احتكاك وتعامل القوى الموجودة مع دور متزايد لقوى قد توجد سواء كانت تلك القوى دولا او تيارات للراي العام في مجتمعات فعالة، كذلك لا بد من القول بان دراسة النظام العالمي الجديد هي دراسة لما ستكون عليه القواعد التي ستحكم العلاقات الدولية في هذا العصر وليست دراسة لما يجب ان تكون عليه تلك القواعد حقاً. ان الحديث عما يجب ان تكون عليه القواعد امر مهم ولكنها مهمة الشعراء، اما مهمة الدارسين فهي مقصورة على البحث فيما عليه واقع القواعد الحاكمة.

وعندما ننظر الى حال العلاقات الدولية اليوم فإننا نجدها شديدة السيولة لدرجة يبدو معها ان النظام العالمي الجديد فوضى عالمية جديدة ، فالإتحاد السوفياتي قد انتهى و انتهى معه دوره الخطير في شؤون العالم ، لكن الولايات المتحدة و كذلك اوروبا لا ترغبان في اخراجه من دائرة التاثير اخراجا كاملا املا في الا تخرجا روسيا الجديدة و هي قوة لا يمكن تجاهلها من محنتها الحالية و حلقها مليء بالمرارة، ولذلك يبدو انهما، خصوصا اميركا، تحاولان الاحتفاظ لروسيا الجديدة بمقعد في غرفة القرارات وإن لم يكون مثل ذلك العرش الذي تعودت الجلوس عليه.

ولعلنا نلاحظ ان الجميع يحاول كسب الجميع توقعا لولادات قوى جديدة وتقلب مصالح قديمة، وكما تبدو الدول الصغيرة القليلة التاثير في سياسات العالم مرتبكة ازاء

نظام عالمي يولد لدرجة تعجز معها عن تفسير ما يجري حولها، فان الدول الكبيرة القادرة وعلى رأسها الولايات المتحدة هي بدورها شديدة الارتباك، فهي تريد ان تحقق السيطرة على مجريات الاحداث في العالم ولكنها لا تعرف كيف تفعل ذلك. انها، وقد تضاءل دور القوة العسكرية وان لم يختف، لا تستطيع الاعتماد على السلاح بصفة رئيسية وترغب في القبض على زمام الديبلوماسية، لكنها وهي تفكر ديبلوماسيا ترى حقائق العالم السياسية في حالة حركة مستمرة، ففي حين لم تصبح روسيا مؤهلة بعد لدور مهم الا انها قد تصبح كذلك فيما بعد، وعليه فلا يمكن الاعتماد عليها ولا يمكن استبعادها، واوروبا التي تحث الخطى نحو وحدة اقتصادية كاملة اتية، مهما واجهت من صعوبات، لن تصبح صاحبة قرار سياسي واحد لفترة طويلة قادمة من الزمان، ويتعين على الولايات المتحدة وعلى غيرها ان تراعي مصلحة قارة واحدة في الوقت نفسه الذي عليها ان تراعي مصالح مجموعة من الدول. والصين التي يصعب الحكم على توجهاتها السياسية والاقتصادية، هل هي سائرة بطريقتها الخاصة نحو الديموقراطية واقتصاد السوق ام ان ما تفعله لا يزيد على لمسات للتجميل من الخارج، وهل ستؤدي خطواتها الحذرة نحو الانفتاح الى ان تجد نفسها مضطرة الى دخول عالم الديموقراطية واقتصاد السوق ام ان «عواجيزها» قادرون على البقاء في ظل ماركسية تخصهم وتفرض عليهم سياسات تهدد الجيران في يوم من الايام. واليابان والمانيا دولتان لا تشعران بالتوازن بين قوتيهما الاقتصادية ودوريهما في الشؤون الدولية وقد تكون الولايات المتحدة راغبة في او مضطرة الى ان تسلم لهما بدور يتفق مع ما لهما من مؤهلات، الا انها لا بد محتارة في القدر الذي تسلم لهما به وتوقيت ذلك التسليم.

على كل حال فان سيولة العلاقات الدولية في النظام الدولي الجديد الذي يصعب القول انه في حالة ولادة او حالة مخاض هي سيولة موقتة نسبيا، فسنوات الحمل قد انتهت ولا بد ان تتشكل القواعد الجديدة واحدة تلو الاخرى حتى تتراكم قواعد النظام الجديد.

اما كيف ستكون تلك القواعد فامر مرهون بعدة عوامل. والحديث عن القواعد الجديدة يجب ان ياخذ في الاعتبار امرين: اولهما ان جزءاً من القواعد القديمة سوف يظل فعالا الى فترة قادمة وتتوقف فرصة اية قاعدة قديمة للاستمرار على ظروف متحركة ليس مجال دراستها هذا المقال، وثانيهما ان المسالة هي ما سيكون عليه حال قواعد النظام الجديد وليست ما يجب ان تكون عليه تلك القواعد.

وحتى لا اشتت ذهن القارئ بسبب ضيق المجال وسيولة الموضوع واتساعه اجد نفسي مدفوعا الى التقرير بان اهم ما يشغلني الحديث عنه هو الايضاح بان النظام العالمي الجديد والذي يبدو وكانه فوضى عالمية، هو وضع يولد من رحم وضع كان قائما ولكنه لم يدفن بعد وان عملية الحلول بين الوضعين ليست ازاحة شيء وإحلال اخر مكانه، وانما هي اقرب الى صب سائل بلون جديد على سائل بلون سابق. وتستمر عملية الصب حتى تختفي ملامح السائل القديم وتحل محلها ملامح السائل الجديد.

كذلك يشغلني ان احذر من عادتنا نحن العرب في تبسيط الامور والحكم عليها. فالنظام العالمي الجديد قد لا يكون عالميا بالنسبة لنا، اذ اننا قد لا نكون طرفا في الاحداث التي هي في سبيل ان تؤدي الى خلق قواعده الجديدة، ولذلك سوف يقوم النظام بعيدا عنا ولن يكون لنا مكان فيه الا مكان من تطبق عليهم القواعد.

والحق اننا وحتى هذا اليوم، نحن وشعوب العالم الثالث، لا نصلح الا موضوعا للنظام الجديد تماما كما كنا موضوعا للنظام الآفل، فمؤهلاتنا لم تتغير وملامحنا صامدة على ما هي عليه، وذلك لا يعزى الى صغر حجمنا بقدر ما يعزى الى انعدام مؤهلاتنا، والذي اخشاه اننا لم نتعلم شيئا جديدا بعد وسنظل في ظل النظام الجديد نعلن مطالبنا في خطبنا وتصريحاتنا دون حركة الى الامام، تماما مثلما فعلنا في ظل النظام الذي سيصبح سابقا عما قريب.

ولنتذكر انه كانت لنا حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة دول اميركا اللاتينية والجامعة العربية وغيرها من المنظمات والحركات التي، على رغم كثرة اجتماعاتها، لم تتجاوز بجهودها مسرح الاوراق، فلقد اضاعت دول العالم الثالث والعرب فرصا عدة لتكون لها فعالية في صياغة وتطبيق قواعد النظام العالمي القديم، وهي حتما ستضيع فرصة اخرى، والنظام الجديد في سبيل ان يكون، ما دامت مؤهلاتها للمشاركة على ما هي عليه دون تغيير.

صحيح ان دور الدول الصغيرة في صياغة وتنفيذ اية قواعد دولية هو دور محدود ولكنه ليس ابداً دوراً منعدماً، فحتى الطريدة تلعب دوراً ما عندما يتنافس حولها الصيادون ودول العالم الثالث الصغيرة تملك ثروات ومصالح هي محط اهتمام الكبار واحدا كانوا ام متعددين، وهي بتحالفها كلها او بعضها وباعتمادها على استخدام العقل دون الهوى تستطيع بلا شك ان تلعب دوراً متزايد الاهمية في النظام العالمي الجديد صياغة وتطبيقاً وتطويراً وان لم يكن لها امل في احتلال مقاعد الشركاء الكاملين.

وقد يكون في بعض شكوانا من احتكار الكبار لادارة شؤون العالم بعض الحقيقة ولكننا لم نستخدم حتى الهامش المسموح لنا به وتعود معظمنا ان يمزق بطاقة دعوته الى حيث تناقش القرارات. ففي العالمين الثالث والعربي تحتدم الخصومات بين الجيران اكثر من احتدامها مع الدول الكبيرة وفي هذين العالمين تتعادى الدول على غير مصلحة وتشن الاعتداءات المسلحة بغير هدف وتسود الريبة اغلب العلاقات ولذلك لم تفلح المنظمات الاقليمية ولا لقاءات القمم في اتخاذ مواقف متقاربة على رغم كثرة القرارات، ونجد في العالمين الثالث والعربي ان السياسات توضع لا عن دراسة تقوم بها مؤسسات مؤهلة وانما كردود افعال لمواقف اخرى، وان المواقف تتخذ لا لحماية مصلحة الدولة وانما غالبا لتحقيق مصلحة شخصية لحاكم من الحكام، ولذلك يجد من يتعامل معنا سواء لمساعدتنا او لاستغلالنا صعوبة، في فهم مواقفنا، وهو لا يجدنا نواجهه كمجموعة ولا يجد الواحد منا هو نفسه الذي راه بالامس، وقطعا يرجع هذا الى التركيبة السياسية في دول هذين العالمين والتي تغيب عنها الديموقراطية وحكم المؤسسات. ولذلك لن تجدينا الدراسات حول النظام العالمي الجديد فالدولة عندنا غير مؤهلة للاستيعاب وان استوعبت فهي ترفض التنفيذ. والحق اننا يجب ان نخشى ان يستمر بعض حكام عالمنا الثالث في لعبة القفز على حبال الدول الكبرى والتي جعلها الكثيرون منهم حرفة يواظب على ممارستها. فقد تعود بعض هؤلاء الحكام اغاظة السوفيات لكسب ود الاميركان كما تعود بعضهم الاخر على اغاظة الاميركان كسبا لود السوفيات واعتبر الجميع ممارستهم لتلك اللعبة نجاحا لسياساتهم وظنوا انهم يلعبون دورا في النظام العالمي القديم.

ولعل ما يجب ان يزيد من خشيتنا شروع بعضهم بالفعل في البحث عن حبال جديدة محتملة وضيقهم من ان لم يبق الا حبل اميركي واحد كبير وذلك بدلا من مراجعة نظمهم وبالتالي تغيير سياساتهم.

نحن نعلم ان على من يريد ان يلعب دوراً في نظام عالمي يولد يجب ان يعلم ان ذلك الدور مطلوب لمصلحة دولته التي هي جزء من مصالح دول اخرى صغيرة وكبيرة، وليس لمصلحته الشخصية. ويجب على اي دولة في عالمينا العربي والثالث ان تعلم انه لن يكون لها دور الا اذا استوعبت اولا حقائق العلاقات والمصالح في عالم اليوم والا اذا استخدمت ثروتها ان كانت لها ثروة، او ملامحها التي يرغب فيها الآخرون لتكون جزءاً من نسيج لعلاقات دولية تمثل فيه دور الخيط النشط المتحرك بلا خمول. كذلك على دول العرب والعالم الثالث ان تعترف بان عليها ان تقيم في ما بينها علاقات تؤدي بها حقا الى تنسيق المصالح والسياسات، علاقات تنطلق من الحرص على المصلحة الخاصة في ضوء مصالح الآخرين.

ويظل السؤال الكبير مطروحاً، وهو هل تستطيع دول العالمين المذكورين بتركيبتهما الحالية ان ترسم سياسة واقعية خالية من نوازع العظمة او دوافع الجهل تؤدي بها الى اتخاذ قرارات واقعية واقامة تعاون يتسم بالوعي بان المشاركة بجدارة في النظام العالمي الجديد هي جهد للوصول الى اقصى الممكن وليست هتافاً بما هو مطلوب.

• رئيس وزراء ليبيا الأسبق.

النظام العالمى الجديد ومصر

كنتيجة طبيعية لفشل النظام فى حل المشكلة الاقتصادية، انخفضت شعبيته وأصبحت مقصورة على حملة المباخر من حوله، المستفيدين الوحيدين من استمراره. وازاء هذه الحقيقة، لا يستطيع النظام العالمى الجديد، الاعتماد على النظام فى تحقيق الاستقرار فى مصر، قلب الوطن العربى.

وتتسابق بدائل النظام فيما بينها للوصول الى سدة الحكم. وأول بديل هى الأحزاب التى تنادى بالتحول من النظام الشمولى الحالى الى نظام ديمقراطى كامل، يبنى على تداول السلطة فيما بينها بناء على الارادة الشعبية، متمثلة فى إجراء انتخابات نزيهة. ومن مزايا هذا البديل استقرار الحكم فى مصر الى الأبد، وحل المشكلة الاقتصادية لأن مفتاحها هو تطبيق النظام الديمقراطى، ووقوف مصر على أول الطريق لبناء الدولة العصرية القوية التى لاترضخ للقوى الأجنبية لاعتمادها فى استمرارها على الإرادة الشعبية كنتيجة طبيعية لاجراء انتخابات نزيهة. وللأسف، ان النظام العالمى الجديد لايرضى بوجود مصر الديمقراطية، لانها سوف تقف ندا لقاعدته العسكرية فى المنطقة وهى اسرائيل، وربما تقضى عليها. فالنظام الجديد يريد من مصر ان تكون ضعيفة وذليلة أمام اسرائيل.

والبديل الثانى هو القيام بانقلاب عسكرى، يحكم بالحديد والنار كما حدث فى إنقلاب العسكرى عام ١٩٥٢. ويقف ضد هذا البديل، الوعى الجماهيرى الذى أدرك فشل الأنظمة العسكرية فى كل بلاد العالم بما فى ذلك مصر.

والبديل الثالث هو تولى الجماعات المتطرفة السلطة وعلى رأسهم مفتى التنظيم عمر عبدالرحمن والذى يجرى تلميعه لذلك المركز، باتاحة الفرصة أمام آرائه فى أكبر القنوات التليفزيونية العالمية انتشارا.

والبديل الرابع هو انقلاب عسكرى تحت ستار دينى يعضده عملاء مندسون فى الجماعات الاسلامية. وإذا لم تتحد الأحزاب وجماعات الضغط معا للقيام بدور رئيسى لاجراء التحول الديمقراطى الصحيح، فسوف تقوم دولة شمولية أخرى، لاتستطيع مقاومة الضغط عليها من قبل النظام العالمى الجديد، لافتقارها الشعبية اللازمة لاستمرارها. وبذلك سوف تعتمد على الدعم الخارجى فى الاحتفاظ بكرسى الحكم. وستكون لقمة العيش متمثلة فى استيراد أكثر من ثمانين فى المائة من القمح المستهلك، عامل ضغط لن تستطيع مقاومته.

د. مدحت خفاجى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : شباب الأحرار

التاريخ : ١٦ ابريل ١٩٩٣

مساعد وزير الخارجية للشئون السياسية والاقتصادية يؤكد :

النظام العالمى الجديد مقولة صحفية إبتدعها الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش

ناقش المؤتمر الاقتصادى السنوى الثالث الذى نظمته اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى اخطر قضية تواجه مصر وهى قضية الاقتصاد المصرى بين الاصلاح الاقتصادى والتحولات العالمية الجديدة .. وقد اثمرت المناقشات عن معالجات حقيقية ترتكز على توجيه واستثمار علاقات مصر الخارجية فى خدمة التنمية حيث أكد الدكتور احمد الصفتى استاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس على أن المستفيد من العمليات التى يقوم بها صندوق النقد والبنك الدولى هى الشركات متعددة الجنسية والتى تسعى الى خلق جيش من البطالة والتضخم ، وايجاد احتياطى من النقد الاجنبى حتى تتمكن هذه الشركات من تحويل ارباحها ، كما تسعى هذه الشركات الى ايجاد عمالة رخيصة ومتوفرة نتيجة البطالة ، واشار الى ان الاجر الحقيقى فى مصر حدث له تجميد ولايتجاوز ٢٠٪ كما كان عليه الاجر فى الستينات ، واضاف بأنه لابد من عدم تخطيط الاقتصاد المصرى كما لو كان النظام الحالى هو الذى سيستمر وانما لابد من اختيار الطريق الاكثر امانا :

وقالت السفيرة ميرفت التلاوى مساعد وزير الخارجية للشئون السياسية والاقتصادية حول النظام العالمى الجديد مؤكدة على ان النظام الجديد لم يتشكل بعد ، ولاتوجد ورقة رسمية تقول ان هناك نظاما عالميا جديدا ..

واضافت بأن النظام الجديد هو مقولة صحفية قالها الرئيس بوش وجرى نقلها وتداولها ولابد ان تستغل الدول النامية فرصة مرحلة التشكيل لكى تقوم باعادة تكوين نظام يتواكب مع النظام الجديد ، واهم مايجب الالتفات اليه هو الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة باعتبارها معيارا قياسيا للدولة فى القرن الواحدوالعشرين ، ونتيجة التحفظ فى الدول المتقدمة فى تصدير التكنولوجيا المزدوجة الاستخدام فى السلم والحرب الى الدول النامية خاصة بعد حرب الخليج فقد كان لمصر اسهاما كبيرا فى اتمام اتفاقية تعاون بين وكالة الطاقة الذرية والقارة الافريقية للاستخدام السلمى فى مجال تكنولوجيا الذرة ، واشارت السفيرة ميرفت التلاوى بأن الخارجية لها دور هام وفعال ولكنها تحتاج لان يكون هناك معرفة لدى الاجهزة الداخلية بالدولة .. كما ان السياسة هى محصلة انشطة الدولة ككل فمثلا التجارة بين مصر والعالم العربى ضئيلة جدا وتحاول الخارجية من خلال مباحثات متعددة الاطراف الحفاظ وحماية مالدنيا الان والذى لايتعدى ٦ ـ ٨٪ فى احسن حالاتها ، ولعل من اهم اسباب ذلك ان دول الخليج تمتلك الثروة التى تستطيع ان تشترى من السوق الاوربى فى الخارج .

لذلك فان على الاجهزة المعنية الاهتمام بجودة المنتج وتغليفه ليستطيع التنافس مع الاسواق الاخرى .

وقالت السفيرة ميرفت التلاوى اننا نجحنا فى عقد اتفاقية تجارية تضم ٢٩ دولة من دول افريقيا ، ولابد من وجود رابطة بين المفكرين والباحثين وبين وزارة الخارجية لدعم قراراتها بالابحاث العلمية المتخصصة .

جورج بوش

إلغاء العقل وخيانة الذاكرة

■ هل للحاضر او للمستقبل معنى خارج المسار التاريخي العام؟ وهل ان الظرف المعيوش الآن قادر على إلغاء لحظات الأمس بأبعادها الانسانية المتشعبة؟

هكذا اسئلة صارت مشروعة اكثر بعدما بتنا نسمع ونقرأ أطروحات مستجدة «فرّخت» مع «النظام الدولي الجديد» الذي اطل علينا قبل سنوات قليلة في ظل متغيرات عالمية حاملاً حلوله الخاصة لأزمات مستعصية... منها طبعاً «ازماتنا» في الشرق الأوسط!

هذه الأطروحات تقوم على مبدأ إلغاء التاريخ، أي ان الحقيقي والواقعي والممكن هو الذي يجري حالياً بمعزل عن الماضي، خصوصاً القريب منه، أي الذي عايشناه نحن قبل جيل أو جيلين فقط لا غير.

مطلوب منا ان نقبل على «النظام الدولي الجديد» بذاكرة ممسوحة، زالت منها صور قضايا شكلت أسس المشاريع النهضوية في مطلع هذا القرن بعد قرون من الظلامية العثمانية وعقود من «بربرية» انتدابية تبرقعت بأقنعة التمدين الغربي الآتي مع الحديد والنار.

ليس لنا تاريخ. هذا ما يؤكده بعض المتغربين من ابناء شعبنا، وهؤلاء ينطلقون - من ثم - لادانة كل ما يمكن ان يشكل مفاصل تاريخية في بدايات حركاتنا النهضوية المعاصرة. بالنسبة اليهم، كل شيء عبث عندنا: فالتاريخ الصحيح يحمل صفات غربية، وما علينا نحن الا ارتداء ما يفصل لنا، وإذا كانت أقدامنا اكبر من الأحذية المقررة لها... فلا بأس من تشذيب بعض من جوانب القدم!

المهم الا يصدر عنا ما يمكن ان يشوش الصورة الباسمة لعالم انجز للتو نظامه الجديد. أما التساؤل عن «حقوقنا» و«تاريخنا» و«موقعنا» فأمر لا يخضع للاعتبارات الذاتية، بل لا يستحق ان يلتفت اليه أحد من المنشغلين بالقضايا الكبرى. وأما نحن فلا بأس من ان «نغرق» في «تفاهات» مشاكلنا طالما ان «الاخ الاكبر» - الذي توقعه جورج اورويل منذ سنوات - سيأتي ان عاجلاً او اجلاً ليؤدبنا... ويهدينا الى طريق الصواب.

وما احلاها هذه الصور الوردية لو انها تطبّق فعلاً على جميع الناس. المشكلة انها لا تطبّق ولن تطبّق إلا من منظور احادي. اذا طالب الفلسطيني الذي خرج من بيته في يافا سنة ١٩٤٨ بحقه في العودة، فان اصوات المتغربين عندنا تتهمه بعرقلة مساعي السلام والغرق في «مستنقع» تاريخي عفا عليه الزمن. لكن ان تستورد تل ابيب مئات الألوف من اليهود الاوروبيين بزعم انهم غادروا «الارض الموعودة» قبل ٢٠٠٠ سنة على الاقل، فأمر يخضع لضرورات سياسية واستراتيجية لا علاقة لها بالتاريخ المحرّم علينا...

نعترف بحزن ان «النظام الدولي الجديد» انتصر علينا، وانه بات «الأخ الاكبر» الذي لا يرده رادع. غير ان ذلك لا يعني ان نخون الذاكرة كما يطالب ويصر «المتغربون العرب»، في حين يحمل الآخرون (الغربيون تحديداً) ذاكرتهم الجمعية القادمة من القرون الوسطى البربرية لتطبيقها على تاريخنا الممسوح.

عندما كانت جماعات عربية عدة تهلل لطلائع القوى الحليفة الزاحفة على بلادنا في اعقاب انهيار السلطنة العثمانية، كان الجنرال غورو يحمل ذاكرته الصليبية المنحدرة اليه عبر اكثر من ٩٠٠ سنة ليدوس على قبر بطل حطين في دمشق وهو يقول: «ها قد عدنا يا صلاح الدين»، بينما حليفه الانكليزي الجنرال اللنبي يعلن في فلسطين: «اليوم انتهت الحروب الصليبية»!

وظل شعار اليهود الدائم: «لتنسني يميني اذا نسيتك يا اورشليم» مستمراً اكثر من ٢٠٠٠ سنة، حتى احتلوا القدس فعلاً وجعلوها عاصمة لهم. وما زال شعار «من الفرات الى النيل...» يزين واجهة البرلمان الاسرائيلي في وقت نكاد ننسى ان دماء ابائنا - على الاقل - اهرقت مدراراً لمنع تنفيذ القسم الاول من هذا الشعار - الوعد.

يريدوننا ان نطل على الحاضر من دون تاريخ، يريدون خيانة الذاكرة، يريدون إلغاء سعينا الى اكتشاف الذات طالما ان هذه الذات مختلفة عن الآخر، مهما كان هذا الآخر. عظيم... لكن من يقدر على إلغاء ذاكرة الآخر الحاملة في تلافيفها عجزاً عن تحمّل وجود مغاير للنمط «الغربي المنتصر»؟

في الأزمان الصعبة، تصبح الذاكرة وحدها عنوان البقاء!

احمد اصفهاني



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٢

الغرب وأفريقيا.. ملاحظات شاهد عيان (١-٢)

من تحركات الستينات إلى متغيرات التسعينات

من خلال المتغيرات الدولية والإقليمية المتوالية أخيرا تبرز عدة دلالات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة وقد يبدو بعضها متوافقا أو متناقضا. فانهيار نظم أوروبا الشرقية ثم الاتحاد السوفييتي تفصح عن هزيمة وانحسار لليسار. لكن يتبعها نجاح بعض الأحزاب أو العناصر الاشتراكية واليسارية في نفس المنطقة، أي دول أوروبا الشرقية والكومنولث الجديد. ومما يسترعي الانتباه أن ذلك يجيء رغم فقدان الأحزاب الشيوعية للسلطة ورغم إجراء انتخابات حرة تحت اشراف دولى. كما يلاحظ أيضا تصاعد المعارضة الروسية لسياسة يلتسين. وتفصح هذه المتغيرات عن مؤشر اخر بما تؤكده من أنها ليست قاصرة على الشرق دون الغرب ولا على العالم النامى دون العالم الصناعى. والانتخابات الأمريكية تمخضت عن إدارة جديدة تولاها الديمقراطيون بعد غياب ١٢ عاما عن السلطة وذلك على أساس برامج جادة محددة تميزت بالانحياز للطبقات الفقيرة وغير القادرة وبالدعوة للتغيير بما اطلقوا عليه «إعادة بناء امريكا». وهناك صراعات حادة ومشكلات كامنة وتغيرات غير متبلورة بعد في مواقع أخرى من الغرب كاليابان وألمانيا وإيطاليا واليونان إلخ..

وفي تقديرنا أن كافة هذه الصراعات والمتغيرات وإن اختلفت في مظهرها وتبلورها فهى تتوازى في اتجاهاتها حيث إنها تعبر عن مشاعر عامة مشتركة في الشرق والغرب على حد سواء تتسم بالغضب والسخط والتمرد ضد السلطة بوجه عام. ومما هو جدير بالملاحظة أن تلك المشاعر الغاضبة الساخطة المتمردة تفجرت وعبرت عن نفسها في بلدان ظلت حكوماتها في السلطة لفترات طويلة نسبيا أى في ظروف غاب فيها مبدأ تداول السلطة لحين.

وفي خضم هذه المتغيرات الدولية والإقليمية الضخمة جاءت الانتخابات الفرنسية أخيرا كي تفجر عدة قضايا ودلالات مهمة على مختلف المستويات والمجالات. والحزب الاشتراكي منى بهزيمة ساحقة لا يتفق مع بداية قدومه للسلطة بأوائل الثمانينات عندما خرج الفرنسيون يرقصون ويغنون في الشوارع ابتهاجا بتحقق امالهم بقيام عهد اشتراكى يبعث الثورة الفرنسية الكبرى من جديد. ومن ثم تصبح هذه الهزيمة بهذا الشكل مدعاة للتساؤل الملح وحافزا لنوع من الدراسة والتحليل. وسوف تلقى مثل هذه الدراسة مادة خصبة في سجل الحكم الاشتراكى الفرنسى الحافل بالتراجعات السياسية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة بشكل لم تعهده فرنسا. هذا بالإضافة إلى ما لحق بقيادات الحزب وغيرهم من المسئولين من قصص الفساد والانحراف السياسى والمالى والأخلاقى.

مثل هذه الدراسة التحليلية قد تهمنا بالأكثر في نطاق عالمنا الخاص بنا وهو ما يطلقون عليه العالم الثالث النامى، والذى كان ومازال للسياسة الفرنسية دورها المؤثر خاصة في جانب كبير من قارتى أفريقيا وآسيا. وليس من قبيل المصادفة أن تأتى هذه التطورات الفرنسية بفرنسا والغرب في نفس الوقت الذى تتأجج فيه بعض القضايا الأفريقية.

وما أتعرض له فيما يلى من أحداث ووقائع - عايشت بعضها - ومن تحليلات وتقديرات قد يلقى بعض الضوء على ما جرى وما يجرى من متغيرات أفريقية.. وعلى قدراتنا لاستشراف آفاق مستقبل قارتنا العريقة الواعدة.

وإذا كان الاستعراض يتركز أحيانا على دولة مثل زائير فالسبب واضح في أنها اليوم تمثل النموذج الأفريقي الأكثر اضطرابا بالأحداث والأكثر استثارة للتساؤل وترقب النتائج.. خاصة بعد توالى فصول السيناريو المثير الذى تلعب أدواره الرئيسية على أرض زائير ثلاث قوى دولية ومحلية متصارعة تتمثل في : موبوتو والمعارضة والدول الغربية الثلاث.

في أوائل الثمانينات وفي برازفيل عاصمة الكونجو كنت مع غيرى من السفراء نستمع باهتمام وشغف إلى الرئيس فرانسوا ميتران وهو يقول: «كما أن فرنسا و(أوروبا) قد أسهمت خلال حقبة الاستعمار في نقل الحضارة الغربية إلى أفريقيا. وساعدت على تطور شعوب القارة فإن أفريقيا بدورها قد شاركت في إثراء فرنسا وأوروبا بما قدمته من ثروات طبيعية وطاقات بشرية وما أتاحته من إمكانات وفرص يسرت لأوروبا التقدم الصناعى والاقتصادى وإقامة الحضارة والتقدم والرخاء. ويواصل ميتران حديثه وقد جمع بين الحكمة والجرأة - بأنه قد آن الأوان كى نضع حدا لعلاقة السيطرة والتبعية لنقيم بدلا منها علاقة تقوم على المساواة والندية وعلى التعاون والتكافل.

—



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

وبالتالى فإن مواصلة العلاقات والترابط بين الطرفين تستلزم قيام فرنسا وأوروبا بالاسهام فى مسيرة تطوير أفريقيا وتقدمها وتنميتها الذاتية ليس عن طريق الاستثمارات والخبرات والمعونات فحسب بل من خلال أن تتاح لأفريقيا ممارسة دور إيجابى ومشاركة فعلية فى عالم

السفير:
بهى الدين الرشيدى

اليوم «الثمانينات».. هذا الدور الذى يقوم على تحقيق المصالح المشتركة المتبادلة من منطلق خطين متوازيين احدهما يتعلق بالاقرار بحقائق العصر من حرية واستقلال وثانيهما يتعلق بالاحتياج المشترك لصيغة جديدة للتعاون من أجل التقدم والاستقرار.

كانت تلك هي المفاهيم والأفكار التى تقدم بها ميتران كصيغة جديدة لعلاقات فرنسا وأوروبا بأفريقيا «وبالعالم الثالث بوجه عام». وكان ميتران قد قدمها فى جولة بدول أفريقيا عقب توليه السلطة إثر نجاح الاشتراكيين فى الانتخابات بعد أن ظلوا بالمعارضة حينا طويلا. وكان نجاحهم فى فرنسا «وفى اسبانيا وبلدان أخرى بأوروبا» يمثل حينذاك تيارا ديمقراطيا متحررا يبشر بتصور جديد للعلاقة مع أفريقيا والعالم الثالث. بل كان من الطريف أن نلتقى مع الرئيس الفرنسى ومعه بعض مرافقيه من الوزراء والمستشارين ممن شاركوا فى حركات تحرير العالم الثالث أو تعاطفوا معها؟!

لذلك كانت دعوة ميتران الجريئة مع نمو ذلك التيار المتحرر فى أوروبا بمثابة صدمة جديدة هزت من أركان عالم الاستعمار القديم، وقد سبق أن ترنح أمام صدمات أخرى تكاد تكون قاتلة مميتة كما حدث فى هزيمته فى حرب السويس ١٩٥٦ أو فى اضطراره للانسحاب من الجزائر ومواقع أخرى فى أوائل الستينات.

وكانت خدمتى الدبلوماسية فى عدة مواقع أفريقية داعيا أن اشاهد وأرقب عن كثب كيف كانت طوائف المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين تتعامل مع تيار التحرر والاستقلال بالقارة الأفريقية. وكانت حقبة الاستعمار الطويلة قد خلقت تلك الطوائف المغالية فى تطرفها الاستعمارى حيث استوطنوا فى المستعمرات الأفريقية وعاشت أجيال منهم حياة القصور والترف. وتميز هؤلاء المستوطنون بالتمسك والتشبث بحياتهم هذه وبكافة امتيازاتهم وعلى راسها وضعهم المتفوق على الجنس الأسود الذى كانوا ينظرون إليه كالرقيق رغم انتهاء عهد الرق والاستعباد.

لذلك نزلت دعوة ميتران ورفاقه كالصاعقة فوق رؤوسهم وظلوا حينا من الزمن ترتجف فرائصهم ويؤرقهم النوم وهم يترقبون بداية العد التنازلى لعهد سيادة الأوروبى والجنس الأبيض فى القارة السوداء الغنية بثرواتها وخيراتها.

من هنا كان وعى ميتران والتيار المؤيد له بهذه الحقائق يشكل الخلفية السياسية والفكرية للدعوة التى اطلق عليها «الفكرانكوفونية»، كصيغة جديدة للتعامل مع الدول الناطقة بالفرنسية والتي كانت ضمن مستعمرات فرنسا من قبل. هذه الدعوة تقوم على أساس تجاوز الحقبة الاستعمارية مع استثمار علاقة الفرانكوفونية «بمضمونها الفكرى وارتباطاتها الاقتصادية والثقافية» كتراث إنسانى مشترك يمكن أن يجمع ويقارب بين فرنسا وتلك البلدان كمرحلة جديدة فى عالم اليوم.

وكان عملى فى الكونجو، ومن قبل بالكاميرون، فرصة أتاحت لى متابعة بعض مظاهر هذه الارتباطات الفرانكوفونية. كما أنى شاركت فى اجتماعات القمة الأفريقية لدول الفرانكوفون فى كينشاسا عام ١٩٨٢ ضمن وفد مصر الذى رأسه د. بطرس غالى. وكانت هذه هى المرة الثانية التى لمست فيها عن قرب مدى ما يتمتع به الرئيس ميتران من مواهب وقدرات كسياسى وداعية اشتراكى وقد يسر له عمله السابق كقانونى ومحام الحجة والبلاغة والقبول الشخصى خاصة بعد أن توافرت لديه الحنكة والخبرة والفكر السياسى المتطور.

ولكن على أرض الواقع: هل حدث تغيير حقيقى وجذرى فى سياسات فرنسا وأوروبا أو فى سياسات الغرب بوجه عام وضعا فى الاعتبار تزايد الدور الأمريكى بالقارة الأوروبية وعلى المستوى العالمى؟!.. وهل تحققت لدول وشعوب أفريقيا والعالم الثالث الاستقلال بمضمونه الحقيقى أى الاستقلال الاقتصادى الذى يتيح لها حرية إصدار القرار؟

وهل أمكن لمثل هذه الدعوات الجريئة أن تمتد وتتلاقى مع الدعوة لإقامة نظام عالمى جديد. تلك الدعوةالتى بدأت مع تولى جورباتشوف السلطة بمنتصف الثمانينات والتى بشر من خلالها بعالم يقوم على الوفاق والسلام وينبذ سياسات العنف والمواجهة وتوازن القوى كى تحل محلها مبادىء نزع السلاح والأمن الجماعى وتوازن المصالح؟!

هل تحققت تلك الدعوات الطيبة الواعدة لميتران أو لجورباتشوف من بعده فى عالم اليوم؟! وهل عدلت أوروبا أو الولايات المتحدة عن سياسات العنف أو السيطرة؟!.. الإجابة تستدعى تقييما لأحوال شعوب وبلدان العالم

الثالث «وبالأخص لقارة أفريقيا فى هذا العرض» وذلك منذ عبورها حقبة الاستعمار والاحتلال إلى مرحلة التحرر والاستقلال والتى بدأت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار مبادىء الحرية وحقوق الانسان.

قبل الحرب العالمية كانت القارة بأسرها واقعة تحت نير الاحتلال والسيطرة الغربية سياسيا واقتصاديا بل وبشكل نسبى ثقافيا وفكريا أيضا. ومنذ أن سكتت مدافع الحرب ودوى

إعلان ميثاق سان فرانسسكو وقد اندلعت ثورات التحرير تغطي ارجاء القارة. وكان لمصر ولعبد الناصر دور إيجابي فعال ومرموق في مساندة حركات التحرير ودعم الدول حديثة الاستقلال التي توالى إعلان استقلالها خلال الخمسينات والستينات. وبرز من ثمار هذه الموجات المتحررة المتدفقة منظمة الوحدة الافريقية وتجمع دول عدم الانحياز كطليعة لشعوب العالم الثالث.

ولكن الاستعمار المتمثل في العالم الغربي لم يرضخ لتيار الاستقلال والتحرر الجارف وإذا كان قد سلم بمنح المستعمرات حريتها في إعلان استقلالها فقد واصل احكام سيطرته عليها خاصة في المجال الاقتصادي. ومازالت بلدان القارة تعتمد حتى اليوم على الغرب في مجالات مختلفة تتعلق باقتصادها وتنميتها سواء في شكل القروض والمعونات المشروطة أم في مجال الخبرة والتكنولوجيا. بل مازالت بعض مجالات الحاصلات الكبرى للقارة يتم التعامل فيها عبر عواصم أوروبا وموانيها بما في ذلك منتجات البن والشاي والسكر والأخشاب الخ.. فتلك المنتجات الافريقية وغيرها تنقل لأوروبا ويعاد تصديرها لمختلف انحاء العالم بما فيها دول افريقيا المجاورة لبلدان المصدر.

وتتولى الشركات الأوروبية والغربية الهيمنة الاقتصادية على تلك الحاصلات وغيرها من المنتجات الافريقية عن طريق احتكار شحنها ونقلها على سفن تابعة لها إلى موانيها بالبحر المتوسط وبحر الشمال والاطلنطي. بل كما هو معروف فالاتصال الجوي ليس ميسرا عبر القارة الافريقية عمليا سوى عن طريق الخطوط الاجنبية. فإذا كنا نرغب في الانتقال مثلا من القاهرة إلى إحدى دول وسط أو مشرق أو غرب القارة فمن الايسر أن يكون ذلك عن طريق روما أو باريس أو حتى بروكسل أو امستردام.

ورغم ذلك فقد كانت هناك محاولات من جانب دول القارة لاختراق هذا الحصار الاقتصادي أو تلك الهيمنة الغربية.. وكانت مصر قد لجأت منذ أواخر الخمسينات إلى افتتاح خطوط جوية لمصر للطيران إلى بعض العواصم المهمة في القارة. كما انشأت مصر شركة النصر للتجارة والاستيراد التي أصبح لها فروعها في عديد من عواصم وموانى القارة في ذلك الحين بل وأصبح لها خطوطها البحرية المنتظمة لتبادل الصفقات بطريق مباشر وليس عبر موانى أوروبا. وكان من الطبيعي أن تتعرض هذه الانشطة الاقتصادية لحرب معلنة ومستترة على المستويات السياسية والاقتصادية ومازالت لتلك الحقبة النشيطة مخلفاتها الطيبة في تواجد بعض المنتجات والسلع المصرية حتى الان بالأسواق الافريقية.

كما كان لمنظمة الوحدة الافريقية دور في التوجه الاقتصادي المستقل المتحرر ومن ابرز انجازاتها مشروع اقرته قمة لاجوس ١٩٨٠ لإقامة سوق افريقية مشتركة عرف بخطة لاجوس وقد تجدد اقراره في قمة داكار بالعام الماضي.

ويمكن في ضوء ما سبق ان عرضته من عجالة أن نتصور القارىء مدى ما كان يمكن أن تحققه هذه السوق لو كان قدر لها أن تقوم. كما يمكن للقارىء أن يتصور أيضا مدي ما بذله الغرب من جهد ومواجهة لوأد هذا المشروع الذي مازال ينتظر حتى اليوم أن تتاح له فرصة الخروج إلى حيز التنفيذ كي يحقق لدول افريقيا كيانا يسير على هدى ما حققته السوق الأوروبية المشتركة لدول القارة الأوروبية حيث يركز على التعاون الاقليمي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

أما في المجالات السياسية والعسكرية فقد لجأ العالم الغربي إلى أساليب أخرى لمواجهة دول القارة الفتية حديثة الاستقلال أو المتطلعة إليه.. وعمد في هذا السبيل إلى اتباع وسائل متنوعة لاعاقة هذا التيار الافريقي المتحرر المتصاعد.

بداية فقد لجأت للتشبث للاحتفاظ ببعض قلاعه المتميزة والتي للمستوطنين فيها وزن خاص أو مصالح مباشرة كالجزائر وروديسيا. ومثلهما ناميبيا وجنوب افريقيا في مرحلة لاحقة. كما أنه عمد إلى إثارة الصرعات القبلية والعرقية في بلدان تتميز بثروات ضخمة طبيعية أو معدنية مثل زائير الغنية باليورانيوم والكوبالت والماس والنحاس. أو نيجيريا التي تأتي في مقدمة الدول المصدرة للنفط.. أو تشاد وبها اليورانيوم والبترول الخ.

ومنذ الستينات لم تتورع القوى العظمى في عالم الغرب عن اللجوء للتدخل في بلدان العالم الثالث سواء بالعمل المباشر المكشوف أو بالتآمر والعمليات المستترة وذلك بما يتمشى مع ظروف كل حالة. وإذا كانت بعض العمليات العسكرية المكشوفة قد فشلت مثل حرب خليج الخنازير الموجهة ضد كاسترو أو القصف الجوي لطرابلس المستهدف به معمر القذافي.. فهناك عمليات اخرى ناجحة للولايات المتحدة قامت بها وكالة المخابرات المركزية او أنصارها وعملاؤها.. بعض هذه العمليات التي تمت في مراحل مبكرة نجحت في الاطاحة بنظم ثورية مناوئة للغرب سواء في أمريكا الجنوبية حيث تم انقلاب أطاح بسلفادور الليندي أول رئيس اشتراكي في شيلي.. أم في اسيا حيث أطيح برئيس اندونيسيا أحمد سوكارنو أحد زعماء عدم الانحياز.. أم في افريقيا حيث نحي زعيم اخر من زعماء عدم الانحياز وهو كوامي نكروما رئيس غانا. وكان الأخير أحسن حظا من الزعيم الوطني باتريس لومومبا لكونغو ليوبولدفيل «زائير حاليا» الذي تمت تصفيته جسديا. وقصة لومومبا أشبه بالشهاب المضيء الذي لمع وارتفع ولكن سرعان ماخبا وهوى وتحطم.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبانتهاء حقبة الستينات وبدخول بلدان أفريقيا - غالبيتها - مرحلة الاستقلال اتخذ مسار العلاقات بين دول القارة ودول الغرب شكلا يتراوح بين الانحياز الكامل أو الموالاة أو التبعية لدول مثل زائير وساحل العاج والجابون وبين العداء والمناوأة لدول اختارت النظم الاشتراكية الماركسية مثل الكونغو وبنين وانجولا واثيوبيا وغيرها. وجدير بالتنويه أن المجموعة الأخيرة قد تكون فضلت هذا الخيار الاشتراكى بدافع التباعد عن دول الغرب التي كانت بالنسبة لها تمثل مرحلة الاستعمار المقيت.

وقد اتسمت تلك المرحلة بمواقف متشددة للغرب لاحتواء دول القارة وصرفها بعيدا عن تيار الاستقلال الاقتصادى القائم عن طريق التنمية الذاتية وذلك عن طريق الضغوط والارتباطات الاقتصادية كما سبقت الإشارة. كما أن الغرب عمد إلى فرض مظاهر الحرب بينه وبين المعسكر الشرقى على بعض المواقع الأفريقية التي تمثل لديه أهمية خاصة في استراتيجيته العامة وذلك من خلال سياسة طويلة المدى لإثارة الحروب الإقليمية «التي لم تقتصر على أفريقيا» والتى شملت مناطق القرن الأفريقى وجنوب السودان وتشاد وناميبيا.. ورغم سيادة الوفاق الدولى فمازالت بعض تلك المناطق تعانى من مخلفات تلك الحقبة مثل ما يجرى اليوم في الصومال وانجولا وجنوب السودان.

«أساهى» اليابانية

الحوار ضرورى من أجل علاقات أمريكية يابانية متكافئة

بداية نأمل أن تسفر زيارة رئيس الوزراء كيتشى ميازاوا عن أن تكون بداية جديدة لإقامة العلاقات اليابانية الأمريكية في عهد ما بعد الحرب الباردة. فرغم أنه كان من المفترض أن تكون العلاقة بين البلدين علاقات تعاون على المستوى العالمى بعد الحرب الباردة، نشعر بالافتقار لوجود التزامات جديدة مشتركة لابد لهما من مباشرتها. لذا فعلى زعيمى البلدين كلينتون وميازاوا تحديد الوسيلة والأسلوب الذى ينبغى أن يتم على أساسه التعاون العالمى بين البلدين.

وأول خطوة لابد من معالجتها في هذا الصدد هو إقامة علاقات اقتصادية مستقرة في الفائض التجارى اليابانى مع الولايات المتحدة ضخم. ومن المهم أن يبلغ الزعيم اليابانى الأمريكيين بوضوح ما يراه موقفا غير مرغوب فيه من جانب أمريكا. فعلى اليابان مثلا أن تقول لأمريكا بوضوح إنها تعارض أسلوبها الذى يميل لاتخاذ إجراءات عقابية تجارية في حالة عدم تحقق الأرقام التى تحددها هى بخصوص حصص المنتجات الأمريكية من السوق اليابانية. فاللجوء إلى تدخل الحكومة في السوق يمكن أن يسفر عن المزيد من فقدان الثقة بين الجانبين. كذلك لابد من وضع صياغة جديدة للحوار بين الجانبين بدلا من مبادرة المعوقات الهيكلية الحالية التى تتعامل مع مشكلات مستقلة، صيغة تعالج بصفة شاملة السياسات الاقتصادية والصناعية للجانبين.



المصدر : ......الأنوار......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ......٢٠ ايلول ١٩٩٣......

تقرير المصير مرافق للديمقراطية وليس بالضرورة قراراً بالانفصال

الأمم تقرير المصير



بقلم د. سليم الحص

كيف سيكون حال النظام العالمي لو ان كل جماعة إثنية اسست دولة وطنية ورفعت علمها في الأمم المتحدة؟

ما برح مبدأ تقرير المصير يشكل قوة دافعة في صنع الاحداث والاوطان في شتى ارجاء الدنيا، وكان المبدأ وما زال يحظى بالكثير من الاحترام في العالم باعتباره منطلقاً لممارسة ديمقراطية تعبر الشعوب من خلالها عن ارادتها الحرة. فهل ثمة سبيل امام شعب من الشعوب للتعبير عن ارادته خير من ممارسة هذا الشعب حقه في تقرير مصيره بنفسه؟

أن حق تقرير المصير يمكن ان تمارسه الشعوب ديمقراطياً اذا أتيح لها ان تعبر عن ارادتها من خلال انتخابات نيابية او من خلال استفتاء عام. ويمكن ان تمارسه الشعوب عنفاً، ان لم يُفتح امامها باب التعبير عن ارادتها ديمقراطياً، في ثورة تعلن او حرب تشن في سبيل اقامة كيان مستقل لها. والسؤال هو: هل يشكل تقرير المصير السبيل الاوحد لمعالجة قضايا التمايز العنصري او الديني او المذهبي او اللغوي التي قد تحتدم او تتفجر داخل اي مجتمع؟ ام أن هناك بديلاً آخر؟

لَكم شهدت كيانات وطنية على فلول امبراطوريات كبيرة بدعوى الاستجابة لحق تقرير المصير الذي تتمتع به الاقليات المتميزة في هويتها الاثنية او الدينية او اللغوية. هكذا نشأت دول البلقان والدول العربية على أنقاض الامبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى في القرن العشرين. وهكذا تشظّت شبه القارة الهندية فقامت على ركامها جمهوريات الهند والباكستان ثم أخيراً بنغلاديش إثر انحسار ظل الامبراطورية البريطانية. وهكذا نشأت دول الجمهوريات الاسلامية وجمهوريات اوكرانيا وجورجيا وليتوانيا وغيرها على انقاض الاتحاد السوفييتي عن تفكك الكتلة الشيوعية. وهكذا تتعرض دول كثيرة في العالم لزلازل داخلية بسبب وجود حركات انفصالية وطنية داخل مجتمعاتها، ومنها ما يدور من اعمال عنف في ما كان يسمى يوغوسلافيا بين جماعات اثنية مختلفة، بعضها يسعى الى الانفصال عن سواها وبعضها الآخر يسعى الى السيطرة على جماعات أخرى واستيعابها. ومنها ايضا الحركة الانفصالية التي يقودها في كويبيك، كندا، جماعة الناطقين بالفرنسية. ومنها حركة التمايز التي ينادي بها الاكراد في شمال العراق وجنوب تركيا. وغيرها كثير في العالم.

ثم ان العالم العربى ليس خالياً من حركات



اثنية او دينية او مذهبية تعتمل داخل المجتمعات العربية ولو ضمن حدود الكيانات القائمة. واحياناً ما يتعمد ذوو المآرب الخبيثة تسليط الضوء على وجودها واستثارتها من قبيل التهديد لاستقرار المجتمعات العربية. فكانت المحاولات الرهيبة التي جرت في لبنان لاشعال حروب طائفية في سياق الازمة الوطنية الكبرى. فباءت في نهاية المطاف والحمد لله بالفشل وتحطمت على صخرة الوفاق الوطني. وأحياناً يسلط الاعلام الاستفزازي الخارجي الضوء على وجود فئات متمايزة في المغرب العربي او على وجود اقليات طائفية او مذهبية في مصر وسائر دول المشرق العربي. وتعاني الهند من موجات عنف يتصادم فيها الهندوس مع السيخ ومع المسلمين، واحياناً يحتدم فيها النزاع مع الباكستان حول مقاطعة كشمير.

هذا في مقابل بلدان أخرى نجحت في المحافظة على وحدتها رغم ان مجتمعاتها تتسم بالتعددية الواضحة. وخير مثال على هذه الحالات نجده في سويسرا حيث يتعايش في سلام ووئام ثلاث جماعات اثنية لغوية، احداها المانية والثانية فرنسية والثالثة ايطالية. وكذلك في بلجيكا حيث التعايش نموذجي بين جماعة الفلامنغ وجماعة الولون مع اختلاف الانتماء الاثني.

حق تقرير المصير

في ظل وجود كل هذه التلاوين من الشعوب في شتى انحاء العالم، هل يصح الاخذ دوماً بمبدأ حق تقرير المصير سبيلاً للتعبير الديمقراطي عن ارادة الاقليات في مختلف المجتمعات؟ هذا السؤال طرحه الكاتب أميتاي أتزيوني، وهو استاذ في جامعة جورج واشنطن الامريكية، ذلك في مقال شيق نشرته مجلة «فورين بوليسي» في عددها الرقم ٨٩ تحت عنوان «مثالب تقرير المصير».

يقول الكاتب في مقاله: «ان حركات تقرير المصير، التي كانت تشكل قوة مهمة في التاريخ عبر ما يزيد على ٢٠٠ سنة، استنفدت شرعيتها سبيلاً لايجاد دول اكثر ديمقراطية. وفيما افلحت هذه الحركات في تقويض امبراطوريات واكراه حكومات على التجاوب مع رغبات المحكومين، فان حركات تقرير المصير اضحت، اللهم الا باستثناء البعض القليل منها، سبباً لاجهاض امكانات التطور الديمقراطي في البلدان غير الديمقراطية، وزعزعة قواعد الديمقراطية في البلدان الديمقراطية. ان الاوان للنظر الى هذه الحركات كما يجب ان ترى، اي كونها هدامة».

وفي رأي الكاتب ان الشعوب يجب ان تُظهر المزيد من الانفتاح حيال ذوي الاصول او الثقافات المتباينة. فبروح التسوية يمكن لاصحاب الهويات الاثنية ان يعبروا عن ارادتهم ضمن حدود الكيانات الوطنية ومن غير تهديد للوحدة الوطنية. اما في غياب الانفتاح، فان اقتسام الكيان الوطني لن يكون من شأنه الافضاء الى قيام ديمقراطيات مستقرة وانما سيكون من جرائه التسبب بمزيد من الانقسامات ومزيد من الصراعات الاثنية. ويلاحظ الكاتب ان اكثر حروب التحرير التي انفجرت بعد الحرب العالمية الثانية كان منطلقها ليس النضال من اجل التحرير الاثني وانما من اجل تحقيق الديمقراطية واقامة حكومات متجاوبة مع رغبات الشعب.

هكذا كانت فعلياً الثورة الامريكية على بريطانيا العظمى خلال الجزء الاخير من القرن الثامن عشر. فقد كان رائدها الاستحواذ على تمثيل سياسي اكثر مما كان العمل من اجل تحقيق الذات الوطنية. وكان كثير من الامريكيين في حقبة ما قبل الاستقلال يعتبرون انفسهم بريطانيين. وقد اخذ الشعور الوطني ينمو بين الامريكيين في واقع الامر بعد الاستقلال. بعبارة أخرى، فقد كان الدافع الاساسي للثورة الامريكية غربة الحكومة البريطانية وانعدام تجاوبها، وليس الشعور القومي الامريكي.

وقد شهد العالم آخر جولة من الردات على الحكومات المستبدة ما بين ١٩٨٩ و١٩٩١، وذلك حينما بدأت الامبراطورية السوفييتية تتداعى بوتيرة لم تكن ممكنة الا لأن الحكومات المفروضة كانت فاقدة الشرعية. وهكذا فان انشقاق بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وهنغاريا وبولونيا ورومانيا عن المعسكر السوفييتي قد يفسر خطأ بأنه نتيجة تفجر الشعور القومي المكبوت فيها ليس الا. اما الحقيقة فهي انه كان ثمة عامل اخر، هو عدم وجود حكومات متجاوبة في تلك البلدان، وخضوع هذه الحكومات لسطوة حكومة نائية في موسكو. وما يقال عن هذه البلدان يقال أيضاً عن استونيا ولاتفيا وليتوانيا.

حكم الحزب الواحد

ولكن تشظّي الاتحاد السوفييتي الى جمهوريات مستقلة تحت شعار تقرير المصير

الوطني لم يكن من شأنه في كثير من الحالات اشاعة الديمقراطية ا- تعزيزها في الممارسة. فبقيت جورجيا، مثلا، تحت حكم الحزب الواحد، وكذلك اوزبخستان. وما زالت التجربة الديمقراطية في روسيا تتعثر. وهذه يوغوسلافيا تتشرذم كيانات إثنية تحكمها أنظمة تتسم بالعنف والبطش. وكذلك يبدو ان انشقاق سلوفاكيا عن الاتحاد مع التشيك ادى بها الى النأي عن الممارسة الديمقراطية الصحيحة.

هناك نماذج في تجارب العالم عن حالات كان السعي فيها لتحقيق قدر من التمثيل والتجاوب والديمقراطية، بديلا عن ممارسة حق تقرير المصير عن طريق تفتيت كيان قائم الى دويلات وطنية. ان التجربة التي تخوض غمارها دولة جنوب افريقيا هي في هذا الاتجاه. فليس هناك بين السود او بين البيض من يسعى الى اقامة كيان مستقل، وانما تبذل المساعي لتصحيح المسار السياسي عن طريق اقامة حكم اكثر تمثيلا للقوى الحية في البلاد واكثر تجاوبا مع معطيات الواقع. وما يجري داخل الهند قد لا يكون بعيدا عن هذا المثال، بمعنى ان الفئات المتصارعة لا تسعى الى اقامة كيانات مستقلة بقدر ما تسعى الى اقامة حكم اكثر تمثيلا للقوى الناشطة في البلاد وأصدق تعبيرا عن الواقع القائم.

وتبقى سويسرا، كما بلجيكا، الانموذج الامثل لتعايش اثنيات مختلفة ضمن اطار الكيان الواحد. ولم يكن ذلك لأن شعوب البلدين وجدت صيغة للانصهار في ما بينها، وانما لأنها وجدت صيغة عملية للتعايش الآمن في ظل حكم عادل تتمثل فيه جميع الفئات على نحو متكافئ. وان دلت تجربة هذين البلدين على شيء فانها تدل على ان النعرات الوطنية او القومية لا تنشط ولا تتحرك اذا كان النظام المطبق في بلد ما منصفا والحكم عادلا في تمثيله مصالح سائر الفئات ورغباتهم.

يتعذر على المرء ان يتصور الحال التي سيكون عليها النظام العالمي لو ان كل جماعة اثنية انطلقت لتؤسس دولة وطنية، وترفع علمها في الامم المتحدة، وتوفد سفراءها المعتمدين الى سائر دول العالم. ففي تلك الحال لن تكون هناك نهاية لتفتت الدول في عملية انشقاق الأقليات الاثنية. فكثير من دول العالم ما زالت تحتضن عددا لا يحصى من البقع الاثنية، وفي داخلها عدد لا يحصى من الشرائح. هذا ناهيك بأن مثل هذه الحركة قد تؤدي الى بروز هويات اثنية غير موجودة فعليا في الوقت الحاضر. فهناك كثير من خطوط التمايز الدقيقة، المنبثقة من فوارق جغرافية او دينية او ثقافية، يمكن ان يستغلها المستغلون لإطلاق دعوات كيانية جديدة على اساسها، فالخوف من تقسيم العراق مثلا لم يكن قائما قبل احداث الخليج التي اعقبت اجتياح العراق للكويت. ومن يدري كم من الكيانات الاثنية يمكن ان تنشأ على انقاض ما كان يسمى يوغوسلافيا بعد أن ينجلي غبار كل المعارك التي تدور رحاها على الارض اليوغوسلافية.

وهل يستطيع احد ان يتصور كم سيكون عدد اعضاء الامم المتحدة لو ترك حبل تقرير المصير على غاربه يعمل في مجتمعات الارض تفتيتا وشرذمة؟

ثم اي معنى سيكون لتقرير المصير في حقيقة الأمر اذا كانت نتيجته كيانات صغيرة لا حصر لها، قد لا يكون لكثير منها الحجم الذي يجعلها قابلة للحياة من غير الاعتماد على الدول الاكبر اقتصادياً وربما عسكريا. فالاقتصاد الصغير يقترن بسوق صغيرة وامكانات ضئيلة، الامر الذي قد يحمل الدول الصغيرة على الانضواء تحت لواء دول أكبر ليكون اقتصادها قابلاً للاستمرار والدول الصغيرة قد لا تكون لها القدرة على الدفاع عن نفسها في مواجهة الاخطار الخارجية، الامر الذي قد يحدو بالدول الصغيرة الى الاحتماء بدول اقوى منها. ومن يتابع التطورات الجارية على صعيد توسيع السوق الاوروبية المشتركة وتوطيد اواصر الدول الاعضاء فيها، ومن يتابع الاتجاه لتطوير سوق مشتركة على صعيد امريكا الشمالية، يدرك ان المستقبل هو للكبار، ولا مكان في المعترك الاقتصادي للصغار.

قيمة مطلقة

النتيجة التي يخلص اليها كاتب المقال هي ان تقرير المصير ليس قيمة مطلقة، وانما هو قضية جديرة بالدعم اذا كانت ترمي الى اشاعة العدل في العالم من خلال تحرير ارادات الشعوب. اما الهدف المطلق فهو، الديمقراطية، لأن الشعوب لا تحقق ذاتها الا من خلال الممارسة الديمقراطية. وفي الحالات التي يتعارض فيها تقرير المصير مع هدف الديمقراطية فان تقرير المصير يفقد الكثير من معناه الانساني.

هذا التحليل يستثير ملاحظة مبدئية، هي:

اذا اختار شعب طريق تقرير المصير، فأنه يفعل ذلك بملء ارادته. وهل الديمقراطية سوى وسيلة تمكن الشعب من التعبير عن ارادته؟ فكيف يمكن ان يتعارض خط تقرير المصير مع خط الديمقراطية، وما تقرير المصير الا اية من ايات الديمقراطية. يبدو ان الالتباس في



المصدر : الخرجة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٣

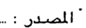
الاستنتاج ناجم عن اعتبار تقرير المصير مرادفا للانفصال او الانشقاق من قبل الاقلية عن المجموع. فاذا وعت الاقلية مصلحتها، فان اعطاءها حق تقرير المصير لا يؤدي بالضرورة الى قرار منها بالانفصال او الانشقاق. واذا كانت الديمقراطية هي الهدف، فليس من الديمقراطية في شيء ان يحرم شعب من حق تقرير المصير أيا تكن الاعتبارات.

اذا اعطي شعب حق تقرير المصير فيجب الا يكون الانفصال او الانشقاق منطلقه، وانما يجب ان يعتبر مثل هذا الاحتمال بمثابة الكي، على المبدأ القائل بأن آخر الدواء الكي.

اما المنطلق الصحيح فهو في الانفتاح على الحلول البديلة، التي لا تمس بكيان المجتمع ووحدته. أوليس هذا ما دعانا في لبنان الى رفض كل مشاريع التجزئة والتقسيم واصرارنا على الوفاق الوطني سبيلا للحل؟ وقد جاء الحل في نهاية المطاف فعلا بتسوية وفاقية من خلال اتفاق الطائف. وكان هذا بمثابة تقرير المصير في مصلحة المحافظة على وحدة لبنان شعبا ووطنا ودولة.

وفي هذا ما يدل على ان ازمة لبنان الوطنية لم تكن بسبب رغبة اي طرف من اطراف النزاع في تجزئة لبنان او تقسيمه، او حتى في فرز نفسه عن سائر الاطراف، وانما كانت بسبب عدم رضى جماعات من الشعب عن موقعهم في النظام. وعندما جاء اتفاق الطائف بمعادلة جديدة لتوزيع المواقع في النظام على ما يرضي مختلف الاطراف، كان الحل في المحافظة على وحدة الوطن والمجتمع. من هنا القول بأن الازمة الوطنية كانت في جوهرها ازمة نظام.

ثم كيف يمكننا ان نعلن تقرير المصير منطلقا، وهناك شعب ينشد العدالة من خلال تقرير مصيره بنفسه، هو الشعب الفلسطيني. ان حق تقرير المصير هو من بديهيات حقوق الانسان ■





المأساة المهزلة

انتهت المأساة المهزلة فى البوسنة نهاية تحقق احلام الصرب البغاة، وهاهم يتحدثون اليوم عن نزع سلاح المسلمين فى البوسنة..

وهكذا انقلبت القضية من مد المسلمين بالسلاح للدفاع عن انفسهم، الى حرمانهم من السلاح الاخير فى ايديهم واجلائهم عن سيربيرنيشا حتى تستطيع انياب الوحوش الصربية التهامهم دون عسر هضم.

ولقد وقف العالم كله، ووقفت الامم المتحدة وسكرتيرها العام موقفا مائعاً من القضية.

وهكذا استمرت المأساة المهزلة عاما وشهرين..

ومنذ عام وشهرين والعالم يتساءل: هل نتدخل ام لانتدخل؟ هل نرسل جنودا لحماية المسلمين من الصرب، ام نرسل طعاما لياكله المسلمون قبل ان يقتلهم الصرب.. ويكون هذا الطعام بمثابة العشاء الاخير لهم ولم يكن تردد العالم ولا مواقفه المائعة تاتى لان وجه الحق ليس ظاهرا فى الدعوة المطروحة امام ضمير العالم

ابدا.. ان وجه الحق واضح، والعدوان الذى وقع على المسلمين كان انتهاكا لكل المواثيق الدولية، وكان عبثابها وتمزيقا لها، انما جاء التردد لان احدا لا يهتم بما يجرى، أولا يريد ان يتدخل فيما يقع..

ولقد كانت المأساة واضحة، ان جيش الصرب المسلح يجهز على المسلحين غير المسلمين، سوى ببنادق الصيد والمسدسات.

ولقد استغاث رئيس البوسنة بالعالم الحر والإسلامى، واستغاث بالعالم الاول والثانى والثالث، وكان يطلب سلاحا يدافع به عن نفسه، ولكن هذه المحاولة انتهت بنزع ما فى يد المسلمين من سلاح واجلائهم عن اماكنهم..

ولقد استمرت المذبحة الآن عاما وشهرين!

لم يكن اعتداء الصرب على البوسنة يختلف عن اعتداء العراق على الكويت، فى جوهره ولكن الفارق الوحيد هو وجود بترول فى الكويت وعدم وجود بترول فى البوسنة، وهكذا تحرك العالم كله لانقاذ الكويت.. لاحبا فى الشرعية أو مراعاة للعدالة والمبادئ وانما حرصا على مصالح الغرب البترولية.

كيف يراد منا ان نصدق بوجود نظام عالمى جديد لاحترامه، وكيف نكذب التجربة العملية التى تقول ان النظام العالى الجديد يظهر عند وجود البترول ويختفى كالشبح عند اختفائه.

قد نكون فقراء او تعساء أو مقهورين ولكننا لسنا مغفلين.

أحمد بهجت



المصدر :  الجمهورية

التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٣

الإرهاب .. والنظام العالمى يقتحمان مؤتمر الخدمة الاجتماعية

الفيوم تشهد مناقشات ساخنة حول التغيرات المحلية والعالمية

فرضت الاحداث المتلاحقة محليا ودوليا نفسها على مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم الاسبوع الماضى من اولى جلساته حتى اخرها .. فى اول جلسة تحدث د على الدين هلال عن الارهاب والعنف الاجتماعى ، وفى اخر جلسة تحدث د السيد الحسينى استاذ علم الاجتماع عن النظام العالمى الجديد

تحقيق : لويس جرجس



د على الدين هلال — د عبدالحميد عبدالمحسن — د عبدالرءوف الضبع

د. زينب : قوانين حماية الطفل فى مصر نابعة من الشريعة الإسلامية



وبين اول جلسة واخر جلسة امتدت المناقشات الساخنة حول الموضوعات، نفسها بين المتخصصين في المجالات، المختلفة السياسية وعلم النفس وعلم الاجتماع والقانون والتربية والخدمة الاجتماعية الخ

اضطر رئيس المؤتمر وعميد الكلية د عبدالحميد عبدالمحسن الى التدخل اكثر من مرة لتذكير المتحاورين بان مناقشات المؤتمر لاتقتصر على الارهاب والتطرف والنظام العالمى فقط !

اما موضوع المؤتمر الذى استمر يومين فكان الممارسة المهنية فى الخدمة الاجتماعية فى الوطن العربى الواقع والمستقبل فى مجالى الامن الاجتماعى والطفولة .

واسأل رئيس المؤتمر : وما الذى الارهاب والتطرف والنظام العالمى فى مثل هذا العنوان فيجيب : الخدمة الاجتماعية لاتعمل فى فراغ ولكن فى مجتمع له خصائصه . ومن هنا لابد قبل ان نحدد دورا للخدمة الاجتماعية ان نفهم طبيعة هذا المجتمع وايضا طبيعة التغيرات العالمية التى تؤثر عليه

ومن هنا يقول رئيس المؤتمر فرضت الاحداث نفسها وبعد ان كانت النية تتجه الى تخصيص المؤتمر لمجال الطفولة فقط اضفنا اليه قضية الامن الاجتماعى ايضا

بداية ساخنة

بدات الجلسة الاولى للمؤتمر ساخنة وافتتحت ببحث للواء فخر الدين خالد رئيس اكاديمية الشرطة قبل تعيينه محافظا فى نفس اليوم والقاه نيابة عنه اللواء ابراهيم عبدالفتاح نائب رئيس الاكاديمية

اكد البحث ان قطاع الامن الاجتماعى بوزارة الداخلية ويرأسه مساعد وزير من اكثر اجهزة الوزارة ايمانا باهمية العوامل الاجتماعية فى السلوك الاجرامى . وهذا القطاع هو خط الدفاع الاول ضد الجريمة

وتحدث عن العقبات التى تواجه الاخصائيين الاجتماعيين فى الوزارة وعددهم ٧٠٠ والمطلوب مواجهتها حتى يؤدون دورهم الهام وتتمثل فى عدم وجود تدرج وظيفى وعدم ايمان الاخصائى فى المؤسسات العقابية بالدور الذى يقدمه للمجتمع . ونقص الحافز المادى

ثم فرضت الاحداث نفسها عندما تحدث اللواء ابراهيم عن الجرائم الجديدة مثل الاعتداء على السياح وقال انها جرائم جديدة على مجتمعنا وانه اثناء خدمته فى الاقصر منذ سنوات شاهد اهلها يتعاملون مع السائحين والسائحات بدون مضايقات وبدون أن يتخلوا عن تقاليدهم وعاداتهم . وبدون ان تلفت نظرهم ماترتدينه السائحات من ملابس

وتحدث احد الحاضرين وهو مدرس خدمة اجتماعية بجامعة حلوان مستنكرا السياحة التى لاتحترم تقاليدنا وعاداتنا ورد عليه اشرف الصباح محمد طبيب مؤكدا ان السياحة لاتؤثر على القيم وان السياح لايرغموننا على التخلى عن تقاليدنا وان اهالى الاقصر واسوان والهرم متمسكون بتقاليدنا رغم تعاملهم مع السياح عشرات السنين

ثم ازدادت سخونة الجلسة بحديث د على الدين هلال الذى تناول تحديات الامن الاجتماعى والسياسى فى المجتمع .. انصب الحديث على العنف والارهاب وبدأ بالتفريق بينهما فالارهاب هو شكل من اشكال العنف وهذا الاخير هو تعبير عن خلل فى المجتمع

وقال ان العنف ينتج عن عوامل كثيرة منها ضيق قنوات الاتصال السياسى والوعى بالتفاوت الواضح فى حظوظ الناس وانعدام الامل فى المستقبل واختلاط المعايير القيمية

وأضاف ان الارهاب لايمكنه تغيير نظام الحكم ولكنه يهدف الى ترويع المواطنين واشاعة جو من الفزع فى محاولة لاقناع المواطنين بان الحكومة غير قادرة وقال اننا أمام الارهاب بازاء سلوك اجرامى لايهدف الى التكسب ولكنه ارهاب له دوافع سياسية لدى المخططين للوصول الى الحكم

وحذر من احادية تفسير الظاهرة فلا يصح علميا القول ان العنف هو نتيجة للتعذيب فى السجون أو لانتشار الفساد ولكن نقول اننا ازاء مجموعة متداخلة من العوامل افرزت بيئة حاضنة ومفرخة للارهاب

واكد ان هذا العنف ليس بجديد بل بدا فى ١٩٧٧ باغتيال الشيخ الذهبى وقال ان هذا الاستمرار الزمنى لاكثر من ١٥ عاما يعنى وجود قصور فى تعامل اجهزة الدولة مع الظاهرة فى مهدها وان الثمن الذى ندفعه، حاليا كان يمكن أن يقل كثيرا لو بدأنا المواجهة الصحيحة مبكرا

وبعد الحديث عن البيئة التى افرزت هذا التطرف فى الصعيد حيث الاهمال وتدنى المستويات الاقتصادية والثقافية انتقل الى المواجهة فقال اننا لسنا امام قضية امنية والمطلوب مجموعة متصلة من السياسات فى التعليم والاعلام والثقافة والاقتصاد وان تكون سياسات فعل لا رد فعل

واختتم بان البحوث والدراسات العلمية كثيره منذ السبعينات وكلها حذرت ونبهت ووضعت الحلول والمطلوب الان التنفيذ فقط

وقد فتحت المناقشة المجال للعديد من الاسئلة فهل يصلح التفسير المتعدد الجوانب للوقوف على أسباب الظاهرة ام انه يزيدها غموضا ؟ ومن الذى سيقود التغيير المطلوب ؟ وما هو دور تداول السلطة بين الاحزاب فى مواجهة المشكلة وكيف نمنع تكون شخصية المتطرف والارهابى من المهد ؟ وماهو دور علماء الاجتماع ؟ ودور الاسرة ؟ وماهو دور الخدمات المادية والاجتماعية التى تقدمها الجماعات المتطرفة للشباب المحروم فى اجتذابه الى صفها؟ ولماذا يبرز التطرف فى لحظة تاريخية معينة ويلقى رواجا ؟

وظلت الاسئله بدون اجابات لينتقل المؤتمر الى مناقشة ٢٠ بحثا فى مجال الامن الاجتماعى منها بحث للدكتور احمد فارس عبدالمنعم مدير ادارة البحوث بوزارة الاعلام يتحدث عن قضية العدالة الاجتماعية واوضح اهتمام السلطة السياسية فكريا بتحقيق هذه العدالة بعد الثورة الا ان التطبيق اثبت قصورا فى ذلك التطبيق ويوكد الباحث ان انعدام العدالة الاجتماعية يودى حتما الى انعدام الامن الاجتماعى

وبحث للدكتور محمد علوان بكليه التربية جامعة قناة السويس حول الجريمة كظاهرة سوية فى الفكر الاجتماعى يوكد فيه انه لايمكن تجنب وقوع الجريمة فى اى مجتمع بشرى ولكن يمكن بوقوعها توحيد المشاعر لمواجهتها ومواجهة المجرم

وقد عبدالناصر عوض بكليه



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٣

الخدمة الاجتماعية بحلوان بحثا حول العنف الاسرى وارتباطه ببعض المتغيرات المجتمعية مثل هجرة رب الاسرة وراء المال واهمال الابناء . والعنف بين الزوجين لاسباب مادية مثل زيادة الطموح الفردى والتساهل مع الابناء فى التربية ومساهمة اجهزة الاعلام وخاصة التليفزيون فى اشاعة العنف وتهميش دور الوالدين فى التربية

وفى المحور الثانى للمؤتمر وهو مجال الطفولة تحدثت اولاد زينب رضوان استاذة الفلسفة الاسلامية بكلية الدراسات العربية والاسلامية بالقاهرة فاسهبت فى تعداد الحقوق التى وردت للطفل فى التشريع الاسلامى من قبل ولادته بالاهتمام بتكوين اسرة صالحة وبرعاية السيدة الحامل والمباعدة بين الولادات (سورة الاحقاف الاية ١٥) «ووصينا الانسان بوالديه احسانا حملته امه كرها ووضعته كرها وحمله وفصاله ثلاثون شهرا»

واكدت الباحثة فى النهايه ان كل قوانين الاحوال الشخصية فى مصر ومايخص منها الطفل خاصة نابعة من الشريعة الاسلامية ولايبقى سوى بعض التوجيهات مثل اسماء الاطفال حيث يختار بعض الاباء لابنائهم اسماء قبيحة وهنا يجب ان يتدخل المشرع لعدم تسجيلها

ومرة اخرى وفى اخر جلسة ترتفع حرارة المناقشة حيث تقدم د السيد الحسينى استاذ علم الاجتماع بعين شمس ببحث حول الدول النامية فى ظل عالم صغير استعرض التحولات العالمية الاخيرة وهموم الدول النامية فى النظام العالمى الجديد وقال انه باستطاعة بعض هذه الدول الافادة من الفرص المحدودة التى يتيحها هذا النظام مثل استثمار دورها الاقليمى او قدرتها على التعبير عن نموذج ديمقراطى رائد

وعقب د احمد زايد استاذ الاجتماع موكدا على ضرورة عدم انصياع الدول النامية لهذا النظام الجديد بل عليها التحرر منه بفكر متجدد ومتغير وضرورة ان يقدم العلم المساعدة للدولة بتقديم روية مغايرة مع دراسة الضغوط التى سيتعرض لها المواطنون فى الدول النامية نتيجة الانصياع لهذا النظام وايجاد السبل للتخلص من هذه الضغوط



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٩



كيف نتحدث لغة النظام العالمى الجديد ؟

تشير معظم الدلائل الى اننا بصدد نظام - او لانظام - عالمى جديد (تحت التشكيل) وهذا النظام له خطاب سياسى يتحدث به ويستخدم لغة خاصة لعل من اهم مفرداتها : الجودة الشاملة الخبرة التقنية Know-HOW تحسين الاداء ، لائحة بازل لملاءة البنوك ، قيود البيئة على واردات البترول .

ولنتذكر الحديث الشريف فى الثقافة الاسلامية « من تعلم لغة قوم امن مكرهم » . وهذا ليس من ثقافة التعصب - بل على العكس تماما - هو من قبيل ثقافة التسامح والانفتاح على الاخرين .

وفى تقديرى ان اللغة هنا ليست مقصورة على اللسان وانما يتسع مفهومها ليشمل النظام System بكل مقوماته من انساق وابنية فرعية واساليب للاداء وطرق للعمل والحياة .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

استطيع ان ازعم ان النظام العالمى الجديد الذى يفرضه الشمال الصناعى الغنى المتقدم على الجنوب النامى وعلى المجتمع العالمى يفصح عن خطاب سياسى جديد تنطوى لغته على عدة مفاهيم مثل :

١ ـ ضريبة الكربون وقيود البيئة على البترول
٢ ـ قانون بازل للملاءة المصرفية
٣ ـ نظام ادارة الجودة الشاملة
٤ ـ القواعد المنظمة لبراءات الاختراع ونقل التكنولوجيا .

وهذه جميعا تستهدف إدماج اقتصاديات الاقطار النامية فى النظام العالمى بشروط يمليها القوى على الضعيف والا استبعدت من هذه المنظومة العالمية الجديدة مما يترتب عليه حرمان الجنوب من العديد من الفرص مثل الاستثمار وشروط افضل للتجارة والاقتراب

من التكنولوجيا الملائمة والاستفادة بمزايا الثروة والمعلوماتية وتنمية الموارد البشرية وتشغيل الايدى العاملة .

مثلا قررت اوروبا الموحدة تطبيق معدل ٨ ٪ (نسبة راس المال الى الاصول) كحد ادنى فى نهاية ١٩٩٣ على البنوك لضمان كفاية راس المال وتوظيفه .

وسوف يترتب على لائحة بازل خروج معظم البنوك العربية باستثناء السعودية من شروط الثقة والائتمان المصرفى العالمى .

وهذه جزئيا تعتبر نوع من الحرب غير المعلنة ضد بنوك العالم الثالث وقد مقدمتها البنوك العربية والاسلامية .

وقد ترتب على ذلك بالفعل احتمال غلاق بنك البركة الدولى فى نهاية يونيو القادم وذلك رغم محاولته التكيف التنظيمى والمالى مع متطلبات بازل الجديدة .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هكذا تشير هذه المصطلحات الجديدة ـ القديمة التى يستخدمها الاقتصاد العالمى (الغربى الهوية ـ الراسمالى النزعة) الى مضمون سياسى سافر هو ان الوسيلة اهم من الغاية ـ وهذه تعتبر بحق الية الحضارة الاوروبية منذ كشف عنها بوضوح وشجاعة نادرة المفكر السياسى الايطالى ماكيافيللى .

ان استيعاب هذه الحقيقة يساعدنا فى تحسين فهمنا للنظام العالمى المعاصر وتنمية مهاراتنا على التعامل معه . انه يفسر لنا لماذا يتمسك الغرب بضرورة البدء فى العملية P.ROLCESS (بالانغماس فيها سواء باقتحام او بأن تفرز فى Mudding through سواء فى عملية « التفاوض او التسوية او الحوار) بصرف النظر عن الاهداف المنشودة او بالأحرى بصرف النظر عن وجود اهداف من عدمه يكفى الدخول فى « العملية » .

خلاصة القول انه مطلوب منا ادراك هذه الحقائق والتعرف على هذه اللغة الجديدة واتقان نظم التعامل بها فى ادارة نشاطنا الاقتصادى وشئوننا العامة ، فلا يفل النظام الا النظام .

د . السيد عليوه







١- اطلق الرئيس بوش تعبير «النظام الجديد».. اى إعادة تنظيم العالم كله من اوله لاخره على مزاج الولايات المتحدة الامريكية. ولابد ان يكون علي مزاجها فلم يعد في الدنيا الا مزاج واحد هو امريكا. فهى الاقوى والاغنى.. وقد سقطت الولايات المتحدة الشيوعية.. وتحولت هذه الولايات إلى دول مستقلة ارتبطت مصالحها في كيان مهلهل اسمه «كومنولث الدول المستقلة» والنظام الجديد سيكون بدون روسيا..أوبروسيا التى هي دولة كاية دولة اخرى. ولم تعد دولة عظمى ولكن من المؤكد انها دولة كبرى - الان وغدا.. والشعب عدده كبير.. وبها موارد طبيعية من البترول والذهب والفضة والماس والارض الزراعية والمياه وعشرات الالوف من علماء الذرة..وعلماء الفضاء وكل فروع المعرفة الانسانية.

وفى القرن العشرين كان «النظام الجديد» هو تقسيم العالم بين امريكا وروسيا وشيء هلامى مضحك اسمه دول عدم الانحياز المنحازة كلها إلى روسيا وبعض الانتهازيين ينحازون إلى امريكا.. فلم تكن دول عدم الانحياز، غير منحازة في اى وقت وبقيت دول العالم الثالث تحت ستار عدم الانحياز وكما عاشت تفككت هى الاخرى.. وكل دولة سارعت بإعلان الانحياز إلى الدولةالتي تنفع وتساند عند الضرورة. وما أكثر الضرورات عند الدول الفقيرة!

وفى كل مرة تظهر دول كبيرة تجتاج الدول التى حولها وتسمى هذا الذى حدث «نظاما جديدا» - اى سيطرة دولة كبرى علي دول اخرى صغيرة وتعليمها الادب والهوان لخدمة الدولة الكبرى. وتسمى الدولة العظمى هذا الاستيلاء علي ارض الغير ومقدارته «مجالا حيويا».. اى المجال الضرورى لحياة الدول الكبرى. ولايهم ان كانت حياة الدولة الكبرى تدوس حياة الدول الصغيرة. لان مهمة الدول الصغيرة مثل مهمة الاسماك الصغيرة، أن تكون طعاما سائغا للدول الكبرى!

وكذلك إذا ظهرت فلسفة جديدة. فانها هى الاخرى تعيد تنظيم وتنظير العالم بما يتفق معها.. وتبدأ النظرية الجديدة بأن تنتشر بالذوق ، فإن لم ينفع الذوق لجأت إلى القوة- اى فرض النظام الجديد والنظرية الجديدة بالقوة..

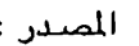
وكل الامبراطوريات القديمة هى دول عندها قوة وعندها نظرية.. أو عندها نظرية تساندها قوة.. أو عندها قوة ترشدها نظرية.. وعندما تتسع امبراطورية فإن الامبراطور يشعر انه فى السماء.. وانه فوق البشر ويظلم ويقتل ويسفك الدماء ولذلك فطاعته واجبة.

والناس جميعا فداء لحياته- كل الاباطرة كانوا كذلك.. واباطرة العصر الحديث ايضا لنين مثلا كان يطاع دائما والرئيس الامريكى صاحب السلطات فوق العادية.

وكذلك كانت بريطانيا وفرنسا فى القرن التاسع عشر. لقد اقتسمتا الدنيا وبعد الحرب العالمية الثانية اقتسمت امريكا وروسيا هذا الكرة الارضية واتجهتا إلى الكواكب تنقلان إليها كل مصائب الكرة الارضية وعيوبها وامراضها واحقادها فكأن الانسانية عندما تقدمت ارتفعت بمستوى السفالة والحقارة. لم تغير شيئا من سلوكها الحقير، وانما نقلته إلى ملاعب أعلى من الارض. هذا كل ماحدث!

انيس منصور



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٢

الأمة الإسلامية.. فى مواجهة النظام العالمى الجديد

يتكون العالم الإسلامى من عدد كبير من الوحدات السياسية التى لم تعد تجمع بينها رابطة واحدة من أى نوع منذ انتهاء الخلافة الاسلامية فى عام ١٩٢٤ اللهم الا عضويتها فى منظمة المؤتمر الاسلامى التى قامت فى عام ١٩٦٩ كآخر تعبير تنظيمى عن وحدة العالم الاسلامى

بقلم الدكتور:
محمد ابراهيم منصور
استاذ الاقتصاد ـ بجامعة اسيوط

وتتميز الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى باقتصادات مفككة غير متجانسة بينها فروق كبيرة فى مستويات النمو والدخل واعداد السكان وحجوم الاسواق ولاتوجد بينها مبادلات بينية يعتد بها بينما تنخرط بقوة فى السوق العالمية وتواجه التحديات التى تطرحها تطورات النظام العالمى الجديد بغير تنظيم اقتصادى يوحد جهودها ويعبىء امكاناتها ويدعم قوتها التفاوضية ازاء التجمعات والتكتلات الاقتصادية الجديدة التى باتت تشكل ابرز ملامح النظام العالمى الجديد .

ويقينا فان الاقطار الاسلامية لايمكنها ان تغالب هذه التحديات فرادى وانما عبر صيغ جماعية تنصهر فيها ارادة العمل المشترك وتتدرج فى صعودها من التعاون إلى الوحدة بحيث يفضى العمل الجماعى فى النهاية إلى قيام السوق الاسلامية المشتركة وظهور الجماعة الاقتصادية الاسلامية لتصبح ركنا فى بناء نظام اقتصادى عالمى عادل يحقق المساواة فى توزيع المنافع بين الدول المتقدمة والدول النامية الاسلامية وغير الاسلامية .

ولكى ينهض العالم الاسلامى بالتبعات الملقاة على عاتقه فى مواجهة تحديات النظام العالمى الجديد على الصعيد الاقتصادى فان ثمة مقترحات وتوصيات تناط مسئولية تطبيقها بالحكومات والمنظمات الاقليمية فى العالم الاسلامى .

وتتمثل هذه المقترحات والتوصيات فيما يلى :

● العمل على قيام مراكز صناعية متخصصة متعددة تقوم على اساس اختلاف المميزات النسبية والتوزيع النسبى للموارد الطبيعية والمالية والبشرية

● تحقيق الامن الغذائى للعالم الاسلامى بخلق رصيد اقليمى من احتياطيات الغذاء وتشجيع الاستثمار الزراعى فى الدول الاسلامية ذات الموارد الزراعية الوفيرة كالسودان

● الاهتمام بقيام المشروعات المشتركة التى تسهم فى كل منها الاقطار الاسلامية المعنية ويشارك فى تمويلها البنك الاسلامى للتنمية .

● انشاء اتحادات اسلامية نوعية لتنمية الصادرات والاتفاق مع الدول النامية الاخرى على انشاء اتحادات مصدرين للمواد الاولية كالفوسفات والمطاط والبوكسيت والاخشاب الاستوائية للحد من تدهور شروط التجارة امام السلع المصنعة التى تتحكم فى اسعارها الدول الصناعية المتقدمة .

● المساهمة فى تنمية وتطوير ومساعدة الجمهوريات الاسلامية فى اواسط اسيا التى استقلت مؤخرا عن الاتحاد السوفيتى وانشاء صندوق اسلامى يخصص لمعونة هذه الجمهوريات تأمينا لها من الاستيعاب فى مشاريع تنموية وسياسية خارج العالم الاسلامى .

● ايجاد اتفاقيات متعددة الاطراف لتنظيم حركة العمل بين الدول الاسلامية تتضمن قواعد تتعلق بتصاريح العمل ونظم التأمين الاجتماعى ووضع حد للسياسات التمييزية فى الدول المضيفة وتسهيل اعادة دمج المهاجرين العائدين فى اوطانهم الام .

● العمل على ايقاف النقل العكسى للتكنولوجيا ونقصد به هجرة العقول المفكرة والمهارات النادرة من ابناء الدول الاسلامية للعمل فى الدول الصناعية المتقدمة وتخطيط حركة العمل فى الفترة الطويلة بوضع استراتيجية لاعادة توزيع السكان على مستوى العالم الاسلامى وتنظيم حركة الهجرة .

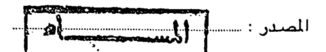
● تغليب عنصر التجارة الاسلامية المتبادلة تصديرا واستيرادا على الهيكل الجغرافى الحالى للتجارة المتجهة نحو اسواق الدول الصناعية المتقدمة وتحرير التجارة بين الدول الاسلامية من المعاملات التمييزية .

ثانيا : فى المجال المالى والنقدى :

● اعادة توجيه حركات رأس المال بحيث تتجه صوب النشاطات القادرة على بلوغ هدف التنمية المتكاملة لاسيما المشروعات الاستراتيجية أو القطاعات التى تقود النمو وتخدم عددا من الدول الاسلامية وليس دولة واحدة .

● تأمين رؤوس الاموال المستثمرة فى الدول الاسلامية بضمانات كافية ضد المخاطر السياسية والاقتصادية ويقتضى ذلك اولا تطبيق اتفاقية الاستثمار الاسلامية التى وقعت فى عام ١٩٨١ والمصادقة عليها لما توفره من ضمانات وتعويضات للمستثمرين تحول دون اى انتهاك لحقوق التملك فى الدول المضيفة ويتطلب ثانيا ضرورة انشاء مؤسسة اسلامية لضمان الاستثمار .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ ابريل ١٩٩٢

● اقامة سوق نقدية اقليمية وانشاء اتحاد اسلامى للمدفوعات يعمل كنوع من الترتيبات النقدية التى تنطوى على تكوين نظام للمقاصة الجماعية يستهدف تسوية المدفوعات المترتبة على المبادلات التجارية بين الدول الاسلامية ذات العملات غير القابلة للتحويل ويمكن بمقتضاه الاستغناء عن العملات الصعبة كأداة للدفع .

● انشاء وحدة حسابية اسلامية ولتكن الدينار الاسلامى الموحد وربط تلك الوحدة بسلة من كل العملات الاسلامية يتم ترجيحها طبقا لاعتبارات معينة مثل الناتج القومى الاجمالى والاهمية النسبية للتجارة الخارجية الاسلامية والاحتياطيات النقدية من عملات اجنبية وذهب .

● تكوين مجمع للاحتياطى لدى بنك التنمية الاسلامى يستخدم فى تقديم تسهيلات للدول الاعضاء التى تعانى عجزا فى موازين مدفوعاتها بشروط واجال ميسرة .

● تنسيق اسعار الصرف والسياسات النقدية والمصرفية للدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى .

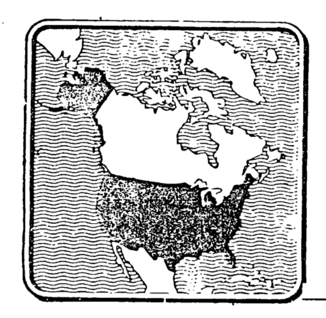
ولايخفى ان هذه التوصيات والمقترحات لاتعدو ان تكون مجموعة من الترتيبات التى تستهدف تحرير وتنمية المبادلات التجارية وتسهيل انتقال عناصر الانتاج بين الدول الاسلامية فضلا عن دعم وتقرير امكانات التنمية الاقتصادية وتكاملها وتهيئة اسباب النهوض الحضارى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٩٣



القطب الأمريكى .. محاولة الانطلاق وتحديات المنافسة

حسين معلوم

لاشك ان اول مايلحظه المتابع لتطور « النظام الدولى » فى غضون السنوات الثلاث الأخيرة بوجه عام ، وإبان السنة الأخيرة بوجه خاص ، هو تلك الدرجة العالية من « السيولة » ، أو عدم الانتظام ، فى العلاقات الدولية ، والتى تركت اثارها فى مختلف السلوكيات الدولية على هيئة « اختلال » فى توازن القوى .

وعلى مايبدو ، فإن الاحداث التى يموج بها العالم اليوم تكشف عن مدى مايتعرض له « النظام الدولى » من عوامل الفوضى والاضراب واللاعقلانية التى يصعب معها وضع تصور للخصائص والمعالم التى تميزه عن غيره من النظم السابقة ، التى كان يسيطر عليها شبح الحرب الباردة تارة ، أو تتسم بروح الوفاق تارة اخرى ، أو يغلب عليها طابع التعاون والعمل المشترك تارة ثالثة .. هذا ، فضلا عما يسود الوضع « الراهن » من أسباب التناقض الشديد والتباين الحاد فى المواقف التى تتبناها القوى المختلفة الفاعلة فى « النظام الدولى » ، سواء فى ذلك الدول أو التجمعات والتنظيمات القومية من المشكلات والقضايا الدولية .

وإذا كان ثمة مايمكن استخلاصه من رصد وملاحظة الأوضاع الدولية الراهنة فإن أهم مايأتى فى هذا الشأن هو أن مرحلة من مراحل تطور « النظام الدولى » قد انتهت ، بل انتهى نظام دولى له سمات وقواعد وتوازنات محددة عندما انتهت الحرب الباردة مع انتهاء « الشرق » كطرف دولى رئيسى . فبانهيار هذا الطرف ، انتهى خط التفاعلات على محور « غرب ـ شرق » ، وتصاعدت اهمية التفاعلات فى داخل « الغرب » ذاته ، أى على محور « شمال ـ شمال » .. وفى الوقت نفسه توارى محور « شمال ـ جنوب » ، فقد استحوذ « الشرق » على نصيب « الجنوب » أو « العالم الثالث » حسب الاصطلاح القديم ، من اهتمام واستلقى الجنوب مسترخيا فى انتظار دور له أو مستسلما لنظام دولى جديد أنشأه فى خياله ونصب لقيادته دولة عظمى واحدة .وإذا كان من الصحيح ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد برزت منذاولى تباشير عقد التسعينات كأقوى قوة عسكرية فى العالم ، وشاءت ان تنتهز فرصة « السيولة » الدولية لتقدم نفسها كقوة مهيمنة على « نظام دولى ـ جيد » .. وإذا كان من الصحيح أن كثيرا من السياسيين والمحللين « العرب » قد شاركها ذلك لأسباب واغراض مختلفة ، واشاعوا فى الراى العام العربى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت فى فرض نظام للهيمنة الأمريكية على العالم وانها اصبحت « الحائط الوحيد » الذى يمكن الارتكان اليه .. إلا انه يبقى من الصحيح ، ايضا ، ان



المصدر : السياسة الدولية
التاريخ : ابريل ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تلك نظرة تضخيمية لموقع الولايات المتحدة ، تأثرت اولا بانتصارها فى حرب الخليج . ولكنها تأثرت كذلك بضخامة السقوط السوفييتى ربما اكثر من ضخامة العمل العسكرى الأمريكى فى الخليج ، اضافة الى تأثرها ـ اكثر شىء ـ بالخوف من مستقبل غامض يحمل شتى انواع رياح التغيير فى سياق من فراغ « الأمن العربى » ، المرتفق بتفوق « إسرائيلى » عسكرى واحتكار صهيونى للقوة فى منطقة « الشرق الأوسط » ، ناهيك عن النشاط الايرانى الذكى ، والحركة التركية متسارعة الايقاع .

والتساؤل الذى نود مناقشة اجاباته المحتملة ، هنا ، هو : هل تتمكن الولايات المتحدة الامريكية من المحافظة على وضعية القوة المهيمنة على ، أو القطب الواحد الذى يتحكم فى ، « النظام الدولى » بطريقة احادية الجانب ، حتى فى حالة بروز نظام قطبى متعدد .. أم أن هناك بعض « القيود » التى يمكن أن تحد من هذا الدور ؟

مرحلة السيولة .. واختلال توازن القوى :

بداية ، يمكن الولوج الى محاولة الاجابة على التساؤل المطروح ، من خلال الزاوية التاريخية المقارنة ، ففى مرات ثلاث خلال قرن واحد (هذا القرن العشرين) ، وقعت احداث دولية هائلة . واعقبها جميعا حالة « سيولة » فى العلاقات الدولية و« اختلال » فى توازن القوى . حدث هذا فى اعقاب الحرب الاوروبية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) ، وحدث فى اعقاب الحرب الاوروبية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) ، وحدث فى اعقاب انهيار الاتحاد السوفييتى القطب الأعظم « الثانى » فى النظام الدولى (١٩٨٩ ـ ١٩٩١) .

والمثير للانتباه ، حقا ، أن حالات « السيولة » هذه فى المرات الثلاث قد توافرت فيها جميعا سمتان اثنتان :

السمة الأولى : أنها ذات ملامح حادة ، والتحولات الدولية التى تتم خلالها جذرية ، سريعة ومتلاحقة ، وذلك بالرغم من كونها مرحلة انتقالية . لذا ، فاعن لهذه الحالة ـ المرحلة تأثيرا عميقا فى تغيير الأوضاع الدولية ، وبالتحديد تلك الأوضاع الخاصة بمسألة توازن القوى . ولاشك ان تأثيرا عميقا من هذا النوع ، يساهم فى « اختلال » توازن القوى . وبالتالى ، فى تبدل (أو تعديل) النظام الدولى من « شكل » معين لهذا التوازن ، إلى « شكل » آخر مغاير ومختلف .

ويبدو هذا واضحا فى كل من المرتين الأولى والثانية . فحالة « السيولة » التى اعقبت الحرب الاوروبية الأولى ، كانت قد ساهمت فى تغيير « شكل » النظام الدولى الذى كان قائما على توازن القوى بين النظم « الامبراطورية » فى آسيا واوروبا ، الى « شكل » آخر يقوم على توازن القوى بين عدد من الدول (نظام متعدد الاقطاب : بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا) .. اما مرحلة « السيولة » التى اعقبت الحرب الأوروبية الثانية ، فكانت قد ساهمت فى تغيير « شكل » النظام الدولى الذى كان قائما على « تعدد » الاقطاب ، إلى « شكل » آخر يقوم على « الثنائية القطبية (الولايات المتحدة الاتحاد السوفييتى) .

السمة الثانية : أن الولايات المتحدة ، فى المرات الثلاث بدون استثناء ، خرجت على العالم معلنة نفسها القطب الاوحد ، ومبشرة بقيام « نظام دولى ـ جديد » . فى المرتين الأولى والثانية ، لم تدم زعامتها او زعمها طويلا .. إذ تفاعلت عوامل من داخلها او من خارجها لتفرض على الدور الخارجى الأمريكى حدودا لايخطاها .

فى المرة الأولى .. تغلب تيار الانعزالية فى السياسة الأمريكية (عوامل داخلية) ، فتخلت الولايات المتحدة عن اى دور رئيسى لها فى تفاعلات مابين الحربين . وفى المرة الثانية .. وبالرغم من انها كانت اقوى قوة عسكرية واقوى قوة اقتصادية ، إلا انه لم تمضى اعوام قليلة ، وكان بزوغ القطب السوفيتى (عوامل خارجية) ، الذى زحف متقاسما القمة الدولية مع الولايات المتحدة .

اما عن الوضع الراهن ، فمن الواضح أمامنا أن الفجوة التى تفصل الولايات المتحدة عن القوى التالية لها ليست فى اتساع الفجوة التى كانت موجودة فى اعقاب الحرب الثانية فالولايات المتحدة لاتنتج اكثر من خمس الانتاج العالمى ، وهى أكبر دولة « مدينة » فى العالم ، وهى الدولة ذات اكبر عجز فى الموازنة ، وهى ايضا الدولة ذات التدهور النسبى الأعظم بين الدول الصناعية الكبرى ، فى معدلات التقدم أو فى عموم النشاط الاقتصادى والاجتماعى والتعليمى .. ترى ، هل تنجح الولايات المتحدة فى فرض نفسها كقطب أوحد على العالم ؟

اولا : القيود الخارجية :

من الوجهة النظرية ، يتعذر أن يقوم « النظام الدولى » على دولة عظمى واحدة فقط . وانما الوارد هو قيام دولتين عظميين كل منهما تواجه الأخرى مواجهة حادة على رأس كتلة دولية .. وفى حالة زوال نمط المواجهة بين هاتين الكتلتين ، لابد ـ على الأرجح ـ أن يبرز نظام دولى متعدد الأقطاب بديلا عن القطبين ، إذ انه « لايمكن أن يكون هناك وجود دائم ومستقر لنظام دولى يقوم على قطب واحد » .

اما من الناحية العملية ، واضافة الى احتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية فى الولايات المتحدة .. فإن القوة العسكرية التى هى مناط التفوق الامريكى ومولّه ، تتعرض ـ فى واقع الأمر ـ لتحديات ، او بالاخرى الى قيود ، تحد من هذا الانطلاق فى التفوق .

هذه القيود ـ التحديات تأتى تلك « القوة » العسكرية الأمريكية من ثلاثة وجوه اساسية :

الأولى : « عسكرى » ، ويتمثل فى وجود قوى نووية متعددة لديها صواريخ عابرة للقارات . بمعنى اخر ، يقف الرادع النووى والصاروخى لدى دول اخرى ، حائلا



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يمنع انفراد الولايات المتحدة بموقع القمة العسكرية ، مثلما كان الوضع فى اعقاب الحرب الأوربية الثانية .. خاصة وان هناك احتمال تزايد الدول الحائزة على السلاح النووى ، إذا ماحاولت الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتى ، تسويق بضاعتها النووية تحت تأثير الحاجة الاقتصادية .

الثانى : « سياسى » ، ويتمثل فى مدى مصداقية القوة العسكرية للولايات المتحدة فى خدمة القرار السياسى (والاقتصادى) الأمريكى ، وهو مايندرج داخل اطار « النسبة السياسية » . بمعنى آخر ، إن لم تخدم القوة العسكرية ، الولايات المتحدة فى المحافظةعلى وضع القمة ، تصبح قوة غير قابلة للتصديق .. وفى الأمد المنظور ، فإن الولايات المتحدة ليست فى خصومة شديدة مع أية دولة اخرى ذات مصداقية عسكرية مهمة ، خاصة على مستوى القوة العسكرية النووية . وبالتالى ، فتفوقها العسكرى لايدخل ـ بالضرورة ، او بشكل حاسم ـ فى توازنات القوة بين القوى الصناعية الكبرى ، وهوالأمر الذى يجعل من بلدان ماكان يسمى « العالم الثالث » (« الجنوب » الآن) وجهتها ومختبرها . وليس فى هذا مايدل على تأكيد التفوق .

الثالث : « تكنولوجى » ، ويتمثل فى مستوى التقدم التقانى(التكنولوجى) فى عدد من الدول الصناعية الكبرى . بمعنى آخر ، لقد استطاعت الولايات المتحدة خلال شهور قليلة (بعد ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤١) بناء اقوى قوة عسكرية فى العالم . حدث هذا نتيجة درجة عالية من التقدم التقنى واتساع قاعدة التصنيع فى الولايات المتحدة ،وحدث فى « الاربعينات » .. ترى ، كم من الوقت تحتاجه « اليابان » او « المانيا » ـ الآن ، فى « التسعينات » ـ لتتحول إلى دولة عسكرية متفوقة ، إذا دعت الضرورة الى ذلك ؟ ! .

وهكذا فإن هذه القيود تعرفها ـ ولا شك ـ الدول الصناعية الكبرى .. وحيث يوجد الادراك بهذه القيود ، تتعامل الدول (الكبرى) على أساس إن المرحلة الراهنة مرحلة « سيولة » ، أى مرحلة انتقالية او مؤقتة ، يمكن استنفاذها الى نهايتها لتحقيق المزيد من القوة الصناعية ، والاستعداد لبناء النفوذ السياسى والقوة العسكرية ، دون خشيةمن الولايات المتحدة .

من الخطأ ، إذا ، الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن ان تنجح فى الاحتفاظ بوضعية القوة المهيمنة على النظام الدولى ، او ان النظام قد استقر فى شكل نظام « احادى القطبية » .. إذ أن الادراك بهذه القيود ، يشير إلى ان الولايات المتحدة يمكن ان تصبح ـ على اقصى تقدير ـ قوة اقليمية كبرى أكثر منها قوة دولية عظمى .

وفى عبارة واحدة ، فان التفوق النسبى الأمريكى الحالى ، هو تفوق موقوت بطبيعته ، إن فى أمده وإن مداه .. يوضح ذلك ، ليس فقط القيود الخارجية الخاصة بالجانب العسكرى المشار اليها ، بل ايضا العديد من القيود الداخلية الخاصة بمجموعة الجوانب الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية .

ثانيا : القيود الداخلية :

لاشك ان النظرة التى تعتبر ان النظام الدولى قد هيمنت عليه القوة الأمريكية ، او انه قد استقر على شكل احادى القطبية ، لابد وأن تتراجع تحت تأثير احتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية فى الولايات المتحدة .. وعلى ما يبدو ، فان النموذج الأمريكى يحمل ـ داخليا ـ عوامل ضعف حقيقية ، بالرغم من كل بريق النموذج والدعاية الكاسحة له .

فالضعف الاقتصادى ، من ناحية ، يبدو واضحا .. اذ أن نسب البطالة المرتفعة والكساد والتضخم ، تمثل اهم عوامل ضعف الاقتصاد الأمريكى . وهو الأمر الذى تغطيه الموارد التى تحصل عليها المصالح الأمريكية فيما وراء البحار من خلال الشركات دولية النشاط (أو الشركات متعددة الجنسيات حسب التسمية الشائعة) . غير ان معادلة الضخ من الخارج ، أصبحت مهددة الآن بعد بداية ظهور اقتصاديات قوية فى نماذج اخرى ، كاليابان ومجموعة « النمور » الجدد فى شرق آسيا ، اضافة الى السوق الأوروبية الموحدة . هذه الاقتصاديات تمثل ، ولاشك ، مجموعة من المنافسين الاقوياء للاقتصاد الأمريكى الذى بدات تظهر على وجهه تجاعيد الارهاق .

وربما هذا ما حدا بالولايات المتحدة الى التهديد بما سمى « الحرب التجارية » على اوروبا ، بعد اشارة الأخيرة الى فرض الرسوم الجمركية الموحدة على وارداتها من المنتجات الزراعية الأمريكية .. ناهيك عن الخطر اليابانى الذى بات واضحا داخل الولايات المتحدة نفسها من خلال سيطرة السلع والاستثمارات اليابانية على الكثير من الصناعات الأمريكية .

اما الضعف الاجتماعى ، من ناحية اخرى ، والذى تعطى عوامله مؤشرات لمدى حيوية المجتمع وتماسكه ، فيبدو واضحا .. ويكفى ان نشير ، فى هذا المجال ، الى بعض ما جاء فى تقرير « التنمية البشرية فى العالم ـ ١٩٩٢ » الصادر عن الأمم المتحدة .

يذكر الجدول ٢٧ (صفحة ٢٣٢) حالات الحرمان البشرى فى الولايات المتحدة ، ويعرضها كالتالى : جرائم المخدرات هى ٢٣٤,١ لكل مائة الف من السكان ، ونجد انها فى اليابان ١,٧ وفى النرويج ٥٠,١ فقط لكل مائة الف .. اما حالات الانتحار فهى لكل مائة الف من السكان ١٣ فى الولايات المتحدة ، وفى هولندا١١ .. اما نسب الطلاق فى سن ٢٥ سنة فهى ٨,٠ ، ونسب الاغتصاب لكل مائة الف امراة من سن ١٥ الى سن ٥٩ سنة فكانت حتى العام ١٩٨٥ هى ١١٤ ، وهى اعلى

نسبة فى العالم ، كما ان نسبة نزلاء السجون لكل مائة الف من السكان فكانت حتى العام ١٩٨٥ ايضا كما يذكرها التقرير ، فهى ٤٢٦ ، وهى ايضا أعلى نسبة فى العالم (جدول ٢٨ صفحة ٢٢٣) .

اما الضعف العلمى والتعليمى ، من ناحية ثالثة ، فيبدو اكثر وضوحا ، وذلك بالرغم من التفوق الكاسح فى التطبيق التكنولوجى للعلم فى مجال الصناعات الحربية . وبالرجوع الى تقرير « التنمية البشرية فى العالم ـ ١٩٩٢ » ، المشار اليه ، نجد أنه يذكر ان نسبة العلميين والفنيين فى الولايات المتحدة لكل الف من السكان هى ٥٥ ، بينما نجد أن النسبة فى اليابان مثلا تصل الى ٣١٧ ، وفى كندا ٢٥٧ ، وفى السويد وهولندا ١٢٩ : جدول ٢٦ صفحة ٢٣١) .

أضف الى ذلك ، ان التقارير العلمية تشير باستمرار الى تدهور حال المدرسة الأمريكية وطلابها خاصة امام الطلاب الاجانب ، وبالتحديد فى علوم كالرياضيات والكيمياء وعلوم الحاسب الآلى .. وربما هذا ما دفع الأمريكيين الى وضع تقرير « امة فى خطر » فى العام ١٩٨٤ ، بسرعة اصلاح التعليم فى الولايات المتحدة .. وكذلك تقريرا رئاسيا أخر فى نهاية العام ١٩٩١ بعنوان « استراتيجية للتعليم فى امريكا حتى سنة ٢٠٠٠ » ، طالب فيه الرئيس الأمريكى ان تتحول الولايات المتحدة الى أمة من الدارسين ، اذا ارادت انقاذ مستقبلها .. بعد ما وصلت نسبة الأمية بها الى اكثر من ٨٪ .

ثالثا : محاولة الانطلاق .. وتحديات المنافسة :

لاشك ان مجموعة العوامل المشار اليها ، سواء تلك الخاصة بالقيود الخارجية (القيود العسكرية) ، أو تلك الخاصة بالقيود الداخلية (احتداد الازمة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية) ، يمكن ان تضيف كثيرا من الرتوش التى تساهم فى توضيح الصورة الحقيقية للقطب الامريكى .

ومن ثم ، يمكننا الاشارة الى تراجع التساؤل المطروح حول : امكانية نجاح الولايات المتحدة الأمريكية فى المحافظة على وضعية القوة المهيمنة على النظام الدولى .. ليصبح تساؤلا حول : هل تصبح الولايات المتحدة فى المستقبل ، مثل بريطانيا (العظمى) حاليا ، وذلك بسبب أن المنافسين ذوى القوة الاقتصادية المتعاظمة ، مثل اليابان والمانيا بصدد ان تتخطى الولايات المتحدة فى حلبة السباق ؟

وعلى ما يبدو ، فقد كان هذا التساؤل هو السبب الحقيقى وراء سعى الولايات المتحدة الأمريكية لتكوين تجمع اقتصادى فى غرب الاطلنطى .. ففى الثانى عشر من شهر اغسطس/آب الماضى توصلت كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك ، وبعد شهر من المفاوضات الشاقة ، الى اتفاق مبدئى لانشاء منطقة تبادل حر فيما بينها ، وهو الاتفاق الذى حمل اسم « النافتا » أو اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية .

واذا كان هذا الاتفاق ، يعتبر ـ فى واقع الامر ـ رد فعل طبيعى ازاء ما يسمى بالقلعة الاوروبية المتمثلة فى مشروع « السوق الأوروبية الموحدة » .. فهو بقدر ما يحمل من عوامل قوة تساهم فى مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية فى اجتياز محاولة الانطلاق امام القوى الاقتصادية المنافسة ، إلا انه يحمل ـ فى نفس الوقت ـ بعض الثغرات الحقيقية التى لا يمكن التغاضى عنها تجاه تحديات هذه المنافسة .

فمن ناحية عوامل القوة .. فانه بتوقيع اتفاق « النافتا » اصبح على العالم مواجهة أضخم تجمع تجارى يضم بمفرده ٣٦٠ مليون مستهلك ، ويبلغ حجم التجارة السنوى له مائتى مليار دولار ، كما يبلغ الناتج المحلى له ستة مليارات من الدولارات سنويا .. بل ان حجم اجمالى الدخل السنوى يمكن ان يصل الى ٦٢٠٠ مليار دولار .

واذا كان هذا الاتفاق ينصب اساسا على عدة نشاطات اقتصادية هى صناعة السيارات والنسيج والاستثمار المالى والطاقة والزراعة والبيئة .. فانه من المنتظر ان تخلق هذه المنطقة الحرة بين الدول الثلاث اجراءات حمائية شديدة ضد الاطراف الخارجية ، مثل اليابان والمانيا ، وخاصة فى بعض الصناعات الهامة ، مثل صناعة السيارات .

وعند عقد المقارنة ـ سياسيا ـ بين تكتل النافتا والتكتل الاوروبى مثلا .. نجد أنه فى الوقت الذى يضم فيه الأخير ١٢ دولة ، فان الاول يضم ثلاث دول فقط . ومن ثم ، فان هذا الفارق فى العدد يمكن ان يكون نقطة تحسب لصالح تكتل النافتا ، على اعتبار امكانية تحقيق درجة عالية من الانسجام ، مما يسهل امكانية الوصول الى القرار السياسى والاقتصادى بطريقة اسرع عبر ثلاثة منافذ وليس اثنا عشر ، كما هو حادث حاليا مع دول المجموعة الأوروبية ، والتى لم تصل الى اتفاق « نهائى » بشأن معاهدة ماستريخت ، مثلا .

اضف الى ذلك ، ان تكتل النافتا يتيح للولايات المتحدة الأمريكية امكانية عدم التوقف عند كندا والمكسيك .. إذ أن التفوق الأمريكى الواضح ، داخل هذا التكتل ، سواء من حيث الدخل القومى أو حجم السكان او حجم الانفاق العسكرى ، يتيح لها امكانية توسيع نطاق الاستثمارات والتعامل التجارى مع بقية الأمريكتين ، بهدف تحقيق النمو الاستمرارى للاقتصاد الأمريكى . وقد يدفع ذلك الى البحث عن اطارات اوسع تضم التجمعات الاقليمية القائمة فى قارة امريكا الجنوبية ، مثل تجمع دول « الانديز » .

اما من ناحية اهم الثغرات التى يتضمنها تكتل النافتا .. فهى عدم التكافؤ ، بل عدم التوازن ، من مختلف النواحى الاقتصادية والتكنولوجيا والثقافية بين



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : ابريل ١٩٩٣

الدول الثلاث المكونة للنافتا ، حتى أنه يمكن النظر لهذا الاتفاق على أنه اتفاق منشيء لعلاقة ذات طابع مؤقت ، أو زواج مصلحة ، هدفت فيها الولايات المحدة الى المبادرة لكسب السوق فى المكسيك للسلع الامريكية . حتى ان البعض قد يرى ان « السوق الأمريكية المشتركة » هى تحصيل حاصل بالنسبة للولايات المتحدة من حيث ان المنطقة كلها واقعة تحت النفوذ الامريكى .

غير ان هذا الراى الناتج عن تملك « الثغرة » يمكن ان يكون صحيحا ، على المدى القصير .. أما على المدى الطويل ، فيمكن ملاحظة ان امريكا وكندا والمكسيك تشكل ـ جغرافيا ـ خطا متصلا على المحيط الهادى ، وهو خط يتمتع باهمية خاصة منذ نشأة الولايات المتحدة وحتى اليوم ، ليس من حيث انه يشكل المنفذ الآخر للولايات المتحدة فى حالة الانعزال عن اوروبا .. بل ، ايضا ، من حيث أنه يشكل قاعدة انطلاق لطريق جديد للتجارة العالمية لا يمر بغرب اوروبا ، وانما يمتد عبر الشمال مرورا ببحار روسيا وصولا الى اليابان والصين .

يبدو ان الموقع الراهن للولايات المتحدة الأمريكية ، كقوة مهيمنة أو كقطب واحد على الساحة الدولية ، انما هو وضع مؤقت وغير مستقر ، ذلك ان الولايات المتحدة تقف على عتبات مستقبل مكتظ بالازمات ، بل أنها من المحتمل الا تكون على مستوى المواجهات المتوقعة ، وذلك بسبب المزاخمة التى ستواجهها من جانب منافسين اقوياء خاصة على المستوى الاقتصادى والتجارى الدولى .

بل اننا لا نجاوز الحقيقة كثيرا اذا قلنا بان المخاوف الأمريكية من صعوبة سيطرة الولايات المتحدة على التاثير فى المجريات الدولية فى ظل اقتصاد ضعيف ومجتمع تزداد فيه الصراعات حول توزيع الموارد التى زداد ندرة .. على وشك ان تتحول الى عقدة خطيرة فى التفكير الأمريكى .

وربما ذلك ما كان يضعه « بل كلينتون » امام عينيه خلال حملته الانتخابية عندما كان يقول ان الأولوية الأولى بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية ، سوف تكون تجديد الحيوية الاقتصادية للولايات المتحدة □

☐☐ د . شفيق المصرى - النظام العالمى الجديد « ملامح ومخاطر » .. دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٩٢ ☐☐

يقع الكتاب فى مائتى صفحة من القطع الكبير ويشتمل على مقدمة ومدخل وسبعة فصول رئيسية .

تناولت المقدمة بقلم رئيس الجامعة اللبنانية اهتمام المؤلف بتحليل الملامح السياسية للنظام العالمى الجديد وتعمده دراسة الملامح الأمنية والاقتصادية فضلا عن الملامح السياسية . كما أن المؤلف على حد تقديره لم يرق النظام العالمى الجديد مخططا يقتصر على الغرب أو يعنى الدول الغربية وحدها ، بل وجد فيه اسلوبا جديدا أو متجددا فى التعامل مع دول العالم الثالث ، وخصوصا مع الدول العربية التى خرجت من حرب الخليج ضد العراق منهوكة القوى ، مفككة الاوصال ، ضعيفة الأمكانات . وفى المدخل تحدث المؤلف عن الحاجة الى نظام عالمى جديد وهو السؤال الذى طرح نفسه اثناء حرب الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، مع ان التفكير فى النظام العالمى الجديد بدأ بالفعل منذ السبعينات من هذا القرن ، واضاف بأن فكرة النظام الدولى ليست جديدة فى اطار العلاقات الدولية اذ يمكن ارجاعها بشكل او بأخر الى العهد الرومانى حين كان السلام الرومانى يشكل صيغة نظام عالمى فرضته روما على العالم القديم . وانه خلال الحقب الزمنية الطويلة التى امتدت بين السلام الرومانى وما يقال له السلام الامريكى ظهر الى الوجود عدد متعاقب من الأنظمة العالمية التى حاول مهندسوها فرضها على حلبة « السياسة » الدولية .

ويضيف بأن السياسة الجماعية الاوربية التى بدأت مؤتمر فيينا ١٨١٥ والتى اعتمدت « سياسة المؤتمر الاوربى » ورعاية مصالحه الاستعمارية المشتركة السياسية والاقتصادية والضربة التى وجهتها هذه السياسة الاوربية مجتمعه الى محمد على باشا ١٨٣٩ - ١٨٤٠ ، واتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ ومؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ ، ونشوء عصبة الأمم ، ونظام الانتداب ١٩٢٢ وما الى ذلك مما انتجته السياسة ذاتها ، ما أدى الى نشوء دولة اسرائيل والاعتراف بها عام ١٩٤٨ ، مبرزا كيف تمت هذه التطورات على حساب العرب ، ولما تزل اثارها باقية حتى هذه اللحظة . ويؤكد المؤلف على أن الحرب العالمية الثانية كانت قد افرزت عددا من الترتيبات والمؤسسات الدولية التى شكلت مجتمعة نظاما عالميا حاول ان يفرض نفسه على المجتمع الدولى ، وقد واظب هذا النظام على فاعلينه الدولية حتى السبعينات من هذا القرن . ومع مطلع السبعينات بدأت تظهر متغيرات سياسية وتكنولوجية وعسكرية وبيئية جديدة أوجبت البحث فى امكانية نظام عالمى جديد .

ويتناول الفصل الاول قسمين احدهما يتعرض للمقدمات النظرية لنظام عالمى جديد . ويقول بأنه مع تطور مفهوم الا من الى افاق جديدة اصبح المطلوب بناء السلام العالمى وليس مجرد حفظ السلام وهو ما يعنى بالضرورة اتخاذ كل الاجراءات الوقائية للسلام وليس مجرد الاستعداد لاطفاء الحرائق بعد حدوثها ، وان التخطيط لبناء السلام العالمى يجب ان يكون عاما وشاملا ومتكاملا وهو الأمر الذى لا يتوفر حاليا لدى هيئة الامم المتحدة أو الدول الاعضاء ويقترح المؤلف مجموعة من النقاط تشمل : التوازن البيئى والرخاء الاقتصادى واحترام حقوق الانسان واعتماد التسوية السلمية للنزاعات الدولية ، فضلا عن ازالة الحدود القومية للدولة ويؤكد بأن اصحاب هذا المشروع صرحوا بأن وجود الدولة القومية هو العائق الأكبر لتحقيق السلام العالمى ، وبالتالى خلق اى نظام دولى قادرا وفاعلا فالدولة بتركيبها الجغرافى والسياسى الحالى ستقدم مصالحها الخاصة على حساب أى اعتبار دولى اخر . ومصالحها تتناقى ان لم نقل تتعارض مع مصالح الدول الأخرى . فضلا عن ان اصحاب هذا المشروع يسعون الى انشاء نظام قيمى مثالى والى تكوين ضمير سياسى جديد يقدر هذا النظام الشمولى العالمى ويسعى الى تطبيقه وذلك من خلال عمليات تربوية دولية طويلة الامد . ومن خلال تثقيف سياسى يسعى الى ادخال ثقافة سياسية مختلفة . ومن ثم يجب ان يعرف الشعب فى كل دولة من الدول القومية ان السيادة تكمن فيه وليس فى النظام السياسى الذى ينضوى تحت علمه . كذلك يجب على الشعب أن يقتنع بضرورة الغاء النظام الحالى للدولة القومية .

ويضيف بأن الربع الأخير من هذا القرن يشهد تغييرا تدريجيا فى معادلات القوى الدولية . فالعلاقات الدولية الجديدة تتحول تدريجيا الى أحادية قطبية بعد انسلاخها من اطار الثنائية القطبية التى كانت تتحكم بها منذ الحرب العالمية الثانية الى اطار التعددية القطبية فلقد شهد العالم بعد ١٩٨٦ تغيرات خطيرة لم يشهد مثيلا لها منذ الحرب العالمية الثانية منها الاحداث التى شهدتها أوربا الشرقية وادت الى انهيار الكتلة الاشتراكية من الناحية السياسية (وكانت تدور فى فلك الاتحاد السوفيتى) والاقتصادية (الكوميكون) والعسكرية (حلف وارسو) ، والاحداث التى شهدتها اوربا الغربية وادت الى تعزيز الكتلة الغربية الليبرالية من الناحية السياسية (بتوحيد المواقف تحت مظلة الولايات المتحدة) والاقتصادية (بتعزيز السوق الاوربية وانجاز التكامل الاقتصادى الى درجة الحديث عن عمله واحدة وأطر موحدة) والعسكرية (بالاصرار على هيكلة حلف شمال الاطلسى وعضويته بما فى ذلك الولايات المتحدة) . وايضا الاحداث التى شهدها ومازال الاتحاد السوفيتى السابق بالرغم من شكل الكومنولث الجديد القائم على اسس مختلفة ، فضلا عن الأحداث التى واكبت حرب الخليج الاولى ٨٠ - ١٩٨٨ (العراق - ايران) وحرب الخليج الثانية ٩٠ - ١٩٩١ الاكثر اثرا فى نمط العلاقات الدولية الى درجة ان الرئيس الامريكى بوش اعتبرها بؤتقة للنظام العالمى الجديد . والقسم الثانى يتعرض للمقدمات العملية للنظام العالمى الجديد .

ويقول بأن بقاء نمط الصراع الدولى متدرجا فى اطار الثنائية القطبية منذ الاربعينات حيث ظل صراع الغرب محتدما سواء فى اطار تصادم ثنائى عسكرى - سياسى مباشر تمثل فى قيام حلف شمال الأطلسى من جهة فى مقابل حلف وارسو من جهه ثانية وكذلك فى اطار سباق التسلح (حرب النجوم) وبالمثل الحروب الاقليمية المتلاحقة التى اتخذتها القوتان وسيلة لبيع الأسلحة وكان نتيجة لهذه الاجواء التصادمية ان برز على الوجود نظم فرعية اقليمية فى الغالب وكانت تسود كل منطقة من العالم الا انها جميعها محكومة بشكل أو بأخر بالثنائية القطبية حيث واظبت هذه الدينامية الدولية على العمل حتى منتصف الثمانينات بشكل عام الى ان بدأت التغيرات الجذرية فى نظام الثنائية ذاته وفى الانظمة الفرعية الاقليمية تباعا حيث تجلت اهم هذه التغيرات فى احد قطبى النظام العالمى القائم (بريسترويكا وجلاسنوست جورباتشوف) حيث دشن الرئيس السوفيتى بهذا التوجه الحديد أول المقدمات العملية للنظام العالمى الجديد واعتبر المكتب السياسى للحزب الشيوعى عام ١٩٨٦ للمرة الأولى ان هيئة

التى تتناول قضاياتهم منطقة الشرق الاوسط مثل ضبط السلاح والأرض الاقليمى والمياه وقضايا اللاجئين والبيئة والانماء الاقتصادى ... الخ . ويتعرض المؤلف فيه ايضا الى افاق المرحلة العربية الراهنة متسائلا عن ضعف قراءة النظام العراقى للمقدمات العملية والملامح الاساسية للنظام العالمى الجديد مما أوقعه فى مواجهة عسكرية غير متكافئة دفع ثمنها من امكاناته العسكرية والمالية والانمائية وحتى الانسانية .

ويضيف بأن حرب الخليج قد اربكت العرب بشكل عام وكامل ، وان مرحلة الارباك هذه قد بدأت منذ اواسط الثمانينات مع التغيرات الراديكالية المتسارعة فى الاتحاد السوفيتى السابق ودول اوربا الشرقية ، ثم جاء نشوب حرب الخليج التى ادت الى مزيد من الارباك العقائدى والسياسى والعسكرى فضلا عن المزيد من الاحباط الفكرى والنفسى ويضيف بأن مازاد من تعقيد واحباط النفسية العربية هو ان النظام العالمى الجدلاد لم يسمح للعرب بأية مشاركة فى صنعه ولا فى تنفيذه بشكل فاعل وكامل ولا حتى فى اتخاذ اى موقف مدروس منه حيث انهار الحليف التقليدى والاستراتيجى للعرب ـ الاتحاد السوفيتى ـ انهيارا بالغ السرعة افقد العرب دعما كبيرا جعلهم يشككون ليس فقط بقدرته كدولة عظمى وانما بخطه كقيادة .

الفصل السادس ويتناول تحديات النظام العالمى الجديد حيث يؤكد فيه على احادية القطبية لهذا النظام فى ضوء مراجعة الملامح السياسية والأمنية والاقتصادية له ويؤكد المؤلف على أن العودة الى الثنائية القطبية امر ممنوع أمريكيا وكذلك العودة الى التعددية القطبية . وان الولايات المتحدة تستطيع ان تقوم بأدوار الترغيب والترهيب والتحييد والتقييد بقدر ما يستلزم هذا النظام العالمى الجديد ، ويشير الى مجموعة من التحديات لهذا النظام الاحادى مثل النظرة الاحادية للأمن والسلام العالميين ، والتحدى الداخلى من خلال عجز النظام الاقتصادى الأمريكى ، والتحدى الخارجى من دول الكومنولث ، ثم تحدى دول الشمال الكبرى واليابان ، واخيرا تحدى دول العالم الثالث ، حيث يتحدث فيه عن تغيير التصنيف المتبع فى العلاقات الدولية بين عالم أول وثان وثالث الى تصنيف ثنائى جديد بين دول القلب ودول الاطراف الفصل السابع ويتحدث عن نظام عالمى مشروع يحدد اركانه الأساسية بعدة أدوار لأياتى على راسها دور الأمم المتحدة التى يجب ان يكون لها مركز التجانس للسياسة والعلاقات الدولية . فالنظام العالمى الجديد ذاته مع انه احادى القطبية ، الا انه لم يستطع ان يستغنى عن دور الأمم المتحدة ـ مجلس الامن ـ فى تأمين التغطية الدولية له واكتسابه ثوبا فضفاضا من الشرعية الدولية ، ثم يأتى دور القانون الدولى بلغته الجديدة من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ان تمثلت فيها اكثرية تلقائية لدول العالم الثالث ، ودور التنمية الدولية من خلال الاقرار بأن نظام عالمى فاعل يجب ان يتوجه الى بناء السلام والأمن الدوليين وهو البناء الذى يتأسس على محاربة اسباب الاضطراب الدولى واهمها الفقر والجهل والمرض والظلم .

د . عادل السالوسى



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٣

الامم المتحدة اداة فاعلة لتحقيق السلام ، وفى عام ١٩٨٩ قررت موسكو الانسحاب من افغانستان ، كما فرضت على كوبا الانسحاب من انجولا ووعد خلال صيف ١٩٩١ بالانسحاب من كوبا ذاتها ، واستنادا الى هذه السياسة كانت التغيرات الدرامية فى اوربا الشرقية برضاء الاتحاد السوفيتى وبالتالى تحررت اوربا الشرقية كلها من الهيمنة المركزية السوفيتية فى اطار علاقاتها الاقتصادية والعسكرية ، كما تحررت من الهيمنة المركزية الشيوعية فى اطار نظمها السياسية الداخلية . ثم جاءت اتفاقيات ضبط الاسلحة التقليدية فى اوربا حيث اصبح من الممكن عمليا المضى قدما نحو اقامة نظام عالمى جديد . ايضا جاء انحسار الخطر السوفيتى على اسرائيل وتضاؤل مساعدته للانظمة العربية المناهضة لها ، والسماح بهجرة اليهود السوفيت وقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو ، ثم تزايد قوة الولايات المتحدة التى لم تعد بحاجة جيو سياسية لاسرائيل نظرا لكونها قد وصلت وتحكمت بمنابع النفط فى الخليج ، فضلا عن زوال خطر العراق العسكرى على الانظمة المجاورة وتصريح العرب بالتزامهم بالقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ ما يمكن الولايات المتحدة اذا حزمت امرها واثبتت مصداقيتها ونفذت وعودها فى تحقيق الشرعية الدولية ان تغتنم الفرصة المواتيه التى تصب فى احادية زعامتها الدولية وبالتالى تنفذ احد بنود النظام العالمى الجديد ، وهو وضع حد نهائى للحرب الاقليمية وعلى وجه الخصوص حروب العرب واسرائيل . ويختتم المؤلف الفصل الأول بقوله ان هذا الانفراج الدولى الأول ومن بعده الانفراج الغربى الاوربى - الامريكى الذى كان بعد تفكك الاتحاد السوفيتى قد جعل النظام العالمى الجديد ممكنا ، حيث لم يتبلور الا مع حرب الخليج الثانية ٩٠ - ١٩٩١ وبعدها . هذه الحرب التى كانت عالمية بأطرافها وضخامتها واقليمية بنطاقها الجغرافى ، كانت التجربة الأولى لفاعلية النظام العالمى الجديد الجديد التى دعاها الرئيس الامريكى بوش بأنها بوتقة النظام العالمى الجديدة .

الفصل الثانى ويتناول حرب الخليج باعتبارها بوتقة للنظام العالمى الجديد . ويقول المؤلف بأن الرئيس جورج بوش قد ساند سياسة الولايات المتحدة فى الخليج كجزء من صفقة استراتيجية كبرى ، وان الاتحاد السوفيتى قد شرع فى أعمق تراجع استراتيجى شهده التاريخ فى مرحلة سلام ، وذلك فى مقابل الوصول الى ان يخذل الرئيس الأمريكى فى الدخل والخارج ، ويضيف بأن الرئيس بوش لم يطلب موافقة مجلس الشيوخ على اشراك الجيش الامريكى فى حرب الخليج الا بعد ان ضمن صدور القرارات الدولية اللازمة وبالاخص موافقة الاتحاد السوفيتى . وعدد المؤلف الأسس التى تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الاوسط فى الآتى :

أ - حماية مصادر الطاقة فى الشرق الأوسط .

ب - ضمان الطاقة الاستهلاكية الكبيرة فى المنطقة (الأسواق العربية) .

جـ - حفظ امن اسرائيل وسلامتها وتوفير وسائل التقدم لها .

د - مساعدة الانظمة السياسية الصديقة ، وبالتالى العمل على توفير استقرارها الاقليمى .

هـ - الابقاء على التأثير السياسى والانفتاح الاقتصادى الامريكى فى المنطقة .

و - تأمين الوجود العسكرى الامريكى فى منطقة الخليج .

الفصل الثالث ويتعرض لملامح النظام العالمى الجديد ويجملها المؤلف فى مجموعة من العناصر مثل الوفاق الدولى وانتهاء الاتحاد السوفيتى كنظام سياسى ومحاولته التاورب سياسيا واقتصاديا مع ترؤسه قياديا ، والتسوية السلمية للنزاعات الاقليمية . ووحدة دور الشمال الكبرى ، والتغريب السياسى للعالم وكذلك يتعرض الى الملامح الامنية لهذا النظام والبحث عن الية للأمن الاقليمى ويتعرض لدور جامعة الدول العربية وفلسفة اعلان دمشق وما تضمنه من التأكيد على الالتزام بمثياق ومبادىء الامم المتحدة والمواثيق الدولية والعربية الاخرى فضلا عن العمل على بناء وبلورة نظام عربى جديد واعتراض وامتعاض كل من ايران وتركيا واسرائيل ، ويؤكد على الية الامن الامريكى من خلال سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات مع دول الخليج ويقول بأن أهم ملامح هذا النظام العالمى الجديد هو انه اصبح احاديا قطبيا استلزم بالنسبة للدولة العظمى الاولى شرطا امنيا لا تراجع عنه ، الا وهو الحماية العسكرية الدائمة لهذا النظام الاحادى الجديد . ويضيف بأن هذه الحماية العسكرية مقررة ضمن استراتيجية امريكية اقتصادية - سياسية مرسومة الوسائل والأهداف ويتحدث عن الملامح الاقتصادية ومحاولة الولايات المتحدة ادخال المانيا واليابان الى جانبها لتأمين الشق الاقتصادى باعتبار ان الشريك الأساسى فى الوفاق الدولى والذى يمتلك ثانى اكبر قوة عسكرية فى العالم - روسيا - فى حال انهيار اقتصادى يستلزم ما لا يقل عن مائة مليار دولار على مدى خمس سنوات . ويؤكد الباحث على ان السيطرة العسكرية أو السياسية الأمريكية غير المباشرة على بعض الدول فى الشرق الاوسط والخليج جاءت استجابة لاسباب متعددة لعل ابرزها الأسباب الاقتصادية . كما أن الولايات المتحدة تحاول ان تمسك بقرار السياسة النفطية الدولية بيدها لكى تبقى فى موضع اقتصادى مقرر سواء فى مواجهة اليابان ام فى مواجهة كل دولة الاسرة الأوروبية . وتبدأ هذه السياسة النفطية بتقرير سعر برميل النفط ، وتمر بضرورة استقرار هذا السعر واستمرار تدفق النفط وحماية نقله الى الدول المستوردة ، وتنتهى بتقرير مسار التجارة الدولية ومصيرها .

الفصل الرابع ويتحدث عن هيئة الامم المتحدة والنظام العالمى الجديد . ويتعرض فيها لمسئولية مجلس الأمن بشكل عام وحرص الأمين العام على التمييز بين حفظ وبين صنع السلام والاجراءات غير العسكرية من خلال القرارات الصادرة بشأن ازمة الخليج التى نتجت عن احتلال العراق للكويت ثم الاجراءات العسكرية التى اتخذها المجلس استنادا الى الفصل السابع واشار فيها الى حرب كوريا ١٩٥٠ وحرب الخليج الثانية ٩٠ - ١٩٩١ . الفصل الخامس وتعرض الى النظام العالمى الجديد وأمكانات التسوية العربية الاسرائيلية ، واشار الى حديث الرئيس الأمريكى فى مارس ١٩٩١ الذى قال فيه ان الموقف بات مناسبا لعقد مؤتمر للتسوية فى الشرق الأوسط على قاعدة « الأرض مقابل السلام » فى اطار تطبيق القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ وما تلاه من التحضير لمؤتمر مدريد اكتوبر ١٩٩١ ، المفاوضات المباشرة بين اطراف الصراع فضلا عن المتعددة

نشرة عالمية للإنذار المبكر بموقف الانتاج الزراعى فى دول العالم

ماذا تقول نشرة توقعات الغذاء لعام ١٩٩٣ والتى تصدر ضمن النظام العالمى للانذار المبكر للغذاء والزراعة؟

* الانتاج العالمى للحبوب يزيد عن المعدلات المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائى العالمى.

ـ ورغم هذا فمازالت مشاكل المجاعات والنقص الغذائى موجودة فى عدد من مناطق العالم منها الصومال وكذا بعض مناطق اثيوبيا وكينيا والسودان وعدد من الدول الافريقية كما ان الوضع متردد فى البوسنة والهرسك وعدد من دول وسط اسيا فى دول الاتحاد السوفييتى السابقة.

* التوقعات طيبة بالنسبة لانتاج الحبوب لعام ١٩٩٣ نتيجة الظروف الجوية المناسبة عدا فى افريقيا ولو أن المساحات المزروعة قد نقصت فى عدد من الدول المتقدمة.

ـ حجم التجارة فى الحبوب زاد عالميا عام ٩٢ وسوف يستمر هذا بالنسبة للحبوب الخشنة بينما يتوقع نقص التجارة الدولية فى القمح والأرز وذلك لزيادة الانتاج فى عدد من الدول الرئيسية المستوردة لها وقد نقصت الأسعار التصديرية لمعظم الحبوب.

ـ بينما زاد انتاج اللحوم عالميا بمقدار ١٪ فان ذلك كان أساسا فى الدول النامية خاصة لحوم الدواجن والخنازير بينما نقص الانتاج فى الدول المتقدمة خاصة إنتاج لحوم الابقار.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٢

حق النقض عقبة أمام النظام الدولي

الدكتور مصطفى البارودي

الذين كتبوا الميثاق الذي انشأ «منظمة الامم المتحدة» عام 1945، حاولوا ان ياخذوا العبرة مما اصاب «عصبة الامم» التي انشئت عام 1919، في اعقاب الحرب العالمية الاولى، على امل وضع حد للحروب الكبرى والصغرى على حد سواء، فاخفقت العصبة، اذ كان الكيد البريطاني الفرنسي، هو الذي استبعد بقاء الولايات المتحدة الامريكية في تلك المنظمة الدولية الاولى.. ثم بقي المنطق الاستعماري قائماً، ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية، فما كان ثمة مجال لمولد نظام دولي سليم.. فلما دخلت الولايات المتحدة الحرب عام 1941، فقد غيرت الميزان، ووضعت كل ثقلها في الكفة التي حققت النصر، فما كان هنالك بد من استمساكها بالموقع العالمي، الذي ارتقته على الساحة الدولية، لا ولا كانت بريطانيا وفرنسا قادرتين على ان تستبعدا امريكا مرة اخرى، من ميدان «التنظيم الدولي»، فقد خرجتا من الحرب مضعضعتين، ثم افقدتهما الايام رداء «الامبراطورية»، فسقط عن كل منهما، واستيقظت شعوب من رقدة الاستعمار الذي غلبها على امرها، فاصبح للعالم وجه مشرق يفرض وجهاً جديداً لمنظمة دولية، لا تهوي الى ما هوت اليه «عصبة الامم».

> عجباً للدولة الروسية، ان تناصر الصربيين، وتستغضب ملياراً من المسلمين! وعجباً لها كيف تخول نفسها ممارسة حق النقض او التهديد به!

فالدول التي شاركت في وضع ذلك الميثاق، كان عددها حوالي ربع عدد اعضاء المنظمة في ايامنا، وقد كان «جواز المرور» الى المؤتمر الذي خطط لمولد «منظمة الامم المتحدة»، هو المشاركة السابقة في الحرب العالمية الثانية ما بين عام 1939 وعام 1945، ومن هنا فان الدول التي اعانت «الحلفاء» على كسب تلك الحرب، دون سبق اعلان حربي ضد دول المحور، قد دعيت للاعراب صراحة عن «اعلان الحرب» ضد المانيا واليابان، كيما يكون لها الحق في «العضوية التاسيسية» في منظمة الامم المتحدة.

> كان الاصل في حق النقض، تمتع «العمالقة» - اي الدول الخمس الكبرى رابحة الحرب العالمية الثانية - بما تتفوق به على سائر الدول التي شاركت في وضع ميثاق منظمة الامم المتحدة، ولا سيما تلك التي لم تعلن الحرب



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٣

وفي الميثاق برزت الدول الكبرى، في موقع ممتاز، في «مجلس الامن» بوصفه السلطة التنفيذية في المنظمة، وكان عدد اعضائه احد عشر، ثم بالتعديل غدوا خمسة عشر، ولعل تعديلاً جديداً لميثاق الامم المتحدة سوف يفرض نفسه، فيكون من بين معالمه ان يصبح اعضاء مجلس الامن واحداً وعشرين، مع اقتراب عدد الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة من مائتي دولة.

وفي هذا التعديل الجديد، فان سقوط «الاتحاد السوفييتي»، واندثار النظرية الشيوعية، والرجوع الى الفطرة والحرية، واستبعاد التهديد بالقوة والحرب النووية، كل ذلك يفترض ان ترسى قواعد النظام الدولي الجديد، على الصدق في ابتغاء تحقيق السلام، انى كان، واجتثاث اسباب العدوان والخصام! ولكن - ومن قبل هذا التعديل - فانه لا بد من الاتفاق فيما بين الدول الخمس الكبرى، على وقف ممارستها لحق النقض في مجلس الامن، ونعني بهذه الدول تلك التي كسبت الحرب هي والولايات المتحدة الامريكية.

ولقد كان «الاتحاد السوفييتي» دولة من بين «الدول الكبار»، فمارس حق النقض طويلاً.. مثلما مارسته الدول الاربع الاخرى، ولكن الذي حدث اخيراً ان «روسيا» قد هددت باستعماله، لتوقف تنفيذ قرار صادر عن مجلس الامن، فلئلا يتعطل صدوره، اوقفوا تنفيذه امداً معيناً، مما قوى «الصربيين» (الذين ناصرتهم - روسيا بعصبية سلافية، ان لم تكن من الرواسب في الانفس بالشيوعية)، فازداد اولئك المتوحشون عناداً وعدواناً، ومضوا يقصفون القرى والمدن المسلمة، يستهدفون استئصالها من جذورها!

عجباً للدولة الروسية، ان تناصر الصربيين، وتستغضب ملياراً من المسلمين!

عجباً لها كيف تخول نفسها ممارسة حق النقض او التهديد به!

لقد كان هذا الحق منصوصاً عليه في الميثاق، للدول الكبرى ومن بينها «الاتحاد السوفييتي»، فكيف تزعم «روسيا» انها - بالارث عن الاتحاد الذي مات - تملك حق النقض؟!

فلقد كان الاصل في حق النقض، تمتع «العمالقة» - اي الدول الخمس الكبرى رابحة الحرب العالمية الثانية - بما تتفوق به على سائر الدول التي شاركت في وضع ميثاق منظمة الامم المتحدة، ولا سيما تلك التي لم تعلن الحرب - ابتداء - على دول المحور، فتاخر ذلك الاعلان «الرسمي»، فصدر عن كثيرين، في اخر ايام الحرب، ليكون اصحاب «العضوية التاسيسية» اكثر عدداً، ولكن دونما مساس بالتفوق الذي تستمسك به «الدول الكبرى»، تجاه سائر «الدول الوسطى والصغرى»! ومن ذا يصدق ان «روسيا» ما تزال موصوفة بانها دولة كبرى؟! بل كيف يجوز استبقاء حق النقض، وقد تمتعت الدول التي مارسته، بالتفوق الذي ميزها من الدول جميعاً امداً طويلاً، فقد مضى نصف قرن تقريباً، على ممارسة حق النقض؟! افما ان لها ان «تتواضع» عن سبق وصفها بـ«الكبرى»، وان تعامل الدول الاخرى، معاملة اخ كبير لسائر اخوته، دونما استعلاء ولا كبرياء؟!

ثم ان بقاء حق النقض لدى مجلس الامن، في يد من وصفوا بـ«الكبار» سيحمل اخرين على طلب ممارسته.

فقد كانوا «صغاراً» بالهزيمة في اعقاب الحرب العالمية الثانية، مما كانت عليه مثلاً حال المانيا واليابان.. ولكنهما اضحتا، في ايامنا، تقفان على حد سواء، في الساحة الدولية، مع الدول «العمالقة»، في عالم اضحى التفوق فيه للاقتصاد الرابح المكتسح، لا للسلاح مهما تكدس وتعاظم بالاوصاف الجديدة في القواميس العسكرية، كمثل كلمة «السوفيستيكية».. افلا يحق لهما التفوق ايضاً في مجلس الامن مع بروز سمة جديدة للدولة «الكبرى»؟! وليستا وحدهما في المطالبة بحق النقض، فان دولاً تعاظم عدد سكانها، دون ان ينجح اقتصادها ويخفف الويلات عن شعوبها، قد تستمسك بتملكها للسلاح النووي، حجة في طلب ممارسة ذلك الحق، كالهند والبرازيل، اذا صح انهما تكدسان ذلك السلاح الرهيب!

وفي كل حال، فانه حتى ولو لم يعدل الميثاق سريعاً، حيث يلغى حق النقض اصلاً، فان «روسيا» ليست «عملاقاً».. وليس لها الحق في مناصرة الصربيين بوصفهم من السلافيين، اي من ارومتها، او انهم كانوا شيوعيين ايضاً مثلها، قبل ان تفتضح الشيوعية! ثم ما تكون الدولة كبرى اذا هبطت عملتها الى ما يقل عن واحد بالمائة من اصل قيمتها، حيث كان «الروبل» يساوي «دولاراً».

وفي كل حال ايضاً، لا يمكن الاستبشار بمولد سليم، لنظام دولي جديد قويم، مع بقاء حق النقض سائداً في مجلس الامن!

الوبـــاء العالمى الجـــديد

بقلم : صبرى عبدالظاهر

معذرة مستر بوش ، معذرة يامن دلله الاعلام بمستر بش ، معذرة بيل كلينتون ، أسف أصحاب الأقلام النزيهة جدا ، متأسف أصحاب الأصوات الحرة التى عقدت الندوات وأثارت المناقشات حول « النظام العالمى الجديد » اسمحوا لى أن استبدل هذه العبارة بعبارة « الوباء العالمى الجديد » والذى دفعنى إلى استبدال كلمة « النظام » بكلمة « الوباء » هو أننى وجدت النظام ، وحقوق الانسان ، وما يسمونه بالشرعية الدولية ما هى الا اكاذيب ومسكنات مؤقتة مالبثت ان زالت وحل محلها ضرب النظام ، ونشر الفوضى ، واهدار أدمية الانسان وكرامته ، والبعد كلية عن قواعد الشرعية ، بل البعد عن ابسط القيم الأخلاقية ، ولك أن تفكر وتتصور معى ما يدور من احداث على الصعيد الدولى والعالمى وما يتسرب إلى الانوف من عفن وظلم وكيل باكثر من مكيال فى جميع القضايا التى تتصل بكل ما هو عربى او اسلامى ، وأول هذه الأثافى ما يدور على ارض البوسنة والهرسك من مجازر صربية تهدم كيان وأدمية الانسان ، ويشيب لبشاعتها وسفالاتها الولدان . إن ما ترتكبه الوحوش البشرية الصربية ، والذى يتمثل فى هتك الاعراض المسلمة واغتصاب اربعة عشر الفا من سيدات البوسنة دون مراعاة لأبسط القواعد الانسانية لأمر يدعو إلى الاشمئزاز والغضب ، وإذا كان غرض هؤلاء واضحا ومعروفا وهو عدم قيام دولة اسلامية ، فهل يكون السبيل إلى تحقيق ذلك هو سوء الأخلاق والتدنى إلى هذا الحد .

لقد نشرت جريدة « الوفد » فى عددها الأسبوعى الصادر يوم الخميس الرابع عشر من يناير سنة ١٩٩٢ وتحت عنوان « تجارب علمية غير انسانية على النساء المسلمات بالبوسنة » ومضمون الخبر ان المخابرات الهولندية كشفت عن قيام هيئات علمية صربية باجراء تجارب غير انسانية على أجساد النساء المسلمات ووصف التقرير هذه التجارب بانها بشعة واشار التقرير إلى ان المعامل الصربية تقوم بانتزاع اجزاء من اجسام النساء وهن احياء لاستخدامها فى اغراض طبية ويتم التخلص من هذه الجثث بالقائها فى مناطق القصف ، انتهى الخبر ، وياله من خبر تقشعر له الابدان إن كانت الابدان تحس ، أو العقول تعى وتفهم ، وهنا اقول : ما موقف أمريكا ودول الغرب التى تدعى الحضارة من هذه المجازر الصربية الوحشية ؟ اين هى حقوق الانسان ؟ اين الشرعية الدولية ؟ اين النظام العالمى الجديد ؟ انه الوباء العالمى الجديد الذى ابتدعته أمريكا ودول الغرب للقضاء على الاسلام والمسلمين بعد ان قضت على الشيوعية واصبحت الدولة الوحيدة التى تسيطر على العالم ، وثانية الأثافى ، طرد الفلسطينيين من ارضهم فى صحراء ينهب الصقيع اجسادهم ولاتملك الدول العربية والاسلامية سوى الشجب والاستنكار ننام فى دفء الفراش واخوة لنا يلتحفون السماء ويفترشون الغبراء لاغطاء ولا طعام ولا كساء ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ، وفى هذا الموقف أيضا التزمت أمريكا الصمت ، وخرست هيئة الامم المتحدة واين انت يا مجلس الأمن ؟ لامجيب . هل هذه هى الشرعية الدولية ؟ هل هذه هى حقوق الانسان ؟ هل هذا هو النظام العالمى الجديد ؟ اجيبونا يرحمكم الله !! وثالثة الأثافى وبعد أن تدخلت فى حرب الخليج وتم تحرير الكويت وساعتها انكر الجميع ما فعله صدام حسين ، تحررت الكويت وتم سحق العراق بغباء رئيسها وهنا نسأل ، هل تدخلت ساعتها لتحرير الكويت ام انها ضربت عصفورين بحجر واحد كما يقولون الاستيلاء على بترول العرب ، واعطت اسرائيل القدرة على السيطرة على المنطقة حتى أصبحت القوة المالكة للاسلحة النووية فى المنطقة كلها ، ويعلم الله وحده ما تنطوى عليه نيتها فى الذهاب إلى الصومال . الم يأن لنا ان نعود إلى رشدنا حتى نميز الخبيث من الطيب ، واين هى مواقف الأحرار التى حفل بها تاريخنا العربى والاسلامى . امواقف الأحرار إن مصيبة ..

الا يهيج عهدك التذكار .

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل .

الحسيني: حطمنا مبدأ الابعاد ورابين يفهم النظام العالمي الجديد

■ القاهرة، واشنطن، لندن - «الحياة»، أ ف ب - اعتبر السيد فيصل الحسيني رئيس الفريق الفلسطيني الى المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف، ان هناك «فرقاً واضحاً» بين رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين وسلفه زعيم تكتل ليكود اسحق شامير.

ووصف رابين بانه «لاعب جيد ومفاوض صعب يتعامل بفهم اكبر مع النظام العالمي الجديد». وقال: «حطمنا مبدأ الابعاد». واعرب الحسيني الذي يشارك للمرة الاولى في المفاوضات الثنائية في عداد الوفد الفلسطيني الذي يرأسه الدكتور حيدر عبدالشافي، عن تفاؤله بتحقيق تقدم في الجولة التاسعة في المفاوضات التي تستانف اليوم في واشنطن بعد توقف في عطلة نهاية الاسبوع.

وقال الحسيني في لقاء مع الصحافيين في واشنطن ليل السبت: «شامير لم يكن حتى قادراً على التعامل مع ما يسمى النظام العالمي الجديد، وبالتالي كانت التصورات المطروحة مخالفة لهذه العملية السلمية». وزاد ان رابين «يتعامل مع هذا النظام بفهم اكبر وبمزيد من الذكاء وهذا يؤدي الى نتيجتين: اولاً ان يتعامل مع شيء عملي، وثانياً انه سيكون مفاوضا صعباً ولاعباً جيداً».

ورداً على انتقادات الفلسطينيين المعارضين للمفاوضات دافع الحسيني عما انجزه الوفد المفاوض منذ افتتاح مفاوضات السلام في مؤتمر مدريد، وكذلك بعد استئنافها في اطار الجولة التاسعة. وقال «يكفي ان نتذكر الوضع الذي كنا فيه، ونرى ما وصلنا اليه اليوم».

وتطرق الى قرار اسرائيل السماح بعودة ٣٠ من المبعدين الفلسطينيين قائلاً: «خلال نضال لاكثر من ٢٥ سنة لم نستطع ان نحطم مبدأ الابعاد الاسرائيلي، لكن في هذه المعركة استطعنا ان نحطمه ونحن في صدد اعادة جميع المبعدين، بمن فيهم المبعدون الى جنوب لبنان».

رسالة الى عرفات

الى ذلك بعث السيد حنا ناصر احد المبعدين الثلاثين القدامى الذين عاد بعضهم الى الاراضي المحتلة برسالة الى الرئيس ياسر عرفات جاء فيها: «اكاد لا اصدق أني اكتب لك من فلسطين، ولم يكن ذلك ليتم الا بفضل نضالكم ونضال شعبنا. بالأمس تاكدت ان مقر منظمة التحرير هو فلسطين نفسها». واضاف: «لم يعكر مسيرتنا في العودة الى رام الله وبيرزيت الا مشاهدتنا المستوطنات التي اعادتنا الى واقع ان بلادنا محتلة وعلينا ان نستمر في النضال حتى تحريرها، وحينذاك فقط يكتمل العرس. ونحن جميعاً بانتظارك».

وفي القاهرة («الحياة») صرح وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى امس بان مصر تشعر بارتياح حذر ازاء نتائج الاسبوع الاول من الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية في واشنطن

معنى الكلام



٦- أما «النظام الجديد» الذى أعلن عنه الرئيس بوش، فلم يكن واضحا لدينا، بعد نهاية الحرب الباردة بين امريكا وروسيا، والحرب الساخنة فى الخليج. وقد كسبت امريكا هذه الحرب.

وامريكا بعد ذلك لا تريد أن تدخل فى حرب مواجهة. ابدا. فى الصومال ذهبت القوات الأمريكية وعادت. وبقيت قوات الأمم المتحدة. وفى البوسنة والهرسك لم تذهب قوات امريكا ولن تذهب. وإنما قوات من الأمم المتحدة.

ولكن «النظام الجديد» لم يتضح لنا إلا فى التقرير الذى اصدره «المعهد التقدمى» التابع للحزب الديمقراطى والذى يضم ٥٧٠ عضوا من علماء وخبراء السياسة والاقتصاد فى الحزب، وهذا التقرير هو مرشد العمل السياسى للرئيس كلينتون. فلم يخرج عن الذى جاء فى هذا التقرير. لانه سياسة الحزب. ولان كلينتون جاء ينفذ سياسة الحزب. ولا يخرج عنها ابدا. ومعنى ذلك أن كلينتون مثل عبد الحليم حافظ مطرب فقط.. صوت جميل ووجه جميل.. أما الكلام فمن تاليف شاعر غنائى وأما اللحن والموسيقى فمن تاليف موسيقار.. وأما هو فله الأداء الجميل الذى اختاره الحزب من اجله!

بس كده؟ نعم بالضبط كده!

أما النظام الجديد فهو:

أولا: امريكا لا تشترك فى أى حرب إلا إذا كان دفاعا عن المصالح الامريكية.

ثانيا: امريكا ليست خفير الدرك لأية دولة فى العالم.

ثالثا: امريكا يجب أن تشجع الديمقراطيات «الضالة» - أى الدول التى كانت شيوعية وتريد أن تكون ديمقراطية حرة.

رابعا: أما الديمقراطيات المهددة فى العالم فامريكا تقف إلى جوارها إلى الابد - تقصد اسرائيل.

خامسا: امريكا لن تدخل فى حرب ضد العراق أو ضد ايران.. أو ضد الدولتين ابدا. وإنما تساعد الدولتين معا على القتال مهما طال. وقد كانت امريكا تعطى الاسلحة للعراق وتعطى الخرائط بمواقع هذه الاسلحة إلى إيران!

وامريكا الان تساعد العراق وتساعد ايران عن طريق اسرائيل وكوريا الجنوبية.

هذا هو النظام الجديد.. أى النظام الذى وضعته امريكا لسيادتها، وسيادتها على العالم..

أنيس منصور

النظام الدولي الجديد يرسم ملامحه

أحمد عباس صالح

اظهرت الحرب الضارية في البوسنة والهرسك مدى التغير الذي طرأ على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة. واظهرت بشكل خاص ان القواعد التي تحكم سلوك الدول قد تغيرت وان طريق التغيير مازال مستمراً، وان النظام الدولي الجديد ليس اختراعاً امريكياً مزعوماً، وليس زلة لسان من الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش.

واظهرت هذه الحرب ايضا ان العالم المسيحي لا يقوم بحرب صليبية جديدة ضد المسلمين وليس صحيحاً ان برهان ذلك ما يحدث من جانب الصرب المسيحيين ضد المسلمين من وحشية لم تشهدها حتى الحروب الصليبية في العصور الوسطى. واظهرت ايضاً ان التلكؤ البليد الذي شاب تصرفات الدول الغربية لم يكن خطة خبيثة مبيتة المقصود منها التواطؤ مع الصرب والكروات من اجل إفناء المسلمين في البوسنة والهرسك اي من قلب اوربا.

فالذي حرك الحروب الصليبية في العصور الوسطى مصالح سياسية واقتصادية في الدرجة الأولى واستخدمت هذه المصالح ستار الدين ورجال الدين والعامة المتعصبين للحض على هذه الحرب وللتخفي وراءها، فقد كان ومازال كل فعل بغيض تقوم به جماعة بشرية في حاجة الى تبرير اخلاقي او عقائدي. واليوم ايضا تتحرك الافعال البشرية وفقاً لهذه المعايير نفسها وما حركة الصرب الوحشية الا ارث شرير قديم تستغله اطماع توسعية لإفناء المسلمين في البوسنة والهرسك واحتلال مواقعهم. اما العالم الكبير، بما فيه الدول الكبرى، فتحركه ايضا مصالحه في الدرجة الأولى، وبعض هذه المصالح تقف عند المحافظة على حياة الجنود المشاركين في قوات الأمم المتحدة الذين يتبعونها.

ولكن هناك مصالح اكبر من ذلك، وهناك اخطار تتجاوز كثيراً مجرد المحافظة على حياة الجنود، مثل توسع الحرب والتورط فيها، وظهور الخلافات بين الدول حولها مما يؤدي الى مزيد من التعقيدات.

واصبح من الصعب الاعتقاد بان ما يدور في البوسنة والهرسك هو حرب صليبية ضد المسلمين لان الذين اظهروا جانبها البشع هم صحفيون غربيون شجعان تعرض بعضهم للموت او للجرح وكانوا منصفين للحقيقة ونقلوا للراي العام العالمي صورة القتل والذبح والحرق والابادة الجماعية التي يقوم بها الصربيون ثم الكروات بعد ذلك ضد المسلمين. وكل هؤلاء الصحفيين هم مسيحيون اوربيون او امريكيون. الصورة القبيحة التي يصورها البعض اذن ليست صورة حقيقية، انما هي تحريض على الحقد وعلى الكراهية، وعلى سوء الفهم قبل كل شيء.

والعالم الغربي مازال منقسماً تجاه معالجة الازمة، وانما لم يكن منقسماً من حيث رفض العدوان الصربي. وقد راينا هذا الانقسام اثناء حرب الخليج ولم يحدث اجماع حولها الا بعد كثير من الجدل والخلاف. وكان المعارضون للحرب في الخليج هم انفسهم المعارضين للتدخل العسكري في البوسنة والهرسك. وكان احد «الابطال» البارزين في ذلك هو ادوارد هيث الذي عارض التدخل العسكري في الخليج وعارضه اليوم في البوسنة والهرسك، وهو لم يفعل ذلك من اجل الحفاظ على النظام العراقي او من اجل التواطؤ مع الصرب المسيحيين في البوسنة والهرسك بل من اجل اعتبارات تتعلق بتجنيب بريطانيا مخاطر يراها ومغامرات لا يرتضيها. وليس معنى ذلك ان العالم الغربي الذي يعتبر مسؤولاً عن كل العمليات الاستعمارية التي تمت في القرنين الماضيين، بما فيها من قتل ونهب وسلب، قد اصبح من الملائكة فجاة، ولكن معناه ان العالم يتغير وان موازين القوى تختلف، وان الراي العام ايضا يتغير، والافعال السيئة التي كان يسهل تبريرها قديماً باثارة العواطف العرقية او الدينية او الوطنية، لم يعد تبريرها سهلاً في عصر التوسع في نقل المعلومات، والتعليم والثقافة بشكل عام. وبسبب تطور النظم الديمقراطية ونمو دور الراي العام في تغيير الحكومات، لم يعد الفعل السيئ مسموحاً له بالمرور، او امراً متروكاً للسلطات وحدها. وهكذا يتحدث كلينتون عن حرب البوسنة والهرسك في بيته كاي مواطن اخر، في اي موقع من العالم، وهو يخضع لنفس المؤثرات التي يخضع لها مواطن له نفس القدر من التهيئة الثقافية والالمام بالمعلومات الدقيقة حول الموضوع. وقد راينا ذلك في الحديث الخاص الذي ادلى به اخيراً، والذي نشرته «الشرق الأوسط» منذ ايام قليلة.

هناك تغيير اذن.. وهناك شروط جديدة هي التي تنشئ الافعال وتكمن وراء القرارات. ومن الضروري الالمام بها ومتابعتها بدقة لمعرفة دوافع الفعل وخلفيات القرار.

وقد وضعت الحرب في البوسنة والهرسك النظام الدولي الجديد امام مواجهة حقيقية.



اصعب كثيراً من حرب الخليج، التي كانت المصالح العالمية شديدة الوضوح فيها، بدرجة اوشكت ان تخفي الشروط الجديدة التي انشاها النظام الدولي الجديد.

ففي حرب البوسنة يقف العالم العربي والاسلامي كله وراء التدخل العالمي ويستعجله، دون ان يشير في ذلك الى مصالح معينة كالتي اشار اليها في حرب الخليج خاصة بالبترول او في الصومال خاصة بالسيطرة على مداخل البحر الأحمر. وهكذا نشا قبول بنظرية التدخل الدولي بل حض على هذا التدخل وفي اعلى درجاته، وهو التدخل العسكري المباشر.

وعلى الرغم من التعقيدات المحيطة بالحرب في البوسنة، حيث كانت روسيا الاتحادية الجديدة تمالئ الصرب لأسباب تاريخية وعرقية وسياسية، وكانت الدول الأوربية تقف مترددة وغير حاسمة لما لحق بسمعة هذه المنطقة من خطر، اذ انفجرت منها حرب عالمية كبرى، فإن هذا التردد والتخوف كان مسؤولاً عن ابعاد الدور الامريكي لدرجة زعم مسؤولين اوربيين كبار بان الازمة اوربية وينبغي ان تترك للاوربيين ليحلوها، وهاجم البعض - مثل ادوارد هيث - الولايات المتحدة لقيامها بالضغط على اوربا ودفعها لمغامرة عسكرية..

على الرغم من هذا فإن النظام الدولي الجديد استطاع - برؤيته الكونية - ان يخرج النظرة الروسية من اطارها الاقليمي والتاريخي الى رؤية عالمية اوسع وان يجعلها تدرك ابعاد هذا العدوان وخطورة تركه او تجاوزه بالنسبة لمستقبل النزاعات في العالم. اما بالنسبة للدور الامريكي فاصبح من المستحيل ان يتقبل الراي العام الامريكي الذي تتحرك وفقاً لاتجاهه القوى العسكرية، وتصدر بناء على مصالحه القرارات العليا، ان يبقى في موقف المتفرج وتفقد الولايات المتحدة الشرعية الدولية التي تحاول ان تبنيها باعتبارها الأساس الشرعي والقانوني للتدخل العسكري في مواطن النزاع.

وكان الراي العام الأوربي - رغم تحذيرات من يسمون «بالعقلاء» او الحكماء - قد فقد صبره وانعكس ذلك في رسائل المراسلين من مواقع القتال وفي الكتابات الصحفية المتتالية التي ترفض هذا التلكؤ وتشجبه.

فتجربة البوسنة والهرسك هي محك قوي جداً للنظام الدولي الجديد، ومواجهة حاسمة تظهر بشكل مؤكد.. هل هناك نظام دولي جديد يولد ويتشكل..؟ هل تغيرت القواعد التي كان يسير عليها العالم وظهرت قواعد جديدة؟

اياً كان الامر.. وعلى الرغم من كل التخبط والتردد، بل ربما، وبسبب هذا التخبط والتردد، يظهر النظام الدولي الجديد نفسه، ويظفر باول شرعية حقيقية وهي موافقة الغالبية العظمى من سكان هذا الكوكب على تدخل الأمم المتحدة تدخلاً عسكرياً مباشراً، وان هذا التدخل الذي يحتاج الى القوة العسكرية الامريكية والروسية والاوربية، موافق عليه من شعوب هذه الدول الكبرى. وهذه اول سمة من سمات النظام الدولي الجديد تتشكل في اطار بوتقة شديدة السخونة بالغة التعقد.

وإذا عدنا الى الازمة ذاتها فإننا نجد انها لم تقترب كثيراً من الحل السلمي، اذ يبدو احياناً ان الاتفاقات التي تم التوصل اليها بالنسبة لخريطة السيدين فانس واوين مازالت محل شك حتى ان زعيم الصرب البوسنيين، ذلك السفاح الذي لا يعرف الحياء، يزعم ان البرلمان الصربي البوسني سوف يرفض المصادقة على اتفاقية اثينا بسبب قرارات الرئيس الامريكي الاخيرة والتي تنوي القيام بغارات جوية على مواقع المدفعية الصربية، ورفع الحظر عن المسلمين البوسنيين بالنسبة للسلاح.

ويبدو واضحاً ان اتفاقية اثينا من الممكن ان تكون مجرد تمثيلية لتاجيل التدخل الامريكي ولتهدئة الراي العام العالمي الغاضب، خاصة ان المدن الاسلامية شهدت في البوسنة نهاية الأسبوع الماضي، وحبر الاتفاقية لم يجف بعد، قصفاً مدفعياً بالغ القسوة..

ولهذا كان موقف الأمم المتحدة صحيحاً وهو تصعيد الحشود العسكرية التابعة لها، وكان موقف الولايات المتحدة صحيحاً، وهو القائم على الاستمرار في اتخاذ الخطوات اللازمة للتدخل العسكري ولرفع الحظر عن المسلمين، وسعي وزير الخارجية الامريكي للحصول على موافقة الدول الاوربية على ذلك.

قد لا نكون قريبين من حل نهائي، ولكن هذا اقل من المؤكد انه سيتحقق، لانه التدشين النهائي لاول ملمح من ملامح النظام الدولي الجديد.

*** يستانف الكاتب زين العابدين الركابي كتابة مقاله الاسبوعي اعتباراً من السبت المقبل وكل يوم سبت.**



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٣

اللانظــام العــالمى

■ حسين فهمى مصطفى ■

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ راودت الشعوب آمال كبار فى إنهاء الحروب العالمية والاقليمية والحروب بالوكالة إلى الأبد واستقرار السلام على أساس التخلص من السيطرة الاستعمارية عسكريا واقتصاديا وسياسيا والتمتع برخاء يستند إلى رواج التجارة وازدهار الاستثمار وتبادل المنافع والتزود برؤية صادقة عن العالم عن طريق التدفق الحر للمعلومات وتبادلها ولكن الشعوب أصيبت بخيبة أمل كبرى إذ استمرت الصراعات الاقليمية وتدهورت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية إلى حد المجاعة القاتلة فى بعض البلدان وتسارع السباق على التسلح وبدأت نذر الحرب التجارية بين الدول الكبرى مما ينعكس سلبا على البلدان النامية.

وفى سنة ١٩٩٠ أعلن الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش، إبان الأزمة بين العراق والكويت، عن قيام نظام عالمى جديد يستند إلى الشرعية الدولية ويحميها ولو بالقوة ويستتب فيه السلام وترتفع فيه الوية الحرية والعدالة. وتحمس لذلك العديد من الساسة فى عدة بلدان حتى أصبحوا يرددون عبارة النظام العالمى الجديد بمناسبة وبدون مناسبة ولكن ما ان بدأت حملة الانتخابات للرياسة الأمريكية فى سنة ١٩٩٢ حتى اختفت تلك العبارة فى الولايات المتحدة لان هموم الناخبين انصرفت إلى تدارك الوضع الاقتصادى المتردى فى الداخل كما ان الساسة المشار إليهم آنفا توقفوا عن الحديث عن ذلك النظام بل إن أحدهم قال ان ما نشهده فى العالم هو الفوضى بعينها والسؤال المطروح هو هل قام حقا وفعلا نظام عالمى جديد؟

المعروف أن النظام العالمى ينهض على قواعد منها ميثاق الامم المتحدة واعلانات حقوق الانسان والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف والاحكام المستقرة لمحكمة العدل الدولية وهيئات التحكيم الدولية والقانون الدولى العام والإنسانى. فما الذى حدث فى عالمنا؟

إن التغير حدث فى توازن القوى لا فى النظام العالمى ذاته بل إن دول الاتحاد السوفييتى السابق لم تتخل بعد عن أسلحتها النووية فالبعض لم يصدق على اتفاقات نزع السلاح النووى والصاروخى التى ابرمت بين الولايات المتحدة وروسيا والبعض الآخر يود الاحتفاظ بتلك الاسلحة والجميع يعتذرون بأن تفكيك الاسلحة النووية يستلزم الحصول على معونات غربية لأن ذلك الامر يتكلف الكثير.

ولو أن أعضاء الأمم المتحدة اتفقوا بجدية على تنفيذ نظام للأمن الجماعى والتعاون بين الدول فى مختلف الميادين وإيجاد آلية لمنع او وقف المنازعات الإقليمية والصراعات العنصرية والطائفية لكان ذلك إعمالا وتنفيذا للنظام العالمى المفترض وجوده لا ايجادا لنظام جديد. وجدير بالذكر أن كلمة نظام تعنى التوافق والتقارب بين مختلف الأعضاء المنضمين إليه فهل يدخل فى النظام أن يتمتع الفرد فى الدول المتقدمة، حسب إحصاء أذيع فى ٣٠ ابريل ١٩٩٣ بمتوسط للدخل السنوى يبلغ نحو عشرين ألف دولار وأن يقل متوسط الدخل للفرد فى البلدان النامية عن مائتى دولار فى السنة وهل يتفق مع النظام أن توصى الجمعية العامة للامم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين فلسطينية واسرائيل بسبب تعذر اتفاق الجانبين على حل النزاع بينهما بينما لا يحصل الشعب الفلسطينى حتى الآن على دولته وحقه غير القابل للتصرف؟ وهل من النظام ان يؤجل مجلس الامن فرض عقوبات على الصرب حتى ينتهى الاستفتاء بشأن الرئيس الروسى وسياسته فى ٢٥ ابريل ١٩٩٣، أى أن الشرعية او الإرادة الدولية تتعطل او ترجا لصالح شخص معين ونظامه وهل من النظام ألا تعالج حتى اليوم مسألة تقسيم قبرص بالقوة منذ ١٩٧٤، وفرض دويلة تركية فى شمالها لم يعترف بها أحد سوى القوة التى صنعتها. وهل يدخل فى النظام والشرعية ذات المخالب أن يناشد مجلس الأمن فى أول مايو سنة ١٩٩٣ ارمينيا سحب قواتها من أراضى أذربيجان دون تحديد موعد نهائى للانسحاب والتلويح بالعقوبات التى ستفرض فى حالة عدم الانصياع إلى ذلك وهل ينسجم مع النظام فشل الغرب فى الاتفاق على القضايا التجارية المعلقة من حصص للاستيراد ورسوم جمركية واتفاقات بين الأطراف المعنية حتى يتجنب العالم المتقدم منه والنامى ويلات تلك الحرب.

وهل يجوز أن توجه الإدارة الأمريكية انذارا إلى الحكومة اليابانية مدته ستون يوما لرفع القيود على دخول السلع الامريكية للأسواق اليابانية بدلا من التفاهم والنظر مثلا فى أسباب إقبال المستهلك الامريكى على السيارات اليابانية الرخيصة نسبيا والأقل استهلاكا للوقود والأدنى فى أسعار قطع الغيار والأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية ومحاولة مجاراة اليابان فى ذلك بدلا من التناطح معها ومع دول المجموعة الاوروبية؟ إن كل هذا يعنى اننا نعيش فى ظل «لا نظام عالمى» فى الوقت الراهن، وأن صياغة نظام جديد لم تر النور بعد.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　التاريخ : ٦ مايو ٩٣



رفض الصرب..والقرار الدولى

ألقى صرب البوسنة بقفاز التحدى فى وجه العالم كله . وقالوا للكافة إن كل التهديدات بتدخل عسكرى أو بضربة جوية لن توقف زحفهم على أرض هذه الجمهورية . ولن توقف مذابحهم المستمرة ضد المسلمين .

ومرة أخرى . وأغلب الظن أنها ليست أخيرة . لجأ الصرب إلى الخداع والمناورة والمراوغة لصرف الانظار عن المذبحة التى تتم تحت سمع العالم وبصره . وفى ظل مايسمى النظام العالمى الجديد . ففى الوقت الذى علت فيه نغمة التهديد بعمل عسكرى لردع الصرب عن العدوان . اتخذ مايسمى برلمان صرب البوسنة قرارا برفض خطة السلام الدولية التى تعرف باسم خطة أوين - فانس . نسبة إلى الوسيطين الدوليين ديفيد أوين البريطانى وسايروس فانس الامريكى . وقد وصف أوين هذا القرار الصربى بأنه انعطاف خطير . وقال إنه يتعين الأن البحث بجدية فى القيام بعمل عسكرى كما وصف رئيس يوغسلافيا رفض برلمان صرب البوسنة لخطة السلام بأنه « كارثة كبرى ويعد اسوأ قرار يمكن اتخاذه » .

ومع ذلك . فان قيادات الصرب مازال عندها أمل فى أن تواصل لعبة الخداع . ومحاولة كسب الوقت . فقد خرج رئيس مايسمى برلمان صرب البوسنة ليزعم أن برلمانه لم يرفض خطة السلام !! وقال : سنجرى اتصالات ونكثف النشاط الدبلوماسى للحيلولة دون وقوع التهديد المحتمل !!

ويعنى هذا التصريح أن صرب البوسنة اتخذوا قرارهم وهم شبه مطمئنين أنه لن يتم عقابهم . ولن يتم وقف المذبحة التى ينصبونها ضد المسلمين . ألم يأت هذا الرفض وهذا التحدى فى ظل ضجيج دولى تحول إلى ضجة عن تدخل عسكرى كان من المفروض أن يتم قبل هذا بفترة طويلة ؟

وباختصار لقد أصبح العالم كله ومايسمى النظام الدولى الجديد يواجه التحدى الصربى العدوانى . وهو تحد أصبح يؤكد وبكل وضوح أن الصمت لم يعد جائزا . وأن التسويف لم يعد ممكنا . فهل يدرك مجلس الامن هذا ؟. وهل تدركه القوى الحاكمة والمتحكمة فى هذا المجلس ؟



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

السلام.. مهمة مصر.. فى عهد عالمى جديد

■ محمد حافظ إسماعيل ■

عهد عالمى جديد.. بدأ عندما انتهت الحرب الباردة.. وانتهى بذلك الصراع الذى دار بين القوتين العظميين خلال قرابة نصف قرن.. وتراجع العملاقان بعد أن بلغا حالة الاعياء.. ليتجها لمعالجة مشاكلهما الداخلية.. التى بلغت ذروتها فى عقد الثمانينات، بينما شهد سباق التسلح بينهما أخطر مظاهره.

وبدأ الاتحاد السوفييتى رحلته الطويلة.. فتحررت دول شرق أوروبا من قيود الشيوعية.. وتبع ذلك انهيار الاتحاد السوفييتى الذى يضم ١٠٠ شعب و٨٠٠ جماعة اثنية.. ولينتهى الأمر بتشكيل «رابطة الدول المستقلة».. لتتجمع فيها جماعات اسيا الوسطى.. وما وراء القوقاز.. ودول البلطيق ودول أوروبا.

أما الولايات المتحدة - وقد بلغت نهاية الشوط وهى تلهث - فقد تحركت نحو الانتخابات الرئاسية فى نوفمبر ١٩٩٢، ولم يكن ما يفرق الجمهوريين والديموقراطيين هو اختلافهم حول علاقات أمريكا الخارجية.. وما يتصل بها من مصالح حيوية ولكنهم يفترقون بالنسبة لمعالجة القضايا الاقتصادية وما تسببه من مشاكل اجتماعية.. تختص بالتعليم والصحة والاسكان أساسا.

جاء الديموقراطيون إلى الحكم.. بعد أن أمضوا اثنى عشر عاما فى المعارضة وهم يحملون شعار «التغيير» ليحتل الاهتمام بهذه القضايا الاقتصادية - من بطالة وعجز فى الميزانية ودين فيدرالى - الاسبقية على ما عداها من قضايا. فالإنسان العادى يريد السلام.. ويريد معه أن يرقى بمستوى معيشته.. يخفض انفاقه العسكرى.

وبينما لم تكن الولايات المتحدة على استعداد للعب دور رجل الشرطة العالمى ومن ثم فرض هيمنتها الخارجية إلا أنها لم تكن كذلك على استعداد للانسحاب من مسئولياتها الاقليمية وفرض عزلتها وكان انتهاء الحرب الباردة.. ومن ثم احتمال الحرب العالمية مدعاة لتركيز الصراعات فى المناطق المختلفة.. وفى البلاد.

وكان الشرق الأوسط يحتل - بالنسبة للغرب عامة.. والولايات المتحدة خاصة - أهمية عظمى.. حيث تراكمت المصالح على النحو التالى:

١- توسيع نطاق الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط بعد أن انسحب السوفييت منها - وكانت المنطقة تحتل دورا هاما بين ثلاث قارات خلال القرنين التاسع عشر والعشرين لإحكام السيطرة حتى يمكن مراقبة تطور الجمهوريات السوفييتية السابقة نحو الديموقراطية والليبرالية.

٢- تأمين مناطق إنتاج البترول فى الخليج العربى والذى يمثل ثلثى احتياطى العالم ومصدر الطاقة للحضارة الغربية كما كان من الضرورى تأمين خط المواصلات الذى يربط هذه المناطق بساحات استهلاك البترول.. أوروبا واليابان والولايات المتحدة.

٣- ضمان أمن إسرائيل.. وكان ذلك بعد تأييد الولايات المتحدة لإعلان بلفور.. وتقسيم فلسطين بين العرب واليهود.. وإصدار الإعلان الثلاثى ١٩٥٠.. ثم غض الطرف عن نشاط إسرائيل لتصبح قوة نووية صغيرة. والآن ينظم التفاوض لادماج إسرائيل فى المنطقة العربية.

إلا أن أمن مناطق إنتاج البترول.. وخطوط مواصلاته سرعان ما تواجه تهديدا خطيرا يجىء من إيران فبعد هزيمة العراق وعبر عامين عملت إيران على احتلال جزر الخليج العربى لتسيطر على الملاحة فيه، وأعادت تسليح قواتها بمعاونة روسيا والصين.. كما تجاوزت حدودها إلى السودان ولبنان وفلسطين.. مدعمة التيارات المتطرفة فيها.

ولمواجهة هذا التهديد قامت الولايات المتحدة بتكثيف وجودها ونظمت مناورات مشتركة مع القوات الكويتية كما دفعت بقوات إلى الصومال لاحلال السلام فيه - مدعمة من الدول العربية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

والإسلامية والغربية. وبنزع سلاح الفئات المتحاربة وتسليم القيادة للأمم المتحدة، انسحبت القوات الأمريكية إلى قاعدة كيسمايو، مطمئنة إلى استمرار سيطرتها على هذه المنطقة الاستراتيجية.

ولقد فرضت الحرب في يوغوسلافيا نفسها على الموقف الدولي، فكان أيفاد ممثلين لأمريكا وبريطانيا للوساطة، كما ارسلت قوة دولية تضم وحدات بريطانية وفرنسية وإسلامية، إلا ان ذلك لم يفلح في وقف الحرب.. والقبول بخطة فانس - اوين.

وكان تقدم الولايات المتحدة البطيء راجعا إلى ظروف انتخاباتها الرئاسية.. ورفض القوات الغربية استخدام القوة.

ومراعاة للحاجة إلى تعاون روسيا.. وعدم توريط تركيا واليونان كان انشاء مناطق آمنة للمسلمين أو رفع حظر التسليح عنهم لتمكينهم من الدفاع عن انفسهم.. أو توجيه ضربات جوية ضد مدفعية الصرب محل دراسة في قيادات الغرب، وأخيرا كان اصرار أمريكا على التدخل لوقف الحرب.. بينما قررت فرنسا سحب قواتها.

من قلب هذه المنطقة الملتهبة وجدت مصر نفسها - بحكم موقعها الجغرافي وتاريخها الممتد - وحجم سكانها ومستوى تطورهم مسئولة عن اتخاذ موقف إيجابي وبناء، ولعلنا نذكر في تاريخنا الحديث كيف نصح مستشار الملك لويس الرابع عشر مليكه باحتلال مصر ان اراد هزيمة هولندا.. وكيف وصف نابليون مصر بانها «أهم دولة في العالم».

وأصبحت مصر قاعدة نشر ثقافة أوروبا.. وقيم الثورة الفرنسية فشاركت في - ان لم تكن عملت على:

- ١- تحرير الاقاليم العربية من الاستعمار الغربي والدفاع عن استقلالها الوطني - من الخليج إلى المحيط وحتى قرن افريقيا.

٢- تطوير المجتمعات العربية ببنائها وخلق فرص تقدمها في المجتمع الدولي باسهام ابنائها - على كل المستويات - في الحركة العربية.

٣- حفظ السلام بين القوتين العظميين ببناء حركة عدم الانحياز وقيادة تيتو ونهرو وعبدالناصر لها.

وخلال هذا المشوار الطويل.. ألقت مصر بإمكانياتها المتعددة - المادية والروحية - لتحقيق المهام السابقة، وترتب على ذلك ان استنزفت مواردها، ورغم ذلك فقد قادت الحرب.. والسلام حتى أصبحت تمر بمرحلة ضيق سياسي واقتصادي، بعضه ان لم يكن اغلبه بتدبير خارجي.. مما كان له اثره السلبي على الاستقرار الداخلي.

إلا أن استعادة هذا الاستقرار لن يكون صعبا إذا احسن التصدي لأسبابه ومعاونة القوى الصديقة - عربية وغير عربية - من أجل القضاء عليها.

١- بتخفيض العبء الاقتصادي الناشيء عن الديون الخارجية.

٢- وارساء ظروف التطور الديموقراطي - لتصبح مصر مثلا يحتذى.

وتمارس مصر الان «الدبلوماسية الوقائية».. من أجل صناعة السلام العادل بين إسرائيل والدول العربية المجاورة.. وشعب فلسطين على أساس:

١- الدول العربية، الاعتراف بسيادتها التامة فوق أراضيها.

٢- شعب فلسطين، حقه في حكم ذاتي ينتهي بتقرير المصير.

وبذا يتحقق الأمن في المنطقة.. فلا يصبح اغتصاب الأراضي والمياه مبررا لصراع مستقبل.. وذلك دون حاجة لإنشاء مخازن أسلحة أمريكية في أراضي إسرائيل يمكنها الاعتماد عليها.. ودون منح تسهيلات في قواعدها لحاملات الطائرات الأجنبية ويدعم الأمن إصدار الامم المتحدة تأكيدا بالحدود الدولية.

وسيكون من الضروري في هذه الظروف أن تعمل إسرائيل على «تغيير» مهامها التي مارستها في المنطقة وذلك بان تصبح «إحدى» دول المنطقة تتعاون مع دولها وذات علاقات طبيعية مع دول العالم وشعوبها بدلا عن أن تستمر في خدمة مصالح الدول الكبرى في الشرق الأوسط.

وتشارك مصر بقواتها في قوات الأمم المتحدة التي أرسلت إلى كل من الصومال والبوسنة.. وتتضمن مهامها وقف الحرب الأهلية الدائرة فيهما.. وحماية قوافل الاغاثة الدولية المرسلة للشعوب المحاصرة كما تعمل على تطبيق قرار حظر السلاح.. ونزعه ولن يتحقق الاتفاق في البلقان إلا باصرار الولايات المتحدة على استخدام القوة المسلحة، رغم انسحاب الفرنسيين من القوات الدولية.. وتردد انجلترا في تدعيم خطة أمريكا.

ومن المتوقع أن تتضمن المهام اقامة حكومة ديموقراطية تعمل على خلق الاستقرار وبناء الدولة والمؤسسات المطلوبة، الامر الذي قد يفسر على أنه عودة «الامبريالية» مرة أخرى.. تحت ستر الأمم المتحدة.

ويمكن اعتبار «إعلان دمشق» خطوة نحو «حفظ السلام» في منطقة الخليج وليس من الضروري استمرار انتشار القوات المصرية - السورية في منطقة العمليات بل يكفي أن يتضمن الأمر:

١- تبادل المعلومات عن «العدو» وتنظيم القيادة عندما تتحرك القوات إلى الميدان وتنظيم زيارة ميادين العمليات المحتملة والقيام بالمناورات المشتركة بقوات أو بدونها وتسهيل اندماج القوات المتحالفة بتوحيد عقيدتها وتنظيمها وتسليحها.

٢- وبالنسبة لخط المواصلات يكفي اتخاذ الإجراءات المصرية - السعودية لتحقيق السيطرة على البحر الأحمر.. بالاشتراك مع اليمن وجيبوتي وتنظيم الدفاع عن ينبع والسويس وخط المواصلات بينهما.

ولا يمكن في النهاية أن تقتصر مهام مصر على المجالات السياسية والعسكرية بل تجاوزها إلى المجالات الاقتصادية والثقافية توثيقا لعلاقات البلدان، وقواتها المعنية بالدفاع وتحقيق السلام.

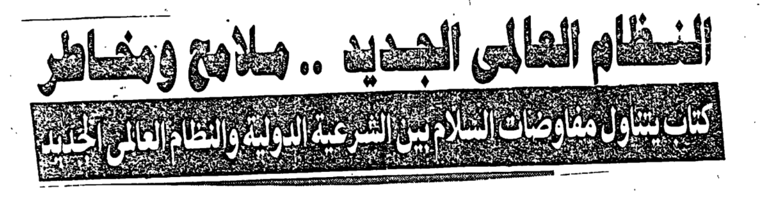
كما أنه من الضروري أن لا تعتبر القوى العظمى أن مصر قد أضحت قوة مسلما بها يدفع بها حيث لا تخدم مصالحها الحيوية. ولذا يجب أن تتميز بالفهم.. والثقة.. والمنفعة المتبادلة علاقات مصر بهذه القوى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٢



النظام العالمى الجديد .. ملامح ومخاطر

كتاب يتناول مفاوضات السلام بين الشرعية الدولية والنظام العالمى الجديد

السلام مقابل الوقت
صيغة أمريكية جديدة

عرض :
نجوى طنطاوى



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٢

- النظام العالمي الجديد ملامح ومخاطر كتاب حديث للكاتب والسياسي اللبناني د. شفيق المصري. الاستاذ بالجامعة الامريكية ببيروت يتعرض المؤلف لمفاوضات السلام بين الشرعية الدولية والنظام العالمي الجديد.

يبدأ الكتاب بطرح مجموعة من التساؤلات حول ماهية النظام العالمي هل هو اسم جديد لواقع قديم؟

هل هو محاولة لفرض نظام جديد بالفعل؟ هل هو نظام اصلا؟

وايا كانت الاجابة فالواقع ان العرب عانوا على مر التاريخ من ظلم الانظمة العالمية المتغايرة فهم يدفعون

الثمن مرتين الاولى لتأخرهم عن استيعاب وجود النظام العالمي المتغير وتكييف المواقف في ضوئه والثانية للاصرار على تجاهله حتى بعد التعرف عليه.

التسوية

وحول النظام العالمي الجديد وامكانات التسوية العربية الاسرائيلية يقول المؤلف ان الرئيس الامريكي بوش اول من اعلن في مارس ١٩٩١ ان الوقت مناسب لعقد مؤتمر التسوية في الشرق الاوسط على قاعدة الارض مقابل السلام في اطار تطبيق القرار ٢٤٢، ٣٣٨ وولد ذلك الامل لدى العرب في ان يسير الاندفاع الامريكي الذي طبق لتنفيذ قرار مجلس الامن على العراق لحل الصراع العربي الاسرائيلي على نفس الوتيرة وصدرت الدعوة المشتركة عن رئيس الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي لحضور مؤتمر مدريد في نهاية شهر نوفمبر.. ولم تقدم اى من الدولتين تفسيرا واضحا للقرار ٢٤٢ الذى تباينت حوله التفسيرات منذ صدوره وكذلك لم تأت صيغة الارض مقابل السلام في الدعوة وتعرض المؤلف للرسائل والتنظيمات التى ارسلتها الولايات المتحدة الى اسرائيل والتى جاء فيها التزام امريكا بامن اسرائيل وتفوقها النوعي وحقها في حدود آمنة يجب الاتفاق عليها في مفاوضات مباشرة مع العرب.. ان هناك تفسيرات للقرار ٢٤٢ وان تلك التفسيرات ستطرح خلال المفاوضات وان الولايات المتحدة لاتؤيد قيام فلسطين.. ان لاسرائيل الحق في الامن على امتداد الحدود الشمالية وان الولايات المتحدة ملزمة بسحب القوات الاجنبية من لبنان وتجريد كل

الميلشيات من اسلحتها..

ويضيف ان «صيغة الارض مقابل السلام» اصبحت هي الاخرى مطروحة على طاولة المفاوضات اى مساحه من الارض؟ وفى اى زمن اى جهة؟ والى اى حدود؟ ومن تحليله لجولات مفاوضات السلام سجل عدة ملحوظات..

امال

ويرى المؤلف ان النظام العالمي الجديد لايتلاءم في معظم تفاصيله مع الشرعية الدولية فهو لم ينطلق اصلا من قواعدها ولم يلتزم بحدودها ويبدو ان المطالبة بالشرعية والمبادىء الاساسية للقانون الدولى من قبيل التمنيات والآمال فالمفاوضات الجارية الآن تحكمها اطر النظام العالمي الجديد وفقا للشروط الامريكية وانحصر دور هيئة الامم المتحدة

كمراقب صامت في مؤتمر مدريد ولم تحضر اطلاقا مؤتمر موسكو..

وعقد المؤلف مقارنة بين كامب ديفيد وما يتم الآن موضحا ان بيجين - رئيس وزراء اسرائيل في ذلك

الوقت.. اعلن في مناسبات مختلفة قبوله القرار ٢٤٢ اساسا للمفاوضات مع العرب.. واعلن وقف بناء المستوطنات وتعليق جميع النشاطات المتعلقة بسياسة الاستيطان مدة المفاوضات «٣ شهور» نص اتفاقية كامب ديفيد على ان مصر والاردن وممثلين عن الشعب الفلسطيني يجب ان يشاركوا في مفاوضات السلام تقود الى ترتيبات انتقالية لمدة لاتتعدى ٥ سنوات يؤمن خلالها حكم ذاتي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة وتجرى خلالها مفاوضات لتقرير وضعها النهائي وعلاقتهما بجيرانهما وان اسرائيل تقبل بسحب سلطتها

العسكرية وادارتها المدنية حالما ينتخب السكان بحرية تامة سلطة الحكم الذاتي..

والآن.. كما يقول المؤلف.. لم يستطع الوفد الفلسطيني والعربي الحصول على ما هو افضل من كامب ديفيد.. فالمفاوض الفلسطيني تخلى عن الدولة الفلسطينية المعترف بها دوليا بقرار الجمعية العمومية ١٩٨٨ باغلبية ١٢٨ دولة مقابل صوتين وامتناع دولة، وكان من الافضل ان يستند المفاوض الفلسطيني الى هذا الاعتراف ويوظفه لا ان يفاوض ويعود للمطالبة بالحكم الذاتي..

احباط

ويشير الى صيغة «الارض مقابل الوقت» التى صرح بها هنرى كسينجر لمجلة يديعوت احرنوت الاسرائيلية والتى قال فيها «يمكن البدء بتسليم غزة الى الاردن ثم يأتي الدور لعقد اتفاق مرحلة على الضفة الغربية ونقل اكبر عدد من السكان الى سيطرة الاردن»..

ويرى المؤلف ان ردود الفعل الشعبية العربية والاسلامية تعبير عن احباطات متكررة لدول «الطوق» شعروا بعد الجولات المتعاقبة من المفاوضات مع اسرائيل بخيبة امل مريرة ولكنهم مضطرون الى الاستمرار في التفاوض وان لم يكونوا مقتنعين بفرض..

فبالنسبة للبنان ادرك الجميع انه دفع الى مائدة المفاوضات بعد ان كان محصنا بالقرار ٤٢٥ الذى لايقبل التفسير او التفاوض». ودفع لبنان الى ذلك خشيته من ان يفاوض العرب اسرائيل ويبقى هو معزولا او ان يعقد العرب معاهدات صلح ويبقى هو في حالة حرب.. وكانت النتيجة ان القرار

وهو ما يمثل الشرعية الدولية اصبح موضوع تفاوض قد يستمر لسنوات وشهد لبنان من خلال المفاوضات اجتياحا اسرائيليا خاطفا كما انه يشهد يوميا اعتداءات صارخة ويبقى لبنان خلال المفاوضات ارضا محظورة على المواطن الامريكي وعلى المساعدات الاخرى اذ غاب صندوق الدعم الدولى والعربي ومايزال الجانب الاسرائيلي يصر على ان لبنان ليس اكثر من مشكلة امنية يمكن تسويتها ضمن صيغة ردع اقليمية..

ارهاب

اما سوريا فرغم تجاربها على امل تطبيق الشرعية الدولية الا ان الادارة الامريكية مازالت تصر على ادراج اسم سوريا في قائمة الدول المشجعة للارهاب وماتزال توزع للدول المصدرة السلاح بالتراجع عن صفقات مع

سوريا والغاء شحن الاسلحة اليها رغم اعلان قبول سوريا لاتفاقيات منع انتشار الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل والسماح بالمراقبين والتفتيش..

اما عن سياسة اسرائيل فلم تختلف بعد المفاوضات عنها قبل المفاوضات سواء من حيث مواقفها او سياسة التوطين القاضية باستقبال مليون يهودى جديد في قطاع القدس الكبرى

ويرى المؤلف ان امريكا تنظر الى المفاوضات على انها هدف في حد ذاته.. فالوقت في صالح اسرائيل..

ونحو نظام عالمي مشروع يقول المؤلف ليس المهم ان يكون النظام العالمي قديما متواصلا او جديدا مبتكرا المهم ان يكون للدول الصغيرة ضامن وللفقيرة منصف وللمجتمع الدولى محقق للسلام والامن..

واركان النظام العالمى المشروع كما يرى المؤلف دور الامم المتحدة فى التنمية الدولية للبلدان الاقل نموا وسلامة الكوكب .. واقترح ان يكون للجمعية العامة التى تمثل الاكثرية العديدة دور فى حفظ السلام وضرب

مثالا بما حدث عام ١٩٥٦ عندما تم تشكيل اول مجموعة طوارىء دولية انتشرت اثر حرب السويس بقرار من الجمعية العامة متجاوزة الفيتو فى مجلس الامن ..

ويقترح اصدار قرار استنادا للمادة ١٧ من الميثاق بزيادة مساهمة الدول الغنية « الصناعية والمصدرة للنفط » .. فى موازنة المنظمة للتخفيف من وطأة المساهم الاكبر الولايات المتحدة ..

واقترح طلب الراى الاستشارى من محكمة العدل الدولية عملا بالمادة ٩٦ من الميثاق وهذا الراى يكون له مرجعية عليا تعتمدها الجمعية العامة موضحا ان ميثاق الامم المتحدة تعدل ضمنيا سنة ١٩٤٨ بناء على راى استشارى للمحكمة .

الزام

وتساءل المؤلف لماذا لم يتقدم العرب عن طريق الجمعية العامة لطلب راى المحكمة الاستشارية فى تفسير القرار ٢٤٢ بدلا من تركه لطاولة المفاوضات !

والركن الثانى فى النظام المشروع هو القانون الدولى على ان يكون هناك التزام بتنفيذ الاتفاقيات الدولية التى اقرتها الجمعية العامة ومنها الاعلان العالمى لحقوق الانسان ومعاهدة منع ابادة الجنس واتفاقيات جنيف وبرتوكول اللاجئين... و... و

الركن الثالث التنمية الدولية فاى نظام عالمى فاعل يتاسس على محاربة

الاسباب العميقة للاضطراب الدولى واهمها الفقر والجهل والمرض والارقام تشير الى انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمى من ٤٪ عام ١٩٨٨ الى صفر عام ١٩٩١ مع وجود اكثر من ١٠٠ مليون طفل امى و٩٦٠ مليون امى بالغا فى العالم وارتفاع الديون من ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ و١,٢٥ تريليون دولار عام ١٩٩٢ و٥٠٠ مليون نسمة يعانون سوء التغذية ..

ويعرض فى ختام كتابه بنود الاستراتيجية الاغاثية للعقد الحالى ١٩٩١ ـ ٢٠٠٠ التى اقرتها الجمعية العامة وهى ..

- التعجيل بالتنمية فى الدول النامية وتحسين مستوى المعيشة ..
- زيادة قاعدة المشاركة فى الانتاج والحياة الساسية
- مساندة الانظمة القائمة على القبول الشعبى واحترام حقوق الانسان
- اعفاء الدول المثقلة بالديون وبحاجة ماسة لاعفائها بنسبة ٣٠٪ على الاقل ودفع نسبة لاتتجاوز ٠,٧٪ من الناتج القومى للدول الغنية للدول الفقيرة .
- استجابة الدول الغنية لاستئناف الحوار مع الجنوب لتوطيد التعاون وتثبيت الاستقرار ..



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٢

ما هذا «النظام العالمي الجديد»؟

هل يتطور التنافس الاقتصادي الاميركي - الاوروبي الى حرب مكشوفة؟ وماذا عن... اسرائيل؟؟

هشام الدجاني *

■ يطرح بعض المراقبين والباحثين، في اعقاب المتغيرات الدولية الواسعة، سؤالاً بسيطاً: هل هناك حقاً نظام عالمي جديد؟ واذا كان ثمة ارهاصات لمثل هذا النظام، فما هو هذا النظام العالمي الجديد؟ جاء هذا الطرح بعد ان تحدث الرئيس الاميركي السابق جورج بوش، للمرة الاولى في اعقاب انهيار المعسكر الاشتراكي، عن فكرة «نظام عالمي جديد». وقد اشتم كثير من المراقبين انذاك في حديث بوش، تطلعاً اميركياً الى قيادة العالم وتسيده. وفي حين شكك بعض المراقبين في قدرة الولايات المتحدة، حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، على قيادة العالم، وجد اخرون ان الولايات المتحدة التي كانت وما تزال زعيمة العالم الرأسمالي، ستتبوأ بشكل طبيعي مركز قيادة العالم بعد ان انتصرت من دون ان تطلق رصاصة واحدة ذلك الانتصار الحاسم على المعسكر الاشتراكي.

في تقديرنا ان النظام العالمي الجديد هو النظام العالمي القديم نفسه، اي النظام الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية. فالولايات المتحدة كانت قوة عظمى وهي لا تزال كذلك. ما حدث فقط بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تحول العالم من عالم ثنائي القطب - وهو الشكل الذي اتخذه الصراع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية - الى عالم وحيد القطب: عالم اصبحت فيه الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة. وقد وجد بعض الباحثين السياسيين، ومن بينهم باحثون اميركيون، ان الوضع الراهن هو حالة استثنائية لا يمكن ان تستمر طويلاً نظراً الى طبيعة العلاقات الدولية وتناقضاتها والتي تفترض وجود صراعات دولية، ووجود قوتين عظميين او محورين يضمان مجموعتين من الدول المتحالفة والمتصارعة. ويؤكد هؤلاء ان العالم لا يمكن ان يبقى وحيد القطب مهما حاولت الولايات المتحدة ان تبقيه كذلك. ويستدل هؤلاء ببداية ظهور قوى واستقطابات دولية تحاول ان تاخذ مكانها ودورها على الصعيد العالمي، وان تتحرر من الهيمنة الاميركية. وذهب بعضهم الى حد التاكيد على ان العالم الجديد سيكون عالماً متعدد الاقطاب يضم اربع مجموعات دولية كبرى متنافسة وذات مصالح اقتصادية وسياسية متضاربة، وهي:

- روسيا الاتحادية: لا تزال تملك مقومات دولة عظمى: قوة نووية، قاعدة صناعية وزراعية ضخمة، ولديها كمون هائل من الثروات الطبيعية والقدرات العلمية. صحيح ان روسيا تجتاز الآن مرحلة صعبة من الاضطرابات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ولكنها ستتغلب على هذه الصعوبات في غضون عقد واحد، او عقدين كما يقول حتى اصحاب التقديرات المتشائمة. وهي، على رغم اعتمادها على المساعدات الغربية الى حد كبير في مرحلة انتقالها الى اقتصاد السوق، الا انها لا يمكن ان تكون ذيلاً للولايات المتحدة. فهي بعد ان تتماسك ستكون لها مصالحها الكونية في اسيا واوروبا والعالم الثالث.

- وهناك اليابان التي تتطلع الى دور سياسي اكثر استقلالية، وان يكون لها نفوذ مطلق في منطقة جنوب شرق اسيا، ولن تقف على قدم واحدة (القدم الاقتصادية) بعد اليوم، بل ستقف على قدمين: واحدة اقتصادية واخرى سياسية، اذ اصبحت اليوم اكثر استقلالية بعد زوال الخطر السوفياتي. ولم تعد اليابان بحاجة الى مظلة الحماية الاميركية. فسيتعاظم، إذن، دورها السياسي، كما يتوقع معظم المراقبين، وهو ما سيعني مزيداً من التنافس مع اميركا بشكل خاص، ومع باقي القوى بصورة اعم.

- وهناك الصين بطاقاتها البشرية الهائلة، وبقدراتها العسكرية، وثرواتها الطبيعية. كما انها دولة نووية ايضاً. وهي قادرة على تطوير طاقاتها الاقتصادية من خلال الاستثمارات والخبرات الاجنبية، واصلاح نظامها الاقتصادي.

- وهناك اخيراً اوروبا الموحدة بحضارتها وقوتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية وعلاقاتها المتشابكة مع دول العالم كله.

هذا النظام المتعدد الاقطاب لم يتبلور بعد، ولم ياخذ شكله النهائي، وربما يحتاج الامر الى سنوات طويلة حتى يتبلور مثل هذا النظام. ويرجح خلال هذه السنوات، ان لا تسمح الولايات المتحدة، بسهولة، لمثل هذا الاستقطاب المتعدد بان يفلت العالم من قبضتها. وهذا ليس مجرد طرح نظري. فهناك تقارير وتصريحات عن مصادر اميركية تؤكد مثل هذا التوجه. ويلاحظ ان الولايات المتحدة تتصرف منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وكان السلطة العالمية الت اليها، وان منظمة الامم المتحدة اصبحت دائرة تابعة لها. وهذا ما

اكدته بصورة بالغة الوضوح وقائع حرب الخليج. وهذه الرغبة الاميركية في استمرار هيمنتها الوحيدة والمطلقة على العالم تكشف عنها التقارير والمصادر الاميركية نفسها.

في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٩١ نشرت صحيفة «هيرالد تريبيون» الاميركية تقريراً وضعته مجموعة من الخبراء في البنتاغون برئاسة الاميرال جيرما، مساعد رئيس هيئة الاركان الجنرال كولين باول. وهو تقرير فني عسكري، يحدد مناطق الحروب المحتملة في العالم، ويحدد لكل منها سيناريواً خاصاً. وحدد التقرير سبع مناطق ساخنة في العالم اهمها: العراق، كوريا الشمالية، بنما، الفيليبين او اي دولة اخرى في الشرق الاقصى تهدد المصالح الاميركية، وروسيا الاتحادية اذا حاولت تخطي حدودها الحالية او الاعتداء بشكل خاص على دول البلطيق. وبعد دراسة مستفيضة للاوضاع الدولية خرج التقرير بمجموعة من التوصيات تتضمن:

اولاً: ضرورة تفكيك الآلة الحربية الروسية لازالة اي احتمال او خطر روسي على اوروبا.

ثانياً: الاستمرار بتصويب الاسلحة العابرة للقارات ضد الترسانة الروسية التي لا زالت القوة الوحيدة في العالم القادرة على تدمير اميركا.

ثالثاً: عدم السماح بظهور نظام امني مستقل في اوروبا. وهذا ما اكدته الولايات المتحدة في مؤتمر حلف الاطلسي الذي عقد في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩١، عندما طرحت فرنسا فكرة انشاء قوة اوروبية مستقلة (فرنسية - المانية) مؤلفة من مئة الف جندي.

رابعاً: يجب ان تبقى اميركا قادرة على المساهمة في الامن والاستقرار الاقليميين ومنع ظهور اي قوة اقليمية مهيمنة.

خامساً: يجب ان تبقى الولايات المتحدة يقظة من مخاطر عدم الاستقرار التي قد تنشأ عن الدور المتزايد لحلفائها في اوروبا والشرق الاقصى.

وتظهر قراءة اولية لهذه التوصيات ان التوجهات الاميركية في ظل نظام عالمي جديد ليست جديدة. فإذا قارنا بين تصريحات الرئيس ترومان والجنرال مارشال في الاربعينات وتصريحات الرئيس بوش والجنرال وولفوفيتز واراء هنري كيسنجر اليوم، نجد ان لا جديد تحت الشمس الاميركية. فاميركا بوش، او كلينتون، هي اميركا ترومان على رغم ما شهده العالم من تطورات خلال نصف القرن الماضي.

في ٨ اذار (مارس) ١٩٩٢ نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» تقريراً نسبته الى وزارة الدفاع الاميركية. واعدته لجنة يراسها بول د. وولفوفيتز سكرتير مساعد للشؤون السياسية وفي الوزارة، وساهم في اعداده خبراء من مجلس الامن القومي وبعض مستشاري البيت الابيض في عهد الرئيس بوش. ويرسم التقرير التوجهات السياسية العامة للسياسة الخارجية الاميركية في السنوات القادمة. ومن اهم ما جاء في التقرير:

١- يجب ان تبقى الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وان تكون وسائلها قادرة على منع اعادة بناء اي قوة عظمى في الشرق الاقصى، ومنع حلفاء الولايات المتحدة من معارضة هيمنتها، والاحتفاظ بالقدرة الحصرية المطلقة، والقدرة على التدخل في اي مكان في العالم.

٢- يجب ان يكون هدف السياسة الخارجية الاميركية اقناع الخصوم المحتملين بالا يطمعوا في القيام بدور كبير، وان تكون القوة العسكرية التي تستند اليها هذه السياسة كافية لردع اية امة او مجموعة من الامم تجرؤ على تحدي سيادة وتفوق اميركا، او تهديد النظام الاقتصادي الراهن.

٣- الشيء المهم الذي ينبغي ان يفهمه الجميع هو ان «النظام العالمي» تضمنه الولايات المتحدة، وعليها ان تكون مستعدة للعمل وحدها عند استحالة العمل الجماعي، خصوصاً حينما تستدعي الازمات عمليات فورية.

٤- يجب الحذر من تصاعد المشاعر القومية الروسية، او محاولة روسيا ضم بلدان مستقلة. وهذا يتطلب المحافظة على تفكك الاتحاد السوفياتي القديم باي ثمن.

اثار هذا التقرير في حينه ردود فعل غاضبة في اوروبا بشكل خاص، كما اثار تساؤلات حول الغاية من نشره. واضطرت وزارة الخارجية الاميركية الى اصدار بيان حاولت فيه ان تقلل من اهمية التقرير والى اعطائه صفة غير رسمية. ولكن مثل هذه التبريرات لم تقنع احداً، بل لعلها اكدت الشكوك حول حقيقة نوايا السياسة الاميركية واهدافها.

وتشير معظم المؤشرات الدولية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الى ان الولايات المتحدة ستعمل على فرض سيادتها على العالم خلال السنوات الباقية من هذا القرن على



المصدر : الحياة

التاريخ : ٨ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الامل. وهي تريد طاعة كاملة من حليفاتها ومن العالم كله. غير ان الصورة الواقعية لعالم اليوم ليست قاتمة الى هذا الحد. فحلفاء اميركا بالامس اصبحوا اخطر منافسيها اليوم، وربما خصومها غداً. فهم يميزون مواقفهم عن مواقفها في العديد من الازمات الدولية. والولايات المتحدة لا تستطيع ان تعتمد على قوتها العسكرية وحدها في قيادة العالم ومعالجة المشكلات الدولية، والا فانها قد لا تستطيع في النهاية ان تتجنب المصير الذي واجهته امبراطوريات عريقة سلكت سبيل القوة العسكرية وحده.

ان اياً من الكتل الاربع التي اشرنا اليها لن تفكر باي نوع من المواجهة العسكرية مع اميركا بالطبع. ولكنها ستواجه اميركا بالتاكيد في مجال المنافسة الحقيقية اليوم: مجال التقدم العلمي والتقني، ومجال المنافسة الاقتصادية والتجارية. في هذين المجالين بدات الولايات المتحدة تتراجع وتشعر بقوة خصومها، وخاصة اليابان واوروبا الموحدة. هذا التنافس مرشح للاحتدام في السنوات المقبلة وبالتالي الى تعارض المصالح. فالتنافس المحتدم لا يزال تحت السيطرة حتى اليوم، ولكن هذا قد لا يستمر طويلا. ولعل حرق المزارعين الفرنسيين والهولنديين العلم الامريكي مؤخراً خلال التظاهرات احتجاجاً على المواقف الامريكية من الاتفاقية التجارية، يمكن ان يعتبر مؤشراً الى تناقض المصالح، والى ان زمام السيطرة على المنافسة - تحت الضغط الشعبي - قد يفلت من احد الاطراف في اي وقت، وعندئذ ستبدا الحرب التجارية المكشوفة. ألم تكن التجارة والمصالح التجارية وراء الحروب الاستعمارية في القارة الاوروبية في القرون الماضية؟! اضافة الى ذلك، تواجه الولايات المتحدة الكثير من التحديات والمشكلات في الداخل: فهناك العنف، والمخدرات، والايدز، وتفاقم البطالة، والكحول، وتراجع الانتاجية... وهناك ايضاً التحديات والاعباء الاقتصادية. فالولايات المتحدة في مواجهة هذه التحديات، الداخلية والخارجية، لم تعد قوية كما كانت. وهي لن تستطيع ان تستمر في دور الشرطي العالمي.. فهذا الدور يفرض على الاقتصاد الاميركي اعباء لم يعد يستطيع ان يتحملها.

ادركت بريطانيا في يوم من الايام، بعد الحرب العالمية الثانية، انها لم تعد دولة عظمى. وجاءت حرب السويس درساً قاسياً يذكرها بهذه الحقيقة. ويبدو ان الولايات المتحدة تحتاج اليوم الى سويس جديدة، ربما «سويس اقتصادية» لتذكرها بانها ليست الدولة العظمى الوحيدة. ولكن ماذا عن موقع العرب في الظروف الدولية الراهنة، ومكانهم في النظام العالمي الجديد؟! فالوضع العربي الراهن قد لا يسمح برسم صورة مشرقة وقد لا يشجع على النظر الى المستقبل بكثير من التفاؤل. ولكن هذا لا يعني ان على العرب ان يستسلموا لقدرهم. ان العرب والمسلمين جزء مهم اليوم في عالم الجنوب الذي يمثل اكثر من ثلثي سكان العالم، بل انهم يقفون في مقدمة هذا العالم. ولا شك ان عالماً متعدد الاقطاب أفضل من عالم وحيد القطب، منحاز لاسرائيل، ويمدها بكل وسائل القوة والتفوق.

---

* كاتب فلسطيني.



المصدر : أكتوبر
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

ليست حكومة وإنما مجموعة حكومات !

كل وزير . . حكومة تعمل لحسابها ولا تعمل مع الجميع !

أنيس منصور

أطلق الرئيس بوش تعبير « النظام الجديد » .. أى إعادة تنظيم العالم كله من أوله لآخره على مزاج الولايات المتحدة الأمريكية . ولابد أن يكون على مزاجها ؛ فلم يعد فى الدنيا الا مزاج واحد هو أمريكا .. فهى الأقوى والأغنى .. وقد أسقطت الولايات المتحدة الشيوعية .. وتحولت هذه الولايات إلى دول مستقلة ارتبطت مصالحها فى كيان مهلهل اسمه « كومنولث الدول المستقلة » والنظام الجديد سيكون بدون روسيا .. أو بروسيا التى هى دولة كأية دولة أخرى .. ولم تعد دولة عظمى ، ولكن من المؤكد أنها دولة كبرى - الآن وغدا .. والشعب عدده كبير .. وبها موارد طبيعية من البترول والذهب والفضة والماس والأرض الزراعية والمياه وعشرات الألوف من علماء الذرة وعلماء الفضاء وكل فروع المعرفة الانسانية ..

وفى القرن العشرين كان « النظام الجديد » هو تقسيم العالم بين أمريكا وروسيا وشىء هلامى مضحك اسمه دول عدم الانحياز المنحازة كلها إلى روسيا وبعض الانتهازيين ينحازون إلى أمريكا .. فلم تكن دول عدم الانحياز غير منحازة فى أى وقت ، وبقيت دول العالم الثالث تحت ستار عدم الانحياز ، وكما عاشت تفككت هى الأخرى .. وكل دولة سارعت بإعلان الانحياز إلى الدولة التى تنفع وتساند عند الضرورة .. وما أكثر الضرورات عند الدول الفقيرة ! .



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

وفى كل مرة تظهر دول كبيرة تجتاح الدول التى حولها وتسمى هذا الذى حدث « نظاما جديدا » أى سيطرة دولة كبرى على دول أخرى صغيرة وتعليمها الادب والهوان لخدمة الدولة الكبرى .. وتسمى الدولة العظمى هذا الاستيلاء على أرض الغير ومقدراته « مجالا حيويا ».. أى المجال الضرورى لحياة الدول الكبرى .. ولايهم إن كانت حياة الدولة الكبرى تدوس حياة الدول الصغيرة .. لأن مهمة الدول الصغيرة مثل مهمة الأسماك الصغيرة ، أن تكون طعاما سائغا للدول الكبرى !

وكذلك إذا ظهرت فلسفة جديدة .. فإنها هى الأخرى تعيد تنظيم وتنظير العالم بما يتفق معها .. وتبدأ النظرية الجديدة بأن تنتشر بالذوق ، فإن لم ينفع الذوق لجأت إلى القوة ، أى فرض النظام الجديد والنظرية الجديدة بالقوة ..

وكل الإمبراطوريات القديمة هى دول عندها قوة وعندها نظرية .. أو عندها نظرية تساندها قوة .. أو عندها قوة ترشدها نظرية .. وعندما تتسع إمبراطورية فإن الإمبراطور يشعر أنه فى السماء .. وأنه فوق البشر ويظلم ويقتل ويسفك الدماء ، ولذلك فطاعته واجبة ، والناس جميعا فداء لحياته - كل الأباطرة كانوا كذلك .. وأباطرة العصر الحديث أيضا لينين مثلا كان يطاع دائما ، والرئيس الأمريكى صاحب السلطات فوق العادية ..

وكذلك كانت بريطانيا وفرنسا فى القرن التاسع عشر .. لقد اقتسمتا الدنيا ، وبعد الحرب العالمية الثانية اقتسمت أمريكا وروسيا هذا الكرة الأرضية ، واتجهتا إلى الكواكب تنقلان إليها كل مصائب الكرة الأرضية وعيوبها وأمراضها وأحقادها ، فكأن الإنسانية عندما تقدمت ارتفعت بمستوى السفالة والحقارة .. لم تغير شيئا من سلوكها الحقير ، وإنما نقلته إلى ملاعب أعلى من الأرض .. هذا كل ما حدث !

□ □ □

إذن هناك : قوة .. وهناك : نظرية .. وصاحب القوة يريد أن يكون أيضا صاحب نظرية ..

أى أن الحاكم يريد أن يكون فيلسوفا ..

والمثل الأعلى هو أن يكون الفيلسوف الحاكم .. وهذا هو حلم الفلاسفة وحلم الحكام ..

وصاحب النظرية يريد أن يكون حاكما .. أى الفيلسوف يريد أن يكون حاكما قادرا على نشر هذا الرأى بين الناس ..

والقوة بلا فلسفة غاشمة ..

والفلسفة بلا قوة هلوسة ..

وقد حاول أستاذنا العظيم أفلاطون أن يرسم لنا الدولة المثالية المنضبطة القوية الواعية .. أى التى تتوازن فيها القوة والنظرية .. فأقام « المدينة الفاضلة ».. وفى اللغة اليونانية يسمونها « يوتوبيا » أى التى ليس لها مكان .. أى دولة بلا مكان .. أى فى خيال صاحبها ..

ولكن افلاطون كان مؤمنا بإمكان قيام هذه الدولة .. مادام على رأسها الفلاسفة .. فالفيلسوف هو أعظم كائن إنسانى .. والفلاسفة إذا كانوا رءوس دولة فهى الدولة الفاضلة التى تتوازن فيها حقوق الانسان ورغباته .. وإرادته ونزواته .. فهى دولة علمية فلسفية ..

ولما طلبوا إلى افلاطون أن يحتل إحدى الجزر اليونانية وأن يجعلها دولته المثالية فشل .. وكان فشله أكبر دليل على أن صاحب النظرية ، ليس دائما أقدر الناس على تطبيقها .. فالمسافة كبيرة بين النظرية والتطبيق .. بين القول والعمل .. بين الفيلسوف والحاكم ..

ولكن الانسانية لم تيأس .. حاولت أن تحقق خيال الحكام وأحلامهم .. أن تدوس الصعوبات المستعصية التى تواجهها .. فلجأت إلى العنف .. فقامت الدولة الشيوعية مثلا بالحديد والنار .. وكان لينين أحسن نموذج للفيلسوف الملك .. فهو صاحب النظرية وهو الذى يطبقها بالنار .. فقتل الملايين وعاشت النظرية على أنقاضهم .. وجاء ستالين إمبراطورا فقتل عشرات الملايين ، ونفذت النظرية بدمائهم .. وفرض على الحضارة الإنسانية نظرية جديدة هى : الكتاب والقنبلة .. وانتشرت الشيوعية فى الدنيا بالكذب والغش والنصب والاحتيال والسفالة والعمالة

وبالفلوس ..

والمثل القديم يقول : دولة الظلم ساعة، ودولة العدل إلى قيام الساعة !

واستمرت دولة الظلم هذه سبعين سنة !

وظل حلم الانسانية كلها أن تجد حاكما عادلا .. أو حاكما فيلسوفا ..

إيطاليا بعد الحرب طلبت إلى الفيلسوف بندتو كروتشه .. أن يكون أول رئيس لها بعد موسوليني .. وهو الفيلسوف الملك .. واعتذر كروتشه لأنه يستطيع أن يكون فيلسوفا ولكنه لم يتدرب على أن يكون ملكا !

وإسرائيل طلبت إلى العالم الفيزيائي العظيم اينشتين أن يكون أول رئيس لها .. فاعتذر لأنه يستطيع أن يحصى عدد النجوم فى السماء ولا يستطيع أن يحصى عدد أوراق أى شجرة فى أية حديقة .. فإذا كان الرجل حاكما فشعبه هو النجوم والكوكب، وليس البشر .. فاعتذر ..

والثورة المصرية عرضت على مؤرخ الفلسفة لطفى السيد باشا أن يكون رئيسا، فاعتذر لنفس الأسباب .

ولذلك فعندما يتعذر أن يكون الحاكم فيلسوفا فإنه يختار إلى جواره عددا من المفكرين .. فإلى جوار الاسكندر الأكبر كان أستاذنا العظيم أرسطو، أعظم فلاسفة الإغريق .. وإلى جوار هتلر كان الفيلسوف الألمانى الفرد روزنبرج، ومن قبله كان الفيلسوف العظيم نيتشه ..

وإلى جوار موسوليني كان الشاعر البديع دانتسيو ..

ولم تنجح هذه الأمبراطوريات لأنها فرضت الفكرة بالقوة .. ولأنها وضعت الناس فى قوالب من الحديد، مع أن الناس مختلفون .. ولدوا كذلك وسوف يموتون كذلك .. ولأنها بالعنف قضت على إرادة البشر من أجل إرادة شخص واحد .. ولأنها سخرت مئات الملايين من أجل شخص واحد ..

فمات الشخص الواحد، ولابد أن يموت ، وسبقته إلى القبر نظريته أيضا !

وقد حاولت كثير من الدول أن تحقق لنفسها نوعا من النظرية .. أو نوعا من « إطار العمل » .. وان يكون هذا الإطار ثابتا .. وبذلك تمشى الشعوب فى نظم ثابتة ممتدة من الماضى إلى المستقبل فى رعاية الحاضر القائم على النظرية القوية .. أو القوة الرشيدة .

فكانت النظم العديدة .

ولكن يمكن أن تختار شكلين من اشكال النظم .. هما أكثر انتشارا . .وأكثر استقرارا أيضا..

هناك نوعان من الحكومات : حكومة علماء . وحكومة علمية .

حكومة العلماء هى التى تضم عددا من العلماء المتخصصين فيكون وزير الصحة طبيبا ووزير الدفاع ضابطا ووزير الداخلية ضابطا .. ووزير التعليم مدرسا .. ووزير الثقافة أديبا فنانا .. ووزير الزراعة مهندسا زراعيا .. إلخ .

وكل واحد منهم فى حاله .. « قرموط » فى بحيرة من الماء يعرف كيف يطفو ويغطس ويدور ويتحرك .. إنه فى مكانه الطبيعى .

ولأنه « القرموط » الوحيد فى البحيرة أو فى الحوض فهو يعمل ما بدا له .. دون أن يشعر بزملائه الآخرين من الوزراء .. وهو يبنى ويهدم على مزاجه .. ويبدأ من أول وجديد . كان أحدا لم يسبقه إلى منصب الوزير .. وبدلا من أن يكمل ما بدأه سلفه ، فإنه يؤكد للشعب دائما أن سلفه كان جاهلا .. وحتى يثبت هو لنا أنه ليس مثله يكون قد فشل وجاء دوره لكى يعود إلى الظل الذى جاء منه . ويجىء من بعده من يؤكد أنه كان وكان .. وتتكرر نفس الاسطوانة المشروخة التى تدور على الفاضى .. والنتيجة المؤكدة أن الدولة والوزارة لم تتقدم على يديه خطوة واحدة !..

وعيب هذه الوزارة : أنها ليست حكومة وإنما هى مجموعة من الحكومات . كل وزير هو حكومة تعمل لحسابها ، ولا تعمل مع الجميع ومن أجل الجميع !

وكان ذلك شكل كل الحكومات التى سبقت قيام الثورة الصناعية فى أوروبا .. وقيام الدولة العلمية : الشيوعية والنازية والفاشية والديمقراطية أيضا .



المصدر : أكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

والحكومة العلمية .. هى الحكومة التى لها سياسة ثابتة . فلسفة محددة . لها أول ولها آخر ولها عمر . هذه السياسة قد اقرتها السلطة السياسية أو الحزب الذى له نظرية . وهذه النظرية هى التى تستوعب حاضر ومستقبل الدولة وشعبها ومواردها . أما الوزراء فهم اشخاص اختارهم الحزب لكى يطبقوا سياسة الحزب . فإن نجحوا ظلوا فى أماكنهم وإن فشلوا جاء غيرهم . ولكن السياسة ثابتة . لا تتغير باسماء الوزراء .. بل إن الوزراء قادمون ذاهبون ولا يبقى الا الحزب ونظرياته .

والحكومة ليست « عزبة » يملكها الوزير ورئيس الوزراء ورئيس الدولة .. والشعب ليس « خدم السيادة » وليس عبدا اشتروه بأبخس الاثمان فى سوق العبيد .. وإنما الوزير خادم الشعب على مستوى رفيع . هذا هو شرط الحكم والحكومة .

ومعنى ذلك أن كل وزير يجب أن يرفع الصورة التى يحلم بها المجتمع إلى التطبيق يوما بعد يوم .. أى يقترب بالشعب من الخريطة المثالية .. فإن فشل جاء غيره .. وليست الوزارة تركة ورثها الوزير عن الذين خلفوه .. وإنما هى مهمة مؤقتة قصيرة أو طويلة .. وهو وشطارته !.

□ □ □

ولذلك نجد أن الحكومات الحديثة حريصة على ثبات واستقرار مسارها .. فاخترعت وصفة « الوكيل الدائم » .. أى الموظف الكبير الذى عنده سياسة الدولة التى يجب أن ينبه الوزير اليها .. أيا كان الحزب الذى اتى بالوزير .

فى بريطانيا مثلا .. عندهم هذا الوكيل الدائم .. أى الذى لا يتغير بتغير الوزراء الذين تأتى بهم الانتخابات عندما يفوز المحافظون أو العمال ..

فالوكيل دائم ..

والوزير متغير .. والوزير جاء ليحرص على التقاليد والاعراف والسياسة الثابتة لبلده .. وأن يضيف ماستطاع لنجاح حكومته .

اكثر من ذلك فى بريطانيا ..

فقد اتفقت الاحزاب اتفاقا غير مكتوب على أن تظل السياسة التى ترسمها الاحزاب المتعاقبة متفقا عليها .. يعنى إذا اجريت انتخابات فالاحزاب تزايد على بعض القضايا .. ولكن هناك قضايا لا تدخل سوق الانتخابات .. حرصا على الاستقرار والثبات وشكل الدولة وقوتها وهيبتها ..

أما « الثوابت » فى السياسة فهى أن بريطانيا نظامها ملكى ، ولا مساس بالامن القومى . ولا مساس بعلاقات دول الكومنولث بعضها ببعض . ولا مساس بسياستها الخارجية .

أما ما عدا ذلك فلتفعل الاحزاب ما تشاء ..

ويحدث كثيرا جدا أن يذهب رئيس الحكومة الى زعيم المعارضة لان مصير البلد ليس ألعوبة فى يد الاحزاب .. وإنما هو امانة يتعاون الجميع على ادائها وحياتها .. فعندما قررت مرجريت تاتشر دخول الحرب ضد الارجنتين دفاعا عن جزر فوكلاند استشارت زعيم المعارضة .. ولم يوافقها . إذن فالحرب على مسئوليتها ، ولم تسمح مرجريت تاتشر لصحفى واحد إن يذهب الى مكان المعركة .. بل أن الحرب بدأت وانتهت بانتصار بريطانيا . والصحافة لا تعلم ولا تتدخل !.

وفى الحرب العالمية الثانية اتخذ ونستون تشرشل ما لا نهاية له من القرارات الحديثة بعد أن تشاور مع المعارضة .. وبعد أن تشاور مع الامريكان والفرنسيين واحيانا الروس .. فلا نهاية لتوازنات الدولة فى الداخل والخارج .

فلا يستطيع أحد فى بريطانيا أن يغير شكل الحكم . ابدا . ولايستطيع أحد أن يدعو الى البروتستانية ضد الكاثوليكية . ابدا . وهذا الصراع الدائم من عشرين عاما فى شمال ايرلندا هو بين الكاثوليك والبروتستانت .. وبريطانيا لا مانع عندها أن تبقى الدماء تسيل إلى الابد .. لان فرض المذهب الدينى المخالف ضد سياسة الدولة المستقرة . وهو مرفوض بالحديد والنار .. والعالم يتفرج والضحايا يتساقطون .. فليكن .. إنها ثوابت سياسة الدولة البريطانية !.



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ □ □

أما فى أمريكا فهناك : الحكومة الامريكية والادارة الامريكية .. الحكومة هى طاقم الوزراء والوكلاء والسكرتيرين الذين يأتى بهم الرئيس المنتخب عن الحزب الجمهورى أو الحزب الديمقراطى .

وهم أحسن الناس فى رأيه ، وأقدرهم على التفاهم معه ، وتنفيذ سياسته التى جاء من أجلها ..

وفى بعض الاحيان تجد الرئيس الجديد لا يعين طاقما كاملا بل يحتفظ ببعض الناس الذين اختارهم الرئيس السابق الذى هو من حزب اخر .. لماذا ؟ لأنهم اكفاء . ولأن كفاءتهم ليس لها لون حزبى .. بل إنه كثيرا ما استعان بالوزراء من خصومه . لأن الخصومة أقل من الكفاءة . فهم كفاءة ضرورية له . والكفاءة لا ثمن لها ولا لون حزبيا . إنما هى فوق الألوان والاحزاب .. حدث ذلك كثيرا ، وهذه من الاعراف الدولية التى تدل على نضج الحاكم واتساع أفق الشعوب ..

وهناك الادارة .. وهى مجموعة الهيئات والمنظمات والتقاليد الثابتة التى رسمت الحكم فى أمريكا .. وجعلت النمو مطردا .. والسمو متناميا . وجعلت الحاكم ينصرف إلى ما هو أهم من تغيير وكيل أو مدير .

وهذه الادارة الامريكية تعلم أن اقصر الناس عمرا هم الرؤساء .. ولذلك فهى لا تفكر كثيرا فى الرئيس إنما فى الرؤساء .. وإذا جنح الرئيس عن فلسفة الادارة أسقطوه أو حتى اغتالوه .. كما حدث للرئيس كنيدى .. فقد تحالف ضده عدد كبير من عناصر الادارة الامريكية : المخابرات العامة والمخابرات الحربية ووزارة الدفاع وأصحاب مصانع السلاح والمافيا .. فقد كان كنيدى يدعو للسلام الذى معناه تسريح الجيش الامريكى وقواعده حول العالم وخراب مصانع انتاج الاسلحة التى تكسب الوف الملايين من دول العالم الثالث التى تفضل المدفع على الرغيف .. والتى تنسى فقرها ولا تذكر الا مجدها العسكرى !

فكان لابد أن يختفى . واختفى . وفيلم « ج . ف . ك » أى جون فتزجرالد كنيدى .. يؤكد أن اغتيال كنيدى كان نتيجة انقلاب ضده فى الادارة الامريكية .. لأنه خرج عن التقاليد الراسخة لنظام الحكم الامريكى !

وكان الرئيس كارتر طيبا جدا عندما فوجئ وهو يرقص مع زوجة امبراطور ايران ، والامبراطور يراقص زوجة الرئيس يوم رأس السنة سنة ١٩٧٩ ، بوجود مدير المخابرات الامريكية فى طهران . لماذا ؟ لاستقبال الخومينى .. وكانت مفاجأة للرئيس كارتر . فالرئيس وحكومته فى ناحية . والادارة الامريكية فى ناحية أخرى .

وسقط الرئيس كارتر .. وفى يده زوجة امبراطور ايران .. وانتصرت الادارة الامريكية على الحكومة ..

معنى الكلام

أما « النظام الجديد » الذى أعلن عنه الرئيس بوش ، فلم يكن واضحا لدينا ، بعد نهاية الحرب الباردة بين أمريكا وروسيا ، والحرب الساخنة فى الخليج ، وقد كسبت أمريكا هذه الحرب .

وأمريكا بعد ذلك لا تريد أن تدخل فى حرب مواجهة ، ابدا فى الصومال ذهبت القوات الأمريكية وعادت وبقيت قوات الأمم المتحدة وفى البوسنة والهرسك لم تذهب قوات أمريكا ، ولن تذهب وإنما قوات من الأمم المتحدة .

ولكن « النظام الجديد » لم يتضح لنا إلا فى التقرير الذى أصدره « المعهد التقدمى » التابع للحزب الديمقراطى ، والذى يضم ٥٧٠ عضوا من علماء وخبراء السياسة والاقتصاد فى الحزب ، وهذا التقرير هو مرشد العمل السياسى للرئيس كلينتون فلم يخرج عن الذى جاء فى هذا التقرير لأنه سياسة الحزب ، ولأن كلينتون جاء ينفذ سياسة الحزب . ولا يخرج عنها أبدا . ومعنى ذلك أن كلينتون مثل

عبدالحليم حافظ مطرب فقط.. صوت جميل ووجه جميل.. أما الكلام فمن تأليف شاعر غنائي وأما اللحن والموسيقى فمن تأليف موسيقار.. وأما هو الأداء الجميل الذى اختاره الحزب من أجله !

بس كده ؟ نعم بالضبط كده !

أما النظام الجديد فهو :

أولا : أمريكا لا تشترك فى أى حرب إلا إذا كان دفاعا عن المصالح الأمريكية .

ثانيا : أمريكا ليست خفير الدرك لأية دولة فى العالم .

ثالثا : أمريكا يجب أن تشجع الديمقراطيات « الضالة » - أى الدول التى كانت شيوعية وتريد أن تكون ديمقراطية حرة .

رابعا : أما الديمقراطيات المهددة فى العالم فأمريكا تقف إلى جوارها إلى الابد - تقصد اسرائيل .

خامسا : أمريكا لن تدخل فى حرب ضد العراق أو ضد إيران.. أو ضد الدولتين ابدا . وإنما تساعد الدولتين معا على القتال مهما طال . وقد كانت أمريكا تعطى الأسلحة للعراق وتعطى الخرائط بمواقع هذه الأسلحة إلى إيران !

وأمريكا الآن تساعد العراق وتساعد إيران عن طريق اسرائيل وكوريا الجنوبية .

هذا هو النظام الجديد.. أى النظام الذى وضعته أمريكا لسيادتها، وسيادتها على العالم.. □



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٣

النظام الدولي الجديد: وهم أم حقيقة؟

عرفان نظام الدين *

■ عاش العالم في نهاية الثمانينات وبدايات التسعينات ارهاصات متغيرات كبرى هزت اعماق النظام العالمي القديم الذي قام بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفتحت افاق قيام نظام عالمي جديد يسعى للسلام والتقدم والاستقرار واطفاء نار البؤر المتفجرة وحل المشاكل المستعصية.

وقد أطلقت التسمية التي يصفها البعض انها لم تكن سوى كذبة كبرى رددها الاعلام العالمي وقادة الدول الكبرى ولقيت اصداء واسعة في العالم كله، والمنطقة العربية حيث رددناها وكانها حقيقة واقعة تستحق الاحتفال والابتهاج وصدقنا هذه الكذبة حتى صارت جزءاً من حياتنا اليومية.

فقد تداعى الستار الحديدي ليكشف عن خفايا رهيبة من التخلف والتفكك، وتحطم جدار برلين الذي كان يعد الرمز الحي للصراع بين الشرق والغرب، وتفكك الاتحاد السوفياتي القطب «الاعظم» الآخر حسب مفردات السياسة الدولية. وانهارت الشيوعية، العدو الاكبر للغرب والانظمة الراسمالية، ونجم عن ذلك الترويج لدفن حقبة الصراع والرعب النووي وانتهاء الحرب الباردة.

ونتيجة لهذه التداعيات والمتغيرات تبارى المؤرخون والمحللون في رسم صورة المستقبل وترسيم حدود الانتقال من النظام العالمي القديم القائم على توازن الرعب «بين العملاقين» الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الى النظام العالمي الجديد القائم على احادية القوة «حيث اطلقت يد الولايات المتحدة قوة عظمى وحيدة تتربع على [illegible] الآن وحتى إشعار آخر، تظهر فيه قوة عظمى جديدة او توازنات وتحالفات مختلفة.

وجاءت حرب الخليج لتشكل بداية متميزة لقدرات النظام العالمي الجديد التي لا حدود لها، ودوره في اقامة تحالف تشارك فيه القوى الكبرى والصغرى، كل حسب طاقاته وامكاناته، للدفاع عن الشرعية الدولية وفرض «النظام» و«الانضباط» ومنع احتلال اراضي الغير وردع كل من تسول له نفسه الخروج عن «الخط» واعاده الى جادة الصواب بالقوة.

كما جاءت عملية احلال السلام في الصومال لتشكل بدايات طيبة لاستخدام الولايات المتحدة لقبضتها الحديد وقوتها الرادعة تحت مظلة الامم المتحدة ثم تسليمها الراية للقوات الدولية المكلفة بإنهاء ذيول الحرب الاهلية وتقديم المساعدات الغذائية والانسانية للاهالي المهددين بالمجاعة والموت.

وفهم من هذين الدرسين، والمثالين، بشكل واسع، ان يد الشرعية الدولية طويلة وذراعها فولاذية قادرة على الوصول الى اي مكان وضرب كل خارج عنها، وانها منحت تفويضاً كاملاً باستخدام القوة العسكرية في الوقت الذي تراه مناسباً، وبالتالي فما علينا الا ان نستبشر خيراً ونحلم بعالم الحق والعدالة والسلام، عالم لا مكان فيه لظلم، او انتهاك حقوق، ورفض لقرارات الامم المتحدة، او تعديات على ارض وعرض، والاكثر من ذلك عالم لا خوف فيه من تهديد نووي وكيماوي وجرثومي بعد نزع فتيل انفجار حرب عالمية ثالثة على المدى المنظور!

ونام العالم، ونمنا معه، على حرير الوعود والخطب والشعارات والآمال العظام، وبدأ المنظرون يتحدثون عن استراتيجيات تتناسب مع مقام القادم السعيد، وصدرت الدعوات للعرب قادة ومفكرين ورجال اعلام ومال واقتصاد للعمل على اللحاق بالركب ووضع نظام عربي جديد يواكب هذا النظام العالمي الجديد. ولكن حساب الحقل لم يات على حساب البيدر، كما يقول المثل، او كما يقول الواقع، فقد راحت «السكرة وجاءت الفكرة» ما دمنا في عالم الامثال، وانتهى شهر العسل بسرعة فائقة لنجابه بواقع اليم لم نذق فيه طعم حلاوته، ولم نشعر يوماً ان العدالة صارت على قاب قوسين وأدنى من قضايانا او ان السلام والاستقرار اللذين نحلم بهما منذ زمن بعيد يقفان على ابوابنا العامرة!

ومن يتلفت حوله قليلاً ليستعرض الاحداث ويتابع ويحلل لا بد وان يفجع بالنتيجة والجواب ويطرح على نفسه، قبل الآخرين سؤالاً جدلياً محرجاً وهو: هل النظام العالمي الجديد الذي يجري الترويج له هو حقيقة ام خيال، وهل هو ملموس ام انه مجرد سراب يتلاشى في صحراء الوهم الكبير؟

لا شك انه من الصعب العثور على اجابة شافية على هذا السؤال اذا كان المقصود مقارنة الواقع بالآمال والتطورات بالوعود، الا اذا اخذنا بعين الاعتبار وجود عوامل خفية وراء اطلاق هذه التسمية مما جعل الناس تنطلق من مفاهيم خاطئة وتبني حسابات وهمية، او اذا كان المقصود بالنظام العالمي الجديد هيمنة الولايات المتحدة على المقدرات والقرارات وخضوع العالم لحسابات المصالح والسياسات الاميركية بحيث تعالج القضايا والاحداث والازمات وفق ما تراه مناسباً وبمعايير ومكاييل لا علاقة لها بالشرعية الدولية بل بشرعية الامر الواقع القائم على القوة الاحادية المتفردة.

فالاخطار ما زالت كامنة على امتداد الكرة الارضية، ومناطق البؤر المتفجرة لم تنعم بالاستقرار والسلام، ولا حتى بالامل، والظلم يتصاعد، والتهديد النووي ما زال ماثلاً بعد انتقاله من يد مسؤولة الى اياد غير منضبطة وانظمة استبدادية، ومشاكل البشرية تزداد حدة وتنذر



باوخم العواقب.

انها صورة الواقع المرير المستمدة من امثلة صارخة تشكل معاناة حقيقية لا يبدو في الافق القريب اي امل بايجاد حلول لها وتشكل تهديداً

حقيقياً ليس لما يسمى بالنظام العالمي الجديد فحسب، بل للسلام العالمي برمته. ومن هذه الامثلة:

١- استمرار التعنت الاسرائيلي والرفض العلني لتنفيذ قرارات مجلس الامن ومبادئ مسيرة السلام. وتصعيد عمليات القمع والارهاب من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

٢- عدم ايجاد حل جذري للازمة في الخليج حيث انتهت الحرب، وبقي النظام العراقي على تهديده لامن المنطقة اضافة الى اقامة بؤرتين جديدتين للتوتر في الشمال والجنوب، وتجدد المخاوف من اختلال التوازنات في حال تكريس تقسيم العراق اضافة الى تجدد التهديدات العراقية باحتلال الكويت، وجاء اخرها في صحيفة «بابل» التي يشرف عليها عدي نجل الرئيس صدام حسين.

٣- تهافت ايران على تخزين الاسلحة والمعدات الحديثة وتهديدها لامن المنطقة وسط انباء عن حصولها على اسلحة نووية او على الاقل معدات واجهزة تمكنها من الحصول عليها قريباً ورفضها ايجاد حل لقضية احتلال جزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة لسيادة دولة الامارات العربية المتحدة.

٤- عدم القدرة على السيطرة على مصادر الاسلحة النووية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وحاجة بعض الدول المستقلة للاموال اللازمة للبناء والتنمية مما قد يجرها الى عرض قنابل نووية وخبرات فاعلة لمن يدفع اكثر.

٥- عدم استقرار الوضع في روسيا، رغم تمكن الرئيس يلتسن من اجتياز مرحلة الخطر في مواجهته مع اليمينيين واجراء الاستفتاء والحصول على وعود بمساعدات كبيرة من الولايات المتحدة والدول الصناعية. وقد دلت تجربة المأزق الروسي على ان اي تغيير في موازين القوى الداخلية سيؤدي حتماً الى تحطم امال «النظام العالمي الجديد» وعودة التوتر واجواء الاضطراب والحرب الباردة.

٦- تنامي الخطر الكامن في بقاء الصين، العملاق المتخفي، خارج نطاق الشرعية الدولية، وما يسمى بالنظام العالمي الجديد، وهو امر يثير القلق نظراً لقدرات الصين الفائقة بشرياً وعلمياً وسياسياً واتباعها سياسة الابواب المفتوحة مع اية دولة ترغب في الحصول على السلاح او التكنولوجيا والدعم.

٧- تفكك القوى الغربية وعدم اتفاقها على مرافق موحدة ودخولها في صراعات مكشوفة وتباين وجهات نظرها حول مختلف القضايا الراهنة اضافة الى حربها الاقتصادية المعلنة، وقلقها من الهيمنة الاميركية وهو امر تتفق فيه دول الوحدة الاوروبية التي ما زالت تحبو في مهدها دون ان تحقق الانطلاقة، واليابان التي تعاني الامرين من محاولات شل قدراتها ووقف طموحاتها الامتدادية والتوسعية الاقتصادية.

٨- اشتداد حدة التوترات والاضطرابات والحروب العرقية والطائفية وعدم توفر حد ادنى من الاتفاق على وسائل حلها. وهنا تظهر محنة جمهورية البوسنة والهرسك كابرز دليل صارخ على فشل النظام العالمي الجديد، وتسخيف قدرات الشرعية الدولية بعد ان تحولت اعتداءات الصرب وجرائمهم ضد المسلمين البوسنيين الى وصمة عار في جبين الانسانية، والغرب بالذات، الولايات المتحدة قبل اي طرف اخر بوصفها «سيدة» النظام العالمي الجديد بلا منازع.

وهذه الحرب الدائرة في البوسنة وغيرها من الحروب المعلنة والخفية من الشرق الاوسط الى الخليج، الى الجمهوريات الاسلامية المستقلة وصولاً الى كمبوديا والكوريتين تهدد بتفجيرات كبرى اذا لم ينزع فتيلها وقد تجر معها قوى دولية في النهاية لتدق المسمار الاخير في نعش النظام العالمي الجديد.

٨- شل قدرات الامم المتحدة وتحويلها الى اداة طيعة تنفذ التعليمات حسب الموازين والمعايير الخاصة مع غياب القوى الفاعلة لدول العالم الثالث، او ما كان يسمى بدول عدم الانحياز. ولعل ما يجري في البوسنة والهرسك يعطي دليلاً دامغاً على ازدواجية المعايير وفشل الامم المتحدة في وقف مجزرة رهيبة وجريمة الابادة والتطهير العرقي التي يرتكبها الصرب.

٩- انتشار التطرف بشكل مخيف على امتداد الكرة الارضية وبروز مخاوف من تجدد الاعمال الارهابية غير المسؤولة نتيجة للتهاون في حل الازمات المتفجرة مما قد يؤدي في المستقبل الى فقدان السيطرة على مقاليد الامور وانتشار الفوضى، رغم الاجراءات الدولية.

١٠- تزايد خطر انتشار المخدرات وارتفاع نسبة البطالة والفقر في العالم حيث اشار تقرير لمركز حقوق الانسان في الامم المتحدة، نشر اخيراً الى ان نصف سكان العالم على الاقل محرومون من جميع حقوقهم الاساسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية او من جزء منها. ويعيش ١,٥ بليون شخص من مجمل سكان العالم في حال فقر مدقع وبليون اخر في حدود الفقر. بينما يعاني ٧٨٠ مليون شخص من سوء التغذية كما ان هناك اكثر من بليون شخص أمي و١٧ مليون لاجئ في العالم، بينما وصل عدد المهجرين داخل بلدانهم الى ٢٥ مليوناً.

هذه الامثلة والارقام المخيفة تثير من جديد اسئلة جدية حول واقع النظام العالمي الجديد والمخاطر الحقيقية التي تحيط به بل انها ربما تعيد طرح السؤال الاولي الذي بدأ الكثير منا يطرحه، خاصة ونحن نرى الظلم يحيط بنا من كل جانب وهو: النظام الدولي الجديد؟ هل هو حقيقة ام وهم، وهل هو واقعي ام انه مجرد سراب؟

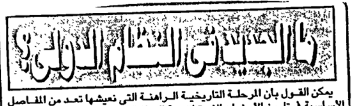
• كاتب وصحافي عربي.



المصدر : الشعب

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



ما البديل في النظام الدولي؟

بقلم:
مختار إحسان عزيز

يمكن القول بان المرحلة التاريخية الراهنة التى نعيشها تعد من المفاصل الاساسية فى تاريخ الاوضاع الاستراتيجية العالمية، شهدت فيها الامم والشعوب انتهاء الحرب الباردة بين القطبين المتصارعين، والذى الف «توازن الردع» بينهما، ضابطاً ومحركاً لشبكة العلاقات الدولية، وتوازناً نسبياً فى الاداء لاليات التنظيم الدولى الذى جاءت نشاته ثمرة من ثمار انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعكست هياكله وتوزيع الادوار ضمن مؤسساته، التبدل الطارىء على موازين القوى بين المنتصرين فى الحرب والمهزومين فيها. وقد ادى غياب الدولة العثمانية عن مسرح العلاقات الدولية وخروجها النهائى من حلبة القوى الكبرى المتغلبة، إلى فقدان المسلمين اى دور فى صياغة او المساهمة فى بناء التنظيم الدولى الذى دعا إلى تاسيسه فى عام ١٩٤٤ الرئيس الامريكى فرانكلين روزفلت، ليخلف تنظيم (عصبة الامم) الذى انهار بسبب عدم قدرته على حفظ «السلم العالمى» وكبح جماح القوى الدولية الجانحة إلى «الاستعمار» والصراع على مناطق العالم واقاليمه.

وقد استقبلته شعوب وامم الارض وقتها بكثير من الاستبشار، يحدوها امل فى تحقيق غايات كفاح الشعوب للخلاص من ظاهرة الاستعمار وانقاذ أوطانها واقاليمها من فظائع الحرب ولاسيما فى عالم الجنوب الذى كان مسرحاً لفظائع الحرب بين القوى الاستعمارية الكبرى، فوضعت ميثاق «الامم المتحدة» وانظمة محكمة العدل الدولية فى مؤتمر سان فرانسيسكو فى عام ١٩٤٥ وإذا كان تاريخ التنظيم قد سجل ظهور مبادىء سامية مع ولادة ذلك الميثاق واضفت ما اصطلح على تسميته بـ «الشرعية الدولية» على كفاح الشعوب من أجل التحرر، وسجل قواعد جديدة لتصفية الاستعمار، فإن ذلك التنظيم أبى إلا أن يحتكم إلى موازين القوى الفعلية التى كانت سائدة وقت ميلاده، مجافياً بذلك مبادىء وقواعد العدالة، بإصراره على تمتع القوى العظمى وحدها دون سواها بعضوية دائمة فى «نادى الاقوياء» بمجلس الامن واحتكارهم «لحق» النقض. وهو ما أعاق المؤسسة الدولية عن أداء رسالتها كاملة طيلة مرحلة «الحرب الباردة» وجعلها تبدو مشلولة فى الكثير من الاحيان ازاء قضايا خطيرة يعدها ميثاقها مهددة للأمن والسلام العالمى، وانعكس ذلك بدوره على دول وشعوب عالم الجنوب شعوراً بالاحباط والياس حيال المنظمة الدولية وامكانية قيامها بدور فى رفع الضيم والقهر الذى طالما تعرضت له تلك الدول والشعوب. وهو ما أدى بدوره إلى سلبية فى المشاركة فى التنظيم الدولى ومؤسساته ومنظماته الفرعية وحتى تنظيماته الاقليمية لوقوعها تحت سطوة وهيمنة القوى المتغلبة المهيمنة على المؤسسة الأم «الامم المتحدة».

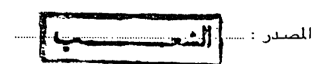
وكان حصاد البشرية من العيش فى مظلة شعار المنظمة الدولية «الأمن الجماعى» هو اندلاع ما يزيد على المائتين من الحروب المحدودة والإقليمية راح ضحيتها اكثر من عشرين مليون نسمة.

وبعد رحلة شاقة من مجاراة السباق والتحولات الداخلية والخارجية، وما انتهت إليه من نتائج فى «الاتحاد السوفيتى» ظهر الرئيس الامريكى جورج بوش مستعيداً تاريخ سلفه توماس ولسون الذى دعا إلى إقامة «عصبة الامم» عقب الحرب العالمية الأولى، وسلفه الاخر فرانكلين روزفلت الذى دعا إلى إعادة بناء التنظيم الدولى فى صورة «الامم المتحدة» ظهر الرئيس بوش أمام العالم فى موقف يبدو متشابهاً مع موقف سلفيه، لكنه هذه المرة اكثر زهواً وغروراً بما تحقق على صعيد موازين القوى والذى احتسب استراتيجيا لمصلحة الولايات المتحدة، ليبشر الامريكيين بقوله:–

«لقد انقذنا اوروبا وتغلبنا على الشلل، ووصلنا إلى القمر واضانا العالم بثقافتنا، والان ونحن على مشارف قرن جديد، نسال: لمن سينسب هذا العصر؟ إننى أؤكد انه سيكون عصراً امريكياً اخر».

ورؤية الرئيس الامريكى بوش هذه لاتكاد تختلف عن رؤى وافكار سلفه الرئيس نيكسون الواردة في كتابه: «الفرصة السانحة» التى تتمحور حول امكانية احتفاظ امريكا بدورها المهيمن على العالم لمدة قرن اخر هو القرن الحادى والعشرون، بمواصلة نزعتها «العالمية» التى هى بالضرورة تستلزم التحكم فى اليات التنظيم الدولى ومؤسساته وتوجيهها الوجهة التى تحقق مصالح الاثرة للولايات المتحدة بمنظور استراتيجى شامل.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

وبالرغم من قصر الفترة التى مضت على غياب القطب السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة وحلفائها بالهيمنة علي جهاز حفظ الأمن والسلم الدوليين فى المؤسسة الدولية، فإن مؤشرات ونتائج السياسة الأمريكية باتت واضحة منذ أزمة الاحتلال العراقى للكويت وحتى الآن، حيث كشفت اضمحلال الدور المنوط بالجمعية العامة، وتهميش وعدم احترام محكمة العدل الدولية، برغم أنهما الهيئتان الأساسيتان الأكثر تمثيلاً لإرادة الشعوب والأمم. هذا من جهة ومن جهة أخرى ابرزت انفراد مجلس الأمن فى اتخاذ القرارات وخضوعه للمشيئة الأمريكية المطلقة التى لا استئناف لأحكامها.

أما الجديد غير المسبوق فى مجال توظيف المنظمة الدولية فى تحقيق استراتيجيات الدول الكبرى المتغلبة فهو التدخل فى الشئون الداخلية للدول، باستخدام مسوغات مختلفة، أدت فى المحصلة إلى واد مبدأ سيادة الدولة على إقليمها، الذى طالما حرص «الميثاق» على تكريسه وتأكيد احترامه.

ومثلما كان يحدث فى أعقاب الحربين العالميتين، حدث عقب انتهاء الحرب الباردة. ان اجتاحت العالم موجة من الفوضى فى العلاقات الدولية والاضطراب والغموض، دفعت صناع القرار إلى بذل جهد مضاعف لاستجلاء وإدراك المستجدات فى الوضع الاستراتيجى العالمى، بينما يحاول الفاعلون والمؤثرون منهم ترويضها وإعادة ترتيبها على نحو يحقق لهم مصالحهم، كل ذلك يحدث دائماً فى ظل ما يطلق عليه عادة بإعادة بناء التنظيم الدولى أو ترتيب أوضاع العالم من جديد.

قبل أن نطرح السؤال الرئيسى: ما الجديد فى النظام الدولى؟ نود أن نشير إلى ان المستجدات فى الوضع الاستراتيجى العالمى، تأتى هذه المرة والنظام الرأسمالى العالمى يواجه بتحديات وتساؤلات لاتقل خطراً وحدة عن تلك التى واجهت النظام الشيوعى، لها أثارها على مراكزه منفردة. وعلى منظومة التحالفات بين تلك المراكز فى المستقبل الذى ربما لايكون بعيداً، ولعل من مؤشرات حالة المراجعة المحتومة تلك ما نتج عن الفكر السياسى والاستراتيجى الأمريكى خلال المرحلة الراهنة من رؤى ونظريات ترجمت حالة انقسام على صعيد النخب الحاكمة والنخب المفكرة حيال مسالة «العالمية» أو «القومية» النزاعة إلى الانكفاء على الذات، وقد صاحب ذلك سيولة وديناميه ملحوظة فى دلالات المصطلحات والمفاهيم المستخدمة فى الكتابات السياسية والاستراتيجية، يعكس الحالة النفسية العامة للأمريكيين، وهم يعيشون لحظات النشوة والفرح لتراجع «العدو التقليدى» من على مسرح السياسة الدولية، وفى نفس الوقت حالة من الانقسام والتردد أمام خيارات المستقبل وما يحمله من تحديات جديدة، وقد كان لهذا -كما لاحظ الكثيرون- ظلاله على الحملات الانتخابية لانتخابات الرئاسة الأمريكية.

إذاً، فأين الجديد فى النظام الدولى؟ ومتى جد؟ وأين؟ ومن أجل من؟ ولماذا؟ هل تحققت امال وطموحات التنظيم الدولى فى فرض «الشرعية الدولية» على أساس المساواة والعدالة، واستبعد الاسلوب الانتقائى فى عمل الياته وفى الحالات التى تطبق فيها مواد الفصل السابع من الميثاق؟

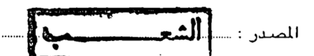
هل اصبحت «الامم المتحدة» تتدخل عسكرياً فى بؤر التوتر والحروب الأهلية، تطبيقاً لنظرية الامن الجماعى من منطلق حماية الارواح البشرية واحترام حقوق الانسان، دون اعتبار لتمييز عنصرى أيا كان دينياً أو عرقياً، ام هل إن دورها لايزال يقتصر على إضفاء الشرعية على تدخلات قوة أو قوى بعينها تتدخل عسكرياً فى مناطق معينة بهدف تحقيق أو تامين «مصالح استراتيجية معينة» ولا تابه لما يجرى فى سواها من بؤر التوتر والنزاعات، حيث لا مصالح لها، أو حيث تستدعى مصالحها استمرار تلك الحروب؟

هل تراجع دور «توازن القوى» فى صياغة الإرادة الدولية المشتركة، ليخلى محله لمبدأ «توازن المصالح» فى تأسيس قواعد التنظيم الدولى وضبط علائقه ونظمه؟

هل اختفت نظرة المركز الغربى المتغلب التى تقوم على مركزية وأحادية الحضارة الغربية «التى يجب» ان تسود العالم بحجة «العالمية» أو الكونية لتحل محلها نظرة تستند إلى العدل والواقعية غير المنحازة تعترف بوجود تعدد حضارى عالمى، وتسعى إلى بناء علاقات متكافئة فى عالم هو عبارة عن منتدى انسانى للحضارات؟

هل نحن أمام حتمية تاريخية جديدة تتغلف هذه المرة بإزار ايديولوجى مختلف، لكن يظل محتواها قائماً على الأنا الاستعمارية التاريخية المسببة لكل ماسى وفواجع الانسانية عبر التاريخ، وإذا كانت تلك هى نظرتنا نحن فى عالم الجنوب، والتى لها من المبررات والأسباب ما لاحصر له، فإن للكتاب الغربيين نظرة أيضاً فى هذه «البدعة»، وإن كانت تصدر عن زاوية للنظر مختلفة بحكم تباين المواقع والادوار والمصالح، ومن ذلك ما جاء على لسان كاتب استراتيجى المانى كبير هو اودو شتانيباخ رئيس معهد دراسات الشرق فى هامبورج فى مقالة له عن «النظام العالمى الجديد» جاء فيها:





المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٢

إن «الجديد في النظام العالمي الجديد» هو حلول فوضى من نوع جديد محل الفوضى من النوع القديم. فقد كانت «فوضى النوع القديم» مقصورة على الاطراف، وتعكس تضارب مصالح الدولتين العظميين في الجنوب وعليه، وخطوطها الحمر عدم المساس بأمن ومستقبل دول المركز في أوروبا وأمريكا أما «الفوضى الجديدة» فلا تستثنى أحداً غير الولايات المتحدة. ولا يرجع ذلك من وجهة نظره إلى «إرادة واعية» من جانب الطبقة السياسية في أمريكا، بقدر ما يعكس العجز عن «تنظيم العالم» بالطريقة التي تحفظ «مصالح مختلف الفئات المتنافسة داخل السياسة والصناعية الأمريكيتين»، و«تململ سائر الاطراف في الشمال والجنوب أمام الأوضاع الجديدة لأسباب مختلفة».

لقد تساءل كتاب كثيرون في اطار دراساتهم لاستشراف مستقبل النظام الدولي عقب الحرب الباردة، عن امكانية توافر فرصة حقيقية لايجاد نظام مختلف تماماً –نظام امن جماعي مؤسس على قواعد القانون– يحكم علاقات الامم خلال القرن الحادي والعشرين؟

وإن كانت اجابة بعضهم قد جاءت بالايجاب –مثل روبرت مكنمارا في كتابه: ما بعد الحرب الباردة– فإننا نزعم أن ذلك متعذر في «اللحظة» التاريخية الراهنة لكثير من الاسباب. وإلى أن يتحقق توازن جديد في الأوضاع الاستراتيجية الدولية، يستلزم اضفاء تعديلات جديدة على التنظيم الدولي، تعكس صعود قوى اقتصادية جديدة لعله يفسح مجالاً أمام عالم الجنوب لانبعاث كفاح جديد من أجل تحقيق ذاته والنهوض بدوره في التدافع بين الحضارات والثقافات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٣

مستقبل النظام الدولي الجديد

● هذا الموقف المتردد وغير الإنساني كفيل بأن يهدم النظام الدولي الجديد

موضوع البوسنة يتحول بشكل مثير للدهشة، فقد بدأ السجال بين أوروبا وبين الولايات المتحدة، والبعض يشير الى ان هناك انفصالاً لأول مرة منذ الحرب الباردة بين السياسات الأوروبية والأمريكية. وبعض الامريكيين المسؤولين يكيلون الاتهام لأوروبا لدرجة ان السيناتور الامريكي جوزيف بايدن تكلم بصراحة في لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس واصفاً السياسة الأوروبية بأنها «مؤسسة على ثقافة وديانة مختلفة عن الولايات المتحدة. إن لم تكن قائمة على التعصب الاعمى. ومن المؤكد ان الموقف كان سيختلف تماماً لو كان الوضع مقلوباً وكان المسلمون هم الذين يقومون بالمذابح التي يقوم بها الصربيون».

والحق ان الموقف الأوروبي فعلاً غير مبرر، والمماطلة واضحة وكان هناك ترتيباً خفياً لإعطاء الصرب، ثم الكروات بعد ذلك الفرصة لتهجير المسلمين البوسنيين واخلاء البلاد منهم فضلاً عن إبادتهم الجماعية واحتلال اراضيهم.

والواقع ان أوروبا قد خذلت امريكا تماماً وظهر من خلال المواجهات الاعلامية ان أوروبا لا تريد حلاً فاعلاً، حتى رفع الحظر عن مسلمي البوسنة في السلاح ليتمكنوا من الدفاع عن انفسهم رفضته أوروبا، وهو الحل الذي ارتآه الرئيس كلينتون وارسل وزير خارجيته للاتفاق عليه. ولم يوافق الأوروبيون ايضاً على الغارات الجوية التي دعا اليها الرئيس الأمريكي لقصف مواقع المدفعية الصربية التي راحت تحصد أرواح البوسنيين المسلمين دون وازع.

ويتحدث بعض المعلقين عن ان كلينتون مضطر الى التراجع لا بسبب الرفض الأوروبي فقط بل بسبب ميل الراي العام الأمريكي للابتعاد عن المشاكل العالمية والالتفات الى مشاكل أمريكا الداخلية. وهذه حجج ليست دقيقة، وربما كانت من قبيل الحق الذي يراد به باطل.

وإذا كان الأمر كذلك فلا بد ان تبادر القوى الأخرى بإثبات وجودها، لا بد من ان يناقش موضوع التدخل ليس فقط في اروقة الأمم المتحدة، بل في أروقة الدول الأوروبية. فالمنظمة الدولية مقيدة اليدين ولا تملك ان تقوم بعمل ايجابي إلا من خلال وبواسطة الدول الكبرى.

وهذا الموقف المتردد وغير الانساني، حيث تقدم ابشع مذبحة بشرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن، كفيل بأن يهدم النظام الدولي الجديد. فإذا فقدت الدول الكبرى مصداقيتها أمام هذا التحدي «الفاشي» الصارخ. كما وصفه السناتور بايدن، أصبح من الصعب ان يأمل أحد في نظام دولي جديد يقوم على العدالة، وعلى ردع المعتدي واحقاق الحق.

والدول الاسلامية وغير الاسلامية مطالبة بالتدخل والسعي الى وقف المذبحة واعادة الحقوق الى أصحابها، ليس فقط استجابة للضمير الانساني، بل للمحافظة على الآمال العريضة التي توقعها الناس في كل انحاء العالم بعد انتهاء الحرب الباردة.

وليس من المبالغة في شيء القول بانه ما لم يردع المعتدي في البوسنة والهرسك، وتسترد جميع الحقوق، فإن مستقبل العالم سوف يكون عرضة لخطر أكيد.

«الشرق الأوسط»

* * *

التحدّي في آفاق النظام العالمي الجديد

الفقر الشيمة.. والفقر الهزيمة

ملحم كرم

آفاق النظام العالمي الجديد حافلة بالتحديات في غير جانب ومجال، سواء للمواطن والانسان الذي لا يستحق انسانيته ما لم يجد شيئاً له قدسية يرضى من اجلها ان يحترب ويموت.

المواطن والانسان. بل المواطن الانسان. او ليس هذا ما علّمتنا الاحداث؟ احداث امس. واحداث الزمن الغابر. فيوم تفسد هذه المعادلة في لبنان يصير ما صار من سنة ١٩٦٩ حتى ١٩٩٠ تكراراً.

كما صار من سنة ١٨٢٤ حتى سنة ١٨٦٠. وكنا ظنّنا، في حدس التفاؤل والرضى، ان سنة ١٩٤٣ هي الختام السعيد لسلسلة العبث... فاذا نحن امام مغايرات قدرت على قلب المعادلة كأنها تدعونا الى وعي اكثر من ان نمشي في طريق التفتيش عن صيغة الغد. اقول هذا مع ايماني بأن كل صيغة لا ترتكز الى وحدة لبنان وتُوحّد اللبنانيين تبقى ظناً واهماً في ذهن واضعها كمثل من يتصوّر الدجاج وقد نبتت له اسنان.

والمواطن الانسان لا يستطيع ان ينفي المواطن الانسان. لأنه صنوه وكفؤه وندّه. وهذا المفهوم يجب ان يترسّخ في ذهن النظام العالمي الجديد. لأن هذا النظام لا يجوز ان يكون احادياً بل يجب ان يكون مُوحّداً. فالقصة اكبر بكثير من سقوط جدار برلين. والتحدي اعظم بكثير من سقوط البولشفيك بالبريسترويكا والغلاسنوست. والبولشفيك ليسوا الشيوعيين بل الذين ألفوا عام ١٩١٧ الاكثرية المؤيدة للينين ضد المنشفيت: الاقلية التي ناهضته.

بالامس القريب، ايام الحرب الباردة التي تنوّرها من سنة ١٨٤٠ مُفكر سياسي، راء مثل الكسي دوتوكفيل اذ قال ان في منتصف القرن العشرين سيكون العالم قسمة بين اميركا وروسيا. بالامس القريب كانت المراهنة على تبادل إنكار الوجود. اليميني ينكر على اليساري وجوده ويتهمه بذلك. واليساري يُنكر على اليميني وجوده ويتهّمه بذلك. شيء من صراع تليد بين الانسان والانسان. في المعتقدات كما في العقائد. سيرة البدعة الآريوسية تُستعاد بمعركة المُعطّلة والمُشبّهة التي حسمت المعتزلة شيئاً منها. وتستمر البدَع والنِحَل حتى تبلغ كنيسة هذا الزمان. تيلاردو شردان يسار الكنيسة، والكاردينال جوزف سيري مؤلف «جتسماني» (جبل الزيتون) يمينها. حتى اذا قام من يتوق الى تجسيد الفكرة شخصاً او فريقاً من ناس، كما اعتقد سانت بوف، قام في المقابل من يفضل ابقاءها في خط التجريد كما مع ارسطو او مع هيغيل... وقام في النتيجة، قوم ثالثون يحتارون في تحديد الحق لمن من الاثنين يكون.

انها ازمة الغد وتحدّي الغد. المعركة بين الآحادية والتوحيد. فليس من يدري ماذا سيكون المواطن الانسان في كل العوالم... من العالم الاول الى العالم الثالث مروراً بالعالم الثاني (الشيوعية).

ولكن، هل من عالم ثان بعد، او ان الكوكب السيّار مُرَشح ليحتوي عالماً اول وعوالم ليس من يدري تراتبها في التعداد؟ ذلك ان في الآحادية خطراً على الانسان، مادياً وروحياً، لأنه قد يصبح مُترنّحاً في ترجّحه بين استكانة الانتماء واستحالة الاختيار. فالفقر الذي كان شيمة عند الذين قرّبوا بين السماء والارض صار هزيمة للضعفاء في الارض. البابا يوحنا الثالث والعشرون، صاحب الرسالة البابوية «الكنيسة امُ ومعلمة»، كتب في وصيته، وهي اخر كلام له: «ولدت فقيراً، وسعادتي انني فقيراً اموت». او ليس في هذا الكلام تلاؤم روحي رفيع مع كلام احد ائمة الصوفية، ابي يزيد البسطامي، على الرسول العربي الكريم؟ كان الرسول ـ يقول ابو يزيد ـ يلبس الصوف وينتعل المخصوف ويركب الحمار ويحلب الشاة. وكان يصلي فيقول: «ربّ، احيِني مسكينا وأمِتني مسكيناً واحشرني في زمرة المساكين». يسوع المسيح ولد فقيراً. وعاش فقيراً. وهو يعلّم سمو التواضع والفقر والسماح، بالقدوة. والرسول علّم الفقر كذلك، بالعيش وبالقدوة. وكان يكرز على المسلمين عترةً ومُعتنقين: اذا جاع القوم كنتم اول من جاع. واذا شبع القوم كنتم آخر من شبع.

هذا الفقر الشيمة.. اين منه الفقر الهزيمة في الصومال مثلاً وفي غير الصومال من بلدان البنيات البشرية النحيلة من جوع والجاحظة العين من مرض؟

ماذا عن هذا التحدّي في آفاق النظام العالمي الجديد؟

انه سؤال العصر. تطرحه العوالم كلها. حتى العالم الاول نفسه. لأن القوي يخاف من نفسه لأنه يخاف على نفسه من قوته نفسها. انه يخاف من نفسه، اكثر مما يخاف منه الآخرون، لأن كل قوة تحمل في ذاتها سر دمارها مثلما تحمل سر دمار الآخرين.

افكار. وهواجس. وتطّلعات. كلها يُقلق. وكلها يغلي بحمى البحران بانتظار النتيجة الحاسمة التي ينتظرها العالم على جمر.

السلام والتنمية

أحمد نافع

يمكن وصف النظام الدولى البازغ - نتيجة التحولات الجارية منذ العقد الأخير - بانه نظام التنمية الشاملة، وهي التنمية القائمة علي تعزيز التقدم الاقتصادى والاجتماعى في ظل السلام، واعادة تاكيد الإيمان بحقوق الانسان وحرياته الأساسية من خلال عملية تحقيق الديمقراطية داخل الدول وفيما بينها علي السواء . وتمثل هذه المهمة العظمي ذات المنظومة الثلاثية امل الانسانية في حياة أفضل: تحقيق اكبر قدر من العدل الاقتصادى والاجتماعى وتصحيح مسار العلاقات الدولية ، فبدون السلام لا يمكن تحقيق التنمية، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية، وبدون التنمية لا يمكن تحقيق الديمقراطية، لانه اذا فقدت المجتمعات المقومات الاساسية للتقدم، فانها تقع ضحية للمنازعات. وبدون الديمقراطية لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية، وبدون هذه التنمية لا يمكن الحفاظ علي السلام لمدة طويلة.

واذا ما امعنا النظر في الاوضاع العالمية القائمة حاليا فإننا نصل من خلال التحليل الدقيق الي ان الجوانب الاقتصادية في العلاقات الدولية قد اصبحت لها الاولوية في تشكيل هذه العلاقات بمختلف جوانبها، وتتأكد هذه الحقيقة من واقع ان زوال الحرب الباردة بانتهاء المعسكرين الثنائيين قد اسقط هيمنة الاعتبارات السياسية علي الاعتبارات الاقتصادية، وهذا هو ما نلمسه في تسابق مجموعة الاسرة الدولية الي ايجاد حلول ناجحة للمشكلات القائمة في مجالات التجارة واسعار السلع الاساسية والديون ونقل التكنولوجيا، وغيرها من المشكلات المتصلة بمستقبل الشعوب في الدول النامية والمتقدمة علي السواء. فالبلاد الصناعية الكبري تعمل علي الاحتفاظ بمستويات التنمية التي بلغتها والدول النامية تعمل علي الخروج من دائرة الفقر التى تعانى منها.

واذا كانت هناك نزاعات جديدة تفجرت في كثير من مناطق العالم - واخطرها في اوربا حاليا - فان ذلك يرجع الي ان دولا كثيرة ، على نحو ما ظهر في الاتحاد السوفيتى السابق وفي اوروبا الشرقية - قد تحررت من اسر القيود الايدلوجية التي كانت تحكمها في الماضي

وادت الي انهيارها اقتصاديا واصبحت تتطلع الي الحرية والتنمية. وهذا يفسر الخيارات التي عبرت عنها دول الكومنولث في اسيا، املا في تعويض ما فاتها من تقدم. كما انه يفسر بدوره ارتباط التنمية بالديمقراطية، وصلة الاثنين بالسلام «المفقود» في بعض بلدان افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية.

علي ان تدهور الوضع الاقتصادى فى القارات الثلاث يتفاوت بدرجة كبيرة، حيث يتضح ان التنمية



المصدر : الأهـرام الاقتصادى

التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٢

٤٧]، فقد ورد فى التقرير:

«ان معظم البلدان الأفريقية افقر اليوم مما كانت عليه عندما نالت استقلالها فى اواخر الخمسينات وفى الستينات، والقارة بمجملها تضم ٣٢ بلدا من اقل البلدان نموا فى العالم التى يبلغ عددها ٤٧ بلدا، وافريقيا هى المنطقة المنخفضة الدخل الوحيدة فى العالم التى يرجح ان يزيد فيها بحلول عام ٢٠٠٠ عدد السكان الذين يعانون الفقر، اذا ما استمر الاتجاه الحالى على ماهو عليه، وهى ايضا المنطقة الوحيدة فى العالم التى تعادل ديونها الاجمالية ناتجها الاقتصادى او تزيد عليه وان قوة الدفع للتعددية السياسية فى افريقيا التى يمكن ملاحظة تباشيرها، لا يمكن ان تتحمل الهجمة المستمرة للتصحر والمجاعة والحرمان. فالفقر تربة غير صالحة للديمقراطية، وهو يولد سعيا لتأمين البقاء لا يمكن ان تقيده حدودا وطنية. والبلدان الأفريقية فى حاجة الى ان تصبح مالكة لمقدراتها الاقتصادية ضمن اطار عالمى اكثر دعما.

ومع ذلك فان اوضاع افريقيا لا تدعو الى اليأس اذا ماعملت دول القارة بقوة على زيادة التكامل فيما بينها الى جانب اضفاء الطابع الدولى على عملية التنمية بأبعادها الجديدة. وقد كان من الأمور الباعثة على التفاؤل ادراك المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة للدور الجديد الذى تتبناه المنظمة الدولية لتوفير أعلى درجات التعاون الدولى من أجل التنمية، فقد اعتبر اعضاء المجلس «اهداف تحقيق السلم والتنمية والعدالة متلازمة لا تنفصم عراها ومتساوية فى قيمتها الجوهرية، كما اكد الأعضاء أن التعاون الدولى فى مجال التنمية والقضاء على الفقر مرتبطان عضويا بالحفاظ على السلم، ويلزم السعى لتحقيق الاثنين بنفس الدرجة من القوة»

والواقع ان صلة السلم والتنمية والديمقراطية ببعضها - على النحو الذى اصبحت عليه الان - يرجع الى تطور مفهوم حفظ السلام بأبعاده التنموية والديمقراطية نتيجة المتغيرات العالمية المتلاحقة، التى كشفت عن ان «المسائل غير العسكرية، اصبحت لها فى الوقت الحالى اهمية كبيرة فى عمليات حفظ السلام. مثلما تبين ان الافتراض القديم بأن عمليات امدادات الاغاثة وتوصيل المعونة الانسانية لن تتعرض لأية مخاطر اصبح افتراضا لا يمكن التسليم به

واوضح امثلة امامنا الآن، هى الوضع فى الصومال وفى كمبوديا حيث تتولى الأمم المتحدة اعادة بناء مجتمع بأكمله بل دولة بأسرها. ويقتضينا هذا أن نتحدث بالتحديد عن الجديد فى مفهوم السلام لمعرفة صلته بالتنمية فى مفهومها المتجدد

اولا: حفظ السلام:

ادت التغيرات الدولية الى ظهور مفهوم جديد لعمليات حفظ السلام، فقوات الأمم المتحدة قد تلجأ الى عمليات لم تمارسها من قبل، الا وهى استخدام القوة فى حماية مواد الاغاثة والمساعدات الانسانية وتقديم الخدمات للضحايا وتلبية احتياجات اللاجئين. وكذلك التحقق من تطبيق العقوبات على المعتدى - ومعظمها اقتصادية - ونزع سلاح المليشيات والافراد ومصادرة اسلحتهم. كما ان عمليات الأمم المتحدة قد تتحول الى مهمة فرض السلام كما هو حادث فى الصومال، الذى تبين حالته الخاصة الأبعاد المدنية لعمليات حفظ السلام، ويشمل ذلك بناء المؤسسات الرئيسية والهياكل الأساسية للادارة والخدمات ومراقبة نزاهة الانتخابات وضمان الأمن

وقد يقتضى حفظ السلام بعد وقف النزاع عمليات تتمثل فيما يسمى «بناء السلم» لمنع ظهور توترات جديدة تهدد بانفجار الصراع المسلح مرة اخرى، ويتطلب بناء السلم الاشراف على مشروعات تجارية وثقافية مشتركة تجمع بين اطراف النزاع، ومثل هذه الجهود مهمة للغاية لأنها تضمن الدوام لاتفاقات السلام.

ثانيا - الابعاد التنموية للسلام.

مثلما دعت التغيرات الدولية الى اعادة تعريف مصطلح حفظ السلام فانها غيرت ايضا من مفهوم التنمية، التى لم تعد تقتصر على عمليات التقدم الاقتصادى وحده، بل هى منظومة انماط متعددة للاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والتكنولوجية. وقد قدمت دول كثيرة نماذج ناجحة للتنمية محورها الانسان وهدفها النهائى تحسين الأحوال الانسانية، الأمر الذى شجع ان لم يكن قد فرض أن تصبح التنمية هدفا عالميا يسعى المجتمع الدولى كله للمشاركة فيه



وانني هنا اقتبس تعبيرات تكشف عن نظرة ثاقبة للدكتور بطرس غالى الى الأبعاد التنموية للسلام، فهو يرى ان التنمية فى حد ذاتها، وبمفردها ، لا يمكن ان تضمن السلام ثم يقول انه فى غياب التنمية بمفهومها الشامل سيكون الشباب هدفا سهلا للقلق

والاحباط والاستقطاب والتطرف فتذبل القدرة على العمل والانتاج والابتكار والابداع. كذلك ستفقد الارض انتاجيتها وتكون النتيجة هى ندرة الموارد وقلة العرض مع استمرار تزايد الطلب، فيتصارع الناس وينتشر الفساد وتهتز المجتمعات سياسيا واقتصاديا بل واجتماعيا. هذا هو فى الواقع البديل المخيف للتنمية الشاملة والتى يجب علينا جميعا ان ناخذها مأخذ الجد.

والواضح ان الأمين العام للأمم المتحدة يقصد هنا ان تكون الرؤية متكاملة لقضية التنمية، وان تكون التنمية ذاتها مستمرة متصلة الحلقات، متحررة من النزاعات التى تعرقل مسيرتها، ومترابطة دوائرها بعملية بناء السلام.

ثالثا- الابعاد الديمقراطية للسلام:

لقد اصبح واضحا ان التنمية الناجحة فى اية دولة لا يمكن ان تتحقق دون مشاركة فعالة من مواطنيها، والأمثلة امامنا كثيرة فى الدول الصناعية الكبرى تتقدمها اليابان والمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغيرها ولابد لتحقيق المشاركة الشعبية الايجابية فى خطط التنمية من احترام حقوق الانسان باعتبارها ركنا اساسيا من اركان الديمقراطية، التى ينبغى تحقيقها داخل كل دولة وفيما بين الدول وبعضها البعض.

وقد كان الاعتراف بهذه الحقيقة هو فاتحة الانفراج الدولى الذى بدأت خطواته تدريجيا منذ عام ١٩٧٥ بعقد مؤتمر هلسنكى للأمن والتعاون الأوروبى، ففى عاصمة فنلندا سجل المجتمع الانسانى لأول مرة فى تاريخ القانون الدولى انه لم يعد فى استطاعة اى نظام للحكم ان يتنصل من مسئولية انتهاك حقوق الانسان تحت دعوى ان الحقوق التى ينكرها هى مسألة داخلية، كما انه ليس فى مقدور اى نظام ان يرفض تدخل العالم الخارجى اذا لم يلتزم هذا النظام بالسلوك المتعارف عليه دوليا.

وقد اصبحت حقوق الانسان من الركائز الأساسية للتنمية من منطلق ان الأسرة الدولية تعيش الآن عصر التنمية التى محورها الانسان ولذلك فان من الضرورى ان تتوافر لهذا الانسان حرية التفكير والعمل والاتصال ليس بوصفه كائنا سياسيا فحسب وانما «كائنا انسانيا» له حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، وهكذا تتضح صلة الديمقراطية بالتنمية.

اننا الآن فى مرحلة صياغة النظام العالمى الجديد، الذى لم تتبلور معالمه بعد، وان كان ينبىء على نحو ماأسلفنا بان الجوانب الاقتصادية هى التى ستشكل الجوانب السياسية فى العلاقات الدولية، وبقدر مانعمل على تحقيق التنمية الشاملة وازالة عقبات النزاعات من طريقها مع تعميق النهج الديمقراطى بقدر ماننهيىء للأمة العربية مكانها الصحيح فى النظام الجديد



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٣

«الإنسانية» والنظام العالمى الجديد

جاء فى تقرير لمركز الدراسات البريطانى ان خمس سكان العالم يعيشون فى فقر مدقع .. أى أن ١.١ مليار شخص من اجمالى تعداد سكان العالم البالغ ٥.٥ مليار نسمة يعانون من الفقر .. وان اكثر المناطق حدة فى الفقر هى قارة افريقيا الجنوبية وبعض المناطق فى قارة اسيا .



ولكى نتصور بشاعة هذه المشكلة .. فإن ٤٠ ألف طفل من أطفال الدول النامية يموتون يوميا بسبب الفقر والجوع ! وان ٧٨٠ مليونا من أبناء العالم الثالث يتضورون جوعا ولا يجدون ما يأكلون !

ولكن لماذا شعوب العالم الثالث بالذات . ؟ ولماذا الدول النامية بالذات هى التى تعانى وحدها من الفقر والجوع ..؟!

اولا يجب ان نعلم ان حجم الانتاج الغذائى العالمى يكفى احتياجات كل سكان العالم .. ولكن هناك من يأخذون اكثر مما يحتاجون وهناك من لا يجدون ما يحتاجون

ان الولايات المتحدة وغرب اوربا واستراليا لا يمثلون غير ١٢٪ من سكان العالم ومع ذلك يستولون على نصف ثروة العالم ونصف غذائه !

ان الفرد فى امريكا ودول غرب اوروبا واستراليا يحصل على ٣٨٠٠ درجة غذائية فى اليوم .. بزيادة ١٠٥٠ درجة عن المستوى المطلوب .. بينما فى العالم بشر اخرون لا يجدون ما يأكلون !

ان التليفزيون الامريكى يعلن عن توافر اكثر من ٤٠ صنفا لاغذية القطط والكلاب .. بينما فى العالم بشر تموت من الجوع !

هل هناك ظلم اجتماعى أفدح من هذا ..؟

هل هناك تجرد من الانسانية اكثر من هذا ؟ على العموم المشكلة قائمة ولابد من علاجها .. وسواء سقطت الاشتراكية او ازدهرت الرأسمالية فلابد من القضاء على هذا الظلم الاجتماعى بين الشعوب .. ويجب ان تسود الانسانية بين البشر .. ويجب القضاء على مشكلة الفقر والجوع التى تعانى منها شعوب العالم الثالث .. وهذا الفقر وهذا الجوع لم يهبط نقمة من السماء .. ولم يخرج نعمة من باطن الارض .. ولكن له اسباب واسباب

ان الاستغلال الاجنبى هو المسئول الاول عما تعانيه شعوب العالم الثالث من فقر وجوع وحرمان .

ان دول الغرب الصناعية تنهب موارد الدول النامية بأبخس الاثمان وتبيع لها منتجاتها الصناعية بأغلى الاثمان

المواد الاولية التى تنتجها شعوب العالم الثالث تسرقها الاحتكارات الغربية ولا يبقى لشعوب هذه البلدان غير الفقر والجوع

والغرب لا يكتفى بنهب موارد البلاد النامية ولكنه يعمل دائما وباستمرار على ابقاء تأخرها .. وان تظل دائما متخلفة

فهو مثلا يعوق التصنيع فى هذه البلاد

ونحن نعلم ان الخبراء الامريكيين الذين يرسمون البرامج الاقتصادية لعدد من البلاد النامية يحثون هذه البلاد على الا تتجه نحو التصنيع

ويبدو هذا جليا فى تقرير (ترست ذهنى) . إذ لجأ واضعو هذا التقرير وهم من الخبراء الامريكيين الى كل الحجج والمزاعم ليقنعوا كل البلاد النامية بأن تكف عن فكرة التصنيع !

وبذلك تبقى الحال على ما هو عليه وتظل البلاد النامية سوقا للصناعات الغربية وموردا رخيصا للمواد الخام !

والغرب لا يكتفى بهذا .. بل يفرض على الدول النامية سباق التسلح . فيضيع الجزء الاكبر من الايرادات والميزانيات فى شراء الاسلحة من دول الغرب ويعيش الناس فى ارهاق تحت اعباء التسلح المرهقة يعانون الفقر والمرض والجوع !

ان الغرب يشعل الفتن فى اماكن كثيرة من العالم ويثير المشاكل والتوتر بين الشعوب ويفجر الصراعات ويوسع الخلافات بين الجيران ويستخدم اساليب الدس والوقيعة بين هذا وذاك حتى يتسابق الكل لشراء الاسلحة من الغرب وتمتلىء خزائنه بالمال بينما شعوب العالم الثالث تقع فريسة للديون او الافلاس ويموت ابناؤها فى ميادين القتال ويبقى الغرب هو السيد المطاع !

ان سباق التسلح والتهديد بالحرب من أهم الاسباب لما تعانيه شعوب كثيرة فى هذا العالم من فقر وارهاق وبؤس وخوف وجوع ولو انفقت البشرية هذه المليارات الضخمة التى تنفق على الاسلحة كل عام لاختفت من العالم كل مظاهر الفقر والحرمان

ان ابناء الدول النامية ليسوا اقل ذكاء من ابناء دول الغرب وان ابناء شعوب العالم الثالث ليسوا اقل كفاءة من ابناء الغرب

ولكن المطلوب فقط هو ازالة العراقيل من امامهم ليسيروا فى الاتجاه الصحيح .

المطلوب هو ان يتمكنوا من استغلال موارد بلادهم افضل استغلال وأن يكون الناتج لهم .. لا يسلبه الاخرون

المطلوب هو استثمار الطاقات افضل استثمار وتوظيف العائد بما يعود بالخير على الجميع

المطلوب هو ان تتاح الفرصة ليشارك الجميع فى العمل والانتاج من اجل بناء المستقبل الفوى الطموح

يجب ان يعمل الكل لبناء الاوطان من جديد وعلى الحكومات ان تخطط وتوظف امكانياتها وتقود الناس فى ميادين العمل والانتاج المثمر المفيد

حينئذ سوف تختفى عوامل الضعف واشباح البوس والحرمان وسوف تتخلص الشعوب من الفقر والجوع

وليت « الانسانية » تصبح هى النظام العالمى الجديد



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وسقط كلينتون فى امتحان البلقان!

الرئيس الامريكى بيل كلينتون لايعنيه كثيراً مفهوم النظام العالمى الجديد الذى اصر الرئيس السابق جورج بوش على نحته فى قواميس السياسة والإعلام خلال الفترة الماضية.

ولكن كلينتون بعد مرور اكثر من ثلاثة أشهر فى الحكم بات عليه كرئيس أن يحدد موقفه من هذا المفهوم سواء قبل ذلك أم رفض.

ويجب على كلينتون كرئيس للولايات المتحدة أن يحدد بوضوح دور أمريكا فى النظام العالمى وحتى الأسبوع الماضى بدا كلينتون أشبه بالطالب المتعثر فى مادة الاقتصاد الأمريكى فما بالنا بما قد يحدث عندما يدخل اختباراً من نوع الازمات الدولية؟

وازاء تصاعد العدوان الصربى الغاشم على نساء واطفال وتراث المسلمين فى البوسنة والهرسك وتسليط الاضواء على آلاف القتلى والمغتصبات وملايين المشردين من المسلمين الذين هربوا من منازلهم املاً فى البقاء على قيد الحياة بعيداً عن براثن الصرب الذين أعادوا للاذهان جرائم النازية ولم يكتفوا بذلك بل تحدوا المجتمع الدولى، كان على كلينتون أن يبحث عن دور لبلاده.

والآن وبعد مرور عام على المذابح لايبدو كلينتون مستعداً لفعل شىء لوقف حمامات الدم حيث اعلن فى هذا السياق وبعد سلسلة من الاجتماعات مع كبار مستشاريه أنه حدد الخط العام الامريكى حيال ازمة البوسنة والهرسك خلال الفترة المقبلة ولكنه قال فى وقت لاحق ان امريكا لاتستطيع التدخل بدون التنسيق مع حلفائها فى أوروبا وكان ذلك بمثابة تراجع واضح فى الموقف الأمريكى.

وكان كلينتون قد ارسل وارين كريستوفر وزير خارجيته لأوروبا للتشاور حول الأزمة مع التلويح بالتدخل العسكرى لاجبار الصرب على توقيع خطة السلام الدولية التى أقرها الوسيطان الدوليان سايروس فانس وديفيد أوين وذلك فى مؤتمر اثينا الذى عقد بمشاركة جميع أطراف الأزمة.

والآن وبعد رفض صرب البوسنة لخطة السلام لاتزال مدفعيتهم تقصف مواقع المسلمين، ولايزال القتل ونزيف الدم مستمراً مما يفرض على امريكا الاجابة على سؤال البوسنة الملح.

ولكن لماذا يجب على أمريكا ان تتخذ موقفاً فى البلقان؟

فى معرض الاجابة عن هذا السؤال نجد أن هناك من يرى ضرورة التدخل الأمريكى لحماية مسلمى البوسنة ووقف مزيد من الاعتداء عليهم بهدف إنسانى بحت، ولكن بدون شك فان وجهة النظر تلك ليست ذات شان فى لعبة السياسة، ولذلك يؤكد البعض ان الرأى الصواب هو أنه طالما بقيت عربدة الصرب بعيدة عن مصالح أمريكا وطالما ان بترول البوسنة لايغذى سيارات الامريكان فلايوجد أدنى داع لدى واشنطن لاقحام نفسها فى مثل هذا النزاع.

ومع ذلك فان الدافع الرئيسى للتدخل الامريكى هو الحفاظ على زعامتها التى تحقق لها الكثير الذى لايحصى من الفوائد

موقف الشعب الأمريكى

يوماً بعد يوم يتزايد اهتمام الامريكيين بما يحدث فى البوسنة والهرسك من مآس انسانية ولكنهم فى الوقت نفسه يتساءلون هل التدخل العسكرى فى منطقة تمثل الفناء الخلفى لأوروبا أمر مطلوب؟

وطبقاً لاستطلاع رأى اجرته مؤخرا مجلة نيوزويك فإن ٤٩٪ من الامريكيين يرون أن القتال فى البوسنة ليس مشكلة تخص واشنطن، بينما ايد ٤٤٪ التدخل العسكرى الامريكى.

و أيد ٤٠٪ من الامريكيين توجيه ضربات جوية للصرب بقيادة امريكية، بينما رفض ٤٥٪ مثل هذا الاجراء ورفض ٦٠٪ ارسال قوات برية امريكية للبوسنة بينما ايدها ٢٧٪ فقط. ومن استطلاعات الرأى العامة وحتى اروقة الكونجرس يسود اتجاه بالرفض للتدخل العسكرى الامريكى فى البوسنة.

وفى مجلس الشيوخ وقف صقر الصقور بالمجلس وممثل جمهورى لولاية اريزونا، جون ماكاين ليعلن انه على امريكا أن تذكى مثل هذه الحرب للأوربيين وأضاف ان الوقت قد حان كى يرتدوا ستراتهم بدلا من ان يقوم بذلك غيرهم.



واقل مما يذكر من هذه الفوائد، دعم الموقف الامريكى عندما تطالب واشنطن بالتجارة الحرة مع طوكيو او عندما تتدخل فى تحديد مستقبل الاقتصاد للعالم الثالث والدول السوفيتية السابقة.

ولاشك أن للزعامة العالمية ثمناً يجب دفعه، ومن ثم فان على القوة العظمى الوحيدة أن تستعد لاستخدام القوة العسكرية ليس فقط للدفاع عن مصالحها وحدها ولكن للدفاع أيضاً عن الشرعية الدولية والقيم الديمقراطية.

ورغم تجربة فيتنام المريرة بالنسبة للامريكيين الذين دفعوا ثمناً باهظاً هناك إلا أن كلينتون مطالب بأن يثبت للزعامات «الصربية» والاقليمية الأخرى التى تراقبه بحذر شديد انه جاهز لارتداء الزى العسكرى وكتابة نهايات لأفلام الرعب التى يمثلها المجرمون من آن لآخر.

وفى الوقت نفسه فإن واشنطن لايمكنها قبول إستقرار الوضع عند حدود وقف إطلاق النار ويهنا الصرب بما نهبوه من أراضى البوسنة بل يجب عليها مواصلة الضغط حتى يتحقق نوع من الاستقلال للبوسنة بدرجة تسمح بالأمن والاستقرار للمسلمين وغيرهم من البوسنيين الراغبين فى الاستقلال عن جمهورية الصرب.

وفى اطار هذا الدور الامريكى المطلوب فان كلينتون قد يفاجأ بأن الضربات الجوية غير كافية لردع الصرب ومن ثم فإن عليه حينئذ أن يرسل قواته البرية التى ستثير جدلاً واسع النطاق فى أوساط الامريكيين حول الفكرة التى ستكبدهم ارواحاً بدون شك، ولكن موقف كلينتون الاخير قتل كل احتمالات التدخل فيما يبدو.

وبالنسبة للرأى العام الامريكى لاتزال تجربة فيتنام عالقة فى الأذهان وتغذيها بشائع الصرب التى تبعث الخوف فى قلوب من يسمعها من الامريكيين عند مناقشة إنقاذ البوسنة، كما أن البنتاجون يبدى حذراً من إرسال رجاله – والآن نسائه المجندات – للبوسنة حيث ميدان القتال.

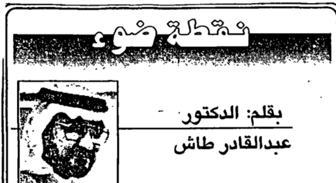
وبين التدخل الامريكى ومخاطره الجسيمة والزعامة الامريكية للعالم يقف كلينتون حائراً حتى الآن ومتردداً ولكن المؤكد حتى الآن انه سقط فى امتحان البلقان!.



المصدر : المسلمون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ ـ ٢ مايو ١٩٩٣



بقلم: الدكتور
عبدالقادر طاش

من البوسنة إلى السودان

التناقض الغربي المفضوح

□ انتظر العالم شهوراً عدة ترقباً لـ«التدخل الدولي» لإنقاذ مسلمي البوسنة والهرسك. وحبس الناس أنفاسهم قبل أيام وهم يتوقعون أن يعلن الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» قراره الحاسم باللجوء إلى الخيار العسكري لردع المجرمين الصرب بعد أن بلغ السيل الزبى. وطال انتظار العالم دون جدوى، وصدم الناس بما أعلنه الرئيس الأمريكي من أن أمريكا لن تنفرد بقرار التدخل إذا لم يوافق الحلفاء الأوروبيون(!) وكرر تعهده بعدم إرسال قطع أمريكية للقيام بمهام قتالية في البوسنة، مؤكداً أن موقف واشنطن منذ بدء تدخلها «الفاعل» في القضية أدى إلى نتائج ملموسة (!!) وعدد من بينها موافقة الطرفين: المسلم والكرواتي على خطة فانس – أوين للتسوية، وكذلك موقف الرئيس الصربي «سلوبودان ميلوسيفيتش» الذي وافق بدوره على الخطة ويواصل حالياً الضغط على صرب البوسنة للقبول بها(!!)

ويعجب المرء من هذا المنطق المعكوس الذي يتحدث به الساسة الغربيون. ونتساءل – بكل براءة – أين هو التدخل «الفاعل» الذي قامت به أمريكا في قضية البوسنة؟ إلا إذا كان التدخل «الفاعل» يعني مساعدة المعتدين الصرب على تحقيق أهدافهم، وذلك بإعطائهم الإشارات الواضحة بتردد أمريكا نحو الاتجاه للخيار العسكري في البوسنة؟

إن من المضحك أن يقال إن التدخل «الفاعل» لأمريكا أدى إلى موافقة المسلمين والكروات على التوقيع على خطة فانس – أوين للتسوية، فهل تعدّ أمريكا موافقة الضحايا على الخطة إنجازاً لها؟ ولكن المضحك المبكي يتمثل في تلميع أمريكا الآن لصورة السفاح «ميلوسيفيتش» ووصفه بأنه يواصل الضغط على صرب البوسنة للقبول بالخطة! فماذا تقول أمريكا بعد أن تكشفت الحقيقة الناصعة بأن الصرب، في صربيا والبوسنة دون تفريق، يرفضون الخطة ويعدونها «ميتة»، كما صرح بذلك السفاح الآخر «رادوفان كاراجيتش» زعيم صرب البوسنة؟ فأين هي إذن «الانجازات» التي يتحدث عنها الأمريكيون لـ«تدخلهم الفاعل»؟!

أما الحلفاء الأوروبيون فأمرهم أكثر عجباً وأشد خبثاً، فهم يرفضون «التدخل الدولي» جملة وتفصيلاً، ويرفضون في الوقت نفسه تمكين البوسنيين من السلاح للدفاع عن أنفسهم، بدعوى أن هذا التمكين سيطيل أمد الحرب، مع أن المأساة المروعة تجاوز عمرها الآن ١٤ شهراً دون توقف، بلغ فيها عدد القتلى من المسلمين ١٤٠ ألفاً على أقل التقديرات الدولية، وبلغ فيها عدد النساء المسلمات اللاتي اغتصبن أكثر من ٦٠ ألفاً، وتشرد بسببها مليونا إنسان مسلم، ولاتزال الحرب المسعورة مستمرة بلا رحمة، فإذا لم يسغ للعالم أن يتدخل عسكرياً الآن ليردع الظالم وينقذ المظلوم فمتى يسوغ إذن؟! أم أن الهدف الأوروبي هو تمكين الصربيين من تحقيق ما يرمون إليه من «تطهير عرقي» واستيلاء على مزيد من الأراضي، ثم أيضاً تشجيع الكرواتيين على اقتطاع نصيبهم من الجمهورية الوليدة حتى لا يبقى للبوسنيين المسلمين وجود معتبر في القارة الأوروبية النصرانية؟!

وأعجب العجب أن هؤلاء الساسة الأوروبيين يتباكون الآن، وفي هذا الوقت بالذات، على ما يسمونه بـ«حقوق الإنسان» في بلدان أخرى، فأي «حقوق» هذه التي يتباكون عليها؟ وأي «إنسان» هذا الذي يتسابقون إلى إنقاذه كما يزعمون؟! ألا يستحي هؤلاء الساسة من مواقفهم المخزية تجاه مأساة مسلمي البوسنة؟ ألا



المصدر : المسلمون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٣

يخجلون من مواقفهم «المزدوجة» المفضوحة حيث يرفضون «التدخل الدولي» في البوسنة، في الوقت الذي ينادون فيه بـ«التدخل الدولي» في السودان، مع أن الحق واضح ابلج في مأساة البوسنة، والمزاعم متهالكة وغير ثابتة في الوضع السوداني، أم لأن الضحايا الحقيقيين في البوسنة مسلمون، والضحايا المزعومون في السودان نصارى؟!

ان هؤلاء الساسة الأوروبيين يتسابقون إلى الدعوة إلى التدخل الغربي في السودان، إذ قام أكثر من ١٠٠ نائب في مجلس العموم البريطاني في الأسبوع الماضي بمطالبة حكومة رئيس الوزراء «جون ميجور» بدعوة مجلس الأمن الـ التدخل في السودان. والمسوغ المعلن لهذا التدخل هو إنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان التي تُتهم فيها الحكومة السودانية بانتهاكها لحقوق الإنسان «الجنوبي». وبالرغم من أن «جون ميجور» نفسه قد اعترف بأن الأزمة الإنسانية في جنوب السودان ناجمة عن القتال بين فصائل «الجيش الشعبي» المتناحرة، إلا انه يفصح عن الهدف الحقيقي بقوله: إن «قرنق» ليس وحده سبب المشكلة، إذ ان مواقف الخرطوم بتطبيق الشريعة أمر لا يساعد على التوصل إلى حل! كما ان أمريكا تهدد السودان بإمكان ضمه إلى قائمة الدول التي ترعى الإرهاب برغم عدم ثبوت أي أدلة ذات بال كما يؤكد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان الذي صدر قبل أيام! إن المطلوب - كما يبدو - هو ان يتنازل السودانيون عن تطبيق الشريعة ويقيموا دولة «علمانية» من أجل عيون الأقلية غير المسلمة في الجنوب، مع ان غالبية أهل السودان من المسلمين، كما ان السودانيين صرحوا مراراً بأن الشريعة لن تطبق إلا على المسلمين وحدهم!

إن الأقنعة تتساقط يوماً بعد يوم عن «النظام العالمي الجديد» فإذا هو ليس - كما بشروا به وروجوا له - نظام العدل والاستقرار ونصرة المظلوم وكبح جماح الظالم، بل هو - وباللأسف - تكريس لمنطق القوة، وبسط لنفوذ الأقوياء. وهو نظام يقوم - في وجه من وجوهه - على منع المسلمين - والمسلمين وحدهم - من امتلاك زمام أمورهم، والوقوف سداً منيعاً في طريق نهوضهم من كبوتهم خوفاً من ان يكون لهم شأن قد يغير من موازين القوى في هذا العالم الذي يتسيد فيه الغرب دون منازع. ولسنا نلوم أقطاب هذا النظام العالمي المزعوم، ولكننا نأسى على الكثيرين منا ممن خدعتهم الشعارات البراقة فظنوا ان الغرب سينتصر لقضايانا الإسلامية، وانه سيقف في صف المظلومين والبؤساء، وسينشر في هذا العالم العدل والحرية والرخاء! ونأسى على الكثيرين منا من الذين لايزالون ينتظرون «التدخل الدولي» لإنقاذ اخواننا المسلمين في البوسنة دون أن نشعر نحن المسلمين بالعار، إذ نقف مكتوفي الأيدي ونتسول من الآخرين أن يقوموا بما ينبغي ان نقوم به بأنفسنا. ■



المصدر : الأهالى

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ملامح النظام العالمى الجديد تتحدد فى مؤتمر لحقوق الانسان

الدول الغنية تشترط معوناتها بمدى التزام حكومات العالم الثالث

جنيف ـ جميل عطيه ابراهيم

من المتوقع ان يشهد المؤتمر العالمى لحقوق الانسان الذى سيعقد فى العاصمة النمساوية (فيينا) فى الفترة من ١٤ الى ٢٥ يونيو القادم مواجهة بين الدول الصناعية الغنية من ناحية والدول النامية من ناحية اخرى .

اذ تشير الاتصالات التى تسبق عقد المؤتمر الى رغبة الدول الغنية فى ربط المساعدات التى تقدمها للدول الفقيرة باوضاع حقوق الانسان فى تلك الدول . وضرورة ان تباشر الامم المتحدة عبر منظماتها المختلفة دورا رقابيا فى ذلك وان يسمح للمنظمة بالتدخل العسكرى اذا اقتضى الامر لحماية حقوق الانسان .

وتربط تلك الدول بين اوضاع حقوق الانسان واوضاع الامن الدولى باتساع العالم .

من ناحية اخرى فان الدول النامية والفقيرة تطالب بان يؤخذ فى الاعتبار الحق فى التنمية ، والحصول على التكنولوجيا لاحراز تقدم فى مجال حقوق الانسان . وتعارض استخدام منظمات الامم المتحدة كوسيلة ردع . كما ترفض مبدا التدخل فى الشئون الداخلية للدول وترى ضرورة النص فى البيان الختامى للمؤتمر على حق الشعوب المحتلة فى تقرير مصيرها باعتبار ان الاحتلال يمثل اعلى انتهاكا لحقوق الانسان ويدخل فى ذلك المطالبة باستقلال وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .

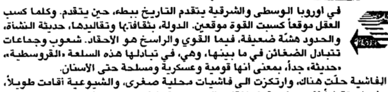
وكانت اربع مجموعات دولية قد عقدت ثلاثة مؤتمرات اقليمية لمناقشة حقوق الانسان . فاجتمعت المجموعة الافريقية فى تونس والمجموعة العربية فى القاهرة . والاسيوية فى بانجوك واللاتينية فى كوستاريكا .



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٢

مأساة البوسنة و"النظام العالمي الجديد"



في اوروبا الوسطى والشرقية يتقدم التاريخ ببطء، حين يتقدم. وكلما كسب العقل موقعاً كسبت القوة موقعين. الدولة، بثقافتها وتقاليدها، حديثة النشأة، والحدود هشّة ضعيفة، فيما القوي والراسخ هو الاحقاد. شعوب وجماعات تتبادل الضغائن في ما بينها، وهي، في تبادلها هذه السلعة «القروسطية»، «حديثة» جداً، بمعنى انها قومية وعسكرية ومسلحة حتى الأسنان.

الفاشية حلّت هناك، وارتكزت الى فاشيات محلية صغرى، والشيوعية أقامت طويلاً، واحدثت استقراراً اشبه باستقرار المقابر التي تسكنها شياطين. والشياطين لا تصمت إلا للتفكير في شرور مقبلة.

بهذه المنطقة من العالم، وتحديداً بسراييفو، يبدأ تاريخ الحرب العالمية الأولى، وباتفاقية ميونيخ في ١٩٣٨ حول تشيكوسلوفاكيا، والتقاسم الروسي - البولندي لالمانيا بعد عام، يبدأ تاريخ الحرب العالمية الثانية. في طرفها الشرقي ولدت ماساة الارمن، وفي طرفها الغربي كانت كارثة اليهود، واليوم تنضاف الى القائمة مصائب المسلمين في البوسنة.

لقد دلّنا ما شهدناه في يوغوسلافيا السابقة الى درجة بعيدة من التعقيد، المشوب بالافتقار الى التسامح. لكن المسرح الذي عرفناه ليس نسيج وحده في هذه البشاعة. لنتامل، مثلاً، الحالة المقدونية المرشحة هي ايضاً للدم والبؤس والتطهير العرقي: قبل أن تنتهي ذيول الخلاف مع اليونان، هناك احتمال الصدام بالتوسع الصربي، الذي ربما شاء ان «يحمي» سلافيي مقدونيا. وهناك احتمال اوفر حظاً هو ان ينفجر الصراع بين هؤلاء الأخيرين وبين الاقلية الالبانية الكبيرة (٢٠ في المئة من السكان على الأقل)، ممن تجاهلهم الرئيس كيرو غليغوروف في التراكيب السياسية التي اقامها. وهناك، أيضاً، احتمال ان يلجا البان كوسوفو الي مقدونيا، إذا ما انفجرت اعمال القتل عندهم، وعندها يُصب على النار المقدونية زيت كثير. وهذا كله من دون ان تكون المشكلة مع بلغاريا قد بُتّت تماماً. فالبلغار اعترفوا بالدولة المقدونية لكنهم لم يعترفوا بالامة المقدونية، مخافة ان تدّعي امة كهذه النطق بلسان الأقلية المقدونية في بلغاريا!

من السخف والتبسيط ان نقفز فوق هذا كله حين نحدد المسؤوليات في ماساة البوسنة ومسلميها، لمجرد اننا فُطمنا على شتم الغرب وقيمه وحضارته. وإذا بدا مفهوماً ان يكفر اليائسون الضحايا من اهل البوسنة بالعالم كله، وان يرتدّوا الى قيم ضيقة، وربما الى اعمال ارهابية، فهذا ما لا ينبغي ان يدفع المتابعين والمعلقين الى استباق ذاك الضيق وتلك الضغائن، والتمهيد لها.

هل يعني ذلك ان الغرب لا يتحمل اية مسؤولية عما حصل في البوسنة؟ طبعاً لا. فـ «جزار صربيا» ميلوسيفيتش، وزميله الكرواتي تودجمان، وعامله في بوسنة الصربية كارادجيتش، ما كان ينبغي تركهم يحصدون ذهباً ما زرعوه من كوارث. ومسلمو البوسنة يستحقون دعماً اقوى بكثير مما اعطي لهم، ودولة أكبر بكثير من فتات الجيوب التي بقيت، وهم الذين كان في الوسع



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٢

جعلهم شاهداً مضيئاً على التعدد والغنى في اوروبا. والسياسة التي اتبعها الغرب لا تملك، بعد كل حساب، إلا التذكير بسياسة تشمبرلين الشهيرة حيال هتلر، حين قاد العجز والخوف والتردد الى مسايرة اخطر جزاري هذا العصر. لكن هذا التعيين انما يقود الى استخلاصات ابعد من ذاك الولوع المرضي بترداد اللازمة الشاطرة: الم نقل لكم ان «النظام العالمي الجديد» وهم؟

فإذا كان «النظام العالمي الجديد»، على ما يصوره اعتى مؤيديه، وما يدينه به اعتى خصومه، نوعاً من الطوبى، فهذا ما يرتّنا الى مسائل اساسية ثلاث نتغافل عنها تماماً. الاولى بينها الإقرار، ولو مرة واحدة يتيمة، ان ما يردده غربيون كمارغريت ثاتشر ودانيال باتريك موينهان وغيرهما، من ضرورة التدخل حيث وجد استبداد ومستبدون لا رقابة عليهم، كلام صحيح. فإذا كنا نشكك بالتدخل لانه لا يحصل، كان علينا أن نجهر بالدعوة الى التدخل، وتاييده حيث يحصل. ومثل هذه النزاهة يندر الوقوع عليها، ما يدعو، حقاً، الى الارتياب برغبة البعض في التخلص من الطغيان، ومساعدة مجتمعات ثبت أن بطونها الاخصب تلد التحارب والموت. أليس الاستنتاج المنطقي للكلام الدائر حالياً، والذي ربما كان صحيحاً، عن تراجع الدور الدولي للولايات المتحدة، مصيبة لهذه الشعوب والمجتمعات؟

والمسالة الثانية تطاول الذين يجعلون من إسلامية البوسنة نقيضاً للدور الدولي فيها، فإذا الاولى جوهرية وأساسية والثاني لزوم ما لا يلزم. لكن حصص النقد لا تلبث ان تتوزع على نحو لا صلة له بالمقدمات، إذ حين يحين أوان الشتائم لا توجه كلمة واحدة للعالم الاسلامي الذي تنتمي اليه البوسنة، والذي لم يكن حيالها كما كانت المانيا لكرواتيا، وروسيا لصربيا؟ أليس مهيناً للنفس، عملاً بحسابات هؤلاء، هذا اللوم لـ «الآخر العدو» لانه لم... يساعدنا، في ظل التباهي باننا لم نسجل على انفسنا مناشدته بذلك؟ فحين نسال عن مسؤولياتنا في قضية يفترض انها قضيتنا، ياتيك الجواب الباهر في إقناعه: نحن مساكين!

واخيراً ليس العالم كمية من البشاعات التي نعاود اكتشافها كل يوم، مبتهجين بان ماساة البوسنة تذكّرنا بماساة فلسطين! حتى أوروبا الوسطى والشرقية أمكنها في خضم ما بعد الشيوعية، ان تحل بعض نزاعاتها الكبيرة سلماً: فعلى رغم خلافاتهم كلها حول الاسلحة النووية وملكية اسطول البحر الاسود ودور كومنولث الدول المستقلة، يبدو ان روسيا واوكرانيا تقتربان من تطوير الية مضبوطة للنزاع. كذلك نجح التشيك والسلوفاك في فض وحدتهما بطريقة تدعو الى الإعجاب، حتى لا نقول الى حب الانفصالات. وفي معزل عن أعمال عنف عابرة، لم ينفجر التوتر بين الهنغاريين والرومانيين حرباً في ترانسلفانيا.

العالم، حقاً، فيه بشاعات كثيرة، بينها ما شهدته البوسنة وما شهدته فلسطين، لكن هل ترانا مضطرين الى تعداد الاسباب والعناصر التي تعمل في اتجاه اخر، علّنا نرتدع عن الانتحار كتطوير لموقف الاستقالة من هذا العالم؟

حازم صاغيّة



المصدر : الأخبـار

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

كلمة اليوم

النظام العالمى القديم كان أكثر التزاما ..!

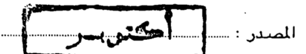
يشهد العالم فى هذه الايام سلوكا غريبا من مجلس الامن وبعض اعضائه الكبار . الذين ان من المفترض انهم يتحملون سئولية اساسية عن صيانة امن والسلام والدفاع عن حقوق نسان . وهى تصرفات تكشف ن تردد واحجام . بل وتخبط خجل من دول كبرى . يجعلها خشى مواجهة قوى العدوان التى تمـزق جمهـوريـة البـوسنـة والهرسك . التى اعترف العالم باستقلالها وانضمامها الى الامم المتحدة . وظنت ـ وبعض الظن اثم ـ انها اصبحت فى حماية المنظمة الدولية الكبرى . فاذا بالمنظمة واداتها الرئيسية وهى مجلس الامن يتخليان عن مهمتهما الأولى بصورة مخزية !.

ولقد اصدر مجلس الامن حقا قـرارات يطالب فيهـا بـوقف العدوان . وفرض عقوبات على الصرب والجبل الاسود . ومنع التحليق فى اجواء البوسنـة والهرسك .. ومع ذلك فان هذه القرارات ظلت مجرد حبر على ورق . ولم تردع الجناة لانهم ادركوا انها مجرد شكليات لا فاعلية لها مادامت تفتقر الى القوة لتنفيذها .. بل ان مجلس الامن نفسه اصدر قرارات يلغى بها كل اثر لقراراته السابقة . فهو يرفض اقتراحا فرنسيا بوضع مراقبين دوليين لمراقبة الحدود التى تتدفق منها الأسلحة عـلى عصابات السفاحين فى الصرب . ويرفض استخدام القوة على الاقل لتنفيذ قراره بمنع التحليق فى المجال الجوى للبوسنة . ومازال المجلس يرفض السماح باستخدام القوة لانهاء العدوان المستمر منذ اكثر من عـام عـلى شعب هـذه الجمهورية !

واذا كان هذا هو موقف المنظمات الدولية التى تعلق الدول الصغرى امالها عليها لحمايتها من اى عدوان . فماذا يحدث اذا جاء العدوان من دولة أكبر واقوى واعظم شانا من جمهورية صغيرة برزت من انقاض الاتحاد اليوغوسلافى السابق . فاذا بها تتحدى المجتمع الدولى باسره . وتهدد وتتوعد كل من يحاول التدخل لمنعها من ابادة شعب البوسنة والهرسك والتهام اراضيه فى ظل ميثـاق الامم المتحدة ؟

اذا كانت تلك هى بشائر النظام العالمى الجديد الذى روجوا له . فقد كان النظام القديم اكثر شجـاعة والتـزاما بـالمبـادىء والقوانين الدولية !



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٣



كيف يمكن أن يكون نظام العالم نظاما جديدا بحق ؟

قد يظن البعض أن هذا العنوان يفتعل علاقة مباشرة بين النظام العالمى الجديد الذى طال وتنوع الحديث عنه وبين الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية وسلام حقيقى عادل شامل بين إسرائيل والدول العربية .. والحق أنه مالم نصل الى حل عادل وشامل وسلام حقيقى مخلص بين العرب وإسرائيل فما هى إذن تلك المواصفات التى تجعل النظام العالمى نظاما جديدا يختلف عما هو قائم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فى الجذور والحقيقة والسمات الجوهرية البارزة للعلاقات بين دول العالم الذى انقسم وأظنه لا يزال منقسما بين الشرق والغرب من ناحية وبين الشمال والجنوب من ناحية أخرى وهو ما يشكل فى ظنى مظهرا حقيقيا من الصراع الوحيد الباقى والمستمر بين العرب واليهود منذ أوائل الاربعينات حتى الآن ، حتى لو خيل الى البعض ان النزاع العربى الاسرائيلى هو نزاع ثانوى محدود بالنظر الى النزاع أو الصراع أو الانقسام الذى كان سائدا فى العقود الخمسة الماضية وهو ما أعتقد انه لا يزال حتى الآن باقيا رغم اعتقاد الاغلبية العظمى من الناس بأن الاتحاد السوفيتى القديم الذى كان يشكل المنافس الوحيد القوى للدولة القوية الكبيرة المتمثلة فى الولايات المتحدة .. هذا الاتحاد قد انحل وأصبح نسيا منسيا ولم يعد له وجود وأصبحت الولايات المتحدة هى الدولة القوية الوحيدة المهيمنة على العالم ، ومن ثم أصبح وجودها وحدها كقوة عظمى على المسرح العالمى هو الذى يشكل الملامح الرئيسية للنظام العالمى الجديد .

وليس هذا صحيحا بدليل ما يعيشه العالم الآن وما يواجهه من مخاطر ومشكلات وأزمات وصراعات لم يستطع العالم المسمى بالجديد أن يضع حدا لها، ونهاية تؤذن حقيقة ببزوغ فجر دولى جديد وهناك عديد من الملاحظات أو الادلة الحقيقية التى تؤكد أننا لم نعرف عالما جديدا بعد، كنا نسميه منذ سنتين تقريبا بأنه عالم القوة الوحيدة الكبرى المسيطرة وهو فى الوقت نفسه عالم الشرعية الدولية التى تصبح معها الامم المتحدة ذات شأن يمكنها من فرض القانون الدولى ومبادىء الحق والعدل الدوليين وتمارس فيه امريكا دور كبير العائلة الدولية القادر بمساندة الأمم المتحدة ومساعدتها وموافقتها وتأييدها على تحقيق الأمن والعدل الدوليين والاتجاه بالعالم نحو نظام اقتصادى يوائم النظام السياسى العالمى ويهدف الى تحقيق الأمن الاقتصادى ورفاهية الشعوب كلها وإحلال مبادىء التعاون الاقتصادى والتكامل والتطور العلمى والتكنولوجى محل المنافسة الاقتصادية الشرسة الهادفة الى فوز الكبار بالغنيمة وتدهور أحوال الصغار فى مستنقع التخلف والفقر والتبعية .. إن كل ما تمنته البشرية على يد النظام الدولى الجديد المزعوم لم يتحقق منه شىء بل ربما تحقق نقيضه فى كل الميادين.

وإذا أردنا تبسيط الموضوع بدلا من تعقيده كان علينا أولا أن نحاول فهم ما كثر الحديث عنه بشأن تعبير النظام الدولى الجديد وبادىء ذى بدء ليس من السهل أن نفترض أن هذا النظام الجديد يعنى انفراد امريكا بالسيطرة على العالم بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى المنحل من على المسرح الدولى الكبير .. فهذا الانفراد لا يمكن الاعتراف به الآن، لأنه بالفعل ليس واقعا معترفا به من أغلبية الناس، والامريكيون أنفسهم لا يستطيعون ادعاء أن يدهم اصبحت مطلقة فى شئون العالم المعاصر، وكثيرون منهم يقولون انه ليس فى استطاعة أية دولة عظمى مهما تكن إمكاناتها ان تقوم بمفردها بتوفير الأمن للجميع ولابد لها من التعاون مع دول او اطراف أخرى إذا شاءت العمل لتحقيق ذلك. وواضح ان أمريكا حتى فى إبان أزمة الخليج لم تستطع ان تنفرد باتخاذ القرارات الخطيرة الحاسمة الا بعد التفاهم مع شركائها والاعتماد على قرارات تصدر عن مجلس الأمن، ثم إن سياسة أمريكا الخارجية قد تغيرت بشكل واضح الآن بعد انتخاب كلينتون عما كانت عليه إبان حكم الرئيس جورج بوش إنها الآن منهمكة فى قضاياها الداخلية التى أعجزتها عن تحقيق الوعود التى قطعها الرئيس كلينتون على نفسه وحزبه فى أثناء الحملة الانتخابية الأمريكية الضارية فى أواخر عام ١٩٩٢ ثم إن ظروف العالم المعاصر كما نشاهدها الآن تؤكد أن هذا العالم يتجه إلى أن يكون عالما متعدد الأقطاب رضيت بذلك أمريكا أو عارضته، فاليابان ومجموعة الدول الأسيوية الناهضة، لها دورها الذى لا يمكن التهوين من أمره، وأوروبا الموحدة لا يمكن أيضا تجاهلها، والصين تتأهب لأن تكون دولة قوية كبرى فتتغير ميزان القوى خلال السنوات القليلة القادمة، وأكثر من ذلك أن الاتحاد السوفيتى المنحل قد خلف وراءه جمهوريات تملك قدرات نووية لا يستهان بها

محمود عبدالمنعم مراد

وجمهورية روسيا الاتحادية بالذات لا يمكن ان تظل إلى الأبد كما هى عليه الآن، من ضعف اقتصادى ومعاناة ومشكلات اجتماعية وسياسية غير مواتية الآن، ولكنها بالحتم سوف تتغير خلال عامين أو بضعة أعوام قليلة قادمة إن الخطط الأمريكية الخاصة بدورها الجديد فيما بعد الحرب الباردة، وعالم الثنائية الذى اختفى بعد سقوط الاتحاد السوفيتى قد يكون من أهدافها:

كما ذكرت اخيرا صحيفة النيويورك تايمز - منع ظهور أية قوة عظمى منافسة لها فى غرب أوروبا أو فى آسيا أو فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق والحيلولة دون اعادة تسليح ألمانيا أو اليابان وخاصة بالسلاح النووى الرهيب وان تكون القوة العسكرية الأمريكية كافية لردع أية دولة أو مجموعة من الدول تحاول أن تتحدى السيطرة الأمريكية، أو تغيير النظام الاقتصادى والسياسى الحالى الذى تتزعمه أمريكا ولكن ليس كل ما تتمناه أمريكا متاحا للتنفيذ والتحقيق وقد آثارت هذه الأفكار بعد ان نشرتها الصحيفة الأمريكية الشهيرة ردود أفعال غاضبة خاصة فى أوروبا بعد أن قال بوش فى يناير ١٩٩٢ إن القرن الحادى والعشرين يجب أن يكون قرنا أمريكيا كما كان القرن العشرون، فقد أعلن رئيس وزراء إيطاليا اندريوتى وقتذاك أن الأمم المتحدة لا الولايات المتحدة هى وحدها التى يجب ان تكون حجر الزاوية فى النظام الدولى الجديد، كما انتقد وزير الخارجية الفرنسية السابق رولان دوما هذه الخطط الأمريكية رافضا اعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة فى العالم وكما لقيت الأفكار الأمريكية رفضا أو نقدا من جانب أوروبا الغربية فقد لقيت مثل ذلك من جانب بعض الدول العربية ومن بينها

مصر ، فعلى سبيل المثال أعلن الدكتور أسامة الباز أن النظام العالمى الجديد لم يتبلور بعد وهو لا يزال بمرحلة المخاض وقال إن البعض يخطىء حين يتصور أن دولة واحدة هى التى تحتكر هذا النظام العالمى الجديد الذى لا يمكن اعتباره أحادى القطبية كما يتصور البعض بل لابد ان يتحول الى نظام متعدد الأقطاب قد لا تكون الولايات المتحدة هى القطب الأول فيه ، بل تكون أوروبا الموحدة التى تضم ألمانيا الموحدة وخاصة بعد تراجع قوة أمريكا الاقتصادية وعجز ميزانها التجارى وضخامة ديونها الخارجية التى أصبحت تفوق كل التصورات .

ومهما يكن من أمر فقد أصبح من الواضح أن هناك صعوبة فى افتراض قيام نظام دولى جديد تهيمن عليه قوة واحدة هى الولايات المتحدة الأمريكية .. كل مافى الأمر أن القوة الثانية التى كانت تنافسها انحلت وارتدت الى الوراء فأصبحت أمريكا منفردة إلى حد ما لفترة مؤقتة سوف يتشكل بعدها نظام تتعدد فيه الاقطاب ..

ما الدور الذى يمكن أن يؤديه العرب فى الميدان الدولى المعاصر الآن ؟ إن العالم الذى يتغير من حولنا ومعنا لا يقتصر التغيير فيه على ما شرحناه من انفراد مؤقت للولايات المتحدة أو ظهور تكتلات اقتصادية عملاقة جديدة تنافسها أو غير ذلك من التغيرات السياسية التى طرأت على موازين القوى العالمية فحسب . أن هناك تغيرات ليست أقل أهمية طرأت على العالم الآن أهمها ثورة الاتصالات وتغيرات العلم والتكنولوجيا السريعة التى لم تكن تخطر على البال مثل مستجدات الهندسة الوراثية واستخدامات الليزر والانسان الآلى وما إليها مما لا يتسع له هذا المقال ، وبجانب ذلك كله ما حدث فى عالم السياسة والاقتصاد . ونحن العرب لسنا بأى مقياس على هامش هذه الاحداث نحن العرب بكتلتنا البشرية وموقعنا الجغرافى العام ومواردنا الطبيعية الهائلة وبخاصة فى النفط الذى يعتبر المحرك الأول لعجلة الحياة نحن لا يمكن أن نكون على الهامش .

وبخاصة أننا نربض حول اسرائيل التى هى نفسها كالنواة التى لا يمكن إغفال وجودها بحال ما . وبين اسرائيل والعرب قضية شائكة وخطيرة ومزمنة ، فشلت الأمم المتحدة منذ انشائها حتى الآن فى حلها رغم كل القرارات التى اصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ، ورغم كل المساعى الحميدة والخبيثة التى بذلتها أطراف كثيرة أهمها وفى مقدمتها الدولتان العظميان السابقتان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وهما من الدول الخمس الكبرى صاحبة المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن ، وهما أيضا اللتان بادرتا بالاعتراف الفورى بدولة إسرائيل منذ انشائها فى عام ٤٨ ثم أقول إن النظام الدولى القديم الذى كانت أهم صفاته المميزة هى أن دولتين كبيرتين تتنازعان السيطرة وتتنافسان فيما بينهما منافسة أدت إلى ما نسميه بالحرب الباردة التى كانت كثيرا ما ترتفع درجة حرارتها حتى يتهدد العالم بنشوب حرب ساخنة ثالثة . وكنتيجة لهذا الصراع المستمر بين الدولتين الكبيرتين طيلة الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية ، وحتى انحلال الاتحاد السوفيتى وانفصام عراه ، نتيجة لهذا الصراع ، لم يعد فى الامكان الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية ، ولا تنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة فى هذا الشأن لأن كلا من الدولتين الكبيرتين كانت تتظاهر بأنها تريد حل القضية على أساس الشرعية الدولية ، بينما هما فى حقيقة الأمر ، يعملان على استمرار المشكلة والاستفادة منها وتحويلها الى ورقة للمساومة فيما بينهما من ناحية ، وفى علاقة كل منهما بالعرب من ناحية ، وباسرائيل من ناحية أخرى . وهكذا أصبحت القضية الفلسطينية والنزاع العربى الاسرائيلى أقدم مشكلة سياسية فى عصرنا الحديث ، وأشدها تعقيداً وأكثرها تأثيرا على العلاقات الدولية والتوازنات والمصالح التى تأخذ فى اعتبارها أهمية النفط العربى وضرورة السيطرة على منابعه وضمان وصوله الى الدول الصناعية الكبرى التى هى فى أشد الحاجة اليه .

وبعد حرب الخليج ، الذى تزامن معها انحلال الاتحاد السوفيتى القديم ، حتى أصبح يخيل للرئيس الأمريكى السابق جورج بوش ، ولكثير من السياسيين والمراقبين فى مختلف دول العالم ، أن أمريكا أصبحت فعلا ترسم خطوط نظام عالمى جديد تتولى مهمة قيادته وتوجيهه والسيطرة عليه ، بعد ذلك أو عقب ذلك كان لابد من الانتهاء من أزمة العلاقات العربية الإسرائيلية وقضية فلسطين أو قضية الشرق الأوسط ، والوصول بها الى نهاية يمكن ان تكون مرضية للطرفين بعد أن أصبح بقاء هذه القضية المزمنة المعقدة لا ضرورة له ولا فائدة منه ، وخاصة بعد خلو الجو أمام أمريكا واعتقادها بأنها أصبحت سيدة العالم بلا منازع أو منافس أو رقيب .

كيف يمكن أن يكون النظام العالمى الجديد جديدا بمعنى الكلمة ، فى ظل أزمة معقدة مزمنة طال أمدها واستنفدت أغراضها من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية التى تعد المستثمر الأول المستفيد من وجودها فى ظل الحرب الباردة والعالم الثنائى القوة . إن حرب الخليج قلبت الموازين رأسا على عقب . فقبل حرب الخليج . كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستفيد من الوجود الاسرائيلى فى قلب العالم العربى باعتبارها حارسا وضامنا ورقيبا على المنطقة ، تحول دون تحولها الى جانب الاتحاد السوفيتى الرابض بالقرب منها ، ولكن الحرب الخليجية أتت بالولايات المتحدة نفسها الى قلب العالم العربى ، وجعلت من منطقة الخليج النفطية قاعدة عسكرية لها ، بطلب من حكوماتها العربية . وهكذا ولأول مرة فى التاريخ ، ترفض الولايات المتحدة الأمريكية أن تشارك اسرائيل فى حرب ضد

دولة عربية رغم اعتداء هذه الدولة - العراق - على اسرائيل بالصواريخ . هكذا انقلبت الآية ، وأصبحت أمريكا هى التى تتولى الحماية المباشرة لاسرائيل ، بدلا من أن تستخدم اسرائيل لحماية المصالح الأمريكية فى هذه المنطقة الحيوية من العالم .

وبعد ذلك ، لم تعد هناك حاجة الى بقاء موضوع النزاع العربى الاسرائيلى قائماً يحدث الصداع فى الرءوس ويؤجج الصراع فى منطقة ينبغى أن تعرف الهدوء والاستقرار وخاصة بعد ابتعاد الخطر السوفيتى القديم ، والوجود الجديد لا مريكا فى قلب منطقة هذا الصراع .

إن الرئيس الأمريكى الجديد بيل كلينتون سار على نفس الدرب الذى سار عليه سلفه جورج بوش من حيث حث الدول العربية واسرائيل على حد وضع للصراع بينها والوصول الى تسوية سلمية لقضية فلسطين أو قضية الشرق الأوسط ككل . وهكذا أوفد كلينتون وزير خارجيته الجديد وارين كريستوفر الى المنطقة فى الثامن عشر من فبراير الماضى ليتابع جهود السلام ، حيث زار كلا من مصر والأردن وسوريا والسعودية والكويت ولبنان ، إضافة إلى إسرائيل . واكتسبت جولته هذه أهمية كبرى من حيث إنها الجولة الأولى التى يقوم بها وزير الخارجية الأمريكية فى ظل الادارة الجديدة بعد تولى الحزب الديمقراطى رئاسة الدولة ، ورغبته فى تأكيد حرص أمريكا على مواصلة المحادثات العربية الإسرائيلية لاحلال السلام فى المنطقة ، وخاصة بعد أن شهدت المحادثات فترة من الجمود نتيجة قرار اسرائيل الخاص بإبعاد أكثر من أربعمائة فلسطينى من مؤيدى حركة حماس الى خارج الأرض المحتلة ، ليعشوا فى الخلاء بالمنطقة العازلة بجنوبى لبنان . وهكذا جاء كريستوفر يؤكد ألتزام أمريكا بمواصلة دورها وسيطا محايدا بين العرب وإسرائيل فى محادثات السلام ، ويحاول فى الوقت نفسه تهدئة التوتر الناجم من إبعاد الفلسطينيين بحيث لا يكون سببا فى قطع المحادثات ، وليتأكد من جدية الأطراف المعنية فى دفع عجلة المفاوضات لتستطيع إدارة كلينتون تحديد دورها فيها خلال الجولات القادمة وكذلك ينتهز كريستوفر الفرصة السانحة التى أتاحتها رغبة سوريا فى العودة الى محادثات السلام سواء بوجود الفلسطينيين أو بدونهم .

وقد أكدت العواصم العربية حرصها على استمرار مسيرة السلام واستئناف المحادثات ، وأوضحت أن حل النزاع العربى الاسرائيلى بتوقف على التزام اسرائيل بقرارات الأمم الداعية الى الانسحاب من الأراضى المحتلة ، ومنح الشعب الفلسطينى حق تقرير المصير .

إن العالم مهما حدث فيه من تطورات وتغييرات نتيجة أو إضافة لما حدث فى الأعوام الثلاثة الماضية ، لن يكون عالما جديدا بحق إلا إذا تحققت فيه أمور تميزه عن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، العالم الجديد بالنظام الجديد فعلا وحقا لابد أن يكون نظام الشرعية الدولية العادلة ، وأن يكون بداية عصر الديمقراطية الحقيقية التى تنهى عصر الدول ذات النظم الشمولية ، عصر احترام حقوق الإنسان فى اعتناق الآراء والمعتقدات التى يؤمن بها وحقه فى اختيار الحكومة التى تعبر عن آماله وآلامه واعتراف الحكومات بنظم تعدد الأحزاب وامكان تغيير السلطة بالطرق السلمية وعن طريق صناديق الانتخاب الحر النزيه .

النظام الدولى الجديد هو الذى يقرر وينفذ ويحترم حق تقرير المصير ، ويعترف بحق القوميات التى عاشت مغلوبة غير حرة ، فى أن تتحرر وتستقل بأوطانها الخاصة ونظمها الديمقراطية الخاصة بها . النظام الدولى الجديد هو النظام الذى يكفل حقوق الأقليات فى كل دول العالم ، ويحترم استقلال الدول الصغيرة ، ويساعد دول العالم الثالث على التحرر من الفقر والخوف والمرض .

ومالم يحدث ذلك فلن يكون فى الواقع والحقيقة تغيير يستحق ان يسمى معه النظام العالمى ، بالنظام الجديد . وعلى رأس المشكلات الدولية الراهنة التى يجب أن تجد لها حلا عادلا وشاملا ومستمرا ، تلك المشكلة المزمنة المعقدة التى نسميها مشكلة فلسطين أو مشكلة الشرق الأوسط ، أو مشكلة الصراع العربى الاسرائيلى .

وإذا أمكن للعالم الجديد ان يحل هذه المشكلة حلا سلميا عادلا يحقق مطالب وحقوق الشعب الفلسطينى والدول العربية ، فإنه يمكن أن يسمى بحق ، النظام الدولى الجديد الذى تتطلع اليه شعوب العالم ، لبدء حياة سياسية واقتصادية تهدف الى احترام الانسان وحقوقه الشرعية الأصلية ، وتهدف إلى تحقيق الرخاء له ، ورفع مستوى معيشته وإزالة العقبات من طريق تقدمه وإتاحة الفرصة لكل شعوب الأرض لكى تنتفع الانتفاع الأمثل بثرواتها ومواردها الطبيعية وعمل وابداع وانجاز مواطنيها ، ليعم العالم ، الخير والحب والسلام .

وبغير هذا لا يصح ان نسمى عالم اليوم بالعالم الجديد ، لأنه فى حقيقة الأمر لم يصبح جديدا بأى معنى أو أى وجه من الوجوه !



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٣

الإقليمية بديل مرحلي

● في غياب النظام العالمي الجديد وانشغال القوى الكبرى في ما تعتبره قمة أولوياتها، لم يعد هناك بديل سوى ان تعيد المنظمات الاقليمية دراسة امكانياتها والتخطيط للقيام بدورها في حل المشاكل المتفجرة وحصرها اقليميا

قبل نهاية الشهر المقبل ينعقد في القاهرة مؤتمر القمة الافريقية الذي تنتظره قائمة طويلة من المشاكل والقضايا التي تتطلب حلولا سريعة لانقاذ افريقيا مما تردت اليه من انحدارات سياسية واقتصادية.

فعلى امتداد الاعوام العشرة الماضية سقطت هذه القارة الشاسعة في دوامة حروب راح ضحيتها عشرات الآلاف من القتلى والجرحى، وفي طاحونة مجاعات سحقت مئات الالوف. وتركت الحروب والمجاعات الملايين تائهين بلا مأوى ولاجئين في صحارى جرداء.

وحقيقة، ان المجتمع الدولي تدخل عسكريا لوقف بعض هذه الحروب، كما حدث في الصومال، واقتصاديا لانقاذ من يمكن انقاذهم من ضحايا المجاعات، كما حدث في اثيوبيا والسودان، وايضا في الصومال. الا ان هذه التدخلات واجهت الكثير من العقبات بسبب غياب منظمة الوحدة الافريقية التي كانت هي ايضا تعاني من حالة شلل كادت ان تفرط عقدها، لولا جهود بذلت للحفاظ على بقائها حتى لو كان صوريا.

وقد تكون قمة القاهرة بداية صحوة جديدة للمنظمة، مطلوبة في هذا الوقت بالذات، ليس فقط لان مشاكل القارة السياسية والاقتصادية لم تحل، او لأن بعض هذه المشاكل بدأ يتفجر وتتصاعد اخطاره، بل ايضا لان ثمة بوادر تشير الى ان القوى الكبرى تتجه لنفض ايديها من افريقيا ومشاكلها وقضاياها.

فالأمم المتحدة ما زالت تقوم بدورها في تنفيذ القرارات الدولية، سواء في الصومال او جنوب السودان او غيرهما من مواقع التوتر السياسي والاقتصادي، ولكن هذا الدور بدأ يتأثر بخطوات انسحاب بطيئة ولكنها واضحة للقوى الكبرى.

وهذه الانسحابات لا ترجع فقط لحالة من فقدان الحماسة اعترت الدول الكبرى، ولكن ايضا بسبب انشغالها في قضايا عالمية اخرى تعتبرها اكثر خطورة وتحتل قمة اولوياتها.

وهنا يكمن الخطر الذي لا تتعرض له القارة الافريقية وحدها بل مواقع كثيرة اخرى من العالم، تهددها حاليا انفجارات سياسية واقتصادية يصعب ايقاف امتداداتها، في غياب ما كان يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي اثبتت تجربة الحرب في البوسنة والموقف الدولي منها انه تلاشى حتى كحلم تتطلع شعوب العالم لتحقيقه.

ولا شك ان تلاشي النظام العالمي الجديد وتصاعد اخطار تفجير الكثير من المشاكل في افريقيا وغيرها يدفعان الى التفكير الجدي في ضرورة احياء دور المنظمات الاقليمية كبديل مرحلي ـ اقليمي طبعا ـ للدور الذي كان الجميع يأمل ان يقوم به النظام العالمي الجديد، على مستوى العالم كله بدعم من ارادة دولية وقوة تنفيذية تشارك فيها القوى الكبرى عسكريا واقتصاديا.

ولعل التفكير في النظام الاقليمي كبديل دائم للنظام العالمي امر بالغ الصعوبة يستحيل تحقيقه، ولذلك فالمتاح منطقيا ان تعيد كل منظمة اقليمية دراسة امكانياتها ونظمها، وتخطط لما يمكن ان تقوم به من دور، في ضوء الواقع، لحل المشاكل التي تدخل في اختصاصها وتحصرها اقليميا الى حين تنتهي القوى الكبرى من قضاياها وتتفرغ لاعادة النظر في ما كان يسمى بالنظام العالمي الجديد.

محمود عطا الله

* * *

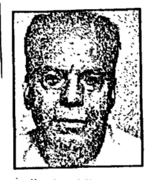


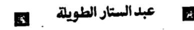
المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٣

تحد جديد يواجه العالم العربى

تهميش العالم الثالث.. فى النظام العالمى الجديد (١ ـ ٢)





عبد الستار الطويلة

من الحقائق المؤسسية والمؤسفة التى يكتشفها المراقب السياسى فى زيارته للولايات المتحدة.. ذبول أو ضعف الاهتمام بدول العالم الثالث.. حتى انه يمكن القول بأن هناك ظاهرة اسمها تهميش العالم الثالث.

لقد ظل ذلك العالم الثالث يحاول بعد الحرب العالمية الثانية أن يكون له دور فى الأحداث بعد أن استقلت مجموعة كبيرة من دوله.. فشكل مجموعة الحياد الإيجابى فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ وهى نفس المجموعة التى سميت بعد ذلك بمجموعة عدم الانحياز بعد اجتماع تيتو ونهرو وعبد الناصر فى بريونى بيوغوسلافيا السابقة.

وهذه المجموعة فى الحقيقة لم تكتسب بعض الفاعلية والتأثير العالمى إلا بفضل تحالفها مع القطب الاخر المضاد للولايات المتحدة حينذاك، وهو الاتحاد السوفييتى، وبراعتها فى الاستفادة من التناقض بين القطبين.

ولكن هذا الدور بدأ فى التضاؤل كلما اقترب القطبان المتصارعان إلى بعضهما البعض واتفاقهما على حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية ونزع السلاح.. ثم انتهى هذا الدور بمفهومه القديم بتلاشى الاتحاد السوفييتى ذاته وبقاء قطب واحد يتزعم العالم.

ذلك لأن الاستخدام الواسع للتكنولوجيا فى عالم الغرب قد أوجد بدائل كثيرة للمواد التى تنتجها الدول النامية.. كما أن زيادة الاندماج داخل الراسمالية العالمية وهو الاندماج الذى سهلت من أمره الاحتكارات متعددة الجنسيات قد جعل التكتلات الاقليمية والراسمالية تستطيع الحصول على المواد اللازمة للصناعة فى أحيان كثيرة باسعار أكثر رخصا من المواد الأولية التى كانت تحصل عليها من العالم الثالث.

أضف إلى ذلك أن انهيار الاتحاد السوفييتى والكتلة الاشتراكية.. وهو انهيار بدأ فى شكل استسلامات وتنازلات للغرب قبل التفكك الشامل.. قد انعكس بدوره على تعاون دول العالم الثالث وترابطها فى كثير من المجالات.

فأولا بدأت صناعاتها التى اعتمدت اساسا على آلات من السوق الاشتراكية فى التوقف أو التآكل لتخلف الآلات عن التطور المستمر والمذهل فى وسائل الإنتاج فى الغرب.. علاوة على العجز عن شراء حتى قطع الغيار لإجراء عمليات تجديد فى تلك الصناعات.

من ناحية أخرى بدأ عجزها المالى والفنى معا فى الحصول على بعض تكنولوجيا العصر التى انفرد بها السوق الراسمالى العالمى الذى عاشت معه فى عداء أيام تحالفها الوثيق مع المعسكر الاشتراكى.

هذا كله أحدث نوعا من الفوضى داخل بلاد ذلك العالم.. وقسمها تقسيما حتى أصبح ممكنا أن تصنف بعضها فى خانة البلاد المتقدمة.. ونصنف البعض الاخر فى خانة البلاد المتخلفة.. بل وفريقا اخر فى خانة بلاد غاية فى التخلف!

وكل هذا فى إطار العالم الثالث أو الدول النامية.. ولعل القارىء يذكر أنه حدثت محاولة لإقحام مصطلح سياسى جديد هو «العالم الرابع» ولكن لم يقيض له الاستمرار.

لقد أصبح الاختلاف بين تلك الدول مرتبطا بنصيب الفرد من الدخل القومى الإجمالى وكذلك ظهر الاختلاف فى معدلات النمو السنوى بشكل عام.

كما ظهر أيضا فى معدلات نموها فى مجال الصناعة التحويلية والقرارات العلمية والتكنولوجية وكذلك النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.. وكان من شأن هذه الاختلافات أن أوجدت مصالح متميزة ومختلفة بين تلك الدول والنظام الاقتصادى العالمى.

مثلا كانت هناك دول تواجه مشاكل تتعلق بالتصدير وجدولة الديون واجتذاب التكنولوجيا بل ومحاولة صناعتها.. وعمل مواءمة بين التطور السياسى الداخلى مع التنمية الاقتصادية بعد أن ثبت فشل ما أخذته من المعسكر الاشتراكى الحليف من نظم شمولية.

فى نفس الوقت كانت هناك دول فى حالة يرثى لها إذ تعانى من مشاكل الجفاف والتصحر والمجاعة والأوبئة.. ونقص المعونة لتخليصها من هؤلاء الأعداء الوحشيين.

أضف إلى ذلك حالة ثالثة تعيش فيها بعض تلك الدول وهى حالة الصراعات المحلية التى تتطور إلى حرب أهلية.. وما ينعكس عنها من كوارث على عملية التنمية بحيث إننا نجد فى أفريقيا مثلا كل حرب أهلية تبعتها ولازمتها حالات المجاعة وانتشار الأوبئة.. وهذا واضح جدا فى السودان والصومال وموزمبيق وأنجولا.. الخ

نتيجة لذلك فإنك ستجد نوعا من الفزع.. وهذه الدول تجرى على غير هدى وكأن كلا منها يقول للاخر: «انج سعد فقد هلك سعيد».. ويقصد بالنجاة هنا الارتباط بالسوق الرأسمالية الغربية وبالذات



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٣

بالولايات المتحدة التى هى الدولة الغربية الوحيدة الاكثر قدرة على تقديم القروض والمعونات والهبات رغم أزماتها المالية والعجز فى الموازنة الخ.

بينما مازالت هناك دول كثيرة تقف على باب الإحسان الامريكى وهى فى حالة يرثى لها من الفقر ولم تحصل على شىء لأى سبب.

ولعل واحدا من تلك الأسباب هو انتشار الاهتمام بحقوق الإنسان.. وهى قضية يلحظ المرء سيادتها لكل الأوساط فى الولايات المتحدة.. وأصبح الليبراليون الجدد كما شرحنا فى مقالات سابقة يضعونها كعلامة أساسية من علامات بل وقواعد التعامل الدولى.. والتقدير الدولى والتمايز الدولى بين الدول والأمم!

السؤال الذى يهمنا نحن العرب هو: هل بوسع العالم العربى أن يفلت من عملية التهميش هذه.. فنحن لا نستطيع الفكاك من كوننا جزءا من العالم الثالث؟

فالتهميش لا يعنى سوى شىء واحد.. هو انعدام أى تأثير أو فاعلية فى النظام العالمى الجديد من حيث تشكيل معالم وتحديد اتجاهاته وسياساته.. بل سيكون محكوما علينا أن نكون فى وضع المتلقى دائما.

إن استمرار التخلف التنموى سيجعل العرب دائما فى وضع المستهلكين لإنتاج تلك الدول الصناعية المتقدمة.. حتى لو كان بعضنا مساهما فى ملكية بعض الشركات بل والاحتكارات فيها.. إذ هذا الاشتراك لا يساوى نسبة نصف فى المائة من قيمة رأس المال المستثمر.. وبعض المراقبين يقدرونه بنصف فى الألف.

وستظل الفجوة التكنولوجية تتسع باستمرار بين العالم المتقدم والعرب إذا ما ظل العرب بعيدين عن الانخراط فى سوق التكنولوجيا العالمى ويشترون منها ما تيسر من أكثر وسائلها تقدما.. وإذا ما ظلوا يتجاهلون التوسع بلا حدود فى إعداد الكليات والمعاهد والمراكز للبحث والتدريب على أرقى تلك الوسائل.. وينشرون وعيا تكنولوجيا إذا جاز التعبير منذ الطفولة فى المدارس الابتدائية.. ذلك لأن التقدم، بل الثورة التكنولوجية، لدى الغرب قد تؤدى فى النهاية إلى إيجاد بدائل لبعض المواد الخام التى يمتلكها الوطن العربى.. وسينعكس عن ذلك طبعا تراجع فى القيمة الاقتصادية والاستراتيجية لبعض تلك المواد.

ثم إن من الظروف غير المواتية للعرب.. هو ذلك الاتجاه لدى دول أوروبا الغربية إلى تقديم المزيد من القروض والمعونات لبلدان أوروبا الشرقية بقصد دعم التطورات الديمقراطية فيها والعمل من أجل إدماجها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى سيكون على حساب ما تقدمه بلدان أوروبا الغربية إلى بعض الدول العربية وبعض دول العالم الثالث الأخرى من معونات وقروض واستثمارات.

ثم إن التحولات فى أوروبا الشرقية قد ساهمت فى فتح باب الهجرة لليهود من هناك إلى إسرائيل.. وهذا يشكل على المدى القريب والبعيد ضررا بليغا بالمصالح العربية إذ إن إسرائيل ستتمكن بذلك من التغلب على مشكلة عدم التوازن الديموجرافى فى الأراضى المحتلة.

ناهيك عن أن أولئك المهاجرين من صفوة الفنيين والعارفين بالتكنولوجيا علاوة على تعصب مقيت يملأ نفوسهم ضد العرب باعتبار أن بعض العرب كانوا من أنصار النظم الشمولية التى ثاروا عليها.

وفوق ذلك كانوا يحصلون على المعونات من حكوماتهم فتحرمهم من الانفاق عليهم! أضف إلى ذلك أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبرى التى تتبلور بسرعة وسنعددها فيما بعد.. تضع أمام الدول العربية مشكلات وقضايا جديدة منها مثلا إضعاف قدرة البلاد العربية على المنافسة الاقتصادية فى الأسواق العالمية.. واتجاه الاحتكارات والتكتلات الكبرى نحو إحكام عملية إدماج الاقتصاديات العربية فى النظام الرأسمالى العالمى الذى تربع على عرشه الولايات المتحدة الأمريكية فى تعاون لصيق حاليا بأوروبا الغربية واليابان.

ونشير هنا إلى التكتلات الاقتصادية العملاقة الموجودة فى العالم حتى يستطيع القارىء متابعة ما نعرض له هنا..

التكتل الأول مجموعة أوروبا الغربية التى تسمح حاليا بانتقال عناصر العمل ورأس المال والسلع والخدمات بين دول المجموعة مع العمل على إيجاد نظام واحد للمعاملات فى جميع تلك الدول.

التكتل الثانى: التجمع الاقتصادى الباسفيكى: دول منظمة أمن جنوب شرقى اسيا المسماة بالنمور السبعة بزعامة اليابان.

ثالثا: منطقة شمال أمريكا للتجارة الحرة ـ الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

وهناك العملاق الصينى.. الذى يتوقع له الكثيرون فى الولايات المتحدة نموا خطيرا فى العشرين عاما القادمة.

نعود بعد ذلك إلى قضية التهميش وكيف يفلت منها العالم العربى.

إذا أردنا أن نعرف إلى أى مدى أصبحنا فى حالة الهامشية.. فإنه يكفى أن نجيب على الأسئلة التالية:

الإجماع السياسى العالمى الذى تبلور حول غزو العراق للكويت الذى سمى وقتها بأزمة الخليج.. هل امتد هذا الاجماع والاهتمام العالمى ليشمل القضايا العربية الأخرى.. وعلى رأسها القضية الفلسطينية؟

بل هل امتد ليشمل قضايا أخرى تهم العرب والمسلمين وكل انصار حقوق الإنسان فى العالم مثل قضية البوسنة؟

السؤال الثانى: هل تتحرك الدول الغربية ومؤسسات التمويل الدولية للمساهمة فى مواجهة مشكلات التنمية التى تعانى منها اغلب دول العالم الثالث؟

طرحت هذه الأسئلة فى «ورشة» عمل نظمتها لى الدكتورة منى ميخائيل الأستاذة بجامعة نيويورك خلال زيارتى.. هناك على عدد من الأساتذة والدارسين.. وكان حوارا ممتازا.. ذكروا فيه أفكارا عن كيف يمكن للعرب أن يخرجوا من حصار التهميش هذا.

كما القوا أضواء على إجابات لهذه الأسئلة.. سنعرض لها فى مقال قادم.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا الزمان



مستقبل العالم.. وفردية القرار

تصور البعض منا ان العالم سوف يشهد فترة من الاستقرار فى ظل النظام العالمى الجديد الذى انفردت فيه أمريكا بالقرار بعد غياب الاتحاد السوفييتي.. ويبدو ان الحلم فى الاستقرار لن يتاح للعالم الآن. لقد ظل العالم يعيش فترات متفاوتة من عدم الاستقرار رغم الدرس القاسي الذى حدث فى الحرب العالمية الثانية.. وانتهت الحرب بهزيمة بعض القوى.. وتراجع البعض الآخر.. وظهور قوى جديدة كان اخطرها الاتحاد السوفييتي وامريكا. وشهدت فترة الخمسينات والستينات معارك اعلامية ضارية سميت فى ذلك الوقت بالحرب الباردة.. ولم تمنع الحرب الباردة من وجود مواقع مشتعلة للصراع بين القوتين العظميين كما حدث فى فيتنام.. وقامت بعض الحروب الاقليمية التى لم تشارك فيها القوى العظمى بصورة مباشرة وان كانت قد وقفت خلف أطراف هذه الحروب سواء بالسلاح أو التاييد المعنوى والاقتصادى والسياسي.

ولا نستطيع ان ننكر ان الصراع بين القوى العظمى كان يمثل نوعا من التوازن فى العلاقات الدولية، رغم كل المواجهات التى حدثت.. كان هناك احساس عام بأن القوتين العظميين تمثلان صمام أمان أمام انفراد قوة واحدة بالقرار.

وفجأة وبلا مقدمات مقنعة اختفى الاتحاد السوفييتي، واختفت معه منطقة التوازن فى العلاقات الدولية.. كان الاتحاد السوفييتي رغم كل التحفظات عليه يمثل احيانا منطقة حذر وحسابات أمام القوة الأمريكية.. بل انه فى أحيان أخرى كان يمثل ضمانا لبعض القوى الاقليمية التى تحتاج الى مساندة قضاياها، ودعم قدرتها كما حدث مع العالم العربي بالنسبة للقضية الفلسطينية.. وغاب الاتحاد السوفييتى وانفردت أمريكابالقرار.

وفى ظل النظام العالمى الجديد انتهت مواقع التوازن وحلت مكانها منطقة القرار الواحد.. ومشكلة القرار الواحد ان العالم كله يدفع ثمن الخطا فيه.. او عدم القدرة على الحسم والمواجهة.

وأمام هذا بقيت مشاكل عالمية خطيرة بدون حلول.. لانها تنتظر صاحب القرار. ومنها على سبيل المثال المفاوضات بين العرب واسرائيل.. ومحاولات حل القضية الفلسطينية.. ومعارك البوسنة والهرسك والمواجهات الدامية التى تدور فى البوسنة الآن. كل هذه القضايا تنتظر قرارا من صاحب القرار.. ويبدو أحيانا انه لا يريد الحل.. ولهذا تتعثر كل الاشياء.

فاروق جويدة

دور واشنطن مستمر

ليس بوسع الولايات المتحدة ـ حتى إن شاءت ـ التخلى عن دورها القيادى فيما يعرف تجاوزا بالنظام العالمى الجديد.. فالمسألة أعقد وأكثر أهمية بالنسبة لوجود ومستقبل الولايات المتحدة من أن تترك معلقة برغبة ـ أو بقدرة ـ إدارة كلينتون.. وربما لهذا السبب «قامت الدنيا، ولم تقعد» بعد تصريحات بهذا الشأن نسبتها صحيفة «نيويورك تايمز» مؤخرا إلى مسئول أمريكى رفيع المستوى رفض الإفصاح عن هويته.. فماذا قال ثالث أهم مسئول بوزارة الخارجية كما اتضح فيما بعد؟

قال إن الولايات المتحدة قد تجد نفسها مضطرة ـ تحت وطأة مشاكلها الاقتصادية الداخلية ـ إلى تقليص دورها واسع النطاق فى الساحة الدولية.. وكما هو متوقع، أثارت تلك التصريحات سلسلة من التأكيدات المضادة بأن قوة الولايات المتحدة لم تتأثر، وبأنه لم يطرأ تغير على رغبتها فى ممارسة دورها «الكونى» الجديد.

ولا يعد مثل هذا «السيناريو» المتقن الصنع غريبا تماما على سياسة توزيع الأدوار فيما بين مسئولين أمريكيين لإحداث تأثير معين، وفى وقت بعينه.. فالرئيس الأمريكى بيل كلينتون ووزير خارجيته وارين كريستوفر أكدا مرارا فى الأشهر الأخيرة أن بلادهما تعتزم إعطاء أولوية للمسائل الاقتصادية الدولية، ولممارسة ضغوط على الدول الحليفة كى تتحمل قسطا أكبر من الأعباء المترتبة على الأزمات الدولية.

وفى هذا الإطار يمكن فهم تصريحات المسئول الأمريكى، الذى عرفته «نيويورك تايمز» فى مرحلة تالية بأنه «بيتر واريف» باعتبارها من قبيل الحجر الذى يتم إلقاؤه عمدا فى البحيرة لإحداث أثر ما.. فالولايات المتحدة تعلم جيدا أن خروجها من مشاكلها الاقتصادية يستلزم إعادة تأكيد سيطرتها فى الساحة الدولية، وليس العكس.

ومن ثم يصبح الأثر المطلوب استحداثه هو حفز الدول الحليفة على تحمل قدر أكبر من التبعات المادية ـ وغيرها ـ المترتبة على إدارة الأزمات الدولية، لصالح المستفيدين فى نادى الدول الصناعية الغنية.. وفى نفس الوقت فإن إثارة قدر من الضجة المحسوبة حول حدود الدور «الكونى» الجديد للولايات المتحدة تعد أمرا مطلوبا، باعتبارها «بالونة اختبار» لقياس اتجاهات الرأى العام الغربى إزاء مسألة على قدر كبير من الأهمية.

أما المحصلة النهائية، فتتمثل فى حرص واشنطن على تنشيط وتوسيع الدور الذى تقوم به فى الساحة الدولية، وليس تقليصه.. كما قد يتصور البعض.

العالم اليوم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٦

"يعيش الامر الواقع!.."

■ هل كان من قبيل الصدفة تزامن اعلان مارتين انديك مستشار الرئيس الاميركي عن ان التسوية السلمية في الشرق الاوسط يجب ان تقوم على مبدأ «اعادة اراض (وليس الاراضي) مقابل التطبيع التام» مع اعلان الخطة الاميركية - الروسية - الاوروبية في شأن البوسنة والتي تقرّ ضمناً باحتلال الصرب للجزء الاكبر من هذه الجمهورية؟

إن القاسم المشترك بين الخطوط الرئيسية للتسوية السلمية التي اعلنها انديك والتسوية الدولية للبوسنة هو اقرار الدول الكبرى مبدأ جواز اكتساب الاراضي بالقوة، الذي يتناقض مع ميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن. وحتى عندما ننظر في تفاصيل خطة البوسنة نرى ملامح المستقبل الذي يرسمه «التعاون الكامل مع اسرائيل»، حسب انديك، للاراضي العربية المحتلة. فالمناطق الآمنة للبوسنيين توازي مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني التي يريدها اسحق رابين «جزراً» تدار ذاتياً، محصورة بين الخط الاخضر ونهر الاردن تفصلها عن بعضها شبكة المستوطنات والطرقات الاسرائيلية، وتستثنى منها «القدس الكبرى» التي اصبحت تشكل ثلث اراضي الضفة الغربية.

لكن الاخطر في انعكاس التفكير الذي ساد في شأن البوسنة على العملية السلمية في الشرق الاوسط هو الاقرار بالامر الواقع، وبالنتائج التي تفرضها موازين القوى على الارض، وتراجع الشرعية الدولية واسس الحق والعدل التي تشكل الورقة الاقوى في الموقف العربي في هذه المفاوضات. وأن تخلي الغرب عن مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة يعني انه لا يهتم كثيراً بالمداخلات القانونية للمفاوض العربي الذي يستخدم هذا المبدأ الذي تنص عليه مقدمة القرار ٢٤٢، ليؤكد ان القرار يتحدث عن الانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة وليس من «اراض احتلت في النزاع الاخير» حسب النص الانكليزي للقرار المشهور.

ولأن الايماءة غير المباشرة التي وجهتها خطة البوسنة غير كافية لاقناع المفاوض العربي بأسس الموقف الاميركي، جاء حديث مارتين انديك عن الانسحاب من «اراض» ليضع الثقل الاميركي بشكل واضح وراء التفسير الاسرائيلي للقرار الذي بنيت عليه العملية السلمية برمتها. بل الاخطر ان يكون تصريح انديك تفسيراً لوثائق التطمينات الاميركية الموجهة الى الاطراف العربية قبل بدء العملية السلمية، وهي الوثائق التي نصت على ان المبادرة تقوم على اساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الارض مقابل السلام (النص الانكليزي في هذه الوثائق يتحدث عن ارض مقابل السلام Land for Peace وليس الارض مقابل السلام The land for peace اي بصيغة النسخة الانكليزية للقرار ٢٤٢) وترفض الاعتراف بضم القدس والجولان.

لعل القاعدة الرئيسية التي يتعلمها دارسو العلاقات الدولية هي ان القانون الدولي هو انعكاس لموازين القوى السائدة في مرحلة تاريخية محددة، وهي في الحال الراهنة موازين تتحكم بها الولايات المتحدة الاميركية. وعندما تلقي الدولة العظمى الوحيدة بثقلها وراء تفسير معين للقانون الدولي فهذا يعني انها تريد فرضه كقانون على الاطراف الاضعف. لكن مثل هذا موقف يعيد الى الاذهان رواية جورج اورويل السوداوية «مزرعة الحيوانات» حيث تحول شعار «كل الحيوانات متساوية» الى «كل الحيوانات متساوية لكن بعضها متساو اكثر من الآخر» بما يخدم مصلحة الاطراف الاقوى في عالم تلك الرواية.

دخل العرب في العملية السلمية على اساس التزامات اميركية محددة وليس على اساس امل بتغير الموقف الاسرائيلي. وعندما تتوضح الصورة بالنسبة الى حقيقة التعهد الاميركي فإن العملية تفقد احد اهم اسسها. ولا شك ان المفاوض العربي سيدرس الخطة الغربية في شأن البوسنة وسيقرأ بتمعن تصريحات مارتين انديك وسكوت الغرب على تصريح اسحق رابين بأن القدس غير قابلة للتفاوض. ولن يكون صعباً على المفاوض العربي ايجاد القواسم المشتركة بين السياستين. ولا بد من تكرار الدعوة الى المفاوضين العرب لدرس اسلوب المعالجة الاميركية للازمات الاقليمية الاخرى من كمبوديا الى انغولا مروراً بافغانستان والبوسنة ليتعرف على الاستراتيجية والتكتيك الاميركيين ازاء العملية السلمية. والدلائل حتى الآن تقول ان الاميركي يرفع شعار «عاش الامر الواقع» في كل مكان في العالم، ويثبت على الارض وفي الاتفاقات ما توصلت اليه موازين القوى في الصراعات الاقليمية. فالاميركي في الاطار الشخصي والعام يستمع جيداً الى الجدل المبني على العدل وقد يتفق معه لكنه يختتم الحديث بالقول «كل هذا جيد لكن ما هو الوضع الآن وكيف نرضي الجميع».

ونلقي نظرة على اريتريا التي احتفلت باستقلالها في الذكرى الثانية لتحرير قوات الثورة العاصمة اسمرة من الاثيوبيين. فهل هذه اشارة من النظام العالمي الى ان القوة هي العامل الحاسم ام هي اشارة الى ان التقرب من اسرائيل هو السبيل لتحصيل الحقوق. واين يترك كل ذلك قناعتنا الجديدة بأن الاسلوب السياسي والتفاوضي هو الاسلوب الوحيد لحل الصراع العربي - الاسرائيلي واستعادة الحقوق المغتصبة؟

الى ان تتوضح الصورة من خلال المزيد من المفاوضات لا بد للمفاوض العربي ان يبحث من الآن عن سبل لمواجهة نظام عالمي جديد يرفع شعار «عاش الامر الواقع» بدلاً من شعار الشرعية الدولية.

دمشق - عبدالله الدردري



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ؟ يونيو ١٩٩٣

صورة مقلقة للعالم

احمد عباس صالح

● من الصعب، إن لم يكن من المستحيل أن يتحدث عاقل عن السلام والاصلاح الاقتصادي والصداقة بين الشعوب في الوقت الذي تتوالى المواقف العدائية على أهل المنطقة

العالم مضطرب ايما اضطراب. فالولايات المتحدة التي تعتبر من الناحية العسكرية القوة العالمية الكبرى، تتعرض لامرين متناقضين كل منهما يشدها الى ناحية عكسية.. الاول هو الميل الى الانعزال بعد انتهاء المواجهة مع الاتحاد السوفياتي السابق، والثاني الميل الى القيام بالدور العالمي الاول، اي الى مزيد من الانفتاح على العالم.

الميل الاول تفرضه مشاكل متعددة في مقدمتها الازمة الاقتصادية والدين البالغ الضخامة الواقع على موازنتها، وتدهور الكثير من الخدمات مثل الصحة والتعليم والضمانات الاجتماعية فضلا عن مافيات المخدرات واشكال الفساد الاخرى.. ومع كل هذه المشاكل ياتي الكساد الاقتصادي الذي خسرت فيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة خسارات كبيرة. ومع مرور الوقت يتضح للادارة الامريكية الجديدة ان مشاكل الداخل من الكثافة بحيث تقتضي التركيز عليها ووضع الحلول لها.

والاقتصاد الامريكي قد يختلف اختلافا كبيرا عن اقتصاد الدول الاخرى، ففي الوقت الذي تعاني الولايات المتحدة من الديون ومن عجز الميزان التجاري، يمضي الراسمال الامريكي في الشركات متعددة الجنسية قويا ومتحكما في اكثر من مجال.

وعلى الجانب الاخر ياتي الميل الثاني الى الانفتاح على العالم وقيادته. فوجود الولايات المتحدة على راس القوى العالمية يسهل الحلول للمصاعب الاقتصادية التي تعاني منها في الداخل. ولكن هذا الميل يحتاج الى المحافظة بقدر الامكان على السبق العسكري وعدم

المساس بميزانية التسليح الا في الحدود الضئيلة. وفي ذلك الاتجاه يقدم الخبراء العسكريون مشاريع عديدة، بدءاً من الاستحواذ على تقنية نوعية عالية وتجنب التسليح الكمي واعبائه. الى سحب القوات الامريكية من اوربا واسيا وتحميل المناطق نفقات الدفاع.

والميل الى الاحتفاظ بقيادة العالم مهما يكن سوف يحمّل الولايات المتحدة اعباء اقتصادية ويؤخر محاولات تخفيض الميزانيات التي تجعلها الديون مسالة ضرورية.

وفي هذا الجذب والشد تنمو قوى جديدة وتظهر مشاكل عالمية تؤثر في المدى القريب او البعيد على المصالح الامريكية.

هناك مثلا النزوع الاوربي الى التوحد والوجود في كتلة اقتصادية وسياسية ضخمة مستقلة عن الولايات المتحدة، وربما متناقضة في مصالحها الاقتصابية مع المصالح الامريكية، وقد ظهر هذا فعلاً في موضوعات الحماية الجمركية وتشبث اوربا بمصالحها الى درجة العداء السافر.. وبين وقت واخر يظهر ان الارتباطات التاريخية بين امريكا وبريطانيا - مثلا - تتفكك، وتنحاز هذه الاخيرة الى اوربا شيئا فشيئا.. وفي استفتاء اجرته وكالة «موري» منذ ايام ظهر ان البريطانيين يرون ان اوربا اكثر اهمية لهم من الولايات المتحدة، وكانت النسبة اربعة اضعاف ما كانت عليه قبل الثمانينات، اي منذ اقل من عقدين فقطوهناك ايضا اليابان التي قامت بينها وبين الولايات المتحدة حرب اقتصادية باردة اوشكت ان تتحول الى حرب ساخنة في اكثر من مناسبة. ويتحرك الشرق الاقصى كله تقريبا في نمو اقتصادي مطرد تتحرج امريكا في وقفه، لان راس المال الامريكي موجود هناك بصورة او باخرى في اطار الشركات المتعددة الجنسية.

والاتحاد السوفياتي السابق الذي تتصارع كل القوى على اجتذابه اليها، يقف هو الآخر مواجها حالة من التفكك والانهيار لم تصل بعد الى قرارها الاخير، وليس في قدرة اي قوة عالمية وحدها ان تمنع هذا الانهيار او حتى التلطيف من الكوارث المترتبة عليه.

في هذا الجو المضطرب تتفجر المشاكل العالمية وينفلت العيار كما يقولون في المثل الدارج.. فنرى الانفجارات العرقية والطائفية، كما هو حاصل في البوسنة والهرسك.. ثم في



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٣

المانيا ضد الاتراك المسلمين.. وفي الهند.. والفليبين.. وغيرها..

كما نرى العربدة الصارخة في اسرائيل التي وصلت الى حد التسلح النووي في الوقت الذي يقام حصار حاد على الدول العربية. وهو شيء يشبه حظر السلاح على المسلمين في البوسنة، بينما هو مباح للكروات ومقيد للصرب البوسنيين نظريا لانهم كانوا يتلقونه من صربيا اولا باول والى اليوم.

وفي كلتا الحالتين تفتح الابواب على مصاريعها للانفعالات الضارة، الناتجة عن الاحساس بالظلم والعداء. وتنمو فكرة العنف وسباق التسلح وشحنات البغضاء والانتقام.

وما الذي تستطيعه المنطقة العربية والعالم الاسلامي الا التهيؤ للمواجهة.. والغريب ان بعض الكتاب الغربيين يقولون ان الخطر القادم هو الدول الاسلامية والاسلام السياسي، متجاهلين ان الغرب نفسه هو الذي يهاجم وهو الذي يستفز وهو الذي يدفع هذه المناطق الى الالتهاب.

ومن الصعب ان لم يكن من المستحيل ان يتحدث عاقل عن السلام والاصلاح الاقتصادي والصداقة بين الشعوب في الوقت الذي تتوالى المواقف العدائية على اهل المنطقة. ومن يراجع الرسائل وكتابات الكتاب في الصحف العربية والاسلامية يجد ان صيحات الكراهية بدات تتصاعد كرد فعل على التجاهل العالمي لابسط مبادئ العدل والقانون الدولي.

هناك تدهور اخلاقي وثقافي بغير شك.. فالغريب انه في «ثورة» المعلومات، تظهر الانفعالات العنصرية والاحقاد الدينية، وكاننا عدنا الى العصور المظلمة التي كان يخيم فيها الجهل على اوربا.. وفي المقابل يبدو صمت القوى الكبرى كما لو كان تواطؤاً. فالراي العام الامريكي، الذي كانت له حاسة عالمية الى عهد قريب، لم يعد يحفل بالجرائم الوحشية التي ترتكب في انحاء كثيرة من العالم، واصبح هناك من يتحدث عن خطورة التدخل، والخوف على حياة الامريكيين والتذكير بالحرب الفيتنامية واللبنانية، بينما يبدو ان حرب تحرير الكويت التي لم يمض عليها اكثر من عامين تنتمي الى زمن ماض بعيد.. وتجد مبرر قيامها ليس في مبادئ العدل او القانون الدولي بل في الدفاع عن البترول.

وفي هذه المحن تظهر اوربا صورة مخيفة من التردد وعدم الاكتراث، ولا ترى في كل ما يحدث في العالم من مظالم واضطرابات الا انها مهددة بهجرات المظلومين والمضطهدين والفقراء والمساكين.. وان واجبها الاول هو قفل جميع البوابات في وجوههم، وسن التشريعات التي تمنع وصولهم، و«الصمود» امام كل الاغراءات التي توحي بها افكار الحرية والتقدم والمساواة بين البشر. والواقع ان احدا لم يبحث بشكل علمي، هل حقاً تشكل الهجرة الى الدول الاوربية ازمة خطيرة.. وهل الركود الاقتصادي منشاه الاقليات الآسيوية او الشرق اوربية او الشرق اوسطية والافريقية؟

عندما اثار وينستون تشرشل النائب البريطاني وحفيد تشرشل الكبير الموضوع رد عليه وزير الداخلية البريطانية بارقام تبيّن ان عدد المهاجرين قليل جدا وانه لا يشكل الا رقما صغيرا في خانة الآحاد المئوية.

ومع ذلك فان وزراء داخلية الدول الاوربية وافقوا بالاجماع على تشديد قوانين الحد من الهجرة، مستفزين بذلك مشاعر العنف وحوافز الجريمة لدى شباب متعصب افرزته ثقافة كنا نظن انها وصلت الى درجة رفيعة في تحكيم العقل، وفي ترقية المشاعر الانسانية.

في التحليل النهائي نحن نعلم ان العالم القديم قد انهدمت اركانه، وان عالما جديدا يبنى.. ونحن نستقرئ هذا العالم من حسابات القوى المختلفة.. ونرى ان النظام الجديد متعدد القوى، وان التوازن بينها، مع خطر السلاح النووي، لا بد ان يقوم على اعتبارات اخرى غير القوة العسكرية.. قد تكون معايير القوة اقتصادية، او قد تكون قانونية، ولكن هذا شيء يطول امده ولا يستطيع احد ان يتنبا بزمنه.. ومن الحقائق المعروفة ايضا ان التغييرات الكبرى التي تحدث في العالم اكبر كثيرا من قوى التدبير البشري، بحيث لا تستطيع جماعة بشرية ان تزعم انها غيرت هذا الموقع او ذاك في العالم. فاي عملية دولية متشعبة خيوطها ومتداخلة الى درجة بالغة التعقيد. حتى قيام الدولة الاسرائيلية ليس مجرد مؤامرة دولية، بل مجموعة معقدة من العوامل ساعدت على اصدار قرار دولي وافقت عليه الاطراف الرئيسية على الرغم من تعاديها وتناقضها..

البعض يفسر ذلك ببراعة اللوبي الصهيوني المتغلغل في كل الدول الكبرى.. وفي هذا شيء من الحق.. ولكنه ليس كل الحق.. وقد كان من الممكن الأ تقوم دولة اسرائيل على الرغم من هذه البراعة، لو ان المعادلة الدولية كانت مختلفة عما كانت عليه.. او ان الظروف كانت غير مهياة، او ان الدول العربية كانت متقدمة ومتطورة عما كانت عليه الى حد ما.

التغيرات لها مقدمات كثيرة، من بينها الاستنارة العقلية، وادراك الظروف المحيطة والقابلة للتغيير ثم توافر هذه الارادة لدى قوة اجتماعية قادرة على الحركة.

وكل الذي نستطيعه هو ان ندرك الظروف المحيطة وان نتاهب لها، وان يكون لنا صبر حكيم، ويقظة كاملة، لاصطياد الحق وتكريسه.



أزمة قيادة أم أزمة قضية؟

● تشكو معظم الدول الكبرى والمتوسطة من غياب شخصية «القائد» على راس جهازها الحكومي، وقد يكون هذا الغياب حصيلة طبيعية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة

انْ في واشنطن أم في لندن ام حتى في موسكو.. الشكوى تكاد تكون واحدة في عصر ما بعد الحرب الباردة: دول يُحملها واقعها الجغرافي - السياسي مسؤولية قيادية في الخارج تمثلها حكومات تفتقر الى شخصيات قيادية في الداخل.

انْ بشهادة وسائط الاعلام الغربية ام بشهادة المعارضين - واحيانا الموالين - تعاني معظم «الدول القيادية» في العالم أزمة قيادة لحكوماتها، وهي أزمة تطرح، في بعدها الادنى، شكوكاً حول دورها القيادي المفترض في عالم لم يتوصل بعد الى معادلة بديلة للتوازن الثنائي في عصر الحرب الباردة. وتطرح، في بعدها الاقصى تساؤلات حول دور الانظمة الديمقراطية في عملية انتقاء «الزعيم القائد».

وفي هذا السياق، ومهما قيل عن اهمية فصل السلطات في الدول الغربية وعن دور «المؤسسة» في الحكم او حتى دور الاجهزة الحزبية، تظهر تعليقات وسائط الاعلام الاوروبية والأمريكية ان الحكومات الديمقراطية لا تستغني في النهاية، عن الشخصية القائدة التي تتمتع بوضوح الرؤية والنظرة المستقبلية للامور.

وفي عصر ما بعد الحرب الباردة لا يقتصر فقدان القيادة على الساحة السياسية وحسب، بل يتعداها الى الساحة الاقتصادية ايضاً، علماً بان هذه، في النهاية، حصيلة تلك. وقد لا تكون مجرد ملاحظة عابرة ان تبرر الولايات المتحدة دعوتها لكل من اليابان والمانيا الى «تليين» سياستها النقدية - وتحديداً خفض معدلات الفوائد المالية - بتاكيدها ان «العالم لا يمكن ان يعتمد في نموه على الولايات المتحدة كي تنتشله من حالة الركود».

واذا جاز الاستطراد في هذا السياق فان تجاهل المانيا واليابان «للضغوط» الامريكية دليل اخر على تاكل النفوذ القيادي لواشنطن ان لم يكن غياب دورها القيادي بعد انهيار نظام الاستقطاب الثنائي الدولي.

من هنا، وبعيداً عن اي تبرير للوضع الامريكي، يجوز التساؤل هل ان ما يشهده العالم اليوم هو ازمة قيادة ام ازمة قضية... بكل ابعادها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

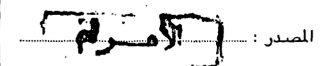
قد لا يختلف اثنان على ان زوال خطر الرعب النووي، او تقلصه الى ادنى الاحتمالات بعد انهيار الامبراطورية السوفياتية، اتاح للدول الكبرى والمتوسطة مجال الانعتاق من موجبات الانضباط في تكتل دولي واضح المعالم والأهداف او «القضية»، وبالتالي سمح لشعب الدولة القائدة لهذا التكتل، وتحديداً الولايات المتحدة، ان يغلب في خياره الديمقراطي لرئاسته متطلباته الداخلية على متطلبات قيادته الخارجية «للعالم الحر».

ولكن اذا كان عالم ما بعد الحرب الباردة مرشحاً للعيش في ظل تعددية دولية، فقد يكون من الضروري توصل دوله الكبرى والمتوسطة الى حد ادنى من التنسيق «القيادي - الجماعي» يضمن، على الاقل، تفاهماً دولياً على تسوية مشاكل عالم التسعينات بعيداً عن العنف والتوتر.

«الشرق الأوسط»

* * *





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٢

الجاسوسية الاقتصادية .. والتبعية الخارجية؟!

رؤية يكتبها

أسامة غيث

مع احاديث النظام العالمى الجديد ارتفعت نغمة الحديث عن «الجاسوسية الاقتصادية» وصدر اعلان شبه موحد عن اجهزة المخابرات الدولية يعلن للملا والكافة ان محور عملها الرئيسى ونشاطها اليومى سيتركز على الجاسوسية الاقتصادية وملاحقتها وتقليم اظافرها .. ولكن مشكلة المشاكل ان الكثيرين فى دول العالم الثالث وقعوا فى فخ الفهم التقليدى والنمطى للجاسوسية الاقتصادية.. وتصوروا ان اجهزة المخابرات الدولية ستتفرغ من الان وصاعدا لملاحقة ورصد المعلومات والانشطة الاقتصادية وما يرتبط بها من علوم وفنون وتكنولوجيا .. وان هذه الاجهزة قد تراجع اهتمامها بالامن السياسى والثقافى والاجتماعى والحضارى والعسكرى .. وان بلادهم اصبحت فى «امن وامان» لان اقتصادياتهم مكشوفة ومعروفة وكافة دقائقها وتفصيلاتها الحقيقية منشورة فى مطبوعات ومنشورات المنظمات والهيئات الدولية.

وما تطرحها احاديث الجاسوسية الاقتصادية والفهم السطحى لمعانيها وابعادها لابد وان يطرح من جديد المعانى الحقيقية للتخلف والتقدم وعدم صلاحية المعايير المادية وحدها للتفرقة بين التقدم والتخلف .. وان عالم اليوم والغد صناعته الرئيسية التى تتخصص فيها الدول المتقدمة والكبرى هى «صناعات المعرفة والمعلومات» وان الصناعات بالمعنى التقليدى الثقيل والخفيف والمتوسط اصبحت من سقط المتاع الدولى تقوم الدول الكبرى باعادة توطينه خارج حدودها فى الدول التابعة لها والدائرة فى فلكها والخاضعة لنفوذها بالمعايير التقليدية لمفهوم المستعمرات القديم مهما كان الغلاف براقا ولامعا ورقيقا .

ويحتاج الفهم الحديث والمتطور للجاسوسية الاقتصادية ان يركز الجميع على الشق الاول من المفهوم والمرتبط بالجاسوسية والتجسس باعتبارها محورا رئيسيا من محاور الصراع الدولى، وباعتبارها اداة لاغنى عنها من ادوات الاختراق الخارجى للدول والمجتمعات والاهم من كل ذلك باعتبارها الوسيلة المثلى للسيطرة والتمكن من مقاليد الامور .

فى دولة ما والتغلغل حتى النخاع فى العصب الاقتصادى والمالى لهذه الدولة مما يؤدى لسقوط الدولة فريسة سهلة للقوى الخارجية تخضع لسيطرتها وتأتمر بامرها وتسعى الى الرضا والقبول.

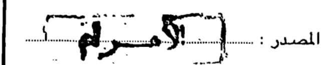
وقد صدر بالقاهرة كتاب فى الفترة الاخيرة بالغ الاهمية عن الجاسوسية الاقتصادية مؤلفه الخبير الاقتصادى الدكتور محسن الخضيرى يقدم صورة شبه متكاملة لصور واشكال الجاسوسية الاقتصادية ومفهومها العصرى الذى يسعى الى السيطرة على المقدرات المالية والانتاجية والتجارية والاستثمارية للمجتمع حتى يمكنه ان ينفذ كافة متطلباته ويحقق كافة مصالحه بغير حاجة الى جيوش واساطيل وطائرات ومدافع وصواريخ، وان الجاسوسية الاقتصادية قد تحولت بذلك الى مرادف كامل «الاختراق الداخلى» وهو اختراق لا يقبل بديلا عن السيطرة الكاملة والشاملة، ويعتمد بالدرجة الاولى على اصطناع عناصر محلية للتنفيذ عند صدور الاوامر والتعليمات.

ويعتمد المفهوم العصرى للجاسوسية الاقتصادية على اختراق المؤسسات المالية والسيطرة عليها، ويركز على اختراق المؤسسات الامنية والاقتصادية والتجارية، وتتيح له الظروف الدولية القائمة على اندماج الاقتصاد العالمى ستارا محكما لممارسة نشاطه واعماله ويوظف اسوأ توظيف مفاهيم شائعة تقول إن «المال لا وطن له» حتى يغرس مفاهيم خاطئة عن انسياب حركة رؤوس الاموال وتدفقاتها ومعاملاتها وعملياتها بما يعطى عملياته المشروعة القبول والرضا.

كما يركز المفهوم العصرى للجاسوسية الاقتصادية على اقوال شائعة اخرى تقول ان راس المال جبان يحتاج الى التطمين والمغالاة فى اجراءات اسباغ الحماية عليه والبعد تماما عن اجراءات واساليب الرقابة والمتابعة والرصد، لأنها تتسبب فى تطفيشه وهروبه، وكان تامين الاموال لا يتحقق الا باغماض العين عنها وعدم ملاحقة، اى صورة من صور الفساد حتى لا يتعكر صفوه وكان اجتياز برزخ جبن راس المال لا يضمنه الصمت المطبق عن فساده وتجاوزاته .

- وهذه الاقوال الشائعة عن المال والاستثمار تمثل الاسلحة الفتاكة للجاسوسية الاقتصادية لانها تتيح لها المناخ الملائم للتخريب الاقتصادى



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٣

الواسع النطاق والمدى، وتضمن ان تخرج المعاملات والانشطة الاقتصادية عن حدود سيطرة الدولة واجهزتها وتتحول الى دولة داخل الدولة بل تتحول الى دولة فوق الدولة تقودها وتديرها وتتسلط عليها وعلى اجهزتها وتشريعاتها ومقدراتها وقراراتها.

ولا بديل عن فهم الجاسوسية الاقتصادية كمرادف لحركة الدول والقوى العظمى والاعظم للسيطرة على مقدرات العالم والتحكم فى موارده وثرواته

ويستحيل فهم الجاسوسية الاقتصادية فى الاوضاع المعاصرة بغير الوعى الكامل بنشاط «الجريمة المنظمة» ودورها الفاعل والخطير الى المستوى العالمى، وعلى الأخص فى الدول الصناعية الكبرى ومداخلاتها المالية والاقتصادية فى ضوء التقديرات الدولية لبنك التسويات الاوروبى وغيره من المنظمات الدولية والاجهزة الرسمية القائلة بان كمية الاموال الحرام التابعة للجريمة المنظمة بشكل مباشر او غير مباشر يزيد على الالف مليار دولار بكل ماتمثله من نفوذ وسطوة وقدرة توجيه فى الاقتصاد الدولى، وبالتالى فى الاقتصاديات المحلية لكافة دول العالم بغير استثناء او تمييز بين دول العالم المتقدم والمتخلف.

هناك ضرورة لان تقوم دول العالم المختلفة وبالذات دول العالم الثالث بمراجعة سياساتها الاقتصادية بالصورة التى تحميها من سطوة وسيطرة الجاسوسية الاقتصادية لان فقدان الحماية يعنى التخريب الاقتصادى ويعنى التبعية الكاملة والشاملة بغير نقض او ابرام ؟!

الشركات الامريكية..قادمة

لم اتمكن من الاستماع الى محاضرة عالم اللغويات الامريكى الشهير نعوم «تشومسكى» التى القاها فى الجامعة الامريكية ولكننى تابعت معظم مانشر عنها ومازلت اعتقد انها تستحق المزيد من النشر .. المحاضرة لم تكن فى اللغة وانما فى السياسة والرجل يهودى عاش فى اسرائيل فترة قبل ان يتبدد عنه الحلم ويعود الى امريكا وهو صاحب كتاب «المثلث المشئوم : الولايات المتحدة واسرائيل والفلسطينيون» .

قال الرجل فيما قال اننا اعتدنا الحديث عن اللجوء لقوة الغرب لردع الاتحاد السوفييتى ولكن قوة الاتحاد السوفييتى نفسها ردعت الغرب عن اللجوء للقوة وقللت من احتمالات استخدامها المطلق لها .. واليوم أصبحت الولايات المتحدة بعد انهيار السوفييت اكثر حرية فى استعمال القوة العسكرية .. وعندما غزت القوات الامريكية «بنما» بعد اسابيع قليلة من سقوط حائط برلين لم تكن مضطرة لعمل حساب رد الفعل السوفييتى .. اما عن الحجج التى كان يقدمها «البنتاجون» واساسها الخطر السوفيتى فقد اصبحت غير ذى موضوع فالروس ليسوا قادمين ورجال مثل نورييجا والقذافى غير كافيين لاستخدام كل ذلك العنف .

وقال الرجل ان اهم اهداف واشنطن من التحكم فى بترول الشرق الاوسط هو السيطرة الكاملة على «الحلفاء» التجاريين فى اليابان واوروبا الغربية الذين يستوردون الجانب الاكبر من احتياجاتهم البترولية فى منطقة الشرق الاوسط .

ويذكرنا «تشومسكى» ان مايسمى بالنظام العالمى الجديد لم يبدأ فى اواخر الثمانينات بعد سقوط الاتحاد السوفييتى وانما ظهر مع نهاية الحرب العالمية الثانية عندما اكتشفت امريكا ان الحرب كانت مفيدة لاقتصادها اذ تضاعف انتاجها الصناعى ثلاث مرات فى خلال سنوات الحرب الست .

ويحذرنا من سيطرة الشركات الامريكية على العالم الثالث وعلى قطاع عريض من مواطنى العالم المتقدم ويشرح كيف ان بعض تلك الشركات تنقل عمليات انتاجها الى دول العالم الثالث بحثا عن انخفاض اجور العمال وان شركة مثل «جنرال موتورز» لانتاج السيارات اغلقت ١٢ مصنعا لها فى الولايات المتحدة الامريكية بينما زاد انتاجها فى «المكسيك» بحيث اصبحت اكبر مستخدم للعمالة هناك .

لايبدو العالم الامريكى «نعوم تشومسكى» متفائلا ولذلك فهو يبحث عن الحل بنداء لاقامة تحالف بين شعوب العالم الثالث والطبقات التى يصيبها قدر من الضرر فى دول الغرب وهو يرى ان الامل الوحيد للخروج من مستقبل قاتم غير انسانى هو التضامن فى وجه الشركات الرأسمالية الضخمة وقيام ديمقراطيات حقيقية .

ان نداء «تشومسكى» يدل على تشاؤم شديد من مستقبل مجهول لانملك ازاءه سوى الدعوات والنداءات والكلام عن نظريات التضامن والديمقراطية .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٢

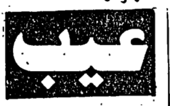
ومعنى كل هذا ان النظام العالمى الجديد ليس جديدا وان الجيش الامريكى اطلقت يده فى التدخل والغزو وانه اذا كان الروس ليسوا قادمين فان الشركات الامريكية قادمة بل قل انها وصلت !!

محمد العزبى



المصدر : الميدان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٢



عيب

مع بداية مايسمى بالنظام العالمى الجديد .. وانتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب وافول نجم الاتحاد السوفييتى .. وظهور الولايات المتحدة الامريكية كقوة وحيدة تقود العالم اليوم .. بدات فى العالم سياسات جديدة تماماً تلعب فيها اجهزة المخابرات الدور الاكبر لتصفيه البقية الباقية من التيارات الدولية المناوئة للسياسات الامريكية ..

والاسلوب الجديد لتحقيق هذه التصفية لايتم بالمواجهات العسكرية الصريحة كما كان يحدث ايام الاستعمار القديم .. ولكن باستغلال الخلافات الناتجة بين الدول فضلا عن استغلال كم المعلومات المتوفرة عن الدول المراد الايقاع بينها .. ولذلك نجد الاخبار ضد هذه الدول تصدر اولا من امريكا واوروبا واسرائيل .. ثم تقوم الصحف هناك بشن الحملات المكثفة وتحذير الاخرين منها ولامانع من افتعال بعض الادلة والحوادث التى تؤكد صدق مايذهبون اليه .. والذى يراقب ويتأمل مايحيط بمنطقة الشرق الاوسط يكتشف هذه الحقيقة .. والواضح الان ان اوربا وامريكا واسرائيل لن يهدأ لهم بال الا بعد ان تنشب حروب اقليمية بين بعض هذه الدول التى ماتزال تحتفظ بقوتها العسكرية سليمة .. مثل مصر وايران وليس هناك مايمنع من تكرار العملية مع العراق ايضا ..

ولكن يبدو ان حكومات دول الخليج لم تعد تأكل من هذه المقولات وهى لاتريد ان تكون ارضا يلعب فيها الكبار بدليل هذه الزيارات المتبادلة بينها وبين حكام ايران لدرجة ان خادم الحرمين ينوى زيارة طهران لنفس الغرض خصوصا وان الجميع يعلمون تماما انه لو نجحت عمليات الايقاع هذه ونشبت الحرب بين مصر وايران مثلا ستقوم الصديقة امريكا بمد الطرفين بالسلاح الامريكى لتشغيل المصانع الحربية مما يصلح من ميزان المدفوعات ويعمل على تقليل حجم البطالة فضلا عن القضاء على الدولتين الباقيتين فى المنطقة والتى تشكلان عقبة امام اسرائيل الكبرى ..

واخيرا لماذا لانعمل على تضييق شقة الخلاف بيننا وبين الدول المسلمة فى المنطقة بعيدا عن تلك الاخبار المفتعلة والتى تعمل جاهدة على ازكاء نار الخلاف فى الوقت الذى نحن احوج مانكون فيه على جسور التفاهم ..

وصدقونى لو شعرت دول الغرب بمبادرة اتفاق بيننا .. سيفقدون اعصابهم وعندها ستكتشف دون جهد يذكر مدى حاجتهم الى اثارة القلق والتوتر فى هذه المنطقة بالذات ..

ملحوظتان :

■ الدول التى تمارس الديمقراطية الكاملة لاتتحدث عنها .. ونحن نفعل العكس ..

■ بمناسبة عيد الاعلاميين استضافوا فى التليفزيون رؤساء تحرير صحف الحكومة .. فقط .. • ديمقراطية .. •

محمد عبد الشافى



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٣

صورة الاستقرار والسلام مشوبة
بعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن

اللانظام العالمي الجديد

بقلم د. سليم الحص

سمات العالم الجديد
لم تبرز بعد
والغرب لم يستكن
الى زوال خطر الشيوعية
فاستبدله بشبح الاصولية
الإسلامية



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٢

لا ريب في ان النظام الدولي الذي كان مطبقا حتى بداية التسعينات اضحى في حكم المتداعي بعدما ظهر فشله الذريع في معالجة قضايا العالم المتلاحقة، والتي بلغت ذروتها في التطورات المذهلة التي كانت اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي ومنطقة الخليج العربي مسرحاً لها في مطلع التسعينات.

بيد ان آيات الفشل كانت قد اضحت بادية على النظام السائد حتى قبل حصول تلك الاحداث الجسام. فلقد اتاح ذلك النظام للحرب الباردة بين الدولتين العظميين، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي وكتلتيهما، ان تمزق العالم وتهدد امنه لمدة من الزمن طالت اكثر مما كان ينبغي، فما انتهت الا بنهاية النظام نفسه.

ولقد فشل ذلك النظام في ايجاد حلول عادلة وناجعة لكثير من القضايا التي شغلت دولا عديدة وهددت امنها وسلامتها، كما عجز عن الحؤول دون اقدام بعض الحكام المنفردين بالسلطة في بلادهم على مغامرات انتحارية اوقعت اعنف المآسي والمحن لشعوبهم بالذات ولدول مجاورة ومناطق بأسرها، وكان ابرزها ما تعرض له الخليج العربي من احداث جسام اثر اجتياح العراق للكويت. واباح النظام الذي كان سائدا سلوك سبيل الازدواجية عمليا في معايير التصدي للمعتدين والمتجاوزين في المجتمع الدولي. بعبارة موجزة، لم يتمكن النظام العالمي البائد من بلوغ الهدف الاساسي المرتجى منه، وهو تحقيق الاستقرار على الصعيد الدولي، لا سيما في المجالين السياسي والاقتصادي.

اطلق الرئيس الاميركي السابق جورج بوش الحديث عن النظام العالمي الجديد خلال حرب الخليج، وحتى اليوم لم تكتمل معالم هذا النظام.

قال بوش في خطاب القاه بتاريخ ١٩٩١/٤/١٣ في قاعدة مونتغمري الجوية في ولاية الاباما: «ان النظام العالمي الجديد لا يعني تنازلا عن سيادتنا الوطنية او تخليا عن مصالحنا. انه ينم عن مسؤولية املتها علينا نجاحاتنا، وهو يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الامم الاخرى من اجل ردع العدوان وتحقيق الاستقرار والازدهار، وفوق كل شيء تحقيق السلام. انه ينبع من التطلع الى عالم مبني على التزام مشترك بين الامم، كبراها وصغراها، لمجموعة من المبادئ التي ترسو عليها علاقاتنا: التسوية السلمية للنزاعات، التضامن في وجه العدوان، تخفيف ترسانات الاسلحة ومراقبتها، والتعامل العادل مع كل الشعوب. هذا النظام، الذي يتجلى بالقدرة على العمل المشترك، اجتاز الامتحان الحقيقي في حرب الخليج».

ان اي نظام عالمي جديد، كي يستحق صفة النظام، وكي يتمكن من تحقيق الاهداف المرجوة منه، يجب ان تتأمن له مكوناته: منها وجود مرجعية تشكل العين الساهرة على حسن تطور العلاقات الدولية، وضمان مناخات الازدهار والاستقرار والسلام في العالم، على ان تكون هذه المرجعية ملاذ الدول في ظلاماتها، وتكون هي مصدر القرار في بت اية نزاعات قد تنشب بين الدول، وتكون متمتعة بقوة التنفيذ التي تضمن ترجمة القرارات على ارض الواقع. ولا يستقيم هذا النظام الا بوجود قواعد ومبادئ وأصول، تشكل في مجموعها ما يسمى قانونا دوليا تستمد القرارات الدولية منه في احقاق الحق والعدل في العلاقات الدولية.

سمات النظام

اين نحن من مثل هذا النظام الجديد؟

كل الدلائل تشير الى ان شيئا من السمات التي كان يجب ان تقترن بولادة نظام عالمي جديد لم تبرز بعد:

ليس هناك من يفكر بغير الامم المتحدة لتكون تلك المرجعية المنشودة في النظام العالمي الجديد. فاهداف الامم المتحدة، كما لخصها امينها العام الدكتور بطرس غالي في تقريره الى مجلس الامن حول «خطة السلام»، هي حفظ السلم والامن الدوليين وكفالة العدالة وحقوق الانسان والقيام بتعزيز الرقي الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو ارحب من الحرية.

ويقول في هذا الصدد: ان مصادر النزاع والحرب منتشرة وعميقة، ويتطلب الوصول اليها بذل قصارى جهدنا لتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية،



والنهوض المتواصل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من اجل تعميم الازدهار، كما يتطلب ذلك التخفيف من المعاناة بين الشعوب والحد من وجود اسلحة الدمار الشامل ومن استعمالها.

فأين الامم المتحدة من المسؤوليات التي يتعين عليها الاضطلاع بها؟ كل الدلائل تشير الى ان المنظمة الدولية، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، اضحت اداة طيعة في يد الولايات المتحدة الامريكية. فمجلس امنها لا يصدر من القرارات الا ما توافق عليه الولايات المتحدة، ولا ينفذ من القرارات الا ما يروق منها للدولة العظمى. فقرار مجلس الامن المتعلق بالخليج، بعد اجتياح العراق للكويت، عبئت في تنفيذه قوة دولية هائلة عقد لواء قيادتها للولايات المتحدة. وكذلك القرار المتعلق بنجدة الصومال في مواجهة الفوضى والمجاعة اللذين يعاني الشعب الصومالي الامرين من عواقبهما. فقد نهضت الولايات المتحدة لنجدة الصومال بقواها الذاتية قبل ان تسلم العملية لقوة دولية. اما في يوغوسلافيا السابقة فحرب الابادة التي يشنها الصرب على البوسنة مستمرة برغم كل القرارات التي صدرت عن مجلس الامن بإدانة الصرب ومطالبتهم بالكف عن متابعة الاعمال العدوانية العسكرية، ناهيك بالقرارات التي املت فرض الحصار على اشكاله على الصرب. ان استمرار الحرب في البوسنة كشف، من جهة، ضعف الامم المتحدة في التصدي للعدوان، ومن جهة اخرى خضوع الامم المتحدة لارادة الدولة العظمى. فاذا لم يكن من مصلحة الولايات المتحدة التدخل عزفت الامم المتحدة وعجزت عن التدخل.

اما مفاوضات السلام في الشرق الاوسط التي تتواصل فصولا في واشنطن تحت عين الرعاية المباشرة من الادارة الامريكية، الى جانب رعاية شكلية من روسيا باعتبارها وريثة الاتحاد السوفييتي، فهي ايضا تقدم شاهدا على ان تنفيذ القرارات الدولية، وتحديدا في هذه الحالة القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ اللذين انطلقت منهما محادثات السلام، هو رهن بالارادة الامريكية. وكذلك القرار ٤٢٥ المتعلق بالجنوب اللبناني.

اوروبا الشرقية

لم تدلل الامم المتحدة على انها كانت في ظل النظام العالمي السابق، او انها اضحت اليوم، تلك المرجعية الفاعلة التي يستوجبها وجود نظام عالمي بالمعنى الحقيقي للكلمة. ثم اي معنى يمكن ان يكون للقانون الدولي في ظل ممارسة تتخذ فيها القرارات وتنفذ باشكال متمايزة تبعا لمصالح، حتى لا نقول اهواء، الدول الكبرى عموما ومصالح الدولة العظمى خصوصا؟

ان صورة الاستقرار والسلام تبدو اليوم مشوبة باحداث اوروبا الشرقية وافريقيا كما بعدم تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بلبنان وفلسطين.

اما الازدهار فمفقود في ظل حالة الركود الرهيبة التي تسيطر على اقتصادات الدول الصناعية الكبرى جميعا، ولو بدرجات متفاوتة. فهذه الدول تشكو من جمود الحركة الاقتصادية داخليا واستفحال ظاهرة البطالة وتكاثر حالات العسر والافلاس في القطاعات الصناعية والمصرفية وغيرها.

واما نزع التسلح فيسير بخطى وئيدة جدا برغم الاتفاقات المعقودة دوليا على منع انتشار الاسلحة النووية وتلك التي تمت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق على تخفيض ترسانة الاسلحة الاستراتيجية. وهذا في الوقت الذي تشكو فيه الولايات المتحدة من عجز فادح في موازنتها السنوية وكذلك من عجز كبير في ميزانها التجاري مع الخارج. وهذا ايضا في الوقت الذي تشكو فيه الدول النامية من تراكم الديون الخارجية المترتبة عليها ومن مشاكل ومعضلات اقتصادية واجتماعية وبيئية كان الاجدى ان تنفق اموال التسلح على معالجتها.

كان من المفترض ان تزول عوامل التوتر في العالم بزوال اسباب الصراع الايديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي. ولكن الغرب لم يستكن، على ما يبدو، الى زوال خطر الشيوعية فراح يبحث عن شبح آخر يحاربه، فوجد ضالته، ويا للاسف، في الاسلام والاصولية الاسلامية، وراح يرميهما بالتسبب في كل الرزايا التي تنتابه. وكانت اسرائيل تصور نفسها، زورا، انها السد المنيع في وجه المد الشيوعي،

وانتحلت لنفسها دور الشرطي في المنطقة، ثم اخذت تصور نفسها، زوراً، بعد افول نجم الشيوعية، بانها المكافح لحركة الاصولية الاسلامية لحساب الغرب.

إذا كان لنا ان نحدد مسلمات النظام الجديد لقلنا، اولا، ان النظام العالمي الجديد ليس مطلوبا لذاته بقدر ما هو مطلوب من اجل تحقيق المرتجى من اي نظام عالمي في اي زمان، وهو السلام. لذلك فان مكونات النظام العالمي المنشود يجب ان تكون مستمدة من مقومات السلام العالمي المطلوب. بعبارة اخرى، وباعتبار ان المحافظة على السلام هي من صلب مبررات وجود اي نظام عالمي، فان كل ما من شأنه ان يسهم في تحقيق مطلب السلام العالمي يجب ان يكون من لبنات بنية النظام المرتقب.

ثانيا، ان السلام مرادف للاستقرار. انه ليس مجرد فاصل من الهدوء بين حرب وحرب. فالمطلوب اساسا منع نشوب الحروب بين الامم، والا كان الهدوء اشبه بالهدنة. من هنا فإن النظام العالمي المرتجى يجب ان يؤمن آلية انهاء المشاكل والازمات التي تنشب بين الدول قبل ان تستفحل فتهدد السلام العالمي.

ثالثا، ان انهاء المشاكل والازمات الدولية لن يكون من جرائه ضمان الاستقرار فالسلام، الا اذا تجلى في حلول جذرية تعالج مسببات تلك المشاكل او الازمات بناء على مبادئ الحق والعدل. فأية معالجة لا ترتكز على الحق والعدل لن تكون حلا بالمعنى الصحيح، ومن غير حلول حقيقية للقضايا العالقة على الصعيد الدولي لن يكون استقرار، وبالتالي لن يكون سلام.

رابعاً، ان المشاكل والازمات التي يمكن ان تهدد السلام العالمي لا تقتصر على النزاعات ذات المصدر او المنشأ الامني او العسكري البحت بين الدول، وانما تتعداها لتشمل الازمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وخلافها، وهي التي يمكن ان تتطور وتتفاقم الى حيث تكون سببا لتفجير امن دول ومجموعات ومناطق برمتها، ومن ثم تهديد امن العالم.

واذا كان لنا ما نتوخاه من النظام العالمي الجديد، اذا قيض الله له ان يرى النور فجملة ضمانات لعل اهمها:

- تطوير آلية صنع القرار في الامم المتحدة بما يؤمن صيغة عادلة للتصويت خلوا من امتيازات النقض او «الفيتو».

- استحداث آلية للتنفيذ تسبغ على القرارات الدولية الهيبة والصدقية اللتين تفتقر اليهما في الوقت الحاضر. وربما استوجب ذلك استحداث قوة عسكرية دائمة لحفظ السلام.

- ايجاد آلية تضمن توازن النظام وحسن ادائه، بما في ذلك استحداث وسيلة ما لمحاسبة الدول المشاركة، كبراها وصغراها على حد سواء، مع الاحتفاظ بمدخر من الاجراءات والتدابير السلمية الرادعة والزاجرة للمخالفين والمتمردين على الارادة الدولية.

- إقامة آلية لرصد ومراقبة الموازنات والنفقات العسكرية في شتى بلدان العالم، كبيرها قبل صغيرها، ضمن اطار من القيود والضوابط الواضحة.

- وضع قواعد واضحة لآلية القرار في الامم المتحدة تضمن احترام مقتضيات توازن المصالح بين الدول والشعوب والمجموعات في كل الاوقات. فلا شرعية لقرار يتخذ لمصلحة اي منها على حساب مصالح سواها.

- تعزيز اجهزة التنمية ونقل التكنولوجيا سعيا لرفع المستويات الحياتية والانتاجية في البلدان المتخلفة او الاقل نموا، وبغية تضييق شقة الفوارق بين المجتمعات الغنية والمجتمعات الفقيرة في العالم.

والى ان تكتمل مقومات النظام العالمي الجديد، فسيبقى اللانظام الدولي سائدا في العالم ■

قلنــا

وثيقة وفاة

لم يكن ممكنا الحصول على وثيقة بوفاة النظام الدولي الجديد اصدق من تلك الوثيقة التي وقعها وزير خارجية بريطانيا دوجلاس هيرد في لقاء معه في لندن، تم بعيدا عن الحرج الذي يشعر به المسؤولون عادة عندما يتكلمون امام اشرطة التسجيل وعدسات الكاميرات.

فقد ذكر الوزير، الذي يعد في الوقت الحاضر اكثر ديبلوماسيي العالم الغربي خبرة وواقعية، ان عبارة النظام الدولي الجديد هي وصف لشيء غير موجود. واضاف: لم اشعر مرة بالارتياح الي هذه العبارة، فهي لا تشير الا الى اوهام. واذا كان لا بد من حديث عن نظام جديد فانه بالتاكيد غير قائم في الوقت الحاضر ويجب ان نعمل جميعا على قيامه.

في الاسبوع ذاته، كانت واشنطن تعاني من صراحة مسؤول في وزارة الخارجية تحدث في احد اللقاءات المغلقة مع الصحافة، فقال ان امكانات امريكا المحدودة ووضعها الاقتصادي الصعب ستفرض عليها اعادة النظر في دورها التقليدي في العالم، وستتبع ذلك التزامات أقل مما يتمناه الاصدقاء او يتوقعه الحلفاء. ومع ان كل المسؤولين الكبار في البيت الابيض وفي وزارة الخارجية سارعوا الى نفي هذا التصريح، والتاكيد ان امريكا دولة عظمى وعليها ان تتحمل التبعات التي تترتب على ذلك، فان النفي لم يبدد خيبة الامل امام الهزيمة التي تعرض لها العالم في مواجهة العدوان الصربي وتراجعه الى حدود الالتزام بحماية المسلمين ضمن المناطق التي تمت محاصرتهم فيها، على اعتبار ان هذا افضل سبيل لتامين سلامتهم. ورد احد المسؤولين في البوسنة على ذلك، فشكر الغرب على هذا «التعاطف الانساني» وذكر ان السجون توفر، هي ايضا، لنزلائها، قدرا لا باس به من الامن والسلامة.

ولا يسعد المسلمين في البوسنة، كما لا يسعد الضحايا في البوسنات الاخرى المنتشرة حول العالم، ان يقال لهم الآن ان الحديث الذي صدقوه عن النظام الجديد كان مجرد «اوهام». فقد راهن هؤلاء طويلا على التصريحات والوعود، مرة بقصف المعتدي من الجو ومرة ثانية بالسماح للضحية بان تدافع عن نفسها (ابسط الحقوق في القوانين الدولية). ولم يخرج اي مسؤول ليقول لهم، قبل هزيمتهم الاخيرة، انهم كانوا ينتظرون سرابا وان الحديث عن النظام الذي يعد بتوزيع العدل بالتساوي كان مجرد زلة لسان روجت لها الصحافة الغربية، وعندما بدات المطالبة بالالتزامات المترتبة على هذا النظام، اخذ اصحابه يتحللون منه وكانه اصبح عبئا لا طاقة لاصحابه على حمله.

ولنا ان نتخيل عالما يسرح فيه اشباه الصربيين فيما يقف الضعفاء عاجزين عن اي دفاع، باستثناء انتظار الوعود وتسول المساعدات. لقد كنا نتخوف من احتمال وجود مثل هذا العالم فاذا بالتصريحات الاخيرة تقول لنا: بل انه موجود. تدبروا اموركم على هذا الاساس ■

الياس حرفوش



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٢

تحد جديد يواجه العالم العربي

تهميش العالم الثالث في النظام العالمي الجديد (٢-٢)

■ عبد الستار الطويلة

في ورشة العمل في نيويورك كان الحوار ممتعا.. وكان أبرز أبطاله معي.. د. اليسون هيوز من جامعة اريزونا وكانت عائدة لتوها من زيارة لمصر.. ود. كاترين لفوا التي تحاضر في الجامعة وهي في الأصل من جامعة بروكسل.. ود. شريف نصر.. من شيكاغو.

عن الاسئلة الثلاثة التي تحدثنا عنها في الحلقة الماضية كانت الاجابات تقريبا تعني السلب لا الايجاب..

فلن يحدث اجماع دولي كذلك الذي حدث أيام أزمة الخليج، ليشمل الاهتمام بالقضايا العربية الأخرى وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وطرح بعض الحاضرين اشكالية في تلك القضية تتطابق مع وجهة نظر كثير من العرب.. وهي انه اذا كان الامر ايام ازمة الخليج يعني ضغطا عالميا على دولة معينة معتدية هي العراق.. وان هذا الضغط العالمي تزعمته الولايات المتحدة، فان المسالة تختلف بصدد القضية الفلسطينية، اذ رغم ان الضغط المنشود هو ضغط امريكي إلا أنه ليس ضغطا امريكيا على اسرائيل وحدها.. بل ضغطا امريكيا على اسرائيل وعلى امريكا في نفس الوقت!!.. ذلك ان القضية الفلسطينية، بل النزاع كله في الشرق الاوسط ليس نزاعا عربيا اسرائيليا فقط بل هو نزاع عربي اسرائيلي أمريكي..

وقد كانت هناك دوائر امريكية، مثل جمعية الشرق الأوسط الشهيرة والتي اندثر دورها حاليا، ترى أنه يجب على الولايات المتحدة ان تتخذ موقفا مرنا مع العرب وتكف عن التحيز الكامل لاسرائيل بل تتحيز ايضا نحو العرب بحيث تستطيع توجيه الحصانين معا بطريقة سلسلة.. أي تضمن صداقة العرب واليهود معا! ولكن الراي الغالب في الادارة الأمريكية كان يعتبر العرب اعداء لامريكا.. وان اسرائيل الحليف الوحيد الثابت.

ومع ذلك فإن الرؤية العامة كانت اعتبار ان من نتائج حرب الخليج ان الولايات المتحدة رأت ان هناك امكانية لاقامة تعاون عربي امريكي وثيق.. بحيث يجب التضحية وتقديم بعض التنازلات للعرب حتى يمكن استمرار ذلك التعاون وتوثيقه.. على ان هذه التنازلات لاتصل الى حد تطبيق مبادىء واساليب الشرعية الدولية على اسرائيل كما حدث مع العراق.. وفي هذا اجابة على السؤال الثاني..

إن النقطة الايجابية نسبيا هي امكانية تحرك الدول الغربية ومؤسسات التمويل الدولية للمساهمة في مواجهة مشكلات التنمية التي تعاني منها بعض الدول العربية ودليل ذلك ماحدث مع مصر.. ويمكن تطبيق ذلك مع بعض دول العالم الثالث ذات الاهمية الخاصة للولايات المتحدة.

ومصر ذات أهمية خاصة لها.. وضربت امثلة كثيرة عن جدوى وفائدة واسباب تلك الاهمية الخاصة.

وعندما عدنا الى بحث موضوع كيفية افلات العالم العربي من مؤامرة أو وضعية التهميش التي يفرضها الوضع العالمي الجديد.. فتح الحاضرون مجالات يمكن للعالم العربي ان يستفيد منها.. لتحقيق هذا الافلات.

مثلا ان ذيوعا اكثر للمعلومات والمعرفة التكنولوجية قد وصلت الى دول ليس بينها تاريخ سيىء أو فيه شىء من العداوة مع العرب.. بل ان بعضها دول تنتمي الى العالم الثالث نفسه.. بل وبعضها دول اسلامية اى تربطها بالعرب روابط روحية وتاريخية عريقة.. مثلا التحقت بالمجموعة الاوروبية دول صديقة تقليديا للعرب هي اليونان واسبانيا وهذه الدول لاتبخل بمعارفها التكنولوجية على العرب بل يمكن بالذات مع اسبانيا اقامة مشروعات مشتركة على الارض العربية ناقلة معها التكنولوجيا الغربية المستمدة من مجموعة دول السوق الأوروبية التي من بينها دول متقدمة تكنولوجيا جدا مثل المانيا وقريبا السويد.

ثم هناك بلدان اسلامية مثل ماليزيا واندونيسيا دخلت فيما يسمى بالتجمع البسيفيكي.. وهذا يفتح لها بابا واسعا على التكنولوجيا اليابانية.. وغيرها التي هي في الاصل يابانية وان كانت تستخدم في تايوان وسنغافورة وهونج كونج وكوريا الجنوبية.

وبحسن العلاقات بين تلك الدول الاسلامية والعرب يمكن ايضا ان تفتح مساحة واسعة لكل من يريد ان يتعلم ويعرف في مجالات كثيرة.. وبالتالي يمكن القفز قفزات واسعة الى مدارك التكنولوجيا المتقدمة.

هذه ناحية.. المسالة الاخرى أنه ببروز التكتلات الاقتصادية الكبرى يجد العرب انفسهم امام أطراف مختلفة ومتعددين.. يمكنهم ممارسة لعبة التوازنات امامهم في مجالات التجارة والاستثمار والمعرفة ولكن هذا لايمكن ان يتم الا اذا كانت هناك قاعدة انتاجية عربية حتى يمكن ان تتعامل مع التوازنات اذ لايمكن ان يتعامل «الصفر» مع عمالقة الاقتصاد والتجارة خصوصا ان هناك مباراة في النمو الصناعي بين وداخل التكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة.. وهذا يفتح الباب لزيادة الطلب على المنتجات العربية اذا كانت موجودة وخاصة البترول الذي يتوقع ان يزيد نصيب العالم العربي في تجارته العالمية.

وواقع الامر ان السوق العربية التي تضم ٢٠٠



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٢

عربية متماسكة حقا.. وليس الأمر كما هو عليه الأن.. علما بان اكبر الاسواق لبلد ما لاتقاس بالكثافة السكانية فيه.. فقد يكون هؤلاء السكان الكثيرون فقراء.. ومثلا رغم قلة عدد سكان دول الخليج فإنها تعتبر اسواقا مهمة جدا.. اذ ان القوة الشرائية فيها كبيرة.. وقادرة على شراء اكثر انواع السلع تقدما.. واغلاها سعرا.

ومن ناحية اخرى فإن هناك ظروفا مواتية اخرى فقد حققت الدول العربية فوائد مهمة من التغييرات العالمية الاخيرة.

فالثورة في الاتصال والمواصلات قد دعمت من بعض عناصر الاعتماد العربي المتبادل في مجالات العمالة والاستثمارات والسياحة والتلاحم الثقافي الذي يشمل الصحف والاذاعة والبرامج التليفزيونية والسينما والفيديو وغيرها.. حتى اصبح ميسورا على المواطن العربي العادي تلقي الثقافة العربية بانماطها المختلفة.. وهذا يساعد في نفس الوقت على التقريب بين اللهجات العربية المختلفة.

حسنا اذا كان الأمر كذلك فما هي الخيارات المطروحة على دول العالم العربي للدخول في النظام العالمي الجديد والاستفادة منه؟.. لابد ان ترتبط تلك الخيارات بقضايا اربع:

القضية الأولى: مدى الاندماج أو الانفصال والانقطاع عن النظام العالمي.

القضية الثانية: استراتيجية التعامل مع التكتلات الاقتصادية الجديدة وهل يكون ذلك باقامة توازن بينها او بالارتباط بواحدة منها

القضية الثالثة: استراتيجية التكنولوجيا في العالم العربي ومدى البعد أو القرب من الثورة الصناعية الحالية التي يسمونها بالثورة الثالثة.

أما القضية الرابعة فهي الخصوصية والعالمية في الثقافة والحضارة العربية في تفاعلها مع العالم.

ومن هنا فإنه على الرغم من الآثار العميقة والمدمرة التي أوجدتها ازمة الاحتلال العراقي للكويت سواء على مستوى الاوضاع الداخلية في النظم العربية أو على مستوى النظام العربي بأكمله.

على الرغم من ذلك فإن هذه الأزمة تفرض على النظم العربية اهمية التحرك الفعال لتجاوز اثارها واعادة ترميم الاوضاع العربية على اسس جديدة، فالازمة اوجدت مشكلات وتحديات جديدة وساهمت في تعميق وتفجير بعض المشكلات القائمة ولذلك يجب على التحرك العربي في تعامله مع أثار وتداعيات أزمة الخليج أن يكون على مستويين:

١ ـ المستوى القطري (مستوى كل دولة عربية على حدة).

٢ ـ المستوى القومي.

فعلى المستوى القطري يتعين على كل نظام عربي ان يتحرك بفاعلية لمواجهة التحديات والمشكلات الداخلية التي تواجه كل منها بدرجات متفاوتة وباشكال مختلفة وعلى رأسها مشكلات نقص الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية وانتفاء عدالة التوزيع وقلة التنمية الاقتصادية وعدم احترام حقوق الانسان وبناء مؤسسات الدولة الحديثة واعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على اسس جديدة.

أما على المستوى القومي فإن هناك مهام عاجلة يتعين على الدول العربية القيام بها اهمها وابرزها التحرك الجاد لتحقيق مصالحة عربية حقيقية تستند الى عدة اسس منها:

١ ـ ان تكون مصالحة حقيقية مستندة الى مقومات واسس موضوعية وليست مصالحة وقتية وشكلية.

٢ ـ التقييم الموضوعي والجاد لمواقف وسياسات النظم العربية اثناء الازمة وتفنيدها.

٣ ـ العمل من اجل تجاوز الرغبة في الانتقام أو تصفية الحسابات سواء على مستوى النظم العربية أو الشعوب العربية لأن سيادة هذه الروح كفيلة بغرس بذور جديدة لعدم الثقة بين النظم العربية.

وفي اطار التحرك لتحقيق المصالحة العربية فإن هناك العديد من المشكلات التي يتعين على النظم العربية ان تتصدى لها بقدر من الفاعلية ومنها:

ـ التناقض بين القطرية والقومية.

ـ مشكلات الحدود بين بعض الدول العربية وضرورة حلها.

ـ القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

ـ تبني تصور عربي يترجم الى استراتيجية عربية.

ـ وضع تصور عربي للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الاخرى الفاعلة في النظام الدولي وعلى راسها أوروبا الغربية واليابان والصين وروسيا، وذلك انطلاقا من الخبرة العالمية الماضية للتعامل السياسي مع تلك الدول وانطلاقا من الحقائق التي كشفت عنها ازمة الخليج.

خلاصة القول... إن رحلتي الأمريكية كشفت لي عن أن صمامات الأمن للعرب ليكون لهم مكان تحت الشمس.. في ظل النظام العالمي الجديد.. تتلخص في اشياء محددة:

ـ سوق عربية كبيرة ومتكاملة.

ـ الحصول على التكنولوجيا ثم تصنيعها في العالم العربي.

ـ قاعدة علمية كبيرة.

ـ نظام راسمالي وسوق حرة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢



أضعف الإيمان

تمخض الجبل فولد فارا...

هذا ما فعله النظام العالمي الجديد الذى زعموا انه نظام سوف يعاقب الطغاة المعتدين كما عاقب صدام حسين..

ثم اتضح لنا ان شرط تدخل النظام العالمي الجديد لاحقاق الحق ودحض الباطل ان يكون هناك بترول فى الدولة المعتدى عليها.. فاذا لم يكن فيها بترول - كالبوسنة - فان الامور تاخذ مجرى آخر..

اخيرا اخيرا تمخضت السياسة الاوروبية والامريكية عن قرار بحماية قوات الطوارىء الدولية، والقرار خاص بحماية قوات الطوارىء ، اما المسلمون الذين يذبحهم الصرب فلا قرارات تتصل بحمايتهم فى الوقت الحاضر...

ايضا فان فكرة رفع حظر السلاح عن المسلمين حتى يمكنهم الدفاع الشرعى عن انفسهم... حتى هذه الفكرة فان ثلاثة من الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن يعارضونها.. وهم روسيا وبريطانيا وفرنسا بالاضافة الى اللورد اوين.. وهذا الحظر يلقى تاييد كل من بلجراد وزغرب حيث ان السلاح الثقيل متوافر فى يد الصرب.. واى نقص فيه يعوض على الفور لنتذكر هذه الدول الثلاث .. روسيا وبريطانيا وفرنسا..

انهم يعارضون تسليح المسلمين فى البوسنة، وهذا يعنى انهم يقفون من مذبحة المسلمين موقف المتفرج على ملهاة رخيصة، انهم يمصمصون بشفاههم أسى على القتلى ولكن أحدا لايتحرك من مكانه.. ما الذى يستطيع المواطن العربى او المواطن المسلم ان يفعله فى أمر كهذا الأمر؟ .. ان المواطنين العاديين لا يستطيعون الضغط على هذه الدول الثلاث الا بطريق واحد :

مقاطعة بضائع هذه الدول... على المستوى الفردى يستطيع المواطن المسلم او المواطن العربى ان يعلن عن رفضه لسياسة هذه الدول الثلاث عن طريق مقاطعة بضائعهم.. وشراء بضائع دول اخرى... كاليابان مثلا... ان مجرد المقاطعة.. يكفى ان يشعرهم ان هناك من يغضب ويترجم غضبه الى شىء عملى واضح

ان منطقة الشرق الاوسط هى اعظم سوق استهلاكية فى العالم.. فلنعلن عن غضبنا بمقاطعة بضائع الدول التى تساعد سياستها على اراقة دم المسلمين.

وهذا أضعف الإيمان.

أحمد بهجت



المصدر : الوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٣

التأديب لجزار الصومال والتدليل لسفاح البوسنة !!

بقلم : جمال بدوي

لن نسأل أمريكا عن سر انتفاضتها في حرب الخليج.. ثم.. سكوتها عن حرب الإبادة التى يتعرض لها الفلسطينيون في الأرض المحتلة، ولن نسألها عن سر انفعالها لما يجري في الصومال.. ثم .. صمتها عن المذابح التي تحدث للمسلمين في البوسنة والهرسك (!!)

لن نسأل .. عملا بالنصيحة القرآنية التي تقول: «لاتسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم».. ولن نسأل لأن عناولة السياسة يقولون: لا تستخدموا القياس والمقارنة في مثل هذه الأمور العويصة، وانظروا لكل حالة على حدة، ولا تحاولوا الربط بين هذه وتلك .. لأن كل حالة لها ظروفها وحساباتها وتداعياتها التي تدرسها عقول جبارة في البيت الأبيض والبنتاجون والكونجرس. وهي عقول تتضاءل الي جانبها عقولنا المتواضعة في العالم الثالث. (!!)

** حسنا.. لن نسأل عن شيء من ذلك.. ولكن نريد ان نستفسر فقط عن مغزي الضربة القاضية التى قامت بها الطائرات الأمريكية أمس فوق العاصمة الصومالية. بينما كانت قوات الانتشار السريع تقوم بتمشيط المساكن ـ بيتا بيتا ـ بحثا عن زعيم العصابة ـ عيديد الذي يقال ان رجاله قتلوا ٢٢ جنديا من قوات الأمم المتحدة.. فحق عليه العقاب (!!) وحتى ساعة كتابة هذه السطور لاندرى إذا كانت القوات الأمريكية قد نجحت في القبض عليه؟ أم ان عملية البحث والتنقيب سوف تستمر حتي سقوط آخر طوبة في بيوت مقديشيو ـ ولن نقول لماذا يحظي جزار الصومال بهذه الضربات الحامية، بينما جزار البوسنة يتمتع بالتدليل (!!)

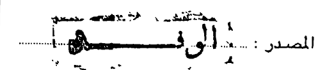
ما الذي جعل الولايات المتحدة تتصرف في هذا البلد الأفريقي كما يتصرف الجزار في السلخانة؟

أليس لهذا البلد أصحاب.. وجيران وأصدقاء وقارة ينتمى إليها؟

هل نسيتم ان الصومال عضو في منظمة الجامعة العربية، وعضو في منظمة الوحدة الأفريقية. وعضو في منظمة المؤتمر الاسلامى؟؟ فماذا فعل كل هؤلاء من أجل انقاذ هذا البلد الذي فتكت به المجاعة.. ثم تآمر عليه زعماؤه وجعلوا منه ساحة لحرب أهلية تدور رحاها بين مجموعة من زعماء العصابات القبلية لبسوا عباءة الشرعية، وجعلوا من أنفسهم حكاما.. وهم في الحقيقة شيوخ منسر.

ماذا فعلت كل هذه المنظمات حتي لايتدهور الموقف في الصومال ويعطى لأمريكا فرصة التدخل للتأديب والعقاب؟



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ يونيو ١٩٩٣

لا تتمسحوا في النصوص الجامدة التى تمنع التدخل في الشئون الداخلية للدول (!!) فهذه النصوص المقدسة عندنا، هانت علي صناعها، ولم تمنع أمهات الديمقراطية في العالم من ان تحرك الأساطيل، وتحشد الجيوش، وتبعث المفتشين والمراقبين الي دول عربية وأفريقية، وتقوم بأعمال هي في حقيقتها جرائم اغتصاب وهتك عرض تحت سمع القانون الدولي.. وتحت عباءة الأمم المتحدة.. ومجلس الأمن..

حدث كل هذا دون ان تهتز شعرة في رأس الشرعية الدولية، ودون ان ينبض عرق في ضمير المنظمة العالمية التي تتباكي علي حقوق الانسان، وحريات الشعوب. ومباديء الاستقلال الوطني..

إن العالم ـ في ظل النظام العالمي الجديد ـ يسير نحو الهاوية ـ ويتحول إلي غابة يتحكم فيها الأقوياء والجبابرة.. والويل للضعفاء الذين يتصورون أنهم في منجاة من المذبحة.. وسيأتى اليوم الذى يصرخون فيه: اكلت يوم أكل الثور الأبيض..



المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٣

قلم رصاص

القوى الدينية والعالم الجديد

لم يزل لاسم عالم التاريخ، والمفكر الفيلسوف الألماني «أوزوالد شبنجلر» الابن الروحى لجوته والأب الروحى لهتلر، لم يزل لاسمه وقع مخيف فى الغرب.

كان «أوزوالد شبنجلر» شخصية فذة، ففى رأسه غريب التكوين الشبيه بالبيضة أو كرة البلياردو، تكونت نظرية عن حياة الحضارات وموتها، كان لها تأثير كبير جدا على الفكر الحديث.

لقد أحدث كتاب شبلنجر المسمى (انهيار الغرب) الذى نبتت فكرته فى رأسه قبل عام ١٩١٤م ثم نشره بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م، أخذت تأثيرا عميقا على أوروبا التى كانت تنتفض من الانهاك.

والآن يعود هذا العمل الكبير ليلقى بتأثيره من جديد على أوروبا نظرا لما أصابها فى صميم سيادتها بوصفها القائد الطبيعى للعالم، وبوصفها مصدر كل انتاج ذهنى وصناعى ومالى.

ليست أوروبا وحدها، وانما الغرب كله يرتعد ـ هذه الأيام ـ أمام التجمع البشرى الأصفر، أو مايمكن أن نسميه بالحضارة البونية فى أقصى الشرق، وأمام الدول الاسلامية المستقلة التى ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، وأمام البلاد الاسلامية فى المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

ماذا قال «شبلنجر» فى عمله الكبير (انهيار الغرب) ويمكن أن يفيدنا فى بحثنا الحالى ازاء تنامى (القوى الدينية) فى الشرق الأقصى والشرق الأوسط؟

للاجابة على هذا السؤال أعود الى كتاب (مستقبل الغرب) تأليف «ج. دى بويس» الذى ترجمته ونشرته عام ١٩٦١م ثم سطا عليه للأسف الشديد استاذ جامعى وأخذ منه ٤٣ نصا أودعها كتابا له ينافق فيه الرئيس الراحل «أنور السادات» دون أن يشير الى ترجمتى مرة واحدة والتى صدرت فى القاهرة بعنوان (مستقبل الحضارة). ماعلينا.. يقول «شبلنجر» أن الروح الخلاقة قد اختفت. ولم يعد الصراع يدور حول (الأفكار) وانما تحول تماما ليدور حول السلطة. وذلك عند حديثه عن الحضارة الغربية. ويقول شبلنجر: (اننا نجوس خلال المعارض فلا نجد سوى اسكافيين وأغبياء مزعجين.) ثم يقول «شبلنجر» بأعلى الصوت: لقد ماتت الحضارة الغربية وشبعت موتا ولا يبقى سوى مراسيم الدفن! ثم يقول: من الظواهر النهائية للحضارة حالة ثانية من التدين ثم يحدد: (ان حالة التدين الثانية لاتولد فى الطبقات العليا، بل تولد فى الجماهير). ثم أشار الى أشكال جديدة فى البونية والكونفوشيوسية والمسيحية.

وفى السنوات الأخيرة انهار جزء هام من الحضارة الغربية بانهيار دول شرق أوروبا والاتحاد السوفييتى وهى كلها دول محسوبة على الحضارة الغربية. ومع هذا لايستطيع الباحث أن يقول أن هذا الانهيار هو انهيار للغرب أو للحضارة الغربية إذ أن القطب الجديد المتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية أفاد من هذا الانهيار بل سعى اليه. والولايات المتحدة الأمريكية تراهن حاليا على (روسيا) بزعامة «يلتسين» لترث الاتحاد السوفييتى ومخزونه النووى، وتركت الدول المستقلة أو (الدول الاسلامية) فى وسط (الروسيا) للصراع بين ايران وتركيا، وتركتها أيضا مجالا لنشاط بعض الدول العربية. ايران وتركيا تتنافسان على الهيمنة فى المنطقة بعد خروج العراق من الساحة، وتجد كل منهما فى الدول الاسلامية الجديدة فرصة لا لتوحيد القوى الاسلامية، وانما فرصة لزيادة النفوذ.

ومنذ الثورة الاسلامية فى ايران عام ١٩٧٩ كان للولايات المتحدة مخطط يتلخص فى التضحية بالحكام القدامى والتهادن مع القوى الاسلامية النامية. حدث هذا فى ايران ذاتها كما هو معروف إذ ضحت أمريكا بالشاه فى سبيل ان يضرب «الخومينى» القوى الشعبية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية. وقد كشفت الأحداث فيما بعد هذه السياسة الأمريكية التى كانت تهدف الى تبنى الأنشطة الاسلامية الصاعدة فى بعض البلاد الاسلامية والعربية، وفى التنسيق معها ومحاولة احتوائها منذ البداية وقبل أن تصل الى السلطة. ولكن يبدو أن هذا المخطط الأمريكى قد تغير أخيرا تحت ضغط مواقف بعض التوجهات الاسلامية داخل أمريكا ذاتها، ومواقف بعض الجماعات الاسلامية إزاء أمريكا ذاتها

المصدر : الوفـــــد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٣

والاعلان عن العداء الصريح لها. بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتحدث أخيرا عن حقوق الانسان وانتهاكها فى ايران والسودان وبعض الدول الاسلامية الأخرى، وبدأت تعود من جديد الى مساندة الحكومات فى الدول الاسلامية والعربية والتى يطلق عليها تعبير (الدول المعتدلة). أى ان الولايات المتحدة تستغل التناقضات والانقسامات والمشكلات الاقتصادية.

وهناك بعيدا فى الشرق الأقصى، أبناء بوذا يعملون فى هدوء وسكينة، ويتقدمون دون ضجة أو صخب. عام ١٩٨٤ عندما زرت المنطقة لم استطع التمييز بين اهل الصين وأهل تايلاند واليابانيين. كلهم شكل واحد. رأيت كهنة بوذا فى شوارع بكين وفى قصور الأباطرة السابقين وفى المتاحف بأرديتهم البرتقالية وهدوئهم وبنبرتهم الرقيقة وتذكرت قول المؤرخ البريطانى المعاصر «أرنولد توينبى» عن البوذية: أنها العقيدة الوحيدة التى لم يرق فى سبيلها قطرة دم واحدة.

اليابان تنسق الآن مع الصين، وكوريا الجنوبية تسعى الى الاتفاق مع كوريا الشمالية. والمنطقة كلها حضارة واحدة. استطاع «بوذا» الذى جاء أولا من الهند أن يصبغ المنطقة كلها بصبغة واحدة. رأيته فى (بانكوك) عاصمة تايلاند محرقة يحرقون فيها موتاهم. المنطقة بأسرها بما فيها الهند تحرق موتاها. ورأيت متحفا به أكثر من عشرين تمثالا لبوذا من كل دولة جاء تمثال لبوذا.. الملامح الأساسية واحدة ولكن اللمسات والخطوط الفنية متميزة.

والولايات المتحدة الأمريكية لاتخشى اليابان فقط بسبب تقدمها التكنولوجى والاقتصادى ولكنها تخشى حضارة (الجنس الأصفر) حضارة «بوذا» كلها. الباحثون الأمريكيون يقولون اليوم إن (الجنس الأصفر) قادم ليسود العالم فى القرن الواحد والعشرين.

لقد بدأ (الغرب) فى أمريكا واوروبا يتحصن فى (المسيحية) ليواجه «بوذا» وحضارته. وبدأ اتجاه آخر يحاول التنسيق بين المسيحية والاسلام. لقد اكتشفوا أن (الاقتصاد البوذى) - إذا صح هذا التعبير - أقوى اقتصاد فى العالم. واكتشفوا ان البوذيين أكثر عددا من (اليهود والمسيحيين والمسلمين) مجتمعين. أن العالم الجديد فى القرن الواحد والعشرين سوف يشهد تحركات من نوع جديد تستند أساسا الى (الدين).

لمعى المطيعى



المصدر : الحياة المصرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٣

اين الموقف العربى ؟

مازالت قضية النظام العالمي الجديد تطرح نفسها بشدة على مسرح السياسة العالمي .. ومايطرحها حالياً هو الموقف الذى اتخذته الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة وبتحالف مع روسيا ازاء مشكلة البوسنة .. وهو الموقف الذى اثار سخط المسلمين هناك وعدم رضي العالم العربي والاسلامي عموما كما اتضح فى قرار الامانة العامة للمؤتمر الاسلامى .. وتجدد الحديث من جديد حول اتهام ذلك النظام العالمى بالكيل بمكيالين .



بقلم : عبد الستار الطويلة

ويرجعون بالذاكرة الى ذلك النجاح الكبير الذى حققته الدول الكبرى بزعامة الولايات المتحدة فى حشد القوات العسكرية لعدد كبير من الدول تحت راية الامم المتحدة لمواجهة العدوان العراقى على الكويت فى اغسطس عام ١٩٩٠ .

وفى تلك الفترة الحرجة من التاريخ تكرر ترديد مصطلح النظام العالمي الجديد .. لان شعوب العالم جميعا قد شهدت تغيرا شاملا فى التعامل الدولى مع الازمات .. كما بدا ان هناك قيادة جديدة يمكن ان تمسك بزمام المبادرة بالنسبة لمعظم دول العالم .. بينما كان المتواضع عليه بعد الحرب العالمية الثانية وجود قيادتين تتنازعان وقلما تتفقان .. وهى الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتى حيث كان كل منهما يقف على راس منظومة من الدول المؤيده والمساندة له بطريقة او باخرى .

لكن كلما مضت الايام كلما تبين ان حجما هائلا من التغيرات فى العالم قد حدث .. وليس الامر بقاصر على ذوبان وجود قطبين .. وانفراد قطب واحد بالقيادة .. وهى تغيرات تؤثر وستؤثر فى اوضاعنا .. فى العالم العربي .. وها نحن نرى نموذج بسيط لذلك .. وهو مايحدث فى البوسنة والهرسك .

لقد حاول العالم الثالث دائما بعد الحرب الثانية ان يكون له دور فى الاحداث . ولكن هذا الدور بدا فى التضاؤل كلما اقترب القطبان المتصارعان الى بعضهما البعض واتفاقهما على حل المشاكل الدولية بالطرق السليمة ونزع السلاح .. ثم انتهى هذا الدور بمفهومه القديم بتلاشى الاتحاد السوفيتى ذاته وبقاء قطب واحد يتزعم العالم .

ثم ان هناك بعض دول العالم الثالث غارقة فى مشاكل خصوصية مثل حرب اهلية او درء اخطار تامرية على انها الداخلى .

من ناحية اخرى ان دول العالم الثالث لم تستطع حتى الان ان تخطو خطوات جدية فى مواجهة التغير الجديد وهو خطورة التكنولوجيا وتاثرها على مستقبل التطور العالمى .. ويمكن تامل ماذا ستؤدى اليه الاكتشافات فى وسائل الاتصال والحاسب الالى وعلم الهندسة الوراثية والاليكترونيات الدقيقة وتطبيقات علوم الفضاء وغيرها .

وبعض الدول النامية فى الحقيقة دول غنية .. لتملكها ثروات طبيعية مثل البترول .. ومع ذلك فانها لم تتقدم تقدما يذكر فى مجال شراء هذه التكنولوجيا وهذا له معني واحد .. انه سيحدث تضاؤل فى دور ويغيب العالم الثالث وهذه الدول الغنية فى الاقتصاد العالمى .

ماذا يمكن لنا ان نفعل نحن العرب ؟

ان لدينا ظروفا مواتية رغم هذه الهيمنة على النظام العالمي الجديد .. مثل ظهور امكانية بروز اقطاب عالمية اخرى .. كما ان القيمة الاستراتيجية لاسرائيل قد تاثرت بعض الشيء حيث ينمو اتجاه فى الادارة الامريكية بعد نجاح التحالف الامريكى العربى لطرد العراق



المصدر : الحياة المصرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٢

من الكويت ..

ولكن كيف يمكن للعرب ان يكونوا فى وضع يمكنهم من المشاركة بفاعلية فى ذلك النظام ؟!

لابد ان يشكلوا هم شبه سوق عربية اقتصادية متكاملة .. وعليهم ان يبادروا بالانفاق بسخاء على شراء التكنولوجية لان وسائل تطوير الاقتصاد واستثمار الطاقات والموارد فيه يحتاج اليها .

ثم اطلاق المبادرة الفردية فى التنمية اى الاعتماد على النظام الراسمالى مع مراعاة اعتبارة العدل الاجتماعى ولو نسبيا .

ثم اتخاذ الديمقراطية سبيلا الى الحكم لتقديم صورة مشرقة امام الراس العالمى .. بدلا من اغراق صورتنا فى طوفان من البيانات حول انتهاك حقوق الانسان .

هل من الممكن وضع هذا كله موضع التطبيق ؟

نامل ان ياتى يوم ينعقد فيه مؤتمر قمة عربى تكون مهمته مناقشة هذه القضية لا اكثر ولا اقل ..



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ ١ يونيو ١٩٩٣

أهـــــل القـــــمة

بالتواضع والتحفظ الاسيويين المألوفين ابدى كابو موتو وزير الخارجية اليابانى ترحيب بلاده بالمبادرة الامريكية الداعية لمنح اليابان والمانيا عضوية دائمة فى مجلس الامن الدولى. وأضاف قائلا: «يبدو ان التحول فى السياسة الأمريكية بهذا الخصوص قد جاء ليعكس توجها عاما يتوقع قيام اليابان والمانيا ـ بقوتهما الاقتصادية الكبيرة ـ بدور اكبر فيما يتعلق ببناء نظام عالمى جديد ورغم اننا نشعر ان هذا التوجه يتردد على المستوى الدولى إلا أنه لايزال يتعين علينا الانتظار لمعرفة مدى الاجماع الدولى الذى تحظى به مسالة كهذه».

ثم سرعان ماكشف الوزير اليابانى عن مغزى تحفظة إزاء هذه المبادرة الامريكية، إذ اشار الى ان الاقتراح الامريكى بهذا الخصوص لم يوضح ما إذا كان سيتم منح اليابان والمانيا حق النقض «الفيتو» أسوة ببقية الدول دائمة العضوية فى مجلس الامن، كما لم تتضح الطريقة التى سيتم بها اجراء التعديل اللازم على ميثاق الامم المتحدة حتى يتسنى اتخاذ خطوة كهذه.

ومعروف ان مادلين اولبرايت المندوبة الامريكية فى الامم المتحدة كانت قد اشارت لدى طرحها فكرة إمكانية حصول اليابان والمانيا على العضوية الدائمة، الى ان واشنطن ستكون حريصة على عدم التضحية بالفاعلية فى مجلس الامن عند اجراء التعديل اللازم فى الميثاق. وهى اشارة نظر إليها المراقبون على انها تعنى ضمنا اعتزام الادارة الامريكية الموافقة على منح صلاحيات محدودة فقط للأعضاء الدائمين الجدد المحتملين.

والواضح إذن من الترحيب الحذر لوزير الخارجية اليابانى بالاقتراح الأمريكى ان اليابان تريد ان يكون مقعدها الدائم فى مجلس الأمن الدولى بما يشبه الاجماع الدولى ـــ وليس الموافقة الامريكية فقط ـــ وبصلاحيات غير محدودة.

والواضح كذلك ـ حتى الآن ـ ان هناك «امتعاضا» فى بعض العواصم الاوروبية من هذا التحرك الامريكى لأنه إذا ماتم ـــ سيعنى زيادة عدد الدول الاوروبية صاحبة المقاعد الدائمة فى مجلس الامن. مما ينذر باحتمالات خروج أحداها «انجلترا أو فرنسا أو روسيا».

ولذلك فإن لنا ان نتوقع خلال الايام والاسابيع القادمة صراعا حادا حول اعتلاء قمة العالم.

لكن من المؤكد ان اسلحة هذا الصراع ستكون مختلفة عن الاسلحة التى تم استخدامها فى تشكيل النظام العالمى فى العهود السابقة، وبخاصة النظام العالمى الذى تشكل فى اعقاب الحرب العالمية الأولى ثم النظام العالمى الذى تشكل فى اعقاب الحرب العالمية الثانية. وهو الأمر الذى عبر عنه وزير الخارجية اليابانى بقوله إن القوة العسكرية كانت تقوم بدور كبير فى العالم خلال الأعوام الماضية. ولكن اعتبارا من الآن يجب ان تكون القوة الاقتصادية هى صاحبة التأثير الاكبر فى استقرار النظام العالمى الجديد.

العالم اليوم

□ فى مؤتمر وزراء أعلام عدم الانحياز:

مصر تطرح تصورا جديدا لدور الحركة فى النظام العالمى

تشارك مصر غدا بالعاصمة الكورية بيونج يانج فى اجتماعات الدورة الرابعة لمجلس وزراء اعلام دول مجموعة عدم الانحياز والذى يشارك فيه وزراء اعلام وممثلو ١٤ دولة وستطرح مصر تصورا جديدا لدول حركة عدم الانحياز فى النظام الدولى الجديد.

صرح بذلك السيد صفوت الشريف وزير الاعلام.

واضاف ان مصر ستطرح اقتراحا حول مدى امكانية التعاون بين الدول فى ظل البث المباشر، وانشاء لجنة وزارية لمتابعة الخطط والقرارات والتوصيات التى يصدرها المؤتمر لمتابعة تنفيذها.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٢

بداية نظام جديد: أي مستقبل للديموقراطية في العالم؟

فؤاد بطرس *

(أ من ٢)

■ غداة سقوط الإتحاد السوفياتي ادعى بعض غلاة الديموقراطية ان قدر النظام الماركسي والإتحاد السوفياتي كان ان يسقطا وان المصير الذي انتهى اليه الصراع بين النظامين والدولتين العظميين كان محتوماً.

ليس هذا الراي في محله. فيوم كانت الحرب الباردة على اشدها والعالم على شفير الهاوية، تبارى كثيرون من المفكرين في العالم الغربي في عملية استكشافهم مستقبل النظامين المتصارعين ولأي منهما ستكون الغلبة وذلك بعيداً عن تبجح السياسيين والعسكريين من هنا وهناك.

واذا كان من الطبيعي ان تتناقض التوقعات في حينه بين الملتزمين يميناً والملتزمين يساراً، فاللافت ان استشفاف مستقبل الديموقراطية لم يحظ بالإجماع داخل الفريق الليبيرالي ذاته.

ففي ١٩٨٣ نشر المفكر والكاتب الفرنسي جان فرنسوا روفيل (Revel) كتاباً عنوانه «كيف تنقرض الديموقراطيات» حذر فيه من خطر انتشار الشيوعية في العالم على حساب الديموقراطية، لكون الإتحاد السوفياتي في رأيه ما فتئ يحقق انتصارات في الخارج على رغم عقم آلية الحكم فيه. لكن بعض اقرانه في العالم الغربي خالفه الرأي وتنبأ بسقوط النظام الشيوعي عاجلاً ام آجلاً. وبقي الأمر بين بين الى ان برز من يبشر بقرب انحلال الدولتين العظميين على السواء.

وفي سنة ١٩٨٨ نشر بول كنيدي (Kennedy) استاذ العلوم السياسية في جامعة ييل (Yale) الاميركية كتاباً بعنوان «قيام الدول الكبرى وانحطاطها»، كان له صدى واسع في سائر انحاء العالم وتنبأ فيه بسقوط كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي على السواء، نتيجة لقاعدة استخلصها من مجريات احداث التاريخ، وفحواها ان الدول العظمى بعد ان تنمو وتتوسع لا تلبث ان تصاب بالانحلال بفعل فقدان التوازن بين متطلبات سياستها العسكرية ومواردها الإقتصادية والمالية.

نازع مثقفون في الولايات المتحدة من الحزبين الجمهوري والديموقراطي هذه النظرية خصوصاً بالنسبة الى بلدهم، الا ان ما اصاب الإتحاد السوفياتي فيما بعد يدعو الى عدم الإستخفاف بنظرية كنيدي استخفافاً كلياً. ومهما يكن من امر فإن العالم يشهد اليوم احداثاً تجاوزت الإستشراف والتوقعات، وبلغت من الجسامة ما يجعلها تطغى على اي حدث منذ نهاية الحرب الكونية الثانية.

فهل يفيد النظام الديموقراطي من وقوع هذه الأحداث وهل تعزز حظه في الإنتشار في انحاء العالم كافة، نتيجة لسقوط الإتحاد السوفياتي؟ لا ارغب في معالجة الموضوع من الزاوية العقائدية والفلسفية يقيناً مني بان الإنتصار السياسي لأي نظام لا يعني انتصاره ايديولوجياً على النظام الآخر، لأن السياسة - من جهة - ليست المرجعية الصالحة للفصل بين النظريات الفلسفية، ولأن النظام الماركسي - من جهة اخرى - لم يسقط بفعل انتفاضة ديموقراطية قام بها الشعب ضده وانما بسبب اهتراء اليته الذاتية وعجزه عن حل المعضلات الإقتصادية وفشل محاولة اصلاحه.

بيد انه من المكابرة في اي حال تجاهل واقع ان الأيديولوجية الماركسية اصيبت بنكسة قاسية جداً ذهب البعض الى حد اعتبارها قاضية. ان سقوط نظام الإتحاد السوفياتي والدول المجاورة بشكل تحولاً رئيساً في تاريخ الكون في حقول السياسة والإقتصاد والإجتماع على السواء.

ولئن لم يمر على هذا التحول من الزمن ما يسمح بتقويم نتائجه وانعكاساته بدقة على الأمد الطويل، الا انه من الراجح في ضوء واقع البلدان التي كانت تؤلف الإتحاد السوفياتي ان الإنتقال من النظام الشيوعي الى النظام الليبيرالي عملية في منتهى الصعوبة. فمجرد التوق الى الديموقراطية ليس بكاف لتحقيقها اذا ما اقتصرت الرغبة على التشوق الى الحرية والرفاهية، تشبهاً بالنموذج القائم في العالم الغربي.

يستهوي مستقبل النظام الديموقراطي في العالم بعد سقوط الإتحاد السوفياتي الباحثين في عالمي السياسة والإقتصاد، ولكن ما ان يتصدوا له حتى يدب التباين في وجهات نظرهم وتوقعاتهم فيختلط الحابل بالنابل. ففي نظرة خاطفة الى الوضع القائم يتبين ان الآراء والنظريات يتجاذبهما اتجاهان: الإتجاه الأول يمثله الكاتب الاميركي الجنسية الياباني الأصل فرنسيس فوكوياما (Fukuyama) الذي عرض في مؤلفه المعنون «نهاية التاريخ» ان النظام الديموقراطي الليبيرالي هو اقصى ما يمكن ان يبلغه المجتمع السياسي في المستقبل في سائر انحاء العالم، مبرراً رأيه باعتبارات فلسفية بعيدة عن الإقتصاد والاستراتيجيا، فحواها ان هذا النظام خلافاً لسواه يتمتع بالقدرة على الصمود حيال عملية تهديم العقائد والإيديولوجيات التي ادى ويؤدي اليها التقدم في العلوم والحداثة.

وما يستلفت النظر ان المؤلف يلاحظ ان قوة هذا النظام لا تكمن في كونه يتضمن حلولاً للمعضلات السياسية والإجتماعية في المجتمعات، بل في كونه يؤمن فسحة من الحرية للمواطنين تتيح لهم ايجاد حلول لهذه المعضلات. ويستخلص الكاتب ان الأنظمة الأخرى التي تقوم هنا وهناك وإن كانت تشكل خطراً إلا ان السيطرة لن تكتب لها بالنتيجة.

أثارت هذه النظرية انتقاد كثيرين من علماء السياسة في الولايات المتحدة، وعلى رأسهم كي جيويت (Jewitt) استاذ العلوم السياسية في جامعة بيركلي. فبعدما نازع هؤلاء نظرية فوكوياما على الصعيد الفلسفي يخلصون الى انه حتى لو بقي النظام الديموقراطي النظام الأكثر رواجاً في العالم فإن ثمة انظمة بل ايديولوجيات اخرى مختلفة ومناقضة لا بد ان تقوم هنا وهناك بما فيها التوتاليتارية، يمينية كانت ام يسارية، وذلك تبعاً لاعتبارات امنية واقتصادية وثقافية وحضارية ودينية واثنية بحيث لن تخلو الساحة للنظام الديموقراطي ويستمر الصراع بين الأنظمة.

وبعيداً عن هذا الجدل الفلسفي يبدي بعض الباحثين قلقهم على الديموقراطية بسبب سقوط الماركسية بالذات لما كان



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٣

للخصومة معها من ايجابيات لانها شكلت حافزاً دفع الديموقراطية الى التطور تحقيقاً لإصلاحات اجتماعية واقتصادية متتابعة في سياق المواجهة، وهم يتخوفون من ان ينتاب النظام الديموقراطي وهن وتراخ يشكل خطراً على حيويته ومستقبله نظراً الى زوال هذا التحدي. وفي هذا الصدد يروى ان احد كبار الضباط السوفيات وُجد في اميركا بمهمة رسمية يوم سقط الإتحاد السوفياتي قال لنظير له اميركي بين المزاح والجد: «هل تدركون اننا اقدمنا على عمل رديء في حقكم اذ حرمناكم من عدو؟».

حيال تعدد الآراء بل تشعبها وتناقضها لعل الطريق الأسلم للخوض في صلب موضوع حديثي هو في اعتماد محاور تصلح في ان اطاراً للبحث ومادة للمناقشة. اما المحاور التي يمكن اعتمادها لتحكمها بالموضوع فهي، في رايي، الآتية:

١ - الأحوال القائمة في روسيا الإتحادية والدول المحيطة بها والتطورات المتوقعة.

٢ - نوعية الإيديولوجيات والتيارات التي تنافس او يتوقع ان تنافس الديموقراطية في بعض ارجاء المعمورة.

٣ - الإنعكاس المحتمل لما يسمى النظام العالمي الجديد على التطورات السياسية والإقتصادية في العالم.

ليست الأوضاع داخل روسيا الإتحادية والدول التي انسلخت عن الإتحاد السوفياتي بخافية على احد. فالمعلوم ان هذه الدول تتخبط في حال من الفوضى تنذر باشد الأخطار وتعاني من الأزمة الإقتصادية ومن صعوبة التاقلم مع اقتصاد السوق ومن تدني قيمة النقد والبطالة كما انها تعاني من ازمة سياسية حادة ومن صعوبات في الممارسة الديموقراطية ان لم يكن في تحديد مفهومها.

هناك مشكلة الحريات وتحديد الفاصل بين حرية الفرد وسلطة القانون القسرية في بلدان تفتقر الى احزاب بالمعنى الصحيح الى جانب مشاكل القوميات، ناهيك عن الحروب الداخلية والإضطرابات والضغوط من الخارج سواء عبر العامل القومي او العرقي او الديني او المالي. وما من احد يجهل ما تمارسه هذه المؤثرات من جاذبيات متناقضة تهدد الوحدة الوطنية وتعمم الفوضى والبلبلة والياس.

من نوافل القول ان انتقال هذه الدول من الماركسية الى النظام الليبيرالي هو محاولة فريدة محفوفة بالاخطار يفترض لنجاحها توفر شروط عدة، منها ان يمدها العالم الغربي الثري بمساعدات سخية في حقول الإقتصاد والمال والتجارة والسياسة والإختصاص والتكنولوجيا ليقوم في تلك البلدان مجتمع مدني ركيزته الطبقة الوسطى اي طبقة تنعم بحد ادنى من اليُسر مما يساعد على ترسيخ الفكرة الديموقراطية وحسن ممارستها.

واذا كانت اميركا هي اللاعب الاول في هذا المضمار فليست اللاعب الاوحد، ومن المستحسن الا تكون، فضلاً عن انها غير قادرة على ان تعطي بمفردها حلولاً للمشاكل الإقتصادية وسواها فلا بد اذاً ان تشاركها دول او مجموعات اخرى كاليابان ومجموعة دول اوروبا الغربية، مع العلم بان الدول المذكورة تواجه ازمات تنال من قدرتها على تقديم المساعدة الإقتصادية اللازمة.

وفي اي حال ان النهج الذي تنتهجه روسيا الإتحادية ومسار التطورات والأحداث الجارية فيها يرتديان اهمية قصوى ليس بالنسبة الى استقرار اوروبا والعالم فحسب، بل الى مستقبل الحرية والليبيرالية عموماً لان انزلاق هذا البلد نحو نظام سلطوي استبدادي يعيد التاريخ الى الوراء ويمثل تهديداً ذا ابعاد خطيرة اياً كان عنوان هذا النظام.

ومما يضاعف الخطر انه يُخشى اذا ما حصل شيء من ذلك في روسيا الإتحادية ان تنتقل العدوى الى دول اخرى في اوروبا كردة فعل على تهديدات وهمية او حقيقية مما قد يؤدي الى قيام حكم قومي متسلط في تلك الدول بحجة المحافظة على الامن او الدفاع عن الوطن.

وبالإنتقال من مجموعة الدول المستقلة الى دول اوروبا القائمة وراء ما كان يسمى الستار الحديدي، نلاحظ ان الدول المذكورة تتمتع بحال افضل اذ تمكنت من مواجهة الصعوبات الوطنية والسياسية والإقتصادية بنجاح نسبي فها ان بولندا وهنغاريا يسيران بخطى ثابتة على طريق الليبيرالية، اما تشيكوسلوفاكيا التي استفحلت فيها المشكلة القومية فإنها تغلبت عليها باعتمادها التقسيم بعيداً عن العنف، فلا يدعو منحى الدولتين المنفصلتين الى القلق. اما الوضع في البلقان خصوصاً في دول يوغوسلافيا الإتحادية سابقاً فهو وصمة عار على جبين الإنسانية وكل ما ترمز اليه من قيم معنوية وخلقية وطعنة في النظام الديموقراطي وفي صدقية منظمة الامم المتحدة ومجموعة دول اوروبا الغربية والحلف الاطلسي.

حيال هذا الواقع وحيال ما يجري خارج القارة الاوروبية، وفي نظرة الى جذور الأزمات، تراود الباحث شكوك وتساؤلات اهمها: اليست هناك شعوب ومجتمعات وحضارات غريبة عن النظام الديموقراطي إذ ان من الصعب اختصار المسافة التي تفصل بينها وبين شروط الحد الادنى للتاقلم مع هذا النظام اكانت هذه الشروط موضوعية ام اجتماعية ام انسانية؟

وفي هذا الصدد لا يغيبنّ عن البال ان النظام الديموقراطي جذوره في الغرب وفيه نشا كما ان الإشتراكية العلمية التي توجتها الماركسية هي ايضاً ابنة الغرب إذ تفرعت بشكل او باخر عن الديموقراطية وعن الإيمان بالحريات والمساواة ثم ناصبت الراسمالية والليبرالية العداء.

ويتحصل من ذلك ان الليبيرالية والماركسية على السواء تخاطبان مجتمعاً متقدماً نوعاً ما على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي تجاوز القبلية والإقطاعية. كما يتحصل ان البلدان المتخلفة قلما تكون لديها قابلية لاعتماد اي من هذين النظامين بالمعنى الصحيح لان اكثرها سيظل عرضة لحركات واضطرابات ذات طابع قبلي او ديني او تحريري او ثوري او حتى عدمي. اما محاولات زرع الديموقراطية فيها فلا يصح المراهنة على نجاح، بدليل الفشل المني محاولات اعتماد الماركسية هنا وهناك.

ولكن هل لتعثر الديموقراطية المرجح في هذا النوع من البلدان من انعكاس سلبي على المسار الديموقراطي بوجه عام؟ من المستبعد ان تعتبر تجاربها قدوة او تضحى محطاً للانظار على النطاق الدولي بل ستنحصر نتائجها السلبية ضمن نطاق جغرافي محدد لا يصلح عبرة في حقل الإختبارات. وليس ادل على ما تقدم الا الحروب والنزاعات المحدودة التي تنشا هنا وهناك في بعض انحاء القارتين الافريقية والآسيوية والتي اسبابها الرئيسية خلافات عرقية او دينية او حدودية وفي خلفيتها التخلف والعوز والحرمان والكبت.

فالبلدان الواقعة جنوبي الصحراء الافريقية لم تتجاوز المرحلة القبلية والإقطاعية ونظامها السياسي غير المستقر يتميز بالطابع الإستبدادي، اما حالتها الإقتصادية فيرثى لها بحيث لا يبقى ثمة مجال لديها للتطلع نحو الديموقراطية، هذا خلافاً لما هي الحال في دول اميركا الجنوبية التي تتجه اكثر فاكثر نحو النظام الليبيرالي وان تعرضت الى بعض النكسات لان للولايات المتحدة مصلحة اكيدة في مساعدتها على السير قدماً وبوسائل شتى نحو الإستقرار الديموقراطي.

---

* وزير الخارجية اللبناني السابق. والمقال جزء اول من نص محاضرة القاها في بيروت.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٢

سقوط لغة السياسة!

إن انهيار النظام الدولى القائم على ثنائية القمة بين العملاقين ـ الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ـ والمنقسم على أساس ايديولوجى بين شيوعى ورأسمالى، قد ترتب عليه الكثير من النتائج وإن كان معظمها لم يتبلور بعد، ولا أظن أنه سوف يتحقق له ذلك حتى يتم تشكيل النظام الدولى الجديد الذى مازال فى مرحلة التكوين.. فالنظام الدولى مثل كل ظواهر الحياة لا ينتهى القديم فى لحظات ويختفى ويبدأ الجديد فورا، بل الخيوط متشابكة والقديم متداخل مع الجديد حتى يتم تشكيل الجديد وهى عملية قد تستغرق سنوات طويلة.

وحتى يتم مولد النظام الجديد فإن أحد مظاهر سقوط النظام القديم هو سقوط لغة السياسة.. فالمفروض فى اللغة أن تكون للكلمات مدلولات واضحة حتى يمكن توصيف الظواهر والأحداث.. ولكن الحالة «الهلامية» التى أصبح عليها الوضع الدولى تركت آثارها أول ما تركت على اللغة السياسية.. فعلى مدى نصف قرن أو يزيد و«اليسار» هو التغيير والثورة، بينما «اليمين» هو أصحاب المصالح ضد الأغلبية الشعبية.. وأصبح هناك «عالم أول» هو الرأسمالية باعتبارها الأقدم و«عالم ثان» هو الشيوعية باعتبارها الأحدث و«عالم ثالث».

وبعد أن انهار كل شىء أصبحنا نتحدث عن أقصى اليمين الذى يحكم روسيا اليوم على أنه التقدم والتغيير، بينما «المحافظون» هم الشيوعيون.

وأصبح العالم الثالث بلا اسم.. فالبعض يحاول التمسك بتعبير العالم الثالث، بينما لم يعد هناك عالم ثان والبعض يتمسك بعالم «عدم الانحياز» فى وقت لم يكن هناك انقسام ايديولوجى عالمى.

بل حتى دول العالم الثانى لم يعد لها اسم يجمعها حتى أن البعض يقول جمهوريات الاتحاد السوفييتى القديم، وغير ذلك من اجتهادات خاطئة بينما تبقى الحقيقة بأن هناك تعبيرات لم تعد تعبر عن واقع.

وقد امتد الخلط إلى كل شىء فاختفت تعبيرات كانت لها «قدسية» وسالت من أجلها دماء لأنها كانت تعبر عن مجموعة من القيم مثل «الوطنية» و«الاستقلال» و«الشرف» و«الاستشهاد» و«الشهيد» و«النضال» بل لقد أصبح استعمال واحد من تلك التعبيرات ليس فقط مثارا للسخرية بل ربما التجريم..!

وإذا كانت مثل تلك التعبيرات التى تعبر عن قيم قد اختفت فهناك فريق آخر من التعبيرات اختلط بغيره حتى لم يعد أداة توصيف مثل «الإرهاب» الذى لم تكن تطلق سوى على الجريمة المنظمة وأبرز رموزها المافيا فأصبحت تغطى أشياء كثيرة أخرى..!

وشهادة حق فإن العالم العربى كان سباقا فى ظاهرة سقوط لغة السياسة حتى من قبل أن ينهار النظام الدولى القديم.. وأذكر أننى سجلت فى كتاب عن حرب لبنان ذلك السبق العربى فـ«الشرق» فى بيروت كان هو «اليمين».. ! ـ فى وقت كان العالم يعنى به «اليسار»، و«الغرب» كان هو «اليسار» بعكس العالم.. وكذلك أسماء الميليشيات فـ«النمور» هى أول من هرب وانهار، و«الأحرار» هو الحزب الذى يتعاون مع القوى الأجنبية.

وهى ظاهرة لم تكن مقصورة على لبنان فقط بل إن الإنسان العربى نفسه له تقاليد متوارثة تضع أصولا لتلك الظاهرة حتى أنه يطلق أسماء غريبة على الأبناء، فالقبيحة تسمى «جميلة»، والابن الوحيد بين البنات له أسماء حيوانات أو أمراض عقلية!

وقد يرى البعض فى مسألة سقوط اللغة فى السياسة مجرد نكتة أو ظاهرة هامشية بينما هى فى الواقع والحقيقة تعبير عن واقع.. واختلاط الأمور فى الواقع تترتب عليه نتائج أبعد وأخطر.

ويفتقر العالم إلى مفهوم مشترك، ومثال ذلك ما يحدث فى البوسنة والموقف الفرنسى والألمانى من جانب والبريطانى من جانب آخر والأمريكى من جانب ثالث والعالم الإسلامى من جانب رابع.

فاللغة حين تكون واضحة وتعبر عن مدلول محدد فهى تصبح أداة وصل بين العقول.. وسقوطها ليس فقط هو غياب لأداة التفاهم بل إن اختفاء مجموعة تعبيرات القيم يعنى غياب الأهداف الكبرى وغلبة المصلحة الذاتية على العامة.

وترجمة ذلك اقتصاديا يعنى عدم الحماس لتحقيق النجاح فى المشروعات الكبرى ولا فى رفع معدلات الإنتاج، ويصبح مقياس الانتماء هو الحماس لفريق كرة وليس لوطن..!

بل لقد سمعنا فريقا من الناس يدعو على صفحات المجلات والصحف إلى بيع التراث الثقافى فى المتاحف بإحدى الدول العربية حتى يمكن سداد ديونها.. وفى روسيا عرضوا كل شىء للبيع ابتداء من استاد موسكو الذى كان يعتبر تحفة معمارية وحتى الفتيات.. وذلك للحصول على العملة الصعبة..!

ورفع الإنتاج ليس مجرد هدف اقتصادى يتحقق بإدارة سليمة وربط بين الأجور والإنتاج.. فالمسألة أبعد من ذلك ولابد من هدف سياسى يثير حماس النفس البشرية.. وهو ما لا يتحقق إلا فى ظل مشروع قومى.. وليس ذلك بسر حربى ولكنه حقيقة أدركتها كثير من الدول وفى مقدمتها ما يطلق عليه «نمور آسيا».

ولعل الحوار الذى تبادلته اليابان على لسان رئيس وزرائها والولايات المتحدة على لسان الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش حول انخفاض معدلات إنتاج العامل الأمريكى بعكس العامل اليابانى شاهد على تلك القضية.

صحيح أن امريكا غضبت واليابان حاولت التخفيف من تعبيراتها ولكن الحقيقة باقية وهى أن رفع الإنتاج يحتاج إلى حافز غير الأجر وهو فى الأفضل بل والوحيد حافز سياسى.

وأذكر حوارا دار فى الولايات المتحدة حول ذلك الاستقبال الاسطورى الذى قوبل به الزعيم الأفريقى نيلسون مانديلا رغم موقفه الواضح أمام الجالية اليهودية الأمريكية ورفضه المساومة، وكان الحوار يدور حول حاجة المجتمع الأمريكى إلى «البطل» وأنه قد أصابه الملل من ذلك البطل الذى ترسمه شاشات السينما والتليفزيون ولا يجده فى الواقع حتى أنه أخذ يبحث عنه فى الخارج.. وقد قام أحد أجهزة قياس الرأى العام بسؤال تلاميذ المدارس الابتدائية عن مدلول كلمة البطل «الهيرو» وكانت المفاجأة أن ما يزيد على ٨٦٪ من تلاميذ المدارس لم تعرف لها مدلولا.

وهكذا ترتب على غياب الحافز السياسى انخفاض فى معدلات الإنتاج فى كثير من الدول التى تواجه هذه الظاهرة فازدادت أزماتها الاقتصادية من مديونية إلى عدم الاستقرار وبروز النزعات العنصرية والطائفية.

وقد زاد من الأزمة حدة طرح نموذج وحيد على دول العالم وكأنه الحل السحرى مع أنه أحد عناصر زيادة الأزمة فى جوهرها حتى ولو كان يقدم علاجا فى مظهرها أو بعض جوانبها.

ففرض نموذج وحيد رغم اختلاف الظروف والمعايير من مجتمع إلى اخر، أغلق أبواب الاجتهاد الاقتصادى والسياسى وبالتالى تقفز بالقوى التنفيذية إلى الصفوف الأولى وتخلفت قوى الفكر والتطوير إلا إذا كانت فى خدمة النموذج الأوحد.

وهكذا ظهرت الصورة فى مرحلة إعادة بناء نظام دولى جديد فى الوقت الذى تتبعثر فيه عناصر النظام الدولى القديم.. وكانت لغة السياسة أولى الضحايا وإن لم تكن باليقين اخرها، فالمتغيرات قد سادت على الثوابت وتراجعت الثوابت أمام الهزات العنيفة من عدم الثقة وفقدان الإيمان بكل شىء وهى حالة لا أظن أن هناك مخرجا منها إلا بعد أن تتحدد الملامح الكاملة للنظام الدولى، وهو ما أعتقد أنه لن يظهر قبل عشرين عاما من اليوم.. وحتى يحدث فإن الضحايا سوف يتساقطون الواحد بعد الاخر فإذا كانت اللغة السياسية هى الضحية فى هذا الموضوع فإن هناك أكثر من ضحية أخرى.



بداية نظام جديد: اي مستقبل للديموقراطية في العالم؟

فؤاد بطرس *

(٢من٢)

■ ماذا في شان الشرق الأوسط والعالم العربي بصورة عامة؟ لقد تركت الأزمة العربية الإسرائيلية بصماتها على الدول العربية وعلى شعوبها وكان من اولى نتائج هذه الأزمة تعبئة النفوس ضد الغرب المتمثل بالولايات المتحدة ونظامها السياسي بسبب سياستها المربكة مما لم يسهل لهذه الدول ان تقطع بشكل سليم المسافة الفاصلة بين الإستعمار والسيادة فتزعزعت بعض الأنظمة العربية، فيما كانت لا تزال في مرحلة التدرج في الممارسة الديموقراطية واذا بالقليل الذي تحقق يتساقط وتضيق نافذة الحريات.

واليوم يرى العالم العربي نفسه اجمالاً في حالة ضياع او تضعضع كانه يعاني من ازمة هوية ما مهد الطريق امام انتشار الحركات الاصولية التي تبشر تارة وتهدد تارة اخرى وتتغذى من كل ثغرة في حيز السياسة والإقتصاد والمجتمع ومن الاخطاء في ممارسات الحكم وانحرافه.

وما يزيد الوضع تازماً ان الاحلام والاوهام التي ولدها النظام الماركسي في الاذهان سقطت تاركة فراغاً تسعى الاصولية الى ملئه باستقطابها الراي العام العربي والإسلامي وتعبئة الفئات المحرومة والمحبطة بفعل ما تؤديه لها من خدمات ومساعدات.

وهكذا يؤدي النزاع بين التيار الاصولي والانظمة السياسية في العالم العربي الى تصلب وتصادم متبادلين والى اضطرابات تتمثل بافعال واجراءات هي ابعد ما تكون عن الديموقراطية فإذا بسلطوية تصارع سلطوية معرضة المجتمع ومستقبل الانظمة الى اشد الأخطار.

وحيال هذا الوضع المضطرب في دنيا العرب والذي تجسده انظمة متنوعة بل متباعدة احياناً تعكس تارة تزمتاً في التمسك بالماضي وتارة قفزة متسرعة الى الحاضر كثيراً ما تتسم بجهل او تجاهل لقواعد اللعبة الديموقراطية من الجائز الإستنتاج بان الحلم الديموقراطي الذي يراود مثقفين عرب وبعض شرائح المجتمع العربي يبدو بعيداً عن التحقيق وان مجرد نظرة الى خريطة هذا العالم السياسية وممارسات السلطة واخصامها لا تبشر عموماً بقرب سلوك منحى ديموقراطي علماً بان لبنان في ما يختص به ينعم بفسحة من الديموقراطية وهو لا يزال يجهد نفسه استكمالاً لهويتها.

اما ايران وهي المحرك المركزي لعقيدة سياسية ودينية صلبة ورافضة فإن نظامها الذي يجعل الدولة مسيطرة على الية الحكم في سائر الحقول السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية يشكل في محيطها الواسع نموذجاً يناقض الديموقراطية الغربية تناقضاً كلياً وهذا النموذج يملك طاقة كبيرة على الإنتشار لا سيما في البلدان التي تعاني اقتصادياً.

هذه الصورة لبعض اقطار العالمين الثاني والثالث ولما تعانيه من ضيق حملت بعض اهل الفكر والسياسيين على التخوف من تصادم محتمل بين العالمين الشمالي والجنوبي مع ما ينطوي عليه مثل هذا التصادم من نتائج ماسوية تنعكس على الكون اجمع.

فهل يعقل ان ينتقل الكون من صراع بين الشرق والغرب الى صراع بين الشمال والجنوب وبين حضارات واديان؟

صحيح ان لهذه المخاوف ما يبررها الا انها مضخمة بالتاكيد ولا ريب انها ستكون في صميم اهتمامات واضعي النظام العالمي الجديد على امل معالجة اسبابها بشكل ملائم والسعي الى تضييق الفجوة توصلاً لإيجاد الحلول الملائمة لها.

كثر الكلام عن هذا النظام وتضاربت الآراء في صدده قبل ان تتوضح ملامحه واذا بكل يغني على ليلاه فاضحى من الصعب استشراف مقوماته بعيداً عن التمنيات الشخصية والميول السياسية. واذا كان التخطيط لنظام جديد يتولاه مجلس الأمن بمشاركة الدول القادرة وفي طليعتها الولايات المتحدة، اذا كان هذا المشروع مستحباً من حيث انه يهدف الى الحؤول دون تدهور الاحوال بين دول العالم والمحافظة على السلم ونشر مبادىء العدل والحرية ومساعدة المجتمعات المتخلفة والمتعثرة على حل معضلاتها وعلى التطور، غير ان هذه الفكرة بالذات تسبب تخوفاً لدى الدول الصغيرة المغلوب على امرها من ان يشكل النظام ستاراً لنفوذ تمارسه الولايات المتحدة والدول المتمحورة حولها تاميناً لمصالحها بعيداً عن المبادىء الخلقية والمعنوية وحقوق الشعوب وباختصار من ان يكون النظام المقبل قناعاً لاستعمار جديد بلباس اخر.

ان الحالة الإقتصادية الصعبة التي تنوء تحتها الولايات المتحدة وضخامة مهماتها السياسية والعسكرية والإجتماعية على النطاق العالمي لا تسمحان لها بان تنفرد لها بالتخطيط لهذا النظام ولا بتنفيذه مما يحتم قيام اكثر من شبكة من



التحالفات الإقليمية في انحاء العالم تعتمد على دول ذات نفوذ مناطقي للتعامل مع المشاكل الإقليمية، لذا من المفروض ان ياتي المخطط متوازناً وحصيلة مشاورات واسعة في هدف تحقيق مزيد من العدالة والإنصاف مراعاة لمتطلبات الشعوب المشروعة.

ولا مناص من ان يقوم النظام الجديد على تضامن حقيقي بين دول العالم كافة فتتحمل مجموعة الدول الثرية العبء الأكبر منه في مساعدة الدول الضعيفة والنامية على العبور الى اليسر الإقتصادي الذي بدونه لا ديموقراطية ولا استقرار ولا من يحزنون، كما ان لا مفر من ان تبرهن المنظمة الدولية عن احترامها مبادىء العدالة وان تطبق مقاييس واحدة على الدول التي تخرق شرعتها من دون ان تتاثر بالمحاباة والتحيز اللذين طالما عانت منهما الدول المستضعفة.

ويتساءل البعض: هل ان الولايات المتحدة التي طالما نادت بالديموقراطية وبحقوق الإنسان والشعوب على مدى سنوات لا تزال حريصة حقاً على نشر هذه المبادىء بعدما سقط النظام الشيوعي؟ وهل هي مستعدة لان تعمل بإخلاص وصدق في هذا السبيل؟ الم يكن تشديدها على الديموقراطية في ايام الحرب الباردة موقفاً استراتيجياً في مواجهة العدو وقد فقد الكثير من مبرراته بعد سقوط الجبار الآخر؟ اليس التساهل الذي تبديه الولايات المتحدة اليوم تجاه بعض الأنظمة التسلطية في انحاء من المعمورة دليلاً على تحول في سياستها يهدف الى تحقيق مصالحها الإقتصادية والسياسية غير عابئة باي اعتبار اخر؟

في الماضي اخذوا على الولايات المتحدة انها تتعامل مع الأنظمة والدول الأخرى على اساس شعار «ما هو جيد لاميركا هو جيد للعالم». وفحوى المآخذ ان هذه النظرية لا تراعي الإختلاف في التراث والتقاليد ومستوى التطور بين شعب وآخر ولا تخلو من التعالي والسذاجة في آن. ولكن من الواضح ان اميركا لم تعد تعتبر هذه القاعدة دستوراً لسياستها الخارجية. ترى هل علمتها التجارب ان تسلم بخصوصيات الشعوب والبلدان ذات الحضارات والظروف المختلفة ام ان سياستها كانت ظرفية صرفة ولم يعد من مبرر لها اليوم؟

لئن كانت الممارسة المستقبلية على المدى الطويل هي المعيار الصحيح لإصدار حكم جازم الا انه يبدو ان الولايات المتحدة بدافع من البراغماتيكية والريال بوليتك ادخلت تعديلاً على سلم اولوياتها الاستراتيجية والدليل الساطع على ذلك هو النهج الذي تسلكه في تعاملها مع الصين الشعبية وبعض بلدان اسيا الجنوبية.

ان التجربة السياسية التي تقوم بها دول هذه البقعة من العالم فريدة من نوعها وجديرة بالإهتمام لأنها قد تختزن في طياتها بذور نظام غير منغلق على نفسه يختلف عن النظام الديموقراطي المعهود، لكنه يتلاءم مع اوضاعها الإنسانية والإجتماعية والإقتصادية، ليغدو هذا النظام، اذا ما اكتملت ملامحه، نموذجاً جديداً للديموقراطية على نطاق واسع ومنافساً للنظام الديموقراطي الغربي.

في تقويمهم لهذه التجارب ومستقبلها يقول بعض العرافين من اهل الفكر في الغرب ان لا خوف على الديموقراطية الغربية وحجتهم ان التجربة الجارية لا بد ان تصب في النتيجة في خانة الديموقراطية بالذات، باعتبار ان تلك البلدان تمارس نظاماً سياسياً استبدادياً ونظاماً اقتصادياً في ان يسلم بحرية السوق، فإذا ما ازدهر الإقتصاد لا مناص من ان يضغط الشعب على الحكام مطالباً بالحرية السياسية تتويجاً للحرية الإقتصادية. اما اذا ركد الإقتصاد وفشلت التجربة فسوف يتحرك الشعب منادياً بتغيير النظام السياسي بسبب الضيق الإقتصادي والبؤس، لأن ما من شعب يتحمل على المدى الطويل القلة والإضطهاد مجتمعين.

وفي هذا الإطار بالذات ثمة سؤال دقيق يطرح نفسه وهو مدى استعداد المجموعة الدولية وقدرتها على ان تمنح نفسها حق التدخل في ما يعتبر تقليدياً الشؤون الداخلية لدولة مستقلة. اذ يبدو ان ثمة تياراً يميل الى تخويلها هذا الحق ضمن شروط لا تزال مبهمة اذا ما تعرضت دولة ما الى اضطرابات تؤدي الى ابادة اعراق او اضطهاد اقليات او القضاء على حقوق الإنسان. وبقطع النظر عن المساجلة القائمة في هذا الشان فإن من السابق لأوانه اصدار حكم على تصور لا يزال في طور المخاض، إلا ان من الراهن ان ثمة تطوراً في مفهوم الشؤون الداخلية يؤدي الى توسيع باب التدخل من المنظمة الدولية في بعض البلدان تحت شعار حقوق الإنسان وواجب النجدة.

وفي ختام هذه الجولة الخاطفة استشرافاً لمستقبل الديموقراطية يجدر التوقف برهة للتامل في طريقة ممارسة النظام الديموقراطي: اي ديموقراطية تلك التي ستتغلب على التحديات وتنتشر؟

اهي التي تمثلها الأنظمة السياسية في العالم الاول وتمارسها مع ما يعتريها ويعتري تطبيقها من عيوب تشهر بها الصحافة الحرة حيناً وسياسيون ومفكرون ليبيراليون حيناً اخر مطالبين بتطوير النظام وتصحيح مساره وهم يتكلمون من موقع المسؤولية والخبرة على السواء؟

اكثر ما يتناوله الإنتقاد مفهوم الديموقراطية للعدالة والمساواة وممارستها لهما والمنحى الذي تسلكه الراسمالية في العالم الغربي، ناهيك عن طريقة التعاطي مع الإنسان وحقوقه. فالذات الإنسانية من حيث كونها تطلعات روحية وتوقاً لتحقيق الذات هي مهملة في نظر النقاد، وخصوصية المرء غير محترمة كانما الفرد لا يعدو كونه منتجاً ومستهلكاً لا جذور له ولا تاريخ ولا ماضي ولا تقاليد.

اما الراسمالية فماخذهم عليها ان ممارستها تخضع للنزعة والمصلحة الفرديتين ولا تهدف الا الى جني الربح السريع باي ثمن من دون الإلتفات الى مستلزمات التوافق المجتمعي والتضامن والى ضرورة ايلاء الأولوية للإزدهار على المدى البعيد. ويتناول هذا المأخذ الحداثة بالذات فيتهمها بانها تسهل استعباد الفرد وافقاده انسانيته.

ستستغربون ان يكون في طليعة من دق ناقوس الخطر في هذا الصدد الفيلسوف والكاتب الروسي الكسندر سولجنتسين (Soljenitsync) احد كبار المنشقين السوفيات. فيوم كانت دولته في عزها اضطرته معارضته العنيفة للنظام الماركسي أن يلجأ الى الولايات المتحدة، حيث استقر في ظل نظام يتقبل الإنتقاد ويكرس الحرية إلا انه سريعاً ما صدمه ما لمسه في المجتمع الاميركي من فراغ روحي وتسابق على الكسب فبادر في خطاب القاه في جامعة هارفرد سنة ١٩٧٨ عنوانه: «اندحار الشجاعة»، الى توجيه انتقادات لاذعة للنظام الماركسي الذي طالما اضطهده ثم تعرض للنظام



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٣

الديموقراطي الاميركي الذي احتضنه فلم يوفره اذ ضمن خطابه المقطع الآتي تعريبه:

«اذا ما طلب الي ان اوصي ابناء بلدي باعتماد النموذج الغربي كما يمارس اليوم فسوف ارفض ذلك بصراحة لأني لا استطيع ان اوصي باعتماد مجتمعكم كنموذج مثالي في هدف تغيير مجتمعنا. لقد تحمل اهل بلادي على مدى هذا القرن من الآلام والمآسي ما جعلهم ينعمون بنمو روحي في غاية الثراء بينما النظام الغربي في وضعه الراهن خال من الجاذبية كونه يعاني من انهاك روحي».

هذا القول الصادر عمن القاه وفي الزمن الذي القاه، جدير بان يستوقف السياسي والمفكر واي امرىء اينما كان والى اية قومية انتمى.

اليس من الغرابة ان يحار منشق سوفياتي بين نظام استبدادي لم يستطع تحمل العيش في ظله ونظام منفتح استضافه وامن له منبراً يطل منه بحرية على العالم ليبشر بارائه وقناعته، فلا يختار اياً منهما؟

اجل، لم تبلغ خيبة امله في النظام الاميركي حداً دعاه الى العودة الى الإتحاد السوفياتي. وانما بقي في الديار الاميركية ولا يزال على ما اعلم. الا ان خيبة قوية اصابته في اماله وتطلعاته مردها الى الفراغ الروحي في المجتمع الاميركي لافتقاره الى القيم الإنسانية والمعنوية فلم يتحمل ان يجسد الديموقراطية مجتمع يعيش مهرجاناً دائماً للإستهلاك، مسخراً له وسائل الإعلام، كأن الفراغ الروحي شرط للحرية والعدالة، والمساواة اسم لغير مسمى.

تجدر الإشارة الى ان هذا الكاتب لا يزال عند رايه في النظام الاميركي بعد مرور خمسة عشر عاما على خطابه.

ومن جهة اخرى يبدو ان الأزمة الإقتصادية الحادة المستشرية في الدول المتطورة تضع النظام الديموقراطي وممارساته على المحك خصوصاً ان ثمة بلبلة بين علماء الإقتصاد حول الوسائل الناجعة للمعالجة وحول الضوابط التي قد ينبغي اعتمادها.

وبديهي ان مزيداً من الدقة في تحديد ماهية الأزمة لمعرفة هل هي عضوية ام ظرفية هو مدخل اساسي للمعالجة، تلك المعالجة التي ربما تقتضي تعديلاً في الممارسة الليبيرالية وفي معادلات السياسة الإجتماعية في العالم الديموقراطي الأول، ما لا بد ان ينعكس على النهج المعتمد في التعامل الإقتصادي والتجاري بين الدول.

ولكن مهما يكن من امر ولئن كان النظام الديموقراطي اسوة باي انجاز انساني لا بد ان يشكو من نواقص يضاعفها سوء الممارسة إلا انه يظل على علاته افضل من سواه من الأنظمة السياسية، لانه يحترم حقوق الإنسان والحريات الفردية ويعتمد التطور نهجاً في معالجة شؤون المجتمع البشري وشجونه فلا حلول معلبة ولا حقائق منزلة عنده فيها.

اليس ونستون تشرشل الذي قال خلال الحرب الكونية الثانية في معرض تعليقه على سلبيات النظام الذي تحمل عبء وشرف الدفاع عنه بمنتهى الشجاعة «ان الديموقراطية هي اسوا نظام باستثناء الأنظمة الاخرى».

عساكم تشاطرونني الإيمان بان هذا الراي الناضج لا يزال في موقعه وان مرور نصف قرن عليه لم ينل لا من الحكمة التي املته ولا من خصب خبرة قائله.

* وزير الخارجية اللبنانية السابق. والمقال جزء ثان من نص محاضرة القاها في بيروت.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٢

النفاق الدولى والنفاق الداخلى!!

بقلم : عبدالعزيز محمد

* * كشف النظام الدولي عن نفاق كبير وسمته الاول هو ازدواج للعايير في التعامل وعنصرية مقيته زعم الغرب انه قد تخلص منها لكنها مازالت تحت جلده. ففي الوقت الذي يغض فيه البصر ويتغاضى عن المذابح البشعة التي تقوم بها عصابات الصرب ويتعرض فيها شعب البوسنة لاشد انواع الجريمة المنظمة وعمليات الابادة والطرد الجماعي والفصل العنصري واعمال الاغتصاب العلني والتي فاقت ما قام به النازي والتي من اجلها قدم قادته الي محاكمات نورمبرج نري رد فعل الامم المتحدة هادئا وبطيئا وهينا وتحركها يكشف عن ان كل اجراءاتها لاتعدو ان تكون إعدادا للضحية للذبح وتتلكأ الولايات المتحدة وتتلون تصرفاتها وتناور وتتعلق بأذيال الدول الاوروبية التي لاتحركها الا موروثاتها القديمة وانقساماتها ومنافستها التي تظهرها تارة وتخفيها اخري كل ذلك شجع عصابات الصرب علي التمادي وتصعيد اجرامها ولاتتردد عن وضع قرارات الامم المتحدة تحت النعال الغليظة لعصاباتها بل تعتدي علي قوات الامم المتحدة التي ارسلت مكبلة فلا تستطيع الدفاع عن نفسها في الوقت نفسه نري امريكا تجر الامم المتحدة الي مذابح اخري في الصومال. فتقصف طائراتها مواقع مدنية وتفتح النار علي المظاهرات السلمية التي تجمع فيها اهالي مقديشو للتنديد واستنكار عمليات الضرب العشوائي التي تقوم بها طائرات الولايات المتحدة لمجرد أن احتكاكا قد جري بين الجنود الباكستانيين هناك وبين بعض بقايا ميليشيات عيديد وهو الاحتكاك الذي لم تنتظر الامم المتحدة ولا الولايات المتحدة تحقيقه وبيان المسئول عنه. ان ذلك هو النفاق الدولي بعينه والازدواج في المعايير التي تكرس عنصرية بغيضه ومقيته. واذا ماأضفنا الي الصورة عمليات التصعيد التي تقوم بها قوات اسرائيل ضد الفلسطينيين في ارضهم المحتلة وعمليات القمع الوحشي التي تكيلها للسكان دون تفريق فإن صورة النظام الدولي تزداد بشاعة. ويكشف عن ان هذا العقد الاخير من القرن الحالي سيكون عقد الضرب والتصفية للعرب وللمسلمين في كل مكان ويصبح هؤلاء هم العدو الجديد وهم الهنود الحمر في نهاية هذا القرن!! الامر الذي يؤكد اننا قد اصبحنا جميعا وظهرنا للحائط وان مجرد وجودنا ذاته قد اصبح علي المحك!!

* * لعل ماحدث بالجلسة الاخيرة في مجلس الشعب يؤكد الدرك الذي تهاوت اليه الممارسات في مجلس الشعب وقيمة هذا المجلس والازدراء الكبير الذي تنظر به الحكومة للنواب.. فرغم ان معظم الاعضاء من حزبها ومن صنعها وبيديها فإنها تكن احتقارا كبيرا لهم. واصبح امرا معتادا ان ينهال الوزراء علي النواب بالسب والشتم والتجريح. ففي أثناء مناقشة الاستجواب الذي تقدم به السيد العضو البدري فرغلي لوزير السياحة عن تصرفاته في اراضي سهل حشيش علي ساحل البحر الاحمر اذا بالوزير يضيق بالمناقشات ويضيق بالاعضاء فينهال عليهم بالسب ويتهمهم بأنهم حرامية، الامر الذى حدا بالبعض منهم الي رد الشتيمة للوزير والسب له!! ولست أخال ان ذلك تحقيق



لتحديد المسئولية إنما هي وقفة امام ظاهرة هوان مؤسسة التشريع والرقابة وازدراء اعضائها!! والحق ان الاعضاء انفسهم هم السبب الرئيسي في الوصول الي هذا الحد فهم دائما غائبون في الحضور وحاضرون دائما عند التوقيع علي كشوف الحضور وكشوف المكافات والامتيازات وكلهم يجري ويهرول وراء الوزراء للحصول علي توقيعاتهم التي لاتنفد!! ولذا لم يدهش احد عندما رأي عضوا يتقدم بورقة عليها طلب الي رئيس مجلس الشعب ثم ينحني علي يده يريد تقبيلها!! ورغم المهانة والهوان الذي صبه الوزير علي النواب فإن المجلس لم يتردد في الانتقال الي جدول الاعمال بل ويزداد الهوان ان يؤكد ثقته في الوزير الذي سب وشتم!! ماذا بقي من مؤسسة التشريع والرقابة، وماذا بقي من كرامة المجلس والاعضاء!! وهل يكفي في ذلك وقوف رئيس الوزراء ليعتذر او ان يذهب الوزير الي عضو ليقبل رأسه وصافي يالبن!! لو انهم جميعا مجموعة من العيال تلعب!! إنها ماجري بينهم مثل الذي جري من سب وتطاول وتجريح!! إنها مأساة وبلية وشر البلايا مايضحك!! لم يهتز رئيس المجلس لكرامة المجلس ولا كرامة الاعضاء فإن لفلفة الامور وتميعها ليست حسما ولاغضبا للكرامة!! بالامس وقف احد الوزراء وسب الحضور والغائبين ولم يوقفه عند حد الا الضرب علي الصدغ!! هكذا يجري تقنين تقاليد جديدة للممارسة البرلمانية وهكذا تتهاوي الامور من درك الي درك سحيق!! والحق ان الناس قد اسقطوا نهائيا من حسابهم المجلس ومايجري فيه بعد ان اصبح تقبيل الايدي يجري مع الضرب علي القفا، واسقطوا ايضا ونهائيا احترامهم له ولاعضائه!!



النظام العالمى.. وفقدان المصداقية!

ليس من شك فى ان التطورات والاحداث الماساوية التى وقعت فى دولة الصومال الشقيقة مؤخرا، قد اثارت كثيرا من التساؤلات حول مصداقية ما كان يروج له باسم النظام العالمى الجديد كما انها اثارت تساؤلات مماثلة - حول مدى الاستقلالية التى يتمتع بها مجلس الامن الدولى، عند اتخاذ قراراته واجراءاته والتى يفترض انها تنبثق من مواثيق الشرعية الدولية.

السؤال الذى فرض نفسه على الجميع فى مختلف عواصم العالم - وبالذات فى دول العالم الثالث - هو لماذا سارعت الة الحرب العسكرية الامريكية التى تستظل بمظلة الأمم المتحدة، لكى توجه نيران مدفعيتها وصواريخها فى الصومال، انتقاما لـ ٢٣ جنديا باكستانيا من قوات حفظ السلام الدولية، كانوا قد لقوا مصرعهم على ايدى الجنرال عيديد احد المتصارعين على السلطة فى الصومال.

والذين طرحوا هذا السؤال، ولهم كل الحق فى طرحه، كانوا يضيفون سؤالا اخر يقول لماذا هذا الاسراع فى تنفيذ عمل انتقامى بالصومال باسم الرغبة فى تاكيد هيبة المنظمة الدولية، بينما على الجانب الاخر قرارات عديدة بمجلس الامن بشان البوسنة والهرسك لا تجد من يتحرك لتنفيذها أو حتى مجرد التلويح بالضرب والتهديد لارغام العدوان الصربى على وقف ابشع جريمة ضد الشرعية الدولية وضد حقوق الانسان.

ان غالبية المجتمع الدولى تتساءل هذه الأيام عن سر الكيل بمكيالين فى معالجة القضايا والازمات الدولية، والعجز المفضوح عن احترام القرارات التى يصدرها مجلس الامن واخرها ذلك القرار المتعلق باقامة مناطق امنة للمسلمين بالبوسنة والهرسك، ولم يمكن تنفيذها حتى اليوم، لان مجلس الامن الذى بارك تحريك حملة عسكرية الى الصومال هو ذاته نفس المجلس الذى يتقاعس عن استخدام القوة لتنفيذ قرار اقامة المناطق الأمنة، وحماية شعب البوسنة المسلم من ابشع جريمة إبادة جماعية على مدى التاريخ.

اى نظام عالمى جديد هذا الذى وعدونا به، واى شرعية دولية تلك التى تسمح بذبح شعب باكمله وانتهاك اعراض نسائه؟!! اى حقوق للانسان تلك التى يتحدثون عنها، ويزعمون ان ركائز النظام العالمى الجديد تستند الى مدى القدرة على الزام كل دول العالم باحترام هذه الحقوق؟!!

ان ما يحدث فى البوسنة والهرسك جريمة فى حق الانسانية ووصمة عار فى حق ما يسمى بالنظام العالمى الجديد، ونقطة سوداء فى سجل مجلس الامن الدولى، ومدى مصداقيته فى التعامل مع الجميع بمكيال واحد. وقد جاءت احداث الصومال الاخيرة لتنزع ورقة التوت الاخيرة عن هذه المصداقية المزعومة!



صباح الخير

عندما انهار الاتحاد السوفيتي ، وتوقفت الحرب الباردة ، بين امريكا وروسيا .. بشرونا بمولد نظام عالمي جديد .. نظام تتحقق فيه العدالة ، وتتاكد فيه حقوق الانسان ، ويتوقف فيه الخوف من الدمار النووى .

ومع بداية الحديث عن مولد النظام العالمي الجديد .. احتل العراق الكويت ، وانتفضت امريكا ، واعلنت انه في ظل النظام العالمي الجديد ، لايجوز لدولة ان تعتدى على دولة اخرى ، ولا يحق لحاكم أيا كان ان ينتهك حقوق الآخرين ، واستنفرت امريكا العالم ، وتم تحرير الكويت .

ورحبت الناس بالنظام العالمي الجديد ..

وتعددت الاحداث في ظل النظام الجديد ، وتصارعت العديد من الدول ، واشتعلت الكثير من المناطق بالنزاعات والصراعات .

وشهد سكان العالم ، من خلال شاشات التليفزيون ، صورة بشعة مفزعة لشعب يتضور جوعا ، ويموت عطشا .. شعب لم تتبق من اجساد ابنائه سوى العظام .. هو شعب الصومال .

وحتى سنوات قليلة مضت ، كان الصومال دولة شانها شان بقية الدول .. ولكن لعنة حكام العالم الثالث حلت على شعبها ، فتفككت الدولة ، وهرب حاكمها ، وتصارعت على حكمها مجموعة من القبائل ، والعصابات .. وفي ظل هذه الصراعات انهارت الدولة ، وفتكت المجاعة بالشعب ، وقضت على مئات الالوف من الصوماليين التعساء !

وتحركت امريكا .. واعلنت انه في ظل النظام العالمي الجديد .. لايجوز ان يموت شعب من الجوع بسبب صراعات الزعماء .. وان واجب المجتمع الدولي ان يتحرك ، ويهب لنجدة الصومال ، وينقذ شعبه من المجاعة التي تفتك بابنائه . ورحبت دول العالم بهذه المبادرة .

واستجابة للتحرك الامريكي .. تشكلت قوة دولية حملت علم الامم المتحدة ، وذهبت الى الصومال ، ونجحت في توصيل الاغذية والطعام الى الجياع والعطشانين . وقبل ايام مضت تعرض بعض افراد هذه القوة من الجنود الباكستانيين الى القتل والاغتيال .. وقيل ان انصار فرح عيديد .. احد قادة الجماعات المتصارعة ، هم الذين ارتكبوا هذه المذبحة .. ولم تتحمل امريكا انه يعتدى احد على قوات الامم المتحدة ، فقامت قواتها وطائراتها بالاغارة على مواقع عيديد وانصاره ، ولاتزال تؤدبهم ..!

في نفس الوقت .. هناك دولة ظهرت الى الوجود قبل بضعة شهور مضت ، هي دولة البوسنة ، وقد تم ظهورها في اعقاب انهيار الدولة اليوغوسلافية ، وتفككها الى مجموعة دويلات . واعترف المجتمع الدولي بها ، كما اعترف ببقية الدويلات الاخرى التي كانت تسمى من قبل باتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية .

ولكن الدولة الجديدة تعرضت للعدوان منذ اليوم الاول لمولدها .! وتعرض شعبها - ولايزال - للابادة من قبل الصرب والكروات ! .. وتحركت الامم المتحدة ، في بداية الامر ، وبعثت بوسطاء عادوا بعد شهور ، ومعهم مشروع سلام .. ولكن الصرب رفضوا المشروع المقترح .. ومات المشروع !! واليوم عادوا يتحدثون عن مشروع جديد يقضى بتقسيم البوسنة الى ثلاث دول .. ولا احد يدرى ماهو المصير ؟!

ان النظام العالمي الجديد .. الذى انتفض من اجل الكويت .. والذى يمسك بعصا غليظة في الصومال .. يقف امام ماساة شعب البوسنة مستسلما متخاذلا ! .. اى نظام هذا ؟!

سعيد سنبل



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٢

رأى «يو اس ايه تو داى»

يجب على واشنطن ألا تتخلى عن مسئوليتها العالمية

ان الولايات المتحدة لا تستطيع التجاوز عن الفظائع التى ترتكب فى البوسنة ولا عن المآسى الموجودة فى الصومال.

البند الاول: ادارة كلينتون تعد لإرسال قوات برية الى مقدونيا

البند الثانى: بعد اسبوع من الهجمات الجوية للقوات الامريكية فى الصومال تستعد واشنطن لإرسال ٢٢٠٠ جندى امريكى آخرين.

وكلا القرارين صحيح لنفس السبب وهو انه لا يوجد احد آخر يقوم بهذه المهمة. إن كلا من مقدونيا والصومال اللتين تفصل بينهما آلاف الاميال واللتين وقعتا فريسة لنزاعات مأساوية مختلفة تظهر بشكل قاطع التزامات واشنطن الدولية بعد الحرب الباردة. وباعتبارها القوة العظمى الوحيدة المتبقية فإن على الولايات المتحدة مسئولية خارجية لدعم الاستقرار الاقليمى وحماية غير القادرين على حماية انفسهم. ويجب ان تأتى الدبلوماسية اولا ولكن عندما يثبت فشلها فإن التدخل العسكرى يمكن ان يكون مستساغا.

ومن بين القواعد القليلة التى تحكم النظام العالمى الجديد ان كل حالة مختلفة عن الاخرى. ولكن الولايات المتحدة ليست فى حاجة لأن تلعب دور الشرطى العالمى لتعرف انه من غير الممكن التسامح مع فظائع التطهير العرقى كما فى البوسنة والمآسى الانسانية كما فى الصومال ومدى خطورة احتمال امتداد الصراع وتحوله الى حرب عالمية كما فى مقدونيا. ومعلوم ان الصراعات الاخرى تطرح التزامات جديدة. وعلى سبيل المثال فإن المذابح التى حدثت فى ليبيريا مؤخرا تظل تذكر واشنطن بشكل مأساوى ان عليها ان تسرع بتأكيد دعمها للمبادرات الاقليمية لانهاء المعارك هناك. وهناك ازمات اخرى تشتعل من تحت الرماد فى افريقيا ووسط آسيا وأوروبا الشرقية.

ولكن ما هو الشكل الذى يجب ان تأخذه هذه التدخلات العسكرية؟

ويأتى مفتاح حل هذا اللغز من الجيش الامريكى نفسه حيث كان مقررا ان يكشف عن خطة للتركيز على الانتشار السريع لقوات صغيرة ومتعاونة وللاعتراف بالدور العسكرى فى جهود الاغاثة الانسانية.

وهذه كلها خطوط ارشادية جيدة للدبلوماسيين والسياسيين وسواء كانت هناك مبادرات سياسية او تدخلات عسكرية فإن الجهود يجب ان تكون متعددة الاطراف ومرتكزة على القيم الانسانية وساعية لتحديد واضح لهذه المهمة.

هذه هى الكيفية التى بها يمكن تحديد اى تدخل من اى نوع بالشكل الامثل وعن الطريقة المثلى التى يعمل بها هذا التدخل.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٣

نقطة حوار

■ اول الكلام:

● من شعر «السهروردي»:

– وارحمة للعاشقين تكلفوا ستر المحبة، والهوى: فضّاحُ
بالسرّ إن باحوا، تُباح دماؤهم
وكذا دماء العاشقين: تُباح!!

●●●

● سؤال: هل نعترف.. باننا ندخل الآن عصر تفتيت الدول، وتحويلها الى دويلات، واقاليم؟!

وهل يعني هذا التحول: روح النظام العالمي الجديد، وخُططه، ونواياه؟!

في شمال افغانستان وقف جنرال اسمه «عبدالرشيد دوستم» قائد الميليشيات، واعلن عن «سعيه» الى فصل منطقة الاوزبك!

في العراق تتسع المؤامرة من الداخل/ الاسخريوطي الذي باع وطنه، ومن الخارج الطامع.. لتفتيت وحدة الأرض الى دويلات.

في مناطق أخرى من العالم: معروفة، واستحوذت على الأخبار صباحاً ومساء!!

من يجيب على السؤال بدون تنظير؟!!

●●●

● أعجبني من زمن بعيد – اكثر من عشر سنوات – كتاب اصدره الفنان، الرسام، القاص، المخرج السينمائي، السيناريست: (يوسف فرنسيس).. وكان الكتاب يضم مجموعة لوحات رسمها في رحلته الى اوروبا، وعلى كل لوحة تعليق قصير، موضوعي.. اي ان الكتاب: رسم، وكلمة، وينطبق عليه: ما قلّ ودلّ، وما بهر وأراح، وما طاف وصوّر!!

وملخص محتوى ذلك الكتاب في عبارة كتبها هذا الفنان، وقال فيها:

– «الحقيقة الوحيدة التي ترسم نفسها في كل صورة من صور هذا الكتاب: أن الحب في هذا الزمان هو وسيلة الانسان للهروب من هذا الزمان»!!

والتقيت بالفنان «يوسف فرنسيس» قبل اكثر من شهر في القاهرة، وسألته:

– هل ما زلت على رأيك: بأن الحب هو وسيلة الانسان للهروب من هذا الزمان؟!

إبتسم «يوسف».... ولم يُعلّق!!

●●●

● ليس أبسط من أن نردد عبارات الوجد والوفاء في سمع من نحب..

وليس أصعب من أن نحتملها بعد ذلك... فلا نخونها!

إن عواطف الناس صارت مرهونة ببقاء الانسان مع نفسه وحيداً!!

●●●

● الأخ «ابو فيصل»/ المقيم في القاهرة:

– اشكرك (في كل الأحوال) على نصيحتك التي جشّمت قلمك الجاف بكتابتها.

لكني اعتقد – يا سيدي – انك بهذا التخفّي وراء كنية، واسم مستعار.. قد فقدت شجاعة الحوار الكافي لحملك على أن تصدع برأيك فلا تتوارى!

أراؤك: فردية، شخصية محضة، و.... لا عزاء «للمتأبطين» شراً!!!

●●●

● من قراءات الاسبوع.. هذه العبارة التي كتبها «فاروق جويدة» في رحيل الدكتور «جمال حمدان»:

– إذا كان ذنب الرجل: شموخه، فالشموخ لم يكن ذنباً إلا في الزمن الرديء!

وإذا كان عيب الرجل: ترفّعه، فلم يكن الترفع عيباً إلا في عصر الانحطاط والتراجع!!

●●●

● لسنا من انصار الجنرال «عيديد» في الصومال.. فهو كأي «جنرال» يضحك على شعبه!

ولكن... هل يضطر شعب «البوسنة» المسلم الى طلب جنود باكستانيين لحمايته، ثم يقتلهم الصرب... فتهب الولايات المتحدة لضرب جنرالات الصرب بكثافة هذه النيران التي ضربت بها معسكرات عيديد، وشعب الصومال بلا تمييز؟!!

– أم أن شهداء البوسنة بالآلاف لا يستحقون من سيدة القوة في العالم: أن تهبّ لنجدتهم؟!!

●●●

● لم اكن يوماً: تسلية لإمرأة..
مجرها: الفرح.. وغطاها: الملل!
ولم تكوني في حياتي.. إلا هذه المرأة
المتموّهة ما بين: البزوغ، والأفول أبداً!!

عبدالله الجفري



من غرائب النظام الدولى الجديد

على الرغم من انى لااميل الى استخدام صيغ المبالغة وافعل التفضيل الا انى مضطرا لاستخدامها. فنحن فى عصر الانهيارات الكبرى والتحالفات الكبرى ايضا. وكذلك نحن فى عصر الغرائب التى تحتاج الى التوقف امامها بالتأمل والتحليل. واول ما يمكن التوقف امامه هو الانهيار الاكبر والاسرع لواحدة من اكبر امبراطوريات التاريخ وهى الاتحاد السوفييتى الذى انهار دون اطلاق رصاصة واحدة وبتحولات تمت بقرارات من السلطة الحاكمة ومن بعد الاتحاد السوفييتى انهار الاتحاد اليوغوسلافى. وفى كلتا الحالتين فان تداعيات ما بعد الانهيار مازالت قائمة ما بين خلافات حدودية الى حروب محلية الى انشقاقات داخلية وانقلابات على السلطة.

وعندما انهار الاتحاد السوفيتي وبدأت الدول التي كانت أجزاء من الاتحاد المنحل تعلن استقلالها تباينت مواقفها من صيغة العلاقات المحتملة للمستقبل . واختار عدد من الدول صيغة كومنولث الدول المستقلة . ووقتها قلت ان هذه الصيغة مؤقتة وهي البديل الاكثر مناسبة لحالة من الفراغ أو الصراع بين هذه الدول وانه لابد من أن يأتي وقت يتم فيه تعديل هذه الصيغة . والحادث الآن أن التفاعلات مازالت تتم سواء داخل الدولة الرئيسية في الاتحاد المنحل وهي روسيا التي مازال الصراع قائماً فيها بين الحرس القديم وبين أصحاب الاتجاه الليبرالي . مابين الاصلاح السياسي القائم على التعددية وبين أصحاب فكرة الديمقراطية المركزية من خلال الحزب الواحد وهو الحزب الشيوعي والاصلاح الاقتصادي القائم على آلية السوق والاقتصاد الشيوعي القائم على ملكية الدولة لوسائل الانتاج . وفي أثناء هذا الصراع تزداد حالة الانهيار لسعر الروبل الروسي بحيث صار سعر الدولار يتجاوز الآن ١٢٥٠ روبل ومازال الروبل مرشحاً لمزيد من الانهيار بسبب تدهور الأحوال الاقتصادية في روسيا .

وفي نفس الوقت الذي تعاني فيه روسيا من الانهيار الاقتصادي وتلح في طلب معونات الغرب الذي بدأ لأول مرة يفكر بجدية في تقديم الدعم للرئيس الروسي بوريس يلتسين باعتباره حتى الآن هو الاختيار الأفضل إذ أن البديل الآخر مخيف وذلك عندما يشعر الشعب الروسي بأنه ضحى بالنظام الذي عاش في ظله ثلاثة أرباع



السيد عبد الرءوف

قرن وجعل من بلاده القوة العظمى الثانية المنافسة على حكم العالم والمشاركة فيه بالفعل مقابل لاشيء . في نفس هذا الوقت تعاني روسيا من انشقاقات عرقية لأنها وهي دولة واحدة تضم أقليات عرقية ودينية تسعى للحصول على استقلالها . والحكم الذاتي مثل تتارستان والشوشان أنجوش وغيرهما .

أما انهيار الاتحاد اليوغوسلافي فواحدة من أهم نتائجه المأساوية الحرب القذرة والبشعة التي شنتها الصرب الدولة والأقلية الصربية في البوسنة ضد الشعب البوسني المسلم .

وأما الاتحادات الكبرى التي أشرنا إليها في بداية الحديث فتتمثل فيما يؤكد خبراء السياسة والاقتصاد في أن مايسمى بالنظام الدولي لايستحق حتى الآن أن يتم التعامل معه كنظام فعلى قائم له ملامحه وقواعده وأسسه لان حالة التفاعلات الحادة التي تجرى تحول دون النظر إلى هذا النظام باعتباره نظاما فعلياً مستقرا . وأن الحديث عن عالم وحيد القطب ليس واقعيا بعد . وأن التحالفات الجديدة ستكون تحالفات اقتصادية . والمرشح حتى الآن كقوى اقتصادية تحالف أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) واوربا وشرق آسيا (اليابان ومجموعة النمور الآسيوية) . ولكن لاأحد يستطيع القطع حتى الآن بأن هذه التحالفات الاقتصادية لن تكون لها ترجمتها السياسية والعسكرية . وإذا تمت هذه الترجمة فإنها سوف تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا . وأقرب دليل ومثال هو أن الخطوات الحثيثة التي تخذتها الدول الاوربية لتحقيق الوحدة والتي وصلت إلى ذروتها في معاهدة ماستريخت قد احتاجت إلى مايقارب النصف قرن ومازالت أمامها بعض العقبات بسبب تفاوت الأدوار والاختلاف النسبي لمصالح الدول . فإن تصويت الشعب في دولة واحدة هي الدنمارك ضد الاتفاقية / المعاهدة قد حد من سرعة انطلاق قطار الوحدة الاوربية .

أما الغرائب التي تحتاج إلى وقفة تأمل فهي مايجرى في الدول الاسلامية حديثة الاستقلال . فكل دولة من هذه الدول لها مشكلاتها الداخلية والخارجية الخاصة . وأبرز مثالين لمشكلات مابعد الاستقلال هما ماجرى ويجرى في طاجيكستان التي استولى الشيوعيون فيها على السلطة مما أدى إلى حرب أهلية اشتركت في إذكائها وتمويلها أطراف خارجية لها مصالح اقليمية . وماجرى ويجرى في أذربيجان التي وصل رئيسها السابق أبو الفضل الشيبي إلى السلطة باختيار شعبي لكنه اضطر في الأيام الماضية إلى الهرب من العاصمة بعد فشل



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

قواته فى تحقيق انتصارات فى الحرب ضد القوات الارمينية فى أقليم ناجورنو كاراباخ الجبلى الواقع داخل أراضى أذربيجان والذى يضم أغلبية أرمنية وبعد أن وقع تمرد وفشلت قواته مرة أخرى فى مواجهة القوات المتمردة والزاحفة نحو العاصمة ممامهد الطريق أمام حيدر علييف الزعيم الشيوعى السابق لأن يستولى على السلطة حتى لايحدث فراغ دستورى فى البلاد .

مايجرى يعنى ببساطة أنه فى مقابل القوى الراغبة فى التغيير هناك قوى رافضة قد تكون أقل قوة لكن لها تأثيرها الذى قد يعوق اتمام التغيير ولو لفترة .

هوامش قصيرة

◻ ◻ خبر من بضعة سطور يدفع الدم الى الرأس . رئيس فريق التفتيش الدولى فى العراق يعلن أن بغداد انتهكت قرار مجلس الأمن الخاص بوقف اطلاق النار فى حرب الخليج وانه بناء على تقريره سيبحث المجلس امكان القيام بعملية عسكرية ضد العراق .. » تانى ؟! كفاية بقى !!!

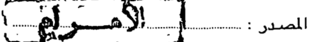
◻ ◻ أتمنى أن يتوقف المباهون بتقاليد الأهلى وأخلاق الاهلى قليلا عن هذا التباهى . فالنادى الأهلى مؤسسة رياضية واجتماعية وتربوية لها ثقلها بلاشك لكنه ليس جزيرة من الأخلاق فى مجتمع بلا أخلاق .

غذاء القلوب

■ قال النبى صلى الله عليه وسلم : « من حسن إسلام المرء تركه مالايعنيه » .

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ يونيو ١٩٩٣

فوضى «اللانظام» الدولى

لا ندرى إن كان الامر سيحتاج إلى ربع قرن اخر، لكى ينعقد المؤتمر العالمى الثالث لحقوق الانسان، بعد ان فصل ربع قرن مضى بين المؤتمر الأول فى طهران عام ١٩٦٨، والمؤتمر الثانى فى فيينا عام ١٩٩٣... ولا ندرى إن كان المؤتمر الثالث سياتى وحال العالم يتقلب على جمر النار، كما هو حال العالم اليوم، ام النار ستكون اشد ضراوة، وهذا هو الارجح، لأن المؤشرات تدل على ان سنوات السكينة والهدوء والسلام المتارجح تتاكل، وان عوامل الصراعات الدولية تتفاعل، تمهيدا لمصادمات جديدة وفوضى شديدة!

صلاح الدين حافظ

فاذا كان عالم اليوم يتحدث عن نظام دولى جديد. فهو واهم، ذلك ان المطروح هو «اللانظام الدولى الجديد»، بكل ما يحمله من سمات ومواصفات، لعل ابرزها، محاولة امريكا السيطرة على مقدراته وتوجهاته، بعد ان نجحت فى تنصيب نفسها قوة عالمية مهيمنة منفردة، ولعل ثانيها محاولة قوى دولية اخرى مزاحمة امريكا فى الفوز بجزء من الكعكة الدولية المغرية واخيرا نلمح محاولة الدول الصغيرة الفقيرة، التبرم والتذمر من كل هذه الأوضاع، التى تفرض عليها بالقوة الغاشمة، قوة القمع السياسى والتاديب العسكرى والسيطرة الاقتصادية والهيمنة الثقافية كذلك

هذه هى ببساطة تضاريس خريطة «اللانظام الدولى الجديد»، التى انعكست بوضوح على المؤتمر العالمى الثانى لحقوق الانسان فى فيينا، وبرزت عبر مناقشاته وخلافاته وجبهاته العديدة، بل من خلال سطور وثيقته الختامية، التى من المقرر ان تصدر بعد غد الجمعة، إثر احتدام صراع الأفكار والرؤى الايديولوجية والسياسية المتصادمة.

■■■

فى هذا المجال، ومن خلال المعايشة اليومية، نستطيع القول بان ثلاثة محاور رئيسية هى التى قادت معمعة ذلك الصراع وهى:

المحور الأوروبى الأمريكى، الذى يرى ان «عالمية» حقوق الانسان ضرورة عملية قبل ان تكون نظرية، وان الديمقراطية «الليبرالية» فريضة مقدسة، ينبغى على الآخرين الأخذ بها وإلا فقد وقعوا فى الكفر والبهتان!

المحور الصينى الذى يرى ان خصوصية الشعوب تختلف باختلاف خلفياتها الثقافية والسياسية، ومن ثم فان «الفريضة الغربية» لا تصلح لكل الشعوب، ولذلك فإن «حق الدولة» ثابت فى ان تضع هى الفريضة التى تراها ملائمة لشعبها وتطبقها، دون تدخل من الخارج باسم تلك العالمية.

المحور الثالث وقد تبنته معظم دول العالم الثالث، وحاولت من خلاله، المزج بين المحورين السابقين، بقدر ما وحاولت الهروب من تطرفهما وتناقضهما.. فاعلنت ان حقوق الانسان والتطور الديمقراطى والاقتصادى الاجتماعى ضرورة، وان الخصوصية الثقافية والدينية والايديولوجية ضرورة مواكبة ومتلازمة، ومن ثم فإن المزج بينهما اساسى، مراعاة للظروف المختلفة الخاصة بكل شعب ودولة من دول هذا العالم المتفاعل المتداخل المتعاون - او الذى يجب ان يتعاون - دون هيمنة او فرض انماط معلبة جاهزة التركيب.

وبقدر ما نستطيع استنتاج مؤشرات ذات مغزى من هذه المحاور الثلاثة، التى حكمت مناقشات مؤتمر حقوق الانسان بفيينا، بقدر ما ندرك على الفور - استشرافا للمستقبل - ان قوى الصراع على خريطة العالم، تجتهد كل يوم لكى تحدد لنفسها مواقع خاصة، فى مواجهة بعضها البعض، وان هذه المواقع ليست نهائية، ولا هى تحصينات ثابتة، وان لغة التعامل متغيرة غير خاضعة لقاموس موحد، ذلك ان الايديولوجيات مختلفة بقدر ما ان المصالح متناقضة، فالغرب الاوروبى الامريكى، يريد ان يفرض فلسفته ومفاهيمه ومصالحه - باعتبار ان هذه هى لحظته التاريخية الذهبية - والشرق الصينى بتوابعه وافلاكه يريد هو الآخر تحدى هذا الغرب المهيمن، ويراهن من ثم على المستقبل، باعتباره الشمس التى ستشرق غدا، بينما فى ساحة الوسط تتارجح دول العالم الثالث، ترقص دائما على السلم الموسيقى للآخرين، تتوق للديمقراطية شكلا على الأقل - وربما للتناقض تنتهك حقوق الانسان غالبا - وتغرق فى نفس الوقت فى هاوية الفقر والتخلف والعوز، وشحاذة المعونات من كل محسن او مسيء على ان فوضى اللانظام الدولى الجديد، لم تكن مقصورة على قاعات وردهات ومجادلات المؤتمر العالمى الثانى لحقوق الانسان، ذلك المنبر الهائل الذى نظمته الأمم المتحدة، لكن هذه الفوضى للاسف الشديد تبدو اليوم شاملة فى اكثر من مكان على خريطة العالم، اينما نظرت ودققت النظر، ستجد اختلاط الاوراق وتبعثر الاتجاهات وتناقض السياسات والمصالح، الكل يتناطح ويتشاجر، حتى لو أبدى كل مظاهر المسالمة وضبط النفس، وتخيل تطبيقا لذلك، ما يجرى فى فلسطين المحتلة والصومال والبوسنة ومعظم دول افريقيا واسيا الوسطى!

■■■

وحين نحاول المزاوجه - تنشيطا لفضيلة التفكير - بين ما نراه على الواقع، من صراعات دموية محدودة، تهدد بانفجارات مستقبلية اوسع مدى، وبين ما جرى فى المؤتمر العالمى لحقوق الانسان، من مشاكسات نظرية ومشاغبات سياسية، سوف نكتشف مثلا ان دولة عظمى وحيدة، هى الولايات المتحدة الامريكية، التى تحاول جاهدة صياغة نظام دولى جديد بمقاييس مصالحها، إنما تراهن على الخطا فتقع فى الخطيئة... ولعلنا نستعيد هنا الاستشهاد بالكلمة القصيرة التى القاها وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى، امام المؤتمر، ففيها الدليل القاطع..

تحدث الرجل طويلا عن حقوق الانسان وعن الديمقراطيةوحرياتها الاساسية، بالمفهوم الغربى طبعا، باعتبار ان بلاده نصيرة هذا التوجه ذو الصبغة العالمية، لكنه جذب انتباهنا وانتباه الآلاف من اعضاء المؤتمر، إلى مؤشرين مهمين هما على التوالى:

(١) قال إننا نؤمن بعالمية حقوق الانسان - معارضا خصوصية الثقافات والحضارات - لكننا - يؤكد

كريستوفر - نؤمن بحقنا في الدفاع عن امننا القومي.. ونفهم من هذا، ان عالمية حقوق الانسان هذه، إذا تعارضت مع الأمن والمصالح الامريكية، فإن هذا الأمن الأمريكى لابد يتغلب على ماعداه... امريكا اولا واخيرا وفوق الجميع!

(٢) قال كريستوفر ايضا فى نهاية كلمته، هذه هى مبادئنا وسياستنا، وخاصة ربط المساعدات بحقوق الانسان - بصرف النظر عما سيصل إليه هذا المؤتمر العالمى... ونفهم نحن من هذا مباشرة ان امريكا لا تعرف إلا رايها ولا تعترف إلا بسياستها، وعلى الآخرين اتخاذ احد طريقين، إما السير وراءها فى تبعية ذليلة واستكانة مستانسة، وإما السير إلى الجحيم، ولا حل وسط يحقق مصالح الشعوب - خاصة الفقيرة والصغيرة - ويجمع بين الحسنيين!

هكذا استخدم الوزير الامريكى، فى مخاطبته لمؤتمر حقوق الانسان، مفهوم حماقة القوة الغاشمة وشعارات الهيمنة المسيطرة منتهكا بذلك كل حريات الآخرين، وابسط مبادئ حقوق الانسان، تلك اللافتة البراقة التى يتاجر بها الجميع ويجندها دفاعا عن مصالحه الذاتية، على ان رد الفعل فى قاعة المؤتمر وبهاليزه، كان مضحكا فى بعض جوانبه، فقد كنا نلمح على بعض الوجوه، انكسار الهزيمة ومرارة التبعية، بينما كنا نلمح على وجوه أخرى، سخرية الضعف وعلقم هوان الفقر والعجز والقهر، وبين هذه الوجوه وتلك، تبددت احلام كثيرة بعالم جديد، تسوده المحبة والسلام والوئام..

اما فصل الختام فى هذا المقام، فقد كان ايضا شديد البؤس عميق التناقص غزير السخرية.. فما ان انتهت كلمة وزير الخارجية، الامريكى امام المؤتمر - وبدت دفاعا حارا عن ليبرالية الغرب ومفهومه الكلاسيكى لحقوق الانسان - حتى توالت الأنباء الساخنة، خاصة عبر شاشات التليفزيون تعكس «ديكتاتورية الديمقراطية» الامريكية وقوتها الغاشمة، التى استخدمتها في الصومال بعنف هائل، بينما امتنعت عن استخدام أقل منها فى البوسنة النازفة... وبين ما جرى فى الصومال وما يجرى فى البوسنة، نهر من الدم الحار، يغطيه «الديمقراطيون الغربيون»، بغلالة من الحرير المذهب، اسمها حقوق الانسان ذات المقاييس المزدوجة والشعارات البراقة والنوايا الكاذبة!

ومع ذلك فإننا نؤمن حقا بضرورة الدفاع عن حقوق الانسان فى كل مكان وبكل قدر من الموضوعية والمصداقية...

●●●

خير الكلام: قال الامام الشافعى:

واكتم علمى عن ذوى الجهل طاقتى
ولا انثر الدر الثمين على الغنم



افريقيا والنظام العالمى الجديد

× × تعد قضية مستقبل افريقيا وعلاقتها بالنظام العالمى الجديد من أهم القضايا المحورية أمام مناقشات المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية وايضا القمة الافريقية بالقاهرة .. وذلك فى ضوء التغييرات الدولية المتسارعة وسقوط القوى الكبرى فى النظام العالمى الجديد .. ثم اعادة ترتيب القوى لتلائم توجهات المستقبل .

× × وكما هو معروف انهار الاتحاد السوفيتى السابق .. وتغيرت نظم الحكم فى اوربا الشرقية إلى اعتماد النظام الديمقراطى .. واصبحت الولايات المتحدة هى القوة الاعظم فى العالم الامر الذى دعا الجماعات الاقليمية إلى الالتقاء حول شكل الوحدة الاقتصادية .. ويتحدد من خلالها قوته فى النظام العالمى الجديد .. وإذا كانت المجموعة الاوربية تخوض الان صراعا داخليا مريرا للتوصل إلى الوحدة الكاملة - معتمدة على الاساس الاقتصادى بالطبع - فمن المنطقى ان تبادر الجماعات الاقليمية المتجانسة إلى هذا الاسلوب الذى يؤدى فى النهاية إلى مرحلة الاقطاب المتعددة .. حيث يتعامل الجميع ككبار ويتخذون الخطوات الكبرى التى تدعم السلام والاستقرار العالمى .

×× من هنا يبقى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول الافريقية من أهم اهداف القادة الافارقة خاصة وان الصيغة المناسبة جاهزة ونعنى بها اتفاقية الجماعة الاقتصادية الافريقية ووضعها موضع التنفيذ .. وفى هذا الاطار ترى مصر توفر عناصر ايجابية كثيرة على الصعيد الافريقى يمكنها تحقيق هذا الحلم .. خاصة بالنسبة لعنصرى الموارد الطبيعية والعنصر البشرى .. وتوفر النوايا الطيبة حول موضوعات النقل والمواصلات وحماية البيئة ومكافحة الجفاف والتصحر وانشاء البنوك التى تمول مشروعات التنمية فى مختلف المجالات .. ان افريقيا ستجد طريقها فى النظام العالمى الجديد بالوحدة الاقتصادية والعمل المشترك .

موت الشرعية الدولية .. وانهيار النظام العالمى الجديد

أخيرا .. سقطت ورقة التوت التي حاول النظام العالمى الجديد أن يخفى بها حقيقته .. وظهرت الشرعية الدولية التى حاولوا أن يروجوا لها منذ التدخل العسكرى فى حرب الخليج ، على حقيقتها الاستعمارية والتسلطية التى تعود بنا إلى العصر الفيكتورى ، حيث كانت الدول الكبرى تتقاسم مناطق النفوذ وتدمر الامم والشعوب فى اسيا وافريقيا من أجل تحقيق مصالحها الذاتية فى السيطرة على مصادر المواد الخام وفتح الاسواق أمام منتجاتها الصناعية ..

ان الشرعية الدولية التى رفعتها الولايات المتحدة كشعار لتدخلها فى حرب الخليج .. لم تكن إلا غطاء لاخفاء أغراضها الحقيقية فى السيطرة على تلك المنطقة الاستراتيجية التى تحتوى على اكبر مخزون للبترول فى العالم ..

لقد جاءت الاحداث بعد حرب الخليج لتكشف عن اسطورة الشرعية الدولية التى روجوا لها .. ولتهدم الصورة التى حاولت الولايات المتحدة الامريكية أن تظهر بها كقوة وحيدة مسيطرة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ، لفرض العدل والسلام فى العالم ولمنع استخدام القوة فى حل المنازعات والتدخل لردع المعتدى كما حدث بالنسبة لغزو صدام حسين للكويت .

ان الذى يتابع الاحداث العالمية خلال السنتين الماضيتين لابد أن يكتشف بسرعة كذب اسطورة النظام العالمى الجديد واسطورة الشرعية الدولية ..

دكتور لطفى ناصف

ولاشك اننا كمسلمين شعرنا أكثر من غيرنا خلال تلك الفترة ان النظام العالمى الجديد لم يأت لنا إلا بكل ما هو سيىء .. فالذى يتابع احداث البوسنة والهرسك وما شهدته تلك الجمهورية المسلمة الواقعة فى قلب اوربا من مذابح تتم بمساعدة الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية وروسيا وبمباركة من الامم المتحدة وبتنسيق معها .. لابد أن يشعر بتلك الحقيقة ..

أن من يرى كذلك عمليات الحرق للاتراك المسلمين فى ألمانيا وبريطانيا واسبانيا .. ومن يتابع القوانين الفرنسية الموجهة ضد الاجانب والمسلمين منهم وبشكل خاص الذين جاءوا من شمال افريقيا واستغلتهم فرنسا فى بناء حضارتها ونهضتها الصناعية الحديثة ، كما استغلت ألمانيا الاتراك فى بناء مصانعها ومنشآتها التى دمرتها الحرب العالمية الثانية حيث كانت تلك الدول قد خرجت من الحرب تعانى من نقص الايدى العاملة من الرجال بشكل خاص .. ان من يتابع كل ذلك لابد أن تبرز له تلك الحقيقة العنصرية للغرب وللولايات المتحدة الامريكية .

مؤامرة مدبرة

لقد حاولت تلك الدول سواء فى اوربا الغربية وروسيا .. أو فى الولايات المتحدة ايهامنا بأن هناك نظاما دوليا جديدا قد بدأ بعد نهاية الحرب الباردة .. ولكن ما نراه من مواقف تلك الدول يؤكد لنا عكس ماتدعيه ..

لقد ظللنا طوال السنة الماضية ننبه إلى المؤامرة التى تقوم بها الولايات المتحدة مع شركائها الاوربيين بما فيهم روسيا ضد شعب البوسنة المسلم .. ولكن كثيرا من العرب كانوا مازالوا يتأثرون بالدعايات التى رافقت حرب تحرير الكويت حيث بشرت الولايات المتحدة الامريكية بأن تلك الحرب هى بداية جادة لقيامها بدورها فى قيادة العالم وفرض الشرعية الدولية بالقوة .. وان ما بدأته فى الخليج لابد أن يستكمل لفرض قرارات الامم المتحدة بالنسبة لشعب فلسطين ..

وبعد ان بدأ الصرب حربهم القذرة ضد المسلمين أعلن الغرب انه فى طريقه إلى التدخل لوقف تلك المجازر الصربية .. وبدأت الاجتماعات والتصريحات دون أن يحدث تحرك فعلى للتدخل .. الا ما تم بفرض الحظر على تسليح المسلمين لاعطاء الفرصة للصرب للقضاء عليهم دون مقاومة ..

رغم كل ذلك ظل بيننا من يعتقد انها مجرد فترة للاعداد ثم يتحرك النظام العالمى الجديد لحماية دولة البوسنة التى اعترفت بها الامم المتحدة كأحد اعضائها ..

كان العالم ينتظر بين لحظة واخرى تحرك الاساطيل الجوية والبحرية لانقاذ شعب البوسنة كما حدث بالنسبة للكويت .. وكانت التصريحات الامريكية تؤكد ذلك بشكل قاطع .. ولكن كان من الواضح ايضا ان هناك اتفاقا بين الولايات المتحدة وروسيا واوربا الغربية على التآمر ضد المسلمين فى البوسنة وفى كل اوربا .. لقد تظاهرت تلك الدول بالخلافات بينها حول الحرب الدائرة فى البلقان لابادة المسلمين .. ولكن بعد ان اخذ الصرب فرصتهم الكاملة لابادة المسلمين وتشتيتهم اجتمع اطراف التآمر فى واشنطن ليكشفوا عن حقيقتهم وحقيقة موقفهم تجاه ابشع مجزرة شهدتها البشرية فى تاريخها الحديث. لقد اعلن وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا واسبانيا عن خطتهم الجديدة التى لاتخرج عن تقسيم جمهورية البوسنة والهرسك مابين الدولتين المسيحيتين الصرب والكروات ..

ويتحرك المنظر والمخطط الصهيونى هنرى كيسنجر ليكشف عن الاهداف الحقيقية للولايات المتحدة وليغطى تراجع الرئيس الامريكى كلينتون أمام الشعب الامريكى الذى مازال بينه من يشعر بوخز الضمير لتلك المأساة الانسانية التى تتم فى البوسنة ..

لقد نشرت صحيفة (ديلى تلجراف) مقالا للصهيونى هنرى كيسنجر حاول فيه تبرير ما يحدث من ابادة للمسلمين فى اوربا .. يقول الصهيونى الامريكى فى مقاله ان النقطة المثيرة للجدل فى هذه القضية - يقصد قضية تعرض المسلمين للفناء - متعلقة بما إذا كان الغضب الامريكى ضد بشاعة ما اقترفه الصرب ، يعتبر مبررا كافيا لعمل عسكرى فى البوسنة . ويضيف كيسنجر :

« ولكى نستوعب ما فى هذه القضية الجدلية من تعقيدات ، فاننى أقول كغيرى من الامريكيين : إن البوسنة لم تكن فى يوم من الايام شعبا مستقلا قوميا ويتمتع بهوية وطنية وثقافية محددة .. » .

ويؤكد كيسنجر : « ان الكارثة الحقيقية التى وصل اليها الان المجتمع الدولى ترجع اساسا لقيام دولة مستقلة فى البوسنة ويحكمها المسلمون ثم اعتراف العالم بهذه الدولة على عجل كما اعترف بكرواتيا وسلوفينيا . غير ان هاتين الدولتين تتمتعان بقومية مستقلة ، فى حين كانت البوسنة تتصف بأنها يوغوسلافية المنشأ ، وجيبا صغيرا فى يوغوسلافيا الفيدرالية السابقة ولم تكن ذات قومية متميزة فى تاريخها » .

ويضيف كيسنجر : « أما استقلال صربيا وكرواتيا ، فان كلا من الدولتين تمتاز بصفتها العرقية

الخاصة ولهذا سيصبح من الصعب ان لم يكن من المستحيل على البوسنة التى لاتتميز بتلك الصفات والتى يحكمها المسلمون الذين لم تكن علاقاتهم ودية فى يوم من الايام ، لا مع الصرب ولا مع الكروات أن تتعايش مع تلك القوميات » .

لقد وضع هنرى كيسنجر النقط فوق الحروف .. وكشف بشكل واضح حقيقة السياسة الامريكية والاوربية التى ترفض قيام دولة يحكمها المسلمون فى وسط اوربا .. بل لقد ألمح كيسنجر فى نفس ذلك المقال إلى ضرورة التعامل مع المسلمين فى ألبانيا وخاصة فى منطقة كوسوفو بنفس المنطق وهو تطهير اوربا من المسلمين .

وقد جدد وزير خارجية النمسا لويس موك الاسبوع الماضى فى ندوة دولية اقيمت فى البرلمان النمساوى تحت عنوان « عودة القضية الالبانية » المطالبة بمنح اقليم كوسوفو الالبانى المسلم حكما ذاتيا تحت اشراف دولى قبل فوات الاوان وانفجار الوضع الامنى والسياسى فى تلك المنطقة ..

ولكن الصرب يتطلعون إلى الاستيلاء على إقليم كوسوفو وتكرار ماحدث فى البوسنة مع المسلمين فى كوسوفو .. فالبوسنة دولة عضو فى الامم المتحدة .. ولكن ذلك لم يمنع الصرب من ابادة شعبها المسلم لان ذلك هو سياسة تتفق عليها الاوربيون والامريكيون وسخروا الامم المتحدة لتكون المنفذ لمخططاتهم الرامية إلى تدمير تلك الجمهورية المسلمة ..

اننا لانجد أى غرابة فيما تتخذه الولايات المتحدة الان من موقف يعتبر تراجعا عما أعلنته من قبل بالنسبة للحرب الدائرة فى البلقان .. فنحن كنا ومازلنا لانثق فى اية سياسة امريكية معلنة تجاه شعوبنا ومنطقتنا لان تجاربنا مع الولايات المتحدة الامريكية ومع الغرب طويلة .. ولكن لابد أن يكون ما كشفت عنه الاحداث من حقائق ، قادرا على ايقاظ العرب من غفوتهم .. فالولايات المتحدة الامريكية لم ولن تكون فى يوم من الايام الصديق الذى يعمل على حفظ أمن العرب والمحافظة على استقلالهم ..

لقد خدعونا بما أسموه الشرعية الدولية .. ولم نكتشف ان هذه الشرعية التى كانوا يتحدثون عنها هى شرعية سيطرتهم على ثرواتنا والتحكم فى مصائرنا إلا فى وقت متأخر ..

لقد صدق بعض العرب ان ماقامت به الولايات المتحدة الامريكية من تحرك سريع إلى منطقة الخليج ونقل كل قواتها وقوات حلفائها إلى المنطقة كان تطبيقا لمبادىء النظام الدولى الجديد وللشرعية الدولية التى قاموا باختراعها .. لقد سارعنا إلى المشاركة فى عملية عاصفة الصحراء حتى تساهم فى ترسيخ تلك المفاهيم الجديدة التى ترفض للقوة ان تسود فى العلاقات الدولية ..

وأكدت الولايات المتحدة فى ذلك الوقت ان المبادىء التى دفعتها لتحرير الكويت ستكون هى الطريق لفرض كل قرارات الامم المتحدة الخاصة بحل القضية الفلسطينية ولو بالقوة ..

ولكن ما حدث من تراجع فى الموقف الامريكى بالنسبة لقضية البوسنة والهرسك .. حدث بالنسبة لموقفها من مباحثات السلام بين العرب واسرائيل .. وتحولت الشرعية الدولية إلى مجرد كلمات جوفاء .. فالحق العربى واضح .. وتعنت اسرائيل واضح .

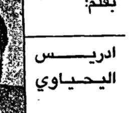


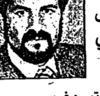
المصدر : المسلمون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٣

أي جديد في النظام الدولي الجديد؟

بقلم:





ادريس اليحياوي

كاتب مغربي

لقب بعض الملاحظين السياسيين النظام الدولي الحالي بالجديد، وذلك لاتصافه بمعطيات جديدة لم توجد في الوضع الدولي السابق، والذي كان متميزاً بصراع النظامين العالميين اللذين سيطرا على العالم وكتما انفاسه طوال الفترة المعروفة بالحرب الباردة والتي لم تكن قط كذلك، وخلفت ضحايا عديدة في صفوف الدول الضعيفة، وزاد من سوء حالها اخر هذه السنين ظهور الأمم المتحدة على المسرح العالمي بتوجيه من دولة واحدة كالولايات المتحدة، بعدما كانت هذه المؤسسة الدولية تعيش جمودا كبيرا وعجزت عن تحقيق أسمى اهدافها وهو السلام في العالم.

واعتقد العديد من المهتمين بتطور الأحداث العالمية ان تقارب الأنظمة السياسية المختلفة إلى درجة الاندماج في نظام واحد هو النظام الراسمالي والديمقراطية، هو من علامات عهد جديد سيقضي على العديد من مساوئ النظام القديم والتي يمكن حصرها في العداء العرقي والديكتاتورية والتخلف الاقتصادي، واعتماد القوة كوسيلة من وسائل التعامل بين الدول، غير ان واقع النظام العالمي الجديد صار مخيباً لكل هذه الآمال البريئة التي يتمسك بها اناس طيبون مازالوا يثقون في أن العالم تسيّره الإرادات الصالحة والنفوس الخيرة.

وهكذا كان من نتائج انهيار النظام الشيوعي الذي كثيراً ما كبت الروح العدوانية لبعض النزاعات العرقية، ان عاد هذا العدو البغيض ضد الإنسانية ويوازي هذا العداء العرقي عداء اخر اشد خطورة وهو اشتداد عداوة النصرانيين ومجموعات متطرفة من الهندوس ضد المسلمين، يضاف إلى ذلك تعنت الكيان الصهيوني ورفضه للامتثال إلى الحق والعدل واعطاء الفلسطينيين حقهم في الحياة فوق أرضهم احراراً مستقلين. إنه يواصل التنكيل بهم وإهانتهم وترحيلهم ويجد من بعض الدول، وخاصة حامية هذا النظام الجديد، من يحميه ويدافع عنه ويداري على اجرامه واحتقاره للنظام الدولي.

والنظام الدولي الحالي فشل في القضاء على الديكتاتورية في العالم، وبذلك تعثر مسلسل الديمقراطية سواء إذا تعلق الأمر بالأنظمة الداخلية للعديد من الدول التي قهرتها الديكتاتورية وعصابات المافيا والمخدرات وتجارة اللحوم البشرية والفساد المالي والإداري وعشاق أسلحة الدمار الشامل، او إذا تعلق الأمر بمؤسسات الأمم المتحدة خاصة مجلس الأمن الذي يسعى الآن إلى ضم المانيا واليابان على حساب دول العالم الثالث والعالم الإسلامي اللذين ينعدم تاثيرهما في هذه المؤسسة التي كان من المفروض أن تضم كل التيارات العالمية سواء منها العقائدية او الجنسية او الجغرافية لما في ذلك من زيادة في تلاحم الشعوب ببعضها البعض وحفاظاً على السلام في العالم.

ويعيش العالم الآن ركوداً اقتصاديا خطيرا ادى إلى تفاقم الوضع في العديد من مناطقه خاصة في دول العالم الثالث، ويقف النظام الدولي الجديد بصورته الحالية عاجزاً عن إيجاد الحلول الملائمة لهذا الوضع المتدهور، والذي أصبحت فيه الحماية التجارية تسبب المشاكل المتزايدة حتى بين المجموعات المتجانسة، وضعفت المساعدات المالية الموجهة إلى الدول الفقيرة، وبدأت توجه إلى دول العالم الاشتراكي المنهار التي وصلت حاجياتها إلى حد لا يمكن تلبيتها من عالم يعاني بدوره فقراً متزايداً ومشاكل اقتصادية مستعصية.



ولقد تفاقم الوضع البيئي في عالمنا إلى درجة اصبح التلوث الناجم عن الاستغلال غير العقلاني والتبذير الفاحش للموارد الطبيعية امراً غير مقبول إطلاقاً. وكان حكم الله في هذا واضحاً فقد ورد في كتاب الله الكريم قوله عز وجل: «ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين». وكذلك قوله الحكيم: «إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين»وساهم في سوء الجو وتقلب المناخ التجارب العلمية من تفجير نووي في باطن الارض وما ادى إلى كثرة الزلازل وإرسال الاقمار الصناعية إلى خارج الأجواء، وما أدى إلى تردي وضع الأوزون؛ يضاف إلى هذه الحروب المتكاثرة في كل مناطق العالم وما ينجم عنها من تدمير لثروات طبيعية وعمران ومنشآت اقتصادية وثقافية ارهقت اجيال كثيرة عند إنشائها.

لذلك لا يمكن اعتبار أن هناك جديدا في النظام الدولي الحالي، لمجرد التغييرات الشكلية التي قد تطرأ على الأنظمة في العالم. ■

رأى بالعربى

فى ظل النظام العالمى الجديد يلتقى ٣٧ رئيس دولة افريقية فى القاهرة لبحث مستقبل القارة . ومع كل التطورات التى تشهدها الساحة الدولية فإن افريقيا تعانى من ديون تصل حاليا إلى حوالى ٣٠٠ مليار دولار . هذه الديون ظلت تتزايد بسبب النظام العالمى القديم وصراع القوى العظمى على توزيع مناطق النفوذ فى القارة الافريقية بينها .

سنوات وسنوات مضت والدول الافريقية تناضل من اجل الاستقلال . وعندما نالت استقلالها السياسى وقعت فى مصيدة نصبها الاستعمار الاقتصادى والايديولوجى . وفى ظل اتفاقات سرية تم توزيع الدول الافريقية المستقلة الى مناطق نفوذ للدول التى كانت تستعمرها مع تغييرات طفيفة كالسماح للاتحاد السوفيتى بالتواجد فى القارة لإكمال اللعبة الدولية .

المهم ان ثروات افريقيا الطبيعية كانت تستغل لصالح الدول المتقدمة . القروض تمنح باليمين ولكنها تسترد اضعافا مضاعفة باليسار . إذ كان الصراع على السلطة وتشجيع الانقلابات جزءا من اللعبة التى استمرت منذ بداية الستينات وحتى بداية التسعينات وسقوط الاقنعة مع زوال الامبراطورية الشيوعية وتقلص نفوذ الكرملين الدولى .

اما الاستعمار الثقافى فقد ترك اثاره حتى الآن على القارة الغنية بثرواتها الطبيعية . فهناك مجموعة من الدول الافريقية التى تتحدث بالفرنسية ، ومجموعة اخرى اللغة الرسمية فيها الانجليزية الى جانب اللغات المحلية واللهجات القبلية .

وعلى الرغم من ان مؤتمر القمة فى لاجوس فى عام ٨٠ وضع خطة طموحا للتنمية الاقتصادية لافريقيا تنفذ خلال ٢٠ عاما إلا ان النظام العالمى الذى كان سائدا فى الثمانينات استطاع ان يشغل دول القارة عن تنفيذ هذه الخطة التنفيذ الكامل . المؤامرات والحروب الاهلية والانقلابات والمعارك السياسية على الحدود والخلافات بين الدول التى كان الاستعمار قد خلقها قبل رحيله كانت السلاح الفعال لتعطيل خطة التنمية الافريقية .

والآن ونحن فى عام ٩٣ ولم يبق إلا سبع سنوات على نهاية القرن العشرين بدأت دول القارة تتنبه الى السنوات الضائعة وإلى اهمية التنمية الاقتصادية على رسم دور افريقيا فى العالم الجديد .

والدول الافريقية مطالبة اليوم بان تضع خطة ١٩٨٠ موضع التنفيذ السريع وان تحاول ان تتخطى الخلافات التى خلقها الاستعمار لإلهائها عن التنمية واستنزاف مواردها البشرية والطبيعية فيما لا طائل منه . ولعل انشاء السوق الافريقية المشتركة وإلغاء الجمارك بين الدول الافريقية والبدء فى تصنيع المواد الاولية بدلا من تصديرها كخامات تكون البداية الصحيحة لكى تنهض القارة الافريقية وتستطيع ان تلعب دورا فعالا فى المجتمع الدولى .

ان الولايات المتحدة الافريقية لم تعد مجرد حلم بل اصبحت ضرورة يفرضها النظام العالمى الجديد وإلا فإن الاستعمار الجديد سيكون امر واقسى من الاستعمار القديم على كل شعوب افريقيا شمالا وجنوبا .

تحقيق هذا الحلم يبدأ بخطوة رئيسية وهى ربط الدول الافريقية بشبكة طرق ومواصلات متميزة . طريق سريع من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق وخطوط طيران داخلية وسكك حديدية تنقل البشر والبضائع باسعار فى متناول اليد . خطة بناء هذه الشبكة الحديثة من الطرق والمواصلات هى البداية الحقيقية لواقع جديد للانسان الافريقى .

ويبقى أن نحاول انقاذ القارة من الوقوع فى براثن المؤامرات ومحاولات بث العداء بين الاشقاء والتى تتيح للمتامرين ان يظلوا ورثة للدول التى استعمرت القارة من قبل ونهبت ثرواتها ومقدراتها .

محمد طنطاوى



المصدر : الاهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

التاريخ من منظور بول كيندى

القرن ٢١ سيشهد سقوط وقيام حضارات جديدة

● هناك مقولة خطها الفيلسوف والمؤرخ الانجليزى «ارنولد كوينبى» فى تاريخ الحضارات. تقول: ان تاريخ الامم والشعوب على مر العصور تحدده هذه العبارة «التحدى والاستجابة»، ولعل هذا الصراع بين مقومات الحياة واسباب الانهيار والسقوط هى نفسها التى تحمل خطوات البشر وتاريخهم فى المقولة المعاصرة التخلف والتقدم..

ومن هنا يبدأ حوارنا مع الدكتور عبدالوهاب علوب المدرس بقسم اللغات الشرقية باداب القاهرة ومترجم احد أهم الكتب التى صدرت فى السنوات الأخيرة وهو كتاب المفكر الأمريكى «بول كيندى» قيام وسقوط القوى العظمى» وحول الكتاب ومؤلفه دار الحدث مع المترجم..

كتاب القوى العظمى للكاتب والمفكر الأمريكى «بول كيندى».

● بداية سألت مترجم الكتاب د. عبدالوهاب حول المعايير التى يخضع لها قيام وسقوط القوى العظمى فى نظر بول كيندى؟

●● ان كيندى قد اكد عاملين هامين يؤديان إلى قيام القوى الكبرى ثم اضمحلالها الا وهما العامل الاقتصادى والقدرة العسكرية. فهما العنصر الفعال فى اعتلاء ايه دولة مكانة القوى العظمى على مر العصور.

ويضيف: هذا المفهوم يوحى بنوع من الحتمية التاريخية فى مسيرة الأمم نحو الصدارة ثم عودتها مرة أخرى لحجمها الطبيعى تاركة مكانها لامة اخرى اوحضارة اخرى تتوافر لديها نفس العوامل، ويركز على التوازن الدقيق بين القوة الاقتصادية والقدرة العسكرية فى قيام القوى الكبرى، ويرى أن الاختلال فى هذا التوازن يشكل العامل الحاسم فى تراجعها إلى الدرجة الثانية بين الدول.

● فى رأيك هل الحتمية التاريخية هى اساس قيام القوى العظمى، ام ان هناك معايير أخرى فى الحسبان؟

●● د. عبدالوهاب: إيمان بول كيندى الشديد بالحتمية التاريخية ـ والتى لاتخضع للمنظور الماركسى ـ فحتى بالنسبة على المستوى الفردى نحن نجد ان الاقتصاد هو المتحكم الأول فى سلوك الفرد، وما ينطبق على الفرد ينطبق على الجماعة بصورة اشمل.

●كيف يرى كيندى النظام العالمى الجديد، وهل هناك ثمة دور للعرب فيه؟

●● اوضح د. علوب ان كيندى لم يشر إلى النظام العالمى الجديد ولكنه لم يتحدث عن إطار يحكم حالة الدولة بصورة عامة فى التاريخ، ولايقتصر على صورة دولة واحدة، وإنما يضع معيارا اساسيا لقيام وسقوط القوى، وبالتالى فان أيه قوى تظهر فى المستقبل فيما يسمى بالنظام العالمى الجديد ستخضع بالتالى لنفس هذه المعايير.

● كيف يستشرف المؤلف افاق القرن القادم، وكيف يراه؟

●● الكتاب صدر عام ١٩٨٨ وتنبأ فيه كيندى بسقوط الاتحاد السوفيتى، ولكن ليس بهذه السرعة التى حدث بها هذا السقوط عام ١٩٨٩ أى بعد عام واحد من تدوينه لهذا العمل، حيث راى أن الاتحاد السوفيتى غارق فى تناقضات تؤدى فى النهاية إلى زواله حيث توجد هوة تزداد اتساعا فى عدد من المجالات الخطيرة بين اهداف الدولة الروسية والسبل المتبعة لبلوغها فهى مثلا تؤكد اهمية السلام العالمى، وفى ذات الوقت يؤدى بناؤها العسكرى المتواصل وروابطها بالنظم الثورية إلى زيادة التوترات الدولية.



د . بول كيندى

بالاضافة إلى أن كيندى راى ان اخطر نقاط الضعف فى الاقتصاد الروسى هى الزراعة فعلى حين كانت روسيا منذ قرن واحد احدى اكبر دولتين مصدرتين للحبوب فى العالمولكنها فشلت منذ أوائل السبعينات وأصبحت تستورد كميات رهيبة من الحبوب مما يؤدى ـ لو ظل الوضع كما هو عليه ـ إلى انضمام روسيا ـ إلى دول افريقيا والشرق الأدنى التى تحولت من دول مصدرة للغذاء إلى مستوردة لها.

ويضيف د. علوب ان المؤلف يرى أن القرن القادم سيشهد اتجاها محموما نحو سباق التسلح من اجل فرض السيطرة.

كمايرى أن نهضة اليابان ستستمر ولن يقتصر الامر على اليابان فحسب بل يمتد ليشمل الصين الشعبية واستراليا ونيوزيلندا وتايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة، وكذا دول جنوب شرق اسيا: ماليزيا واندونيسيا تايلاند والفلبين.

واخيرا فان كيندى يقول «إن لم يكن ثمة عدو على الأبواب كان ارتفاع النفقات الدفاعية فى هذا القرن دائما مايثير جدلا حول المواجهة بين (المدفع والزبد) وحول العلاقة بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢



معيار العدالة

ما هو جوهر الظلم فى ذاته؟

أن يكون هناك ازدواج فى الحكم.. إذا سرق الغنى هناه الناس وإذا سرق الفقير قدموه للمحاكمة

وقديما كانت الحضارات تقاس بعدلها.. وهذه نقطة جوهرية ولكنها خافية على الكثيرين

فى قانون حمورابى كان عقاب الأمير إذا سرق يختلف عن عقاب غيره من اغمار الناس

وحين جاء الاسلام كان اول مبدأ وضعه امام السلوك الانسانى هو مساواة البشر جميعا امام القوانين

ولقد استقرت جميع الشرائع الالهية والوضعية على هذا المبدأ الجوهرى الذى يعتبر معيارا للعدالة:

مبدأ عدم التفرقة بين الناس امام القانون

هذا المبدأ الذى لاخلاف عليه ينهار تماما فى عالم السياسة الخارجية للدول، حيث يسير الجميع فى اتجاه عكسى لهذا المبدأ

إن النظام العالمى الجديد يغض الطرف عن ارهاب دولة اسرائيل، ولكنه يقف موقف المتشدد من سلوك شعب يقاوم الاحتلال، وهذا النظام العالمى الجديد يترك المسلمين فى البوسنة يذبحون على امتداد اكثر من عام دون أى ندم، ودون أن يمنح أهل البوسنة فرصة للدفاع الشرعى عن انفسهم برفع حظر السلاح عنهم.

وكان هذا موافقة ضمنية واضحة على اقرار ذبح المسلمين والرضا بتنظيف أوروبا منهم

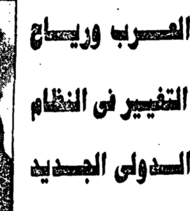
فى نفس هذا الوقت يتحرك النظام العالمى الجديد لضرب الارهاب فى الصومال، ثم فى العراق، ويصرح بإن هذه الصواريخ رسالة الى كل من يعنيه الأمر من الارهابيين

يقصد ايران والسودان وباكستان وأفغانستان

وهكذا يرقص النظام العالمى الجديد على انغام الظلم والتمييز العنصرى، اما قوانينهم فهى تتبع مزاجهم تماما، ولامساواة فيها بين الدول ، ولا عدل فيها ولا رائحة عدل، وكثيرا ما يجلس الجانى فى مقعد القضاء ليصدر احكاما تساير هواه

إن الملك لايدوم على الظلم

أحمد بهجت



العرب ورياح التغيير فى النظام الدولى الجديد



بقلم ـ عبدالله نصار

منذ إنتهاء الحرب الباردة وزوال ما كان يعرف سابقا بالاتحاد السوفيتى وتحول دول اوربا الشرقية إلى الاقتصاد الحر والاتجاه الديمقراطى أصبح الحديث يتركز فى كافة المحافل الدولية عن نظام عالمى جديد ولايعرف حتى الان كيف سيكون هذا النظام ومن سيملك الحق فى توجيه الامور ومن هم الذين كتب عليهم الحياة على هامش هذا النظام فى إنعزالية لايحسدون عليها !! .

وقد يعتقد البعض خطأ ان النظام العالمى الجديد قد تمت صياغته وأصبحت الولايات المتحدة الامريكية هى اللاعب الوحيد على الساحة السياسية وهى التى ستقرر مصير العالم وتحدد اتجاهات السياسة الاقتصادية وتدير بالريموت كنترول الحروب الصغيرة والكبيرة على حد سواء وتتدخل أحيانا .. وتلتزم فى أحيان اخرى بالصمت القاتل فلايزال الامر حتى الان لايتجاوز أوضاعا جديدة .. وتغييرات ملحوظة على الساحة السياسية العالمية ولكن هذه الاوضاع هى التى ستؤدى إلى ميلاد النظام العالمى الجديد وهو أمر قد لايتم بذات السهولة التى يتصورها البعض .. ومن هنا فالفرصة متاحة لكل من يرغب الحصول على دور فى الاوضاع الجديدة .

ومن المؤلم ان ٢٠٠ مليون هم سكان الوطن العربى لايزالون خارج خريطة هذه الاوضاع الجديدة ولاتزال اللعبة تتم خارج حدودهم ويتصور البعض انها غير ذى بال للعرب ولكنهم مخطئون فالاوضاع الجديدة هى الطريق للنظام العالمى الجديد وإذا لم يحاول كل طرف على الكرة الارضية أن يدافع عن حقه فى مساحة عمل وتأثير فلن يقدم له أحد هذا الحق على طبق من فضة ..

لقد اعتاد العرب على اسلوب قد اصبح لايتناسب مع ظروف العصر وهو ان يصدروا البيانات التى تطالب بالحقوق الضائعة أو التى على وشك أن تضيع دون أن يتخذوا مواقف ايجابية ..

وبعيدا عن الصراع الدائر حاليا فى ظل الاوضاع الجديدة بين الولايات المتحدة الامريكية والسوق الاوربية المشتركة .. والتجمع الاقتصادى الباسفيكى وهى دول منظمة جنوب شرقى اسيا وكوريا الجنوبية فان الفرصة لاتزال ضئيلة أمام العالم العربى بوجه خاص والعالم الثالث والدول النامية بوجه عام فى الحصول على قدر من الفاعلية فى هذه الاوضاع الجديدة لصياغة النظام الدولى الجديد ..

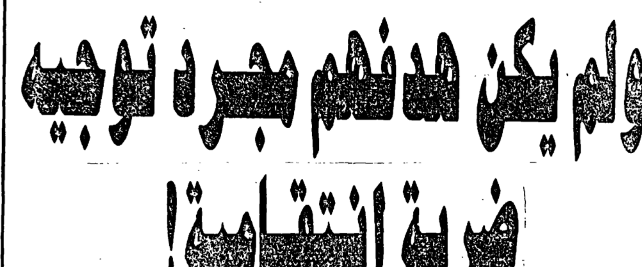
والدول النامية تعانى من إنخفاض معدلات التنمية والتصحر والجوع والجفاف والفساد والدول المتقدمة لديها مشكلات مثل البطالة ونقل التكنولوجيا وكيف يمكن تحقيق الرخاء لشعوبها والحروب التجارية التى لاتزال تسيطر على العلاقات التجارية بين الدول الكبرى فى الوقت الذى لايفكر صناع القرار فى هذه الدول فى دور دول العالم الثالث لانهم خارج اللعبة تماما .. !!



والازمة القادمة للعالم العربى هو ماظهر من تحديات بعد التحولات الاقتصادية والسياسية فى اوربا الشرقية .. حيث أصبحت دول اوربا الغربية توجه المساعدات والمعونات الفنية إلى دول اوربا الشرقية بهدف دعم التطورات الديمقراطية .. بل ويجرى توجيه الاستثمارات إلى داخل هذه الدول فهم يتحدثون عن بيت أوربى واحد يضم الشرق والغرب .. ! وسيكون هذا بالطبع على حساب ما يوجه للدول العربية وبعض دول العالم الثالث من معونات وقروض واستثمارات .. كما ان التحولات فى اوربا الشرقية ساهمت فى فتح باب الهجرة لليهود من الاتحاد السوفيتى « سابقا » وبعض دول اوربا الشرقية إلى اسرائيل وهو ما يشكل ضررا بالغا بالمصالح العربية حيث تهدف اسرائيل إلى التغلب على مشكلة عدم التوازن الديموجرافى فى الاراضى المحتلة ..

ولعل اختفاء ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتى سابقا قد أدى إلى ضعف القدرة على المناورة وحرية الحركة أمام الدول العربية وبلاد العالم الثالث حيث ان وجود قطبين للعالم فى الماضى كان له اثره فى هذه المناورات واستطاعت بعض الدول ان تعظم من دورها السياسى من خلال اللعب على التناقضات بين القطبين ..

كما ان وجود تكتلات إقتصادية عالمية مثل اوربا الموحدة .. و « نافتا » فى امريكا الشمالية والنمور الصفراء فى جنوب شرق اسيا سيودى ايضا إلى اضعاف قدرة الدول العربية على المنافسة فى الاسواق العالمية وهو ما يؤدى إلى المزيد من التهميش والانعزالية للدول العربية وهذا كله يدق ناقوس الخطر للدول العربية حتى تبدأ فى دخول الاوضاع الجديدة بتكامل وتنسيق وتعاون عربى فى السياسة والاقتصاد مع التركيز على تطبيق التطور الديمقراطى وبدون الديمقراطية فان التنمية لن تتحقق على اى موقع من العالم .. لان غياب الديمقراطية سيؤدى بالعالم العربى إلى أن يكون رمزا للتخلف الثقافى على الكرة الارضية .





لا أظن أنه بامكان أحد أن يحدد دوافع الضربة الانتقامية الأخيرة التى وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد مقر جهاز المخابرات العراقية فى شارع المنصور بمدينة بغداد، دون أن يستعيد قراءة ملف قديم عن أهداف ومقاصد الولايات المتحدة فى المنطقة ولكى يتعرف على سر إعطاء واشنطن أولوية لمنطقة الشرق الاوسط فى سرعة التعامل مع بعض اوضاعها ومتغيراتها على عكس مايظهر من برود وتجاهل لاوضاع ومتغيرات فى مناطق اخرى من العالم.

ان قراءة هذا الملف القديم يمكن ان تجيب عن كثير من التساؤلات الحائرة فى الشارع العربى بشأن غياب المصداقية الامريكية فى التعامل مع القضايا العالمية بمكيال واحد، مثلما كان البعض منا يتوهم أن ذلك سوف يحدث تلقائيا تحت مظلة مايسمى بالنظام العالمى الجديد وانفراد الولايات المتحدة بالجلوس على قمة هذا النظام



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢

ذلك وانا مثل كثيرين اشارك فى ابداء الاسى والاسف لاستخدام واشنطن اسلوب الثور الهائج فى تعاملها مع العراق ، بينما تتعامل باساليب لينة مع الآخرين، تبدأ بمفردات العشق والدلال مع اسرائيل، وتبلغ الذروة ببيانات الادانة والتأنيب مع الصربيين العنصريين الذين يدوسون بنعالهم مواثيق الشرعية الدولية ومواثيق حقوق الانسان.. ولكن بماذا يفيد الاسى والندم والكل فى حالة عجز عن اجبار واشنطن على التعامل بمكيال واحد مع الجميع!

●●●

الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى لها استراتيجيتها الثابتة التى لا تتغير ولا تتبدل مع المتغيرات مهما كان عمقها!

بوضوح اكثر اقول ان للولايات المتحدة استراتيجية عليا بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط ولخدمة هذه الاستراتيجية قبل انهيار الاتحاد السوفيتى كانت لواشنطن خطوط استراتيجية فرعية لخدمة الهدف الاستراتيجى الرئيسى ، ومن بين هذه الخطوط الفرعية تقليص النفوذ السوفيتى فى المنطقة وضمان اسرائيل كقوة متفوقة ورادعة

والان وبعد زوال الاتحاد السوفيتى لا اظن ان الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة فى المنطقة قد تغيرت او تبدلت بعد انتفاء ضرورات استراتيجية الحصار والمضايقة للاتحاد السوفيتى.

يقينا فان الاستراتيجية العليا لواشنطن كما هى!

ربما يكون قد جرى توجيه خطوط الاستراتيجية الفرعية بشأن الاتحاد السوفيتى فى اتجاه جديد نحو عدو جديد يتوهم الامريكيون انه مصدر الخطر على استراتيجيتهم العليا... وتحضرنى هنا بعض الاشارات والتلميحات التى جرى الترويج لهافى السنوات الاخيرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ومحاولة الزعم بأن المد الاسلامى الاصولى يمثل خطرا على المصالح الامريكية.

ربما ايضا يجوز القول بأن ما وقع من متغيرات لم يعد يبرر مواصلة الحفاظ على اسرائيل كقوة ردع مطلقة ولكن دون المساس بتفوقها الذى يضمن امنها!

ان من الخطأ أن نتصورأن ضرب بغداد بالصواريخ هو مجرد محاولة لتأديب حاكم بغداد او تخويفه لان هذا الهدف يمكن تحقيقه بغير استخدام الصواريخ العابرة بعيدة المدى.

ومن الخطأ ايضا ان يقف تصورنا لهذه الضربة الانتقامية عند حدود الرغبة الامريكية فى اظهار العين الحمراء لكل من يفكر ان يمس رمزا من رموز الدولة التى تحكم دفة النظام العالمى بمفردها.

هذه كلها فى اعتقادى هوامش ثانوية تصلح لاعطاء المبرر الاعلامى الذى يغطى على الهدف الاستراتيجى .

ان الولايات المتحدة - فى اعتقادى لها هدفان استراتيجيان فى المنطقة منذ ان وعت على نفسها كقوة كبرى ومنذ ان استوعبت الاهمية الحيوية للشرق الاوسط ككل!

ولست اظن ان متغيرات دولية تحدث او ادارات امريكية تتبدل يمكن ان تمس هذين الهدفين وهما:

❶ استمرار امتلاك كل مفاتيح السيطرة الاستراتيجية على المنطقة .

❷ استمرار السيطرة على الثروة البترولية بدءا من سياسة الانتاج وحتى المفردات البسيطه للتسعير والتوزيع.

وفى اطار هذين الهدفين يمكن فهم او تفسير اى سلوك امريكى



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢

تجاه المنطقة مهما بلغ طيشه احيانا او ظهر بمظهر الود والمجاملة احيانا اخرى.

اننا لا نستطيع فهم او تفسير هذه الحمية الامريكية تجاه جريمة لم تتم وتهمة لم تثبت بعد الا اذا نظرنا اليها من خلال هذين الهدفين.

وبنفس المعايير فاننا لا نستطيع فهم او تفسير هذا التباطؤ المقصود فى التحرك المختظر لدفع اسرائيل لمزيد من المرونة على مائدة مفاوضات السلام بعيدا عن القراءة الجيدة لهذين الهدفين رغم اننا نسلم بان لدى واشنطن حاليا مصلحة فى انجاح عملية السلام وإن كانت لا تتعجل الوقت مثلنا.

●●●

لماذا نذهب بعيدا ولا نعيد قراءة ملف السياسة الامريكية فى المنطقة لكى يساعدنا ذلك على سرعة الفهم والخروج من بحور الحيرة وهيستيريا ضرب الاكف على بعضها تعجبا واستغرابا!

ان الولايات المتحدة الامريكية كانت دائما تسعى لتعميق التناقضات الاقليمية الموجودة فى المنطقة بل واضافة تناقضات جديدة كلما كان ذلك ممكنا !

واذا كان البعض منا يفهم ان هذا التحيز الامريكى لاسرائيل منذ قيامها يرجع لاسباب تتعلق فقط بقوة اللوبى الصهيونى فى امريكا فان ذلك كان فهما قاصرا!

واذا كان اغلبنا قد بلغ مرحلة اليقين بأن واشنطن تعمل على تقوية اسرائيل لكى تكون فقط مجرد قوة ردع فى يد السياسة الامريكية فان ذلك كان ايضا فهما قاصرا!

لقد كان يتحتم علينا - وعلى اسرائيل ايضا - ادراك ان هذا السلوك الامريكى ليس لمجرد سواد عيون اسرائيل او تعبيرا عن كراهية متأصلة ضد العرب وانما هو سلوك يندرج تحت اطار هدف اشمل هو تعميق التناقض الاقليمى فى المنطقة لخدمة الاهداف الاستراتيجية العليا لامريكا.

قد تصدمهم هذه الحقيقة او يتصورون انها نوع من الشطط فى الفكر والخيال السياسى ينسون ان زرع التناقضات الاقليمية وتعميقها كان هدفا اساسيا من اهداف السياسة الامريكية فى المنطقة .

لقد كانت الولايات المتحدة تعمل بكل الوسائل لخلق تناقض اقليمى بين العرب وتركيا... وقد حاولت وجربت ذلك فى الخمسينات بفتح ملف لواء الاسكندرونة بين سوريا وتركيا حتى بلغ الامر الى حد حشد الجيوش على جانبى الحدود وجاءت الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ لكى تحقق توازنا لم يكن على هوى واشنطن ومن ثم كان سعيها المتصل لافشال هذه الوحدة ثم كان ما كان قبل سنوات قليلة من محاولة تصعيد التناقض الاقليمى بين العرب وتركيا بسبب مشكلة المياه والتشجيع المستتر لتركيا لكى تقيم سدودا فى اراضيها ابسط ما يمكن القول بشأنها انها تمثل عدوانا على نصيب سوريا والعراق فى هذه المياه.

....

الولايات المتحدة الامريكية - اذا لم نكن قد نسينا بعد - هى صاحبة الدور الاكبر فى خلق وتعميق التناقض الاقليمى بين العرب وايران، تارة باسم النزعات العرقية وتارة اخرى باسم مياه شط العرب او الجزر المتنازع عليها فى الخليج.. وكانت حرب الثمانى سنوات وما ثبت بشأن الدور الامريكى فى تغذيتها حتى بلغ حد قيام امريكا سواء بطريق مباشر أو غير مباشر بتسليح الطرفين المتحاربين وتزويد كل

طرف بالمعلومات التى تمكنه من ضرب الطرف الثانى تمثل ذروة توظيف الوسائل فى خدمة الأهداف والمقاصد العليا!

....

ثم ان تفاصيل الدور الامريكى فى تشجيع حماقة وغرور صدام حسين على جريمة غزو الكويت فى ٤ اغسطس ١٩٩٠ لم يكشف النقاب عنها بعد، وان كانت بعض الأدلة تثير شكوكا بالغة وتعزز صحة مانقول به من ان أحد أهم وسائل خدمة الأهداف الاستراتيجية العليا لأمريكا هو خلق وزراعة التناقضات الاقليمية.

وقد كان الغزو العراقى للكويت ذروة المأساة لأنه حقق تناقضا اقليميا تولدت عنه تلقائيا تناقضات عربية حادة لم يسبق لها مثيل.

ثم جرى بعد ذلك ما جرى من تداعيات كان أغلبها لصالح الأهداف الامريكية العليا والفرعية، وعلى حساب الفاتورة العربية نقدا واستدانة، وأخطر من ذلك فاتورة الفرقة والمهانة!

هنا لكى انبه الى أن القول بذلك لا يعنى التسليم بصحة نظرية المؤامرة وباننا مستهدفون ومغلوبون على أمرنا فذلك يمثل تبسيطا لا يجوز، وابراء لذمة من سهلوا لامريكا بغبائهم وحماقتهم مسئولية تحقيق اهدافها.

ان من حق امريكا ان تخطط وان تضع لنفسها اهدافا وان تستخدم سفيرتها فى العراق لكى تخدع الطاووس المنفوش وتستدرجه الى الفخ، ولكن ذلك كان بالامكان تفاديه لو ان بعض حكامنا لديهم استعداد لقراءة التاريخ واستشارة ذوى الرأى وعدم الاستئثار بسلطة اتخاذ القرار دون الرجوع لشعوبهم خصوصا فى مثل هذه القضايا المصيرية.

ثم ان من حقنا على انفسنا - ولكيلا نقع فى محظور الاستمتاع بجلد الذات - ان نقول ان مثل هذه المحاولات لاستدراج اقطار عربية ودفعها لكى تكون اداة فى خدمة اهداف زراعة التناقضات الاقليمية، قد جرت تجربتها مرارا مع آخرين كانت لديهم من وسائل الحكمة وبصيرة الرؤية الاستراتيجية ما أدى إلى اجهاض هذه المحاولات وهى فى مهدها!

وفى هذه النقطة لست فى حاجة الى تسمية الاشخاص أو تحديد المحاولات ، لكيلا تكون هناك شبهة انحياز لمصر وزعمائها الوطنيين.

واصل الى قرب الختام وأسمح لنفسى - اجتهادا - ان اضع هذه الضربة الانتقامية فى اطار الهدف الامريكى لتعميق



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢

التناقضات الاقليمية.

وربما يسألنى أحد.. وما هو دليلك على ذلك؟

وردى أن الدليل ليس اوراقا أو وثائق أو تسجيلات وانما هو مجرد شواهد وانعكاسات أسعى لربطها بالأهداف الاستراتيجية العليا للطرف الفاعل وهو امريكا!

ان اجهزة الاستشعار الامريكية رصدت - على وجه اليقين - تلك الدعوات التى تتردد فى بعض العواصم العربية لتنقية الأجواء وتجاوز اثار محنة جريمة الغزو.. وربما كان الرصد الأخطر هو نمو وتصاعد هذه الدعوات داخل الكويت نفسها وانقسام الرأى العام الكويتى بين انصار هذه الدعوات وبين من يعارضون فتح اية صفحة جديدة مع من يسمونهم بدول الضد!

ومن وجهة نظر الاستراتيجية الامريكية - وبصرف النظر عن هوية الجالس على مقعد الرئاسة بالبيت الأبيض - فان مثل هذا الاتجاه يتنافى مع المصلحة الامريكية التى ترتكز على زيادة حجم التناقضات الاقليمية الموجودة وتعميقها.

وكانت مؤامرة اغتيال بوش - سواء كانت بتدبير من العراق أو من أجهزة أخرى انتحلت اسم المخابرات العراقية - هى الذريعة لضربة انتقامية هدفها تعميق التناقض الاقليمى الذى أفرزته جريمة الغزو.

والأيام القادمة ربما تكشف لنا عن كثير مما هو الآن خبىء ومستور!

●●●

تبقى ملاحظتان ضروريتان بشأن ما صدر من ردود افعال عربية وغير عربية حول هذه الضربة الانتقامية :

(١) ان الغضب والاحتجاج والرفض لهذا السلوك الامريكى غير المبرر لا ينبغى ان يعمى عيوننا عن مسئولية النظام العراقى فى تهيئة الأجواء التى تسمح بحرية الحركة وحرية الفعل للثور الأمريكى الهائج الذى ليس من العقل أو الواقعية مناطحته أو استثارته.. وربما يتحتم على النظام العراقى - طالما مازال باقيا على كراسى السلطة - ان يعيد النظر فى لغة الخطاب الاعلامى التى تستخدم ضده كدليل اتهام ووثيقة ادانة، ثم ان الأسى والأسف العربى ينبغى أن يتركز فى أنانية هذا النظام الذى يواصل سياسة زراعة الوهم للشعب العراقى المغلوب على أمره.

(٢) إن السلوك الأمريكى تجاه العراق فيه قدر كبير من التجاوز والمبالغة وانتهاك الشرعية الدولية وانه يثير كثيرا من التساؤلات حول غياب المصداقية فى التعامل مع القضايا الدولية بمكيال واحد سواء بالنسبة لاسرائيل وعدوانها على الشعب الفلسطينى او بالنسبة للصرب وعدوانهم العنصرى على شعب البوسنة والهرسك.

....

....

ومن يرى الصورة غير ذلك فليدلنا على حيثيات رؤيته!

مرسى عطا الله



المصدر : الحصـاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٢

أسس وأسباب غياب النظام العالمي الجديد

مروان اسكندر *

(١ من ٢)

■ في خريف ١٩٩٠ انعقد مؤتمر الامن الاوروبي في باريس وحضره اضافة الى الاوروبيين كبار القادة العالميين وعلى راسهم جورج بوش الذي كان يجمع الجيوش المتحالفة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

وفي نهاية المؤتمر وقع القادة المشاركون، وعددهم ٣٤، اتفاقاً هدفه تامين ارضية جديدة لنظام عالمي يقوم على مبادئ الديموقراطية، والحرية الفردية في المجالين السياسي والاقتصادي، والتعاون ما بين الدول على حلّ الخلافات.

وخلال حفل اختتام المؤتمر في تشرين الثاني من العام ١٩٩٠ قال الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران «روحية يالطا تبخرت الى غير رجعة».

ومعلوم ان اتفاق يالطا تمّ قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ما بين الرئيس الاميركي تيودور روزفلت وجوزف ستالين على تقاسم مناطق النفوذ ما بين العملاقين ما بعد الحرب، وكان ونستون تشرشل حاضراً في المؤتمر وغاضباً الى حدّ بعيد من حليفه روزفلت الذي اعطى ستالين اهمية اكبر، ومقابل احتجاجات تشرشل قال ستالين «ماذا دفعتم انتم من ثمن الحرب، عشرات الاف القتلى؟ نحن بذلنا ملايين الارواح وهتلر لم يخسر الحرب الا لاننا ربحنا معركة ستالينغراد وبذلنا فيها ما يفوق المليون قتيل»، وبالتالي كرس اتفاق يالطا نفوذ الولايات المتحدة وروسيا على مناطق مختلفة من العالم وخرجت كل من بريطانيا وفرنسا من الحرب بنفوذ بسيط سرعان ما اصبح منسياً بعد نجاح المانيا في تخطي البلدين اقتصادياً قبل انتهاء الستينات.

وكلام الرئيس ميتران عن النظام العالمي الجديد ودفن اتفاق يالطا عبّر في المكان الاول عن الخيبة الاوروبية من ذلك الاتفاق كما تطلع الى مستقبل يكون فيه النظام العالمي قائماً على تطلعات اوروبية في المكان الاول بخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وعجزه عن متابعة دور العملاق في وجه الولايات المتحدة

واستند الرئيس الفرنسي الى زيادة اهمية اوروبا في المجالين الفني والاقتصادي وتوقعه ان تحقق اوروبا في السوق المشتركة سوقاً اوسع واقوى من سوق الولايات المتحدة، وبالتالي اعتبر ميتران اوروبا وخصوصاً فرنسا والمانيا من دعائم النظام العالمي الجديد.

اضافة الى التصريحات كانت فرنسا تسعى الى تنشيط محادثات حلّ الخلاف العراقي - الكويتي وبالتالي وان كانت اقرّت المشاركة في قوى التحالف اصرّت على اعطاء المفاوضات اكبر فرصة للنجاح وسرعان ما ظهر ان هذا الموقف لم يتجاوز التمنيات، وحصلت الحرب وتبدت نتائجها الاساسية في مواجهة الكويت اضراراً بالغة، وتحمل العراق خسائر تعيق نموه لجيل كامل وتعثرت مساعي تغيير النظام العراقي على رغم اخضاع العراق لقيود انتقصت من استقلاله ولا تزال، واباحت حدوده الجنوبية للاميركيين والشمالية للاتراك وظن النظام العالمي الجديد كانه نظام احادي القيادة، معقودة ناصيته للولايات المتحدة وحدها، وتصرف الرئيس بوش خلال الفترة المتبقية من ولايته الاولى، وكان واثقاً من تحقيق ولاية ثانية لان حرب الخليج اكسبته شعبية ساحقة اوائل ١٩٩١، وكانه القيّم على مستقبل العالم من دون نزاع.

وفي العام ١٩٩١ واجهت اوروبا الغربية امتحانات قاسية فشلت في تخطي الامتحان السياسي العسكري، والامتحان الاقتصادي، ولم تتحرك اوروبا في الوقت المناسب سياسياً وعسكرياً لمنع تدهور الاوضاع في يوغوسلافيا. وعلى رغم ان الحرب ما بين مجموعات الطوائف اتخذت طابعاً بشعاً يدين المشاركين فيها والساعين لايقافها، لم تتوصل الدول الاوروبية الى موقف موحد تجاه المعتدين الاساسيين، وظهر هناك تفارق واضح في مواقف الدول الصناعية ما بين مواقفها بالنسبة للمضية احتلال الكويت من العراق، ومواقفها من اعتداءات الصرب على البوسنة.

وظهر الاحباط السياسي العسكري الاوروبي ايضاً في المواقف من اتفاقية ماستريخت التي كانت وقّعت قبل نهاية ١٩٩١. والجديد في الاتفاقية انها شددت على اعطاء الوحدة الاقتصادية الاوروبية عمقاً حقيقياً بالوحدة النقدية لدول السوق المشتركة وانشاء بنك مركزي اوروبي مع حلول العام ١٩٩٧ وتنسيق السياسات الخارجية لبلدان السوق، واعلن البريطانيون انهم لا يوافقون على الوحدة النقدية ولديهم تحفظات على التعاون في مجال السياسة الخارجية والدفاع، وصوتت الدنمارك في البداية ضد ماستريخت لكنها عادت وايدتها شرط تعليق موضوع الوحدة النقدية والتعاون العسكري، وفي فرنسا جاء التصويت لصالح ماستريخت بغالبية ضئيلة. وانتخب ايضاً كبير منتقدي ماستريخت، فيليب سيغان رئيساً للجمعية الوطنية.

في المجال الاقتصادي واجهت اوروبا ولا تزال مصاعب كبيرة، وكان للولايات المتحدة دور اساسي في تنظيم هذه المصاعب وتقوية حدتها.

ويكمن الوجه البارز للمصاعب الاوروبية في اعتماد المانيا سياسة نقدية تكرس معدلات فائدة مرتفعة لمكافحة التضخم. والخوف من التضخم نتج اصلاً عن ضم المانيا الشرقية الى المانيا الغربية او توحيد الالمانيتين وقررت المانيا الغربية القيام بهذه الخطوة من دون مشاورة شركائها، وبالتالي ضمت ١٦ مليون الماني الى السوق ما بين ليلة وضحاها، وبما ان الاوضاع التجهيزية لالمانيا الشرقية متردية كان من الطبيعي ان يسعى الالمان الشرقيون الى تحقيق مستويات الانتاج والدخل في المانيا الغربية وتوجب على المستشار كول وحكومته توفير مساعدات ضخمة الى المانيا الشرقية.

وقدرت هذه المساعدات في البداية بحوالي ٢٠٠ بليون مارك على مدى خمس سنوات واصبح من الواضح ان حجم المساعدات المطلوب سيزيد على ١٢٠٠ بليون مارك (٧٥٠ بليون دولار) على مدى ست سنوات، وتبني المانيا لمعدلات مرتفعة للفائدة لمكافحة التضخم الناتج عن هذه المساعدات الضخمة التي تتحول في غالبها الى طلب استهلاكي لن يقابله ارتفاع مقابل في الانتاج، فرض على غالبية الدول الاعضاء في السوق تبني معدلات مرتفعة للفائدة لكي لا تواجه رساميل البلدان المعنية الى المانيا،



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢

ونتج عن ذلك انكماش في كل من ايطاليا وفرنسا وبريطانيا واسبانيا والبرتغال وعانت كل من هذه الدول من نظام النقد الاوروبي وتم تخفيض قيمة الجنيه والبيزيتا والليرة الايطالية والاسكودو البرتغالي. وفرنسا التي استمرت في سياسة اسعار الفائدة المرتفعة بدأت تعاني حالة انكماش شديدة وارتفع عدد العاطلين عن العمل في فرنسا الى نسبة تزيد على ١٠ في المئة من مجموع الايدي العاملة، واصبح عدد العاطلين عن العمل في دول السوق الاوروبية المشتركة حوالي ١٩ مليوناً.

في المقابل خفضت الولايات المتحدة معدلات فوائدها الى اقصى حدّ ممكن وشجعت بالتالي صناعاتها خصوصاً صناعة السيارات على تحسين قدراتها التنافسية مع الاوروبيين واصيبت صادرات المانيا بانتكاسة ملحوظة في هذا المجال، كما تشددت في مجال المفاوضات حول التبادل الزراعي ومستويات الدعم وبدأت تطبق عقوبات على مستوردات الصلب من اوروبا الغربية، والمنهجية الاميركية ان في مجال التعامل مع الاوروبيين او اليابانيين تستند الى فاعلية تطبيق العقوبات الانتقائية وهي سياسة مطابقة لتفكير الاستاذة تايسن التي تعتبر من كبار مستشاري الرئيس الاميركي بيل كلينتون في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية.

وعند انتهاء مؤتمر الامان الاوروبي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠ اعتبر التعاون الاقتصادي ما بين الدول المتعاقدة اضافة الى تحرير اقتصادات الدول الشرقية وتوفير المساعدات لها المدخل الانسب لتحريك الاقتصاد العالمي وتكريس الحريات الفردية والاقتصادية، وبدا وكأن الازدهار الاقتصادي والنظام الديموقراطي السياسي توأمان ولم تنقض بضعة اشهر حتى تجلت الصورة الواقعية على الصعيد العالمي وظهرت بانها متمثلة بهيمنة عسكرية اميركية تعطي الولايات المتحدة ثقلاً غير معقول وغير مبرر معنوياً في مجال علاقاتها وتصرفاتها مع الآخرين.

وتبحث اوروبا الغربية عن دور سياسي دولي بدا ينساب من ايدي قادتها كالزئبق وهي تبحث كذلك عن قواعد اطلاق النمو لتخفيض اعداد العاطلين عن العمل في حين ان الولايات المتحدة تلقي بثقلها العسكري في مجال تكريس سيطرتها العسكرية في المناطق الغنية بالنفط وتعامل الولايات المتحدة التي نالت مساعدات مالية سخية من اليابان والمانيا خلال حرب الخليج تعامل البلدين وكان عليهما ديناً غير مسدد يجب ان يدفع لها في المقام الاول.

ان الصورة المتولدة عن امدادات وتطورات الاشهر الثلاثين الماضية مناقضة تماماً للتوقعات التي اعلن عنها بعد مؤتمر الامن الاوروبي فهنالك نفسية اميركية عدائية تجاه كل ما يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة كما هي محددة من قبل القيادة الاميركية، وتعتبر هذه القيادة ان التوجهات الاميركية، السياسية والعسكرية، هي الافضل لانها نابعة عن الفكر الاميركي والمجتمع الاميركي، والواقع ان صورة اميركا المدافعة عن الحريات والمحققة لابتكارات التكنولوجيا سقطت منذ مدة، لكن كل من يقول بذلك يواجه عصاً غليظة، وها هي الولايات المتحدة تحاكم العراقيين على وضعهم مخططاً لاغتيال بوش خلال زيارته للكويت وتقوم بقصف مكثف على منطقة في بغداد من دون ان تشاور اياً من حلفائها او هيئات الامم المتحدة، وكل ما فعلته على هذا الصعيد توفير شرح لاحق للعمل العسكري.

ان سقوط صورة النظام العالمي الجديد لم يحدث فقط في اوروبا والشرق الاوسط بل ان السقوط الكبير لهذا النظام الخيالي كان في الشرق الاقصى لان الدول المحققة لافضل معدلات النمو في العالم تتركز في تلك المنطقة وليس بينها بلد واحد ديموقراطي بكل معنى الكلمة وبالتالي مقولة الديموقراطية بانها رديفة الازدهار غابت حيث هنالك ازدهار.

---

* اقتصادي لبناني.



المصدر : الحيــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢

... في الفكر السياسي
"النظام العالمي الجديد": كيف؟



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٢



خلافاً لما قد يتبادر الى الذهن للوهلة الاولى، فإن ما يسمى بـ «النظام العالمي الجديد» لا يتميز بنزعة قوية الى التمركز على الذات من شأنها ان تقطع الطريق على كل القوى النابذة المبعدة عن المركز. صحيح ان ذلك النظام قد بدا، من خلال حرب الخليج الثانية، وكأنه يملك قدرة خارقة لا على التمحور الاجماعي حول الذات فحسب، بل كذلك على انزال عقوبة فائقة القسوة بكل محاولة للابتعاد العنيف عن المركز وللمساس بدائرة مصالحه، ولكن لا ننسَ ان النظام العالمي الجديد رأى النور قبل حرب الخليج الثانية، وان هذه كانت سانحته للتبلور وللتعبير عن نفسه بقوة، وبالتالي لاخفاء الشروط الفعلية التي تمت فيها ولادته، والتي هي بالأحرى شروط ضعف وتفكك.

ذلك ان الواقعتين التاريخيتين الاساسيتين اللتين تحكمتا بولادة النظام الدولي الجديد، لا تندرجان تحت عنوان القوة:

من جهة اولى التفكك السياسي والايديولوجي للامبراطورية السوفياتية السابقة، ومن الجهة الثانية انكشاف عورة الضعف الاقتصادي للامبراطورية الوحيدة التي ما زالت قائمة على قدميها: الامبراطورية الاميركية.

ومن هنا كانت، على ما يرى مؤلف هذا الكتاب، وهو مدرس جامعي فرنسي مرموق للاقتصاد الاوروبي، ظاهرة «فوضى العالم الكبيرة». فحتى نهاية الثمانينات كانت الكرة الارضية تخضع باسرها لنظام سياسي يتحكم به ثنائية الجباران الاعظمان. ولم يكن ثمة مجال لخيارات مصيرية خارج مداريهما.

حتى حركة دول عدم الانحياز، وعلى رغم كل الضجة الدعائية التي غلّفت بها نفسها حول الاستقلالية المزعومة لقرارها، كانت محدودة النطاق بالهامش الضيق للغاية لخطوط التماس التي تفصل وتجمع معاً بين المعسكرين. صحيح انه كانت ثمة امكانية في بعض الحالات الاستثنائية للانتقال من معسكر الى آخر، كما في المثال الكوبي، لكن ذلك ما كان يعني حرية حقيقية بقدر ما كان يعني تبديلاً من قبل العبد لسيده. والحال ان هذا الضرب من «اليقين» قد اخلى مكانه، ابتداء من مطلع التسعينات، لضرب من اللايقين ولعدم القابلية للتكهن. ففي مناطق كثيرة من العالم تنفلت اليوم من عقالها نزعات ومنازعات قومية وإثنية وعصبيات دينية وطائفية كانت ملجومة ومكبوتة بالامس، فاتاح لها سقوط المركزيات ان تعبر عن نفسها تعبيراً انفجارياً ما كان من الممكن توقعه، إن من حيث العمق او من حيث الاتساع.

لكن هذه الاعراض السياسية، على صخبها وتلوينها الفاقع، لا تستنفد كل ابعاد فوضى العالم. فالكرة الارضية مريضة في بنيتها وفي انسجتها الداخلية، وجرثومة الفوضى تنخر عظامها على مستويات ثلاثة على الاخص، يحددها جان ايف كارفنتان بالبيئة والتسلّح والاقتصاد.

فعلى المستوى الايكولوجي (البيئي) يلاحظ مؤلف «فوضى العالم الكبيرة» ان الاقتصاد الحديث هو بطبيعته، وخلافاً للاشكال السابقة من الاقتصاد، منجمي وتلويثي، اي ان من شأنه ان يخل بتوازن البيئة، من جهتين:

بما يستهلكه ويدمره من موارد الطبيعة، وبما يفرزه فيها، في المقابل، من سموم وغازات وتلوثات غير قابلة للهضم والتصفية.

واعظم خطرين تواجههما الكرة الارضية اليوم هما من طبيعة حرارية وغازية. فمن جهة اولى سجلت المراصد العلمية ارتفاعاً في الحرارة المتوسطة للكرة الارضية بمقدار نصف درجة او ثلاثة ارباع درجة، خلال المئة سنة المنصرمة. وهذا التسخين لجو الارض ناجم عن تزايد نسبة غاز الفحم فيه. فمنذ بداية العصر الصناعي، في منتصف القرن الماضي، لوحظت زيادة ملموسة في نسبة ثاني اوكسيد الفحم في هواء الارض بلغ معدلها السنوي في الثمانينات الماضية زهاء نصف في المئة. وهذه الزيادة ناشئة بنسبة ٨٠ في المئة منها عن استهلاك الصناعة الحديثة ووسائل المواصلات والمحطات الكهربائية الحرارية والتدفئة المنزلية للطاقة المنجمية، اي للنفط والغاز الطبيعي.

اما ما تبقى من افرازات ثاني اوكسيد الفحم فيعود السبب فيه الى النقص في موارد الاوكسجين من جراء اقتطاع اشجار الغابات، اذ تُقدر المساحة المكتسحة من الغابة المدارية بما بين مئة الف الى مئتي الف كيلومتر مربع سنوياً. ويقدر الخبراء انه اذا ما استمرت نسبة تزايد غاز الفحم في تركيب جو الارض على منوالها الحالي، فإن حرارة الارض ستزيد في العام ٢٠٣٠ بمقدار يتراوح ما بين ١,٥ و٤,٥ درجة. والحال ان هذا التسخين ستترتب عليه ثلاث نتائج فادحة الخطورة بالنسبة الى مستقبل البشرية:

١ - ارتفاع بمقدار نصف متر الى ثلاثة امتار في مستوى البحار نتيجة لذوبان ثلوج القطبين ولتمدد حجم مياه البحار من جراء السخونة. والحال ان ارتفاع مستوى البحار سيؤدي الى اغراق الاراضي الساحلية التي تقدر نسبتها الى سائر اراضي المعمورة بنحو ٢ او ٣ في المئة، والتي يقطنها ١٠ او ٢٠ في المئة من سكان العالم، وتؤلف ربع الاراضي المزروعة في الكرة الارضية.

٢ - تبدل جذري واعادة توزيع للانظمة الايكولوجية (الغذائية) النباتية في العالم، اذ ان الانواع السريعة العطب من النباتات ستختفي نهائياً من فوق وجه الارض، كما ستعاني مناطق شتى في العالم من نقص وافقار في مجموعات كائناتها الحية البرية والمائية.

٣ - تبدل في التوزيع الجغرافي للزراعات الرئيسية. فالنشاط الزراعي سينزاح في اتجاه المناطق القطبية، بينما ستزداد معاناة المناطق المدارية، شبه القارية اصلاً من مزيد من ظاهرات الجفاف والتصحر وحتّ التربة. حتى شبكة المياه في العالم ستتاذى في نقاط عدة منها، وسيجفّ الكثير من السدود، ويتوقف العديد من المنشآت المائية عن العمل.

اما الخطر الكبير الثاني الذي تواجهه الكرة الارضية، على الصعيد الايكولوجي، فهو تاكل طبقة الاوزون في الجو، وهو غاز يغلف الكرة الارضية على ارتفاع يتراوح



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٣

بين ٢٠ و٦٠ كيلومتراً، ويوفر لها الحماية من التاثيرات القاتلة للاشعة ما فوق البنفسجية. والحال ان طبقة الاوزون، التي هي في الاصل رقيقة للغاية (اذ لا يزيد سمكها عن ٣ مليمتر في ما اذا جرى تكثيفها)، قد تناقصت بمقدار ٣ في المئة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٦، من جراء نسبة المركبات الكلورية في الجو. واذا استمرت طبقة الاوزون في التقلص، فإن البشرية ستواجه، فضلاً عن اخطار الاشعة فوق البنفسجية، خطر انتشار هائل لامراض سرطان الجلد، ولإصابات قاتلة في القشرة النباتية للارض، كما في المملكة النباتية والحيوانية لباطن البحار.

والفوضى الكبيرة الثانية في العالم، بعد اختلال التوازن البيئي، هي فوضى السلاح. ففي العقود الاربعة السابقة كانت صناعة السلاح وتجارته خاضعتين لنظام القطبية الثنائية المؤسس في يالطا. وعلى رغم ان هذا النظام لم يكن يمنع الحروب المحلية، الا انه كان يحول دون الحرب الشاملة. ومن ثم، وبقدر ما كان يبيح انتشار الاسلحة التقليدية، كان يمارس احتكاراً صارماً لأسلحة الدمار الجماعي.

والحال ان هذا الاحتكار، مع انفراط عقد القطبية الثنائية، لم يعد قائماً. فالترسانات الذرية موزعة اليوم على عدة جمهوريات مستقلة من الامبراطورية السوفياتية السابقة. كما ان عدداً من الدول الاخرى قد طوّر، في ظل تراخي قبضة الرقابة الثنائية، صناعة اسلحة الدمار الجماعي وتجارته، ولا سيما منها الكيماوي، ولكن كذلك الذري.

وقد اصبح في حكم المؤكد ان دولاً مثل اسرائيل وجنوب افريقيا وباكستان، بالاضافة الى الهند من قبل، اصبحت مالكة للقنبلة الذرية. وهذه الدول الثلاث في حالة صراع دائم مع دول الجوار: اسرائيل مع الدول العربية، وجنوب افريقيا مع الدول الافريقية، وباكستان مع الهند. وواضح ان تطوير هذه الدول قدرتها النووية هو من قبيل التعويض عن دونيتها العددية في مواجهة الخصم المتميز بتفوق عددي ساحق. وهذا معناه ان القنبلة النووية في هذه الدول هي فعلاً برسم الاستعمال، وعملية العد العكسي للاستعمال لا تنتظر لكي تبدا اكثر من ان تتغلب حسابات الخسارة على حسابات الفوز في اي مواجهة تقليدية.

اضف الى ذلك أن تجارة المواد النووية، مثل البلوتونيوم واليورانيوم المشبع، اصبحت، في ظل تراخي الرقابة، رائجة. ومعيار هذه التجارة، مثلها مثل اي تجارة، هو الربح. وهذا ما يفسح في المجال امام بعض الدول الغنية مالياً ان تتزود بالطاقة النووية، حتى إن لم تكن مؤهلة علمياً وصناعياً لانتاجها ومراقبتها. وكل ذلك يزج بالعالم في سديم ذري قد يستحيل في الغد ضبطه ولجمه.

تبقى اخيراً الفوضى الاقتصادية التي هي، بالنسبة الى عالمنا المعاصر، الاشد ايذاء وإيلاماً. فلم يحدث قط في التاريخ ان انقسمت البشرية الى اغنياء وفقراء على اساس المناطق والدول انقسامها اليوم. ولم يحدث قط ان جاع من البشر العدد الذي يجوع منهم اليوم، والذين يقدره البنك الدولي بنسبة ١١٣٠ مليون نسمة، اي اكثر من خمس البشرية. وعلى حين ان سكان الولايات المتحدة واليابان واوروبا الغربية لا يمثلون اكثر من تسع سكان المعمورة، فإنهم يستأثرون بنصف الناتج القومي الخام للعالم باسره، وعلى حين ان دخل الفرد يصل في الولايات المتحدة الى ١٥ الف دولار سنوياً، فإنه يقل في الهند عن ٧٠٠ دولار وفي افريقيا جنوب الصحراء عن ٥٠٠.

اضف الى ذلك ان مديونية العالم الثالث للعالم الصناعي ازدادت الى حد لم يعد معه الدخل القومي لبعض دوله يكفي حتى لتسديد فوائد ديونه. وقد دخلت بعض دول العالم الثالث في حلقة مفرغة من التخلف واعادة انتاج التخلف الى حد لم تعد تمثل معه حتى الهوامش بالنسبة الى المراكز في العالم المسمى بالاول.

لهذا كله فإن مؤلف «فوضى العالم الكبيرة» لا يعادي فكرة «النظام العالمي الجديد»، ولا يماري في حاجة العالم اليه. ولكن كل ما يقوله هو ان هذا النظام ليس واقعاً، بل هو برسم البناء. وهو لن يُبنى الا بتعاون جميع سكان العالم، من دون وصاية احد على احد، ولكن ايضاً من دون التقليل من مسؤولية اغنياء هذا العالم، لانهم هم اكثر من يلوّثون البيئة، وهم اكثر من ينتجون اسلحة الدمار التقليدي والجماعي، وهم اكثر من يستهلكون ويبذّرون في استهلاكهم لانتاج العالم.

جورج طرابيشي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٢

كلمة حب

●● هناك شعوب تستحق المناصرة والتاييد .. لانها تناضل وتقاوم وتتعرض للرصاص والقتل والشهادة .. ولانها تدافع عن حقوق .. مثل الشعب الفلسطينى داخل الارض المحتلة .. انه يقاوم المحتل .. ولا يتوقف .. ويسقط منه الشهداء كل يوم .. وهو يفعل ذلك ايمانا بحقه فى الارض والحياة .. وتحميه معاهدات الحرب والسلام الدولية التى تعترف بحق الشعب المتمثل فى مقاومة الاحتلال .. هذا الشعب يستحق التاييد والمناصرة .. وهو يختلف كثيرا عن الشعب الفلسطينى خارج الارض المحتلة .. الذى يكافح من الفنادق المرفهة .. ويقولون مالايفعلون ..

●● وشعب البوسنة يعترف به العالم .. وله صوت فى الامم المتحدة .. وهناك عدوان على سيادته وارضه .. وهو يقاوم برغم كل الظروف المعاكسة .. لان السلاح يصل الى الصرب ولايصل إليه .. كل المساعدات تقدم للصرب .. بينما كل الايدى مغلولة لاتقدم شيئا للمسلمين فى البوسنة .. هذا الشعب ايضا يستحق التاييد والمناصرة .. لانه يقاوم ويستشهد ويضحى ولايتوقف برغم كل شىء ..

●● ولكن هناك شعوبا لاتستحق اى تاييد لانها خاضعة لحاكم ديكتاتور .. راضية به وبارهابه ولاتتحرك .. تموت جوعا ولا تموت لمقاومته .. وكان من الافضل لها أن تقاوم وتموت .. بدلا من ان تموت جوعا لانها استسلمت ورضيت ولم تتحرك .. مثل شعب العراق .. يستحق مايحدث له واكثر .. يستحق ان يحاصره العالم اقتصاديا .. لانه لم يتحرك ضد صدام ..

●● وعلى الشعوب ان تدفع اخطاء حكامها .. مادامت تصفق لها .. ونحن مازلنا ندفع ثمن اخطاء عبدالناصر .. لانه ارتكب كل الخطايا فى حق شعب مصر .. ولم يتحرك شعب ضده .. ومازلنا نعانى وندفع .. مع اننا لم نرتكب هذه الخطايا .. ولكن سكوتنا عليها يعتبر مشاركة فيها .. وكثير من الانظمة فى افريقيا والعالم الثالث تسكت عن حكامها الطغاة .. ولاتقاوم .. وتموت جوعا نتيجة الفساد الذى سكتت عليه .. وشعب الصومال مثلا يموت من الجوع ، ولو قاوم الديكتاتور زياد برى ومات فى المقاومة لكان افضل له من ان يموت جوعا .. وهو يتفرج .. ولايتحرك ..

●● والنظام العالمى الجديد يعمل على فرض حقوق الانسان والديمقراطية على العالم .. ويحاول ان يسقط كل الطغاة التى تعوق مسيرة الديمقراطية وحقوق الانسان .. وله فى ذلك وسائل شتى .. منها المقاطعة و وقف المعونات والغارات العسكرية والتدخل احيانا .. ولكن النظام العالمى الجديد لن يتدخل بشكل مباشر لكى يعطى الديمقراطية على طبق من الفضة للشعوب .. انه يريد ان تتحرك الشعوب لتاخذ حقوقها .. ولو سقط منها الاف الشهداء .. فالموت فى المقاومة افضل من الموت جوعا ..

محمد الحيوان



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٣

المستجدات والمتغيرات في العلاقات الدولية :

ظاهرة نظام "الفوضى الدولية الجديدة"

تحسين محمد بشير *

■ حضرت في منتصف شباط (فبراير) الماضي اجتماعا دعا اليه الرئيس الاميركي السابق جيمي كارتر في مركزه في مدينة اتلانتا (ولاية جورجيا) للتشاور في الصراعات التي انبثقت وتصاعدت عقب انتهاء الحرب الباردة. وشارك في هذه المشاورات خافيير بيريز ديكويار الامين العام السابق للامم المتحدة والامين العام المساعد للامم المتحدة يان الياسون وممثلو المنظمات الاقليمية وخبراء دوليون في شؤون المفاوضات وعمليات حفظ السلام. وكان التركيز في المناقشات على المتغيرات والمستجدات، التي طرات على النظام الدولي والتي اوجدت انواعا جديدة من الصراعات لم يعالجها ميثاق الامم المتحدة، لا يصلح تناولها بالاساليب الدولية السابقة.

هناك تحديات صارخة تواجه العلاقات الدولية تستلزم البحث عن وسائل واليات مستحدثة لمواجهتها. وهناك فجوة واسعة بين ظهور هذه الصراعات على المسرح العالمي المعاصر وبين الفكر السياسي والاساليب المتوافق عليها في السابق. هذه الفجوة تشكل فراغا في التنظيم الدولي وفي هيكلية مؤسساته ووسائل عملها.

هذا الفراغ اوجد مناخا دوليا تسوده حالات من الفوضى وعدم الانتظام جعل الخبراء الدوليين يشعرون باننا نمر بمرحلة من التغيير غير المقنن تتقلص فيها معايير الانضباط في مسلك الدول والقوى الدولية كما تعجز عن مواجهته المؤسسات الدولية والاقليمية والقومية السائدة. ونظرا الى ان دول العالم الرئيسية والفرعية لم تتفق على شكل النظام العالمي الجديد، فان المرحلة الحالية تشكل مرحلة من «التجربة والخطأ» قد يطول مداها الزمني وتتسع رقعة مخاطرها على الاستقرار والامن الدوليين الى حين يتعمق الوعي الدولي بابعادها ويستجيب الفكر لها بالرصد والتشخيص وايجاد الوسائل والمؤسسات الكفيلة بالاستجابة لها بطرح التغيرات المؤسسية والفكرية والمصلحية التي يمكنها طرح المعايير الجديدة والفاعلة للانتقال من حال الفوضى الدولية الحالية الى نظام دولي جديد يزيد من رقعة النظام والاستقرار والتعاون في العالم.

لم يتصور السياسيون والخبراء الذين خططوا لقيام الامم المتحدة وعملوا على بلورة ميثاقها عام ١٩٤٥ ان عدد الدول المستقلة التي ستصبح اعضاء في المنظمة الدولية - حتى مع انتهاء نظام الوصاية - الذي اقترحوه لتاهيل بعض المناطق الخاضعة له للاستقلال سيصل في نيسان (ابريل) ١٩٩٣ الى ١٨١ عضوا، اي دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الامم المتحدة. ولا يزال الباب مفتوحا لمزيد من الاعضاء.

لقد قامت المنظمة الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لتعبر عن صورة التراضي بين الدولة الرئيسية في النظام الدولي والتي تمكنت من هزيمة النازية والفاشية واليابان وبحثت عن صيغ دولية مستحدثة تعبر عن ميزان القوى السائد وتتلافى عيوب نظام عصبة الامم بان تنظم قيادتها وتنافسها في اطار نظام يضمن لها وزنا خاصا في تسيير امور العالم في اطار سلمي يحفظ للدول الكبرى معادلة للقوى القائمة في نهاية الحرب، كما يتيح مجالا من التنافس والتعاون في اطار سلمي يسمح بالتعديلات والتغييرات والحركة مع الاحتفاظ للدول الرئيسية بمركزها النسبي. كذلك يسمح هذا النظام للدول المتوسطة والصغيرة وللدول والمناطق الساعية الى الاستقلال القومي بان تحقق ذلك في اطار سلمي بابراز «حق تقرير المصير» وما حواه الميثاق من بنود خاصة بنظام الوصاية الموقتة. كما عبر الميثاق عن مبادئ وحقوق عامة للدول وللافراد. ولقد قام النظام الدولي على اساس ان بنيته الاساسية هي «الدولة المستقلة ذات السيادة» من جانب وعلى المحافظة على مبادئ انسانية واجبة الاحترام تبلورت فيما بعد في صورة الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وكان ولا يزال الحجر الرئيسي لهذا النظام المحافظة على السلام والامن الدوليين. واخضع السعي الى الاهداف الاخرى، مثل العدالة والتكافؤ والتماثل، لاولوية المحافظة على السلام ومنع الحروب والاقتتال.

وكرس النظام دورا متميزا وفريدا للدول الرئيسية في ميزان القوى السائد في تلك الفترة عن طريق اعطاء «مجلس الامن» المسؤولية الرئيسية للمحافظة على السلام وعلى كونه المرجع الاخير والحاسم لحل المشاكل اذا استعصى حلها بطرق الحلول السلمية التي اوردها من مفاوضة وتحكيم وواسطة عرض شروط ووسائل استخدام محكمة العدل الدولية.

وفي داخل اطار مجلس الامن اعطي حق النقض (الفيتو) للدول الخمس الرئيسية حتى تحمي مركزها المتميز في معادلة القوى الدولية.

وقد اتاح هذا النظام للدول المستقلة عضوية الجمعية العامة على قدم المساواة مع المشاركة في كل نشاطات الامم المتحدة على اساس ان التوصيات الدولية تصدر بغالبية الثلثين على الاقل في المسائل السياسية. وقد نجح هذا النظام في تهيئة المناطق والدول الواقعة تحت انواع من التبعية السياسية في الوصول الى الاستقلال السياسي والى الانضمام الى عضوية المنظمة.

جوهر هذا النظام يقوم على التعاون بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن عموماً وعلى الدول القابضة منها على ميزان القوى خصوصاً. فالميثاق اتاح مجالا من المرونة والحركة تتماشى مع التغييرات الفعلية في موازين القوى. وهي تغييرات حركية مستمرة سواء في الكم او الكيف. فليس هناك تعريفات متفق عليها لتعريف القوى POWER بحيث يكون التعريف مانعا وشاملا لان طبيعة القوى وابعادها هي في حالة تغيير وتفاعل مستمرين سواء كانت القوى العسكرية أو الاقتصادية أو المعنوية او التكنولوجية.

ولقد نجح الميثاق في اتاحة مجال من الحرية للتغييرات في معادلات القوى في علاقات القوى الرئيسية المتمثلة في العضوية الدائمة في مجلس الامن. كما اتاح مجالا للتغيرات المستقبلية اذا تمت هذه التغيرات بالتراضي مع الدول الرئيسية الحالية. وفي هذا المجال نجد السعي المستمر والحثيث لالمانيا واليابان للحصول على مراكز متميزة في مجلس الامن وفي نشاطات الامم المتحدة المتنوعة يعبر عن التزايد في مركز القوى النسبي لهما. ويتم هذا التغير البطيء في صورة سلمية وتدريجية في اطار القواعد والمعادلات القائمة.

ومنذ قيام الاتحاد السوفياتي بالتفجير النووي طرأ تغيير جوهري على معادلة قيام القوى. فالولايات المتحدة نجحت في الوصول الى تحقيق القوى الذرية حين قرر الرئيس ترومان استخدام القنابل الذرية على اليابان في هيروشيما ونغازاكي- وهو قرار تاريخي لا يزال موضعا للاختلاف - الا انه جعل الولايات المتحدة ذريا ونوويا تقبض على ناصية ميزان القوى واصبح



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٣

النظام الدولي احادي القطبية UNIPI-LAR NUCLEAR SYSTEM. وانضمت الجمهوريات السوفياتية الى هذا النظام حين نجحت في الوصول الى انتاج السلاح النووي ووسائل قذفه وارساله فتغيرت طبيعة النظام الدولي ولا نزال نعيش في عالم يحكمه في المجال العسكري النووي نظام ثنائي القطبية BIPILAR SYSTEM. وعلى رغم دخول عدد من الدول الى عضوية النادي النووي وامتناع عدد من الدول الاخرى القادرة تكنولوجيا على الوصول الى تلك المرحلة فان القدرة النووية الكبرى والحاسمة ووسائل نقلها لا تزال من الناحية العملية ذات طبيعة ثنائية اميركية وروسية. وعلى رغم الانهيار الذي حدث في القوة السوفياتية فلا تزال روسيا تحتفظ بقوتها النووية الرادعة (وقد ازدادت مخاطر الانتشار النووي نتيجة وجود الاسلحة النووية في اوكرانيا وكازاخستان). ونتج من تزايد الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ان قامت الحرب الباردة.

وعلى رغم كل ما قيل ويقال عن مخاطر الحرب الباردة فانها نجحت عن طريق ميزان الرعب المتبادل الى ايجاد حال من الشلل النووي نتيجة قدرة طرفي المعادلة النووية على القيام بضربة ثانية بعد تعرضها لهجوم نووي SECOND STRIKER CAPABILITY. يحقق هذا النظام ميزانا جديدا هو BALANCE OF TERROR STALIMATE فلم يستخدم السلاح النووي منذ الحرب العالمية الثانية. وحتى حين اقترب العالم من «حافة الهاوية» في ازمات عدة فقد تفادت الدولتان العظميان الدخول في المواجهة. وتحقق للعالم سلام دولي نووي منذ نحو ٤٠ عاما الى الآن. واقتصر التسابق والتنافس على الحرب الباردة ونتيجة هذه الحرب حدث شلل في دور مجلس الامن لان استخدام حق «الفيتو» عطل الكثير من فاعليات المجلس.

وبناء على هذا الشلل النسبي القائم على الاختلاف بين الموقف الاميركي والسوفياتي انتقلت مجالات الحرب الباردة الى التنظيمات التي لا يحكمها حق الاعتراض، ففي الثلاثين عاما الماضية وجدنا سلطة القرارات تنقل في الامم المتحدة الى الجمعية العامة التي تحكمها كتل التصويت للدول الافريقية والآسيوية والعربية واللاتينية. وفقدت الامم المتحدة دورها الفاعل في تحييد مجلس الامن وابطال مفعوله في حفظ السلام الا اذا توافر التوافق الاميركي - السوفياتي.

وبدأنا في الستينات والسبعينات نرى المواجهة الدولية تتبلور في الصراع بين الشمال والجنوب. واخذت دول الجنوب تسعى الى تغيير النظم الدولية لمصلحتها من دون ان تحقق نجاحا ملموسا، بل لاحظنا تقهقر القوة النسبية لدول العالم الثالث حين انتقلت الى مرحلة التنمية.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة وقيام التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا بدات التغيرات تظهر في النظام الدولي القائم. وشملت هذه التغيرات استعادة موازين القوى للمعادلات التي كانت قائمة قبل قيام الحرب الباردة، اي انها كانت تصحيحا للانحراف في هذه المعادلات والذي نشا نتيجة للحرب الباردة. فقد عادت الى مجلس الامن فعالياته. ونظرا الى انتهاء الحرب الباردة وعلى رغم استمرار النظام الثنائي القطبية نوويا، اصبحت الولايات المتحدة في هذه المرحلة الحالية تكاد تتمتع بميزات النظام الاحادي القطبية UNIPOLAR SYSTEM خصوصاً في الجوانب السياسية والاقتصادية والقدرة على تجميع ونقل القوات والتقدم في تكنولوجيات الحروب الجوية.

ونتيجة هذا التغيير في المعادلات تزايدت قوة مجلس الامن منذ عام ١٩٩٠ في مواجهة مشكلة احتلال الكويت. وتمكنت الولايات المتحدة من تنفيذ سياستها ومصلحتها القومية بتعاون وغطاء قانوني من مجلس الامن فاقامت ائتلافا دوليا جديدا لم يكن من الممكن تحقيقه في ايام الحرب الباردة. هذا التطور لا يعني ان الولايات المتحدة اصبحت وحدها المسيطرة على مصير العالم، اذ ان طبيعة المعادلات الدولية تغيرت واصبحت هناك موازين مختلفة تتنوع حسب بؤر القوة، فهي تختلف في القوة العسكرية عن القوى الاقتصادية وعن القدرات التكنولوجية. كما ان هناك تغيرات حقيقية في اتجاه الدول الكبرى. فحتى الولايات المتحدة لم تعد تستطيع الحكم الامبراطوري فذلك زمان ولى ولا عودة له. وهناك تصدعات عميقة في النظام الدولي وفي قدرة الدول الكبرى بل ان هيكلة النظام الدولي سواء في الامم المتحدة او المنظمات الدولية الاقتصادية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة الدول الصناعية السبع. ولكن التغيرات العظمى هي في طبيعة النظام الدولي وتحدياته في مشاكل البيئة والسكان والنزاعات الاثنية وكذلك في دور الدول الكبرى والكتل الاقليمية والفكر الايديولوجي.

عالم ما بعد الحرب الباردة، اي عالم اليوم، يختلف عن التوقعات الوردية التي صاحبت انهيار الاتحاد السوفياتي والوصول الى اتفاقات متصاعدة لخفض السلاح والمخزون النووي لدى واشنطن وموسكو. فالمسرح الدولي تدور فيه نحو ٣٢ حالة حرب وتقوم فيه نزاعات اقليمية وحروب داخلية تكاد تصل الى ١١٢ حالة.

هذه التصدعات تظهر في صورة ماسوية في البوسنة - الهرسك والصومال وفي وجود حوالى ١٧ مليون لاجئ لا يتراءى لهم في الافق اي حل مرحلي او دائم. هذا الجانب الماساوي يكشف التغييرات الجوهرية في دور الدول الكبرى القديمه الى جانب صعود قوى جديدة الى مرتبة الدول الكبرى وسعيها المتواصل الى تشكيل العلاقات الدولية الجديدة بحيث تعكس هذا التغيير في موازين القوى والمصالح.

ومن اخطر التغييرات الماثلة ازدياد الفجوة عالميا بين مجتمع الاغنياء ومجتمع الفقراء. حتى المجتمعات الغنية اصبح التفاوت فيها بين الاغنياء والفقراء في تزايد مخيف فظهرت فيها جزر سياسية واقتصادية ونفسية تتشابه مع العالم الثالث. واصاب هذا الخلل الامن والسلام الاجتماعي، فالقلاقل التي انفجرت في مدينة لوس انجليس قد يكون لها خصوصيتها المحلية، لكنها بلا شك تعبر عن الأزمات والصراعات التي تضطرم في المدن الكبرى في العالم. ان التطرف والاستقطاب الاثني والاقتصادي والسياسي اصبحا ظاهرة دولية طغت على الآمال السابقة التي استشرفت عهدا من الديموقراطية والتعددية.

ان العالم الذي يدور حولنا اصبح يفرز مستويات جديدة من الضعف واللانظام. فهو في حقيقة الامر عالم قلق يصعب حكمه وتسيير اموره بالوسائل والمعدات القديمة، مما دفع بحالة الامن الى مستويات من الفوضى وفقدان النظام لم نعهدها من قبل. واصبح حكم العالم وارساء قواعد للتغيير ولادارة هذا التغيير تشكل تحديا لا يسهل التغلب عليه فكريا او فعليا لان الفكر الدولي السائد والممارسات الدولية الحالية لا تزال قاصرة عن ارساء قواعد مقبولة للتغيير في اطار السلام.

المرحلة الحالية هي مرحلة تنتشر فيها الفوضى الدولية وتكسر فيها القواعد القديمة وتضيق فيها مساحة النظام الدولي. هذا الخليط من النظام واللانظام يطرح تحديات اساسية على الدول والمجتمعات الدولية للبحث عن قواعد دولية جديدة قابلة للتطبيق وتحظى بالشرعية والاحترام الدوليين الى ان يتم تطوير وطرح نظام دولي جديد سنعيشه في ظلال اللانظام.

---

* سفير مصر السابق لدى كندا.



حكم ذاتي أو دولة «غير» مستقلة... لا فرق

الى أي مدى أصبحت التسميات متهافتة وبلا قيمة؟

عادل سمارة *

■ يشبه الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة اليوم ذاك الذي كانت تلعبه بريطانيا في القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين. كانت دولة واحدة هي التي تحكم النظام العالمي، وكان بوسع جيشها غزو اي بقعة يرى فيها قرشاً او نقطة دم. ولم يكن هناك من يعترض سوى منافسين لديهم قوة بهذا القدر او ذاك. وعندما نضجت مصالح المنافسين ما لبثوا ان دخلوا مع بريطانيا في معركتين عالميتين داميتين كانت نتيجتهما «تدويخ الاضداد» جميعاً ليبرز من الطينة نفسها ولكن بقوة اكبر جداً «الطباق الاميركي». فقد اعاقت الثورة البلشفية، وتالياً الاتحاد السوفياتي تفرد اميركا بعنق العالم، ولكن تفكك الاتحاد السوفياتي مؤخراً اعاد العالم لمرحلة ما قبل الامبريالية بوضوح، اي هيمنة الدولة السيدة الواحدة.

في هذه المرحلة من تطور النظام العالمي اصبحت واشنطن مركز قيادة العالم، وجيشها جيش العالم، كما اصبح راس المال العالمي، ولا سيما قرار ادارته، يتركز في اميركا كما كان في بريطانيا العظمى سابقاً. بل ان اميركا تفرض على اليابان ان تفتح لها اسواقها بالقوة، وتحاول الشيء نفسه مع اوروبا. باختصار، فان تطورات العالم اليوم تسير باتجاه اختصار مختلف استقلالات دول العالم لتظل الولايات المتحدة «الدولة المستقلة الوحيدة» حقاً في هذا العالم، على ان تصبح دول العالم الاخرى «مستقلة نسبياً» مثل المجموعة الاوروبية، او مستعمرات مثل بلدان المحيط بهذا المعنى، يصبح اعلان استقلال الدول بشكله المتعارف عليه كلاسيكياً بلا معنى، ويبقى التحليل الفكري وتحليل الوقائع على الارض وما يتوصلان اليه من برنامج موحد هو المعيار والفيصل.

وفي ما يخص منطقتنا، توحي مجريات المفاوضات والعلاقات العربية - الاسرائيلية بتطورات جديدة، وهي بالطبع وليدة امرين:

أ - تطورات النظام العالمي.

٢ - تطورات على الارض، ترسيها اسرائيل في المنطقة.

في ما يخص تطورات النظام العالمي، تهمنا الاشارة الى ان الاستقلال اخذ يفقد معناه، طالما ان اميركا في هذه المرحلة هي «الدولة المستقلة الوحيدة». ولان الامر الحاسم هو مدى التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية والغذائية التي تربط او تقيد هذه الدولة او تلك بالولايات المتحدة. بهذا المعنى، فان استقلال دول المحيط خاصة لن يضير الامبريالية الاميركية بشيء، فهل يمكن لاستقلال الضفة والقطاع ان يضير الامبريالية الاسرائيلية الرثة بشيء؟ طالما ان الامور تجري في هذه المناطق كما تشتهي اسرائيل: استمرار وتطوير الحصار الاسرائيلي للمناطق المحتلة، وفصل السكان الفلسطينيين عن الاسرائيليين وتعميق روابط التبعية الاقتصادية، وعودة الفلسطينيين الى المفاوضات، وتخلي الوفد المفاوض، مذعناً، عن قرار الامم المتحدة ٧٩٩.

ينجم عن ما ذكر اعلاه ان الاجراءات الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة، والاجراءات التي ستتبع ذلك، تؤكد على دمج المناطق المحتلة بنيوياً بالاقتصاد الاسرائيلي. وهذا يعني اعادة بناء فلسطين الانتدابية اقتصادياً مع فك تمازجها السكاني. هذا هو قلب او جوهر الفكر الصهيوني: انه تجسيد الحلمين الصهيوني واليهودي معاً، اي اقامة دولة يهودية نقية قدر الامكان والسيطرة الاقتصادية على المنطقة، وتحقيق اعلى معدل ربح ممكن. فالفصل السكاني يبقي على الدولة اليهودية النقية، والاستعمار الاقتصادي البنيوي يبقي على تدفق الارباح.

ان فترة السنوات الخمس للحكم الذاتي بالنسبة الى اسرائيل لا علاقة لها قط بالتاكد من «حسن نية» او سلوك الفلسطينيين. انها فترة اكمال هيكلة اقتصاد الضفة والقطاع، وتشغيله بما يناسب المصالح الاسرائيلية. وهي الفترة التي سيتم فيها ما يلي: استثمارات اسرائيلية ومختلطة القومية في المناطق المحتلة، وتملك اسرائيل في الارض التي تقام عليها المصانع، وتملكها في بناء المصانع والماكينات وقوة العمل والادارة اضافة الى التحكم في اسواق المنتجات داخل الحكم الذاتي والوطن العربي، وتحويل الضفة والقطاع الى شكل موسع من التعاقد من الباطن وبوابة توزيع للمنتجات الاسرائيلية مع قيامهما بدور خدماتي هائل بين البلدان العربية واسرائيل.

قد يقول قائل ان الاقتصادات العربية ليست بكل ذلك الضعف كي يتمكن الاقتصاد الاسرائيلي من الهيمنة عليها. ولكن الامر ليس على هذا النحو قط فالمهم هو التبعية والتخلف اللذان تتسم بهما اقتصادات الدول العربية.

ما يهمنا في هذا السياق، انه اذا نجحت اسرائيل في سنوات الحكم الذاتي الخمس في «ربط وتربيط» الاقتصاد الفلسطيني بالكيفية التي ابرزنا، فهل سيعيقها القبول بان تعيد تسمية الحكم الذاتي بتسمية دولة فلسطينية!

واذا كانت اسرائيل ستملك في بنية اقتصاد الحكم الذاتي او الدولة الفلسطينية، فما الفرق طالما انها اعادت تركيب الاقتصاد وربطه بها بنيوياً، واستغلت خمس سنوات لتقيم مستوطنات في المكان الذي تريد؟! اي ما ان تنتهي فترة الحكم الذاتي، حتى لا تبقى في المناطق المحتلة ارضاً يمكن لاسرائيل ان تصادرها.

يوصلنا هذا التحليل الى رؤية الى اي مدى تصبح التسميات متهافتة وبلا قيمة، اي وصول الفرق بين المصطلحات الى حد باهت حيث تفقد معانيها العملية ويبقى منها الجانب اللغوي فقط عندها يصبح السؤال المشروع: هل حققنا دولة فلسطينية؟ مع اضافة اننا سنقيم دولة لا تتجاوز مسطحات القرى والمدن وبعض المخيمات في الضفة والقطاع. ستكون دولة على شكل «مهجع» عمال ومركز خدمات ليس إلا.

على ضوء السيناريو اعلاه، ما الفرق (من حيث الجوهر) بين مفاوضات الراسمال التي تجري اليوم من اجل الحكم الذاتي، وبين ان تسمى نتيجتها دولة فلسطينية؟

يقبل المفاوض الفلسطيني اليوم، كما يبدو، بحكم ذاتي طالما ان الحكم الذاتي يحقق له فرص الاستثمار والربح الاقصى ولا يتمسك بالاستقلال طالما ان هناك فرصة لاعلى معدل للربح.

يدور الحديث، اذن، عن «دولة مستقلة / تابعة». وهنا يتشقق حتى مفهوم السيادة حيث توجد سيادة على السكان، ولا سيادة على الارض والاقتصاد والموارد.

لا بد من التذكير هنا، بان الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، وان كان لا يتحمس للمفاوضات، فانه لم «ينزل الى الشارع» ضدها. ولا بد من التذكير ايضاً بان كل فلسطيني يشعر بحقه في العودة وان كان لا يسحب سيفه اليوم مطالباً بهذا الحق او مصراً عليه. وبغض النظر عن الاسباب ان كانت «دوخان» الناس بسبب



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٣

الانتفاضة والقمع او تساقط المعسكر الشرقي او هيمنة الولايات المتحدة وتخاذل العرب... المهم ان الامر هكذا. فاذا كان الامر اليوم على هذا النحو، اي اذا كانت قناعات الشعب الفلسطيني بحقه في العودة (وهو اهم من الاستقلال بما لا يقارن) لا تدفعه للانتفاض فهل يدفعه الخوف من اذلال التبعية للانتفاض؟

لا ارى ذلك ممكناً في هذه الحقبة، بل لا ارى ذلك مطروحاً، لاعتبارات عدة، احدها تقصير قوى الثورة في تعميق الوعي ونجاح القوى المضادة للثورة في تهشيم الوعي. فعلى رغم سنوات وعقود وربما قرون على التبعية التي عاشها الوطن العربي وعلى رغم وضوح دورها في حصول الاستعمار الاستيطاني، واستمرار الهزائم على مرأى منه وتطويل عمر التخلف ...الخ، الا ان الوعي بمخاطر التبعية والارتباط بالنظام العالمي لم يحصل على مستوى الشارع بل حتى بين قيادات القوى السياسية التقدمية.

يفضل المجتمع الاستيطاني خياران ربما لا ثالث لهما: الاندماج في المنطقة المحيطة يكون للمستوطنين فيه دور مهيمن وقيادي، او الاستمرار في حالة من الصراع المستمر. ويبدو ان تطورات النظام العالمي وحاجة الامبريالية لتوسيع وتنشيط نطاق التجارة الدولية في المنطقة تقتضي تغيير الدور الكلاسيكي لاسرائيل، والذي هو الحرب المستمرة وبالتالي الانتقال الى شكل من التعايش مع الانظمة العربية. هنا لا بد لاسرائيل من دراسة العلاقة الجديدة المفترضة باعصاب باردة وبتمهل لكي تختار الشكل الذي يناسبها طالما انها في الحقيقة لا تفاوض، وانما تقوم عملياً بفرض الامور التي تريد.

ان نظرة الى المكاسب الاقتصادية التي يمكن لاسرائيل ان تحققها، وبخاصة فتح الاسواق العربية، وتحويل المناطق المحتلة الى مجمعات عمل لاسرائيل، اضافة الى المكاسب والتي هي استغلال خمس سنوات «اضافية» من الحكم الذاتي لقضم ما يلزمها من اراضي الضفة والقطاع، علاوة على وجود مصلحة للامبريالية في التسوية كل هذه الامور تدفع باسرائيل الى الاسراع في فرض الحكم الذاتي، بخلاف ما يعتقده بعضهم من ان اسرائيل مرغمة على الحكم الذاتي. بل حتى ان اسرائيل الشاميرية كانت تعرف ان الحكم الذاتي مكسب مهم لها.

كانت القوى الفلسطينية الرافضة للتسوية تتمترس، حتى فترة قريبة، وراء الرفض الاسرائيلي للتسويات سواء رفض اسرائيل الحكم الذاتي او الدولة الفلسطينية. ولكن يبدو ان اسرائيل تتزحزح، حالياً، عن تلك المواقف القديمة وهذا ما يفقد القوى الرافضة للتسوية نقاط دفاع لم تبذل في حشدها شيئاً. وفي المقابل، فان دعاة التسوية ومسوقيها ومروجيها يبررون الاتفاقات المجحفة واتفاقات الاذعان مع اسرائيل بالقول ان المعاهدات والاتفاقات يمكن الغاؤها او الخروج عنها عندما تكون الفرصة سانحة ومناسبة. وهذا ايضاً دفاع سلبي من الطرف الآخر. اذ ان هناك عاملين اساسيين ينفيان صحة هذا التبرير:

الاول: ان الترتيبات التي تضعها اسرائيل والتي هي خمس سنوات من الحكم الذاتي بما تشتمل عليه من قضم الارض، والربط البنيوي للاقتصاد (اقصد العملية الانتاجية وليس فقط التجارة) وفرز طبقات مصلحتها الاقتصادية مشتركة مع اسرائيل، هذه الامور ستولد قوة داخلية في المجتمع الفلسطيني تقف وتقاتل ضد نقض المعاهدات مع اسرائيل.

والثاني: ان طبيعة المرحلة الحالية من ترتيب النظام العالمي تحفل بامكانية زمنية غير قصيرة من احتجاز تطور المحيط. وهذا يعني ان هذا الاحتجاز سيؤخر الى مدى ليس بالقليل تبلور الشروط الملائمة لنقض هذه الاتفاقات. بعبارة اخرى، ان الهدف الاساس للنظام العالمي، سواء اقامته اميركا نفسها او حلفاؤها في المنطقة، هو تخليد احتجاز التطور. هذه هي الهدنة التاريخية التي تلمس اسرائيل وجودها الحقيقي في هذه المرحلة. وهذا ما يشجعها على دخول التسوية.

هل من بديل؟

بمقدار ما تنطلق قوى رفض التسوية في احيان كثيرة من موضوعة تقول «ان ما سيمنع التسوية المزعومة هو تطرف اسرائيل وبخاصة الليكود» فان دعاة التسوية كثيراً ما يتمترسوا، في المقابل، وراء مسالة هشة مفادها ان «هذا ما لدينا، ومن لا يوافق فعليه تقديم البديل»! والحقيقة، ان اسرائيل بصدد التسوية وبسرعة، وهذا ما يملي على القوى الوطنية الشعبية تقديم استراتيجية بديلة وليس حلاً بديلاً.

لماذا ليس حلاً؟ لأن الحلّ البديل هو مشروع جاهز وسريع التطبيق. اي ان مشروعاً وطنياً للحلّ السريع غير ممكن حقاً، لأن الحل الوطني هو الحاق الهزيمة بالمشروع الصهيوني. ولا يخفى ان قوى الثورة في مجمل الوطن العربي غير قادرة على ذلك. ولعل ما يفسر عدم القدرة هذا هو ان هزيمة تراكمت واستحكمت منذ حوالي خمسين عاماً، لا يمكن ان تنمحي آثارها في اشهر او حتى بضع سنوات. والهزيمة هنا ليست اغتصاب فلسطين وحسب وانما عدم تحقيق الوحدة العربية، وعدم انجاز تنمية، بل الوصول عربياً الى حافة المجاعة، والى المجاعة نفسها في السودان والصومال، ناهيك عن المجاعة المخفية في اكثر من قطر عربي. هذه الهزيمة المتاسسة لا يمكن الحاق الهزيمة بصانعيها بسهولة. كما انه على رغم تقصير القوى الوطنية الشعبية العربية، الا انها ليست الصانع الاساسي لهذه الهزيمة. فالحريصون على التسوية الحالية هم صانعو الهزيمة. ولذا، فان هزيمة خلقتها وراكمتها قوى التسوية، ليس من واجب القوى الوطنية الشعبية التصدي لحمل اعبائها، والتورط لدرجة قد يبدو معها ان هذه القوى انما تصحح اخطاءها!

بل ان المطلوب من هذه القوى التوضيح لشعوبها بان التسوية التي تصاغ حالياً هي الحلقة الاخيرة في استكمال الهزيمة، وان الاستكمال لا يزال يتم على يد مسببي هذه الهزيمة. وعليه، يصبح المطلوب من القوى الوطنية الشعبية وضع البديل الاستراتيجي وليس الحلّ اليومي.

يساوي تورط القوى الوطنية الشعبية في فبركة حلّ سريع في خطورته وهشاشته استمرار التمسك بمقولة ان اميركا واسرائيل لن تقدما حلاً، اي حكماً ذاتياً او دولة غير مستقلة بالشكل الذي اشرنا اليه اعلاه.

ان البديل طول الامد والمطروح هو فك الارتباط مع الاحتلال وليس الاندماج الاقتصادي معه، وفك الارتباط هنا سياسي اقتصادي ثقافي...

هنا يصبح موضوع دولة فلسطين في الضفة والقطاع من دون تطبيع وعلاقات مع اسرائيل امراً مقبولاً بلا شك، علاوة على انه لا ينطوي على تخلٍ عن حق العودة.

وعلى هذا الاساس الموقت فان مقاومة التسوية المفروضة امر ممكن على اصعدة عدة بدءاً من استمرار رفض التطبيع، والمقاطعة الشعبية بكل الاشكال.

• كاتب فلسطيني.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٣

التحديات الحقيقية . . . في الشرق الأقصى

أسس وغياب النظام العالمي الجديد (٢ من ٢)



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٢

مروان اسكندر *

■ برزت الدول الصناعية المتطورة ذات الانظمة السياسية الديموقراطية كالولايات المتحدة وكندا ودول السوق المشتركة وكانها حققت انجازات اقتصادية ضخمة في عقد الثمانينات بالمقارنة مع دول الكتلة الشرقية.

وحينما تبنى غورباتشوف مبادئ الانفتاح في اواسط الثمانينات على الصعيدين السياسي والاقتصادي كان بذلك يعلن افلاس السياسة الشيوعية في تطوير مجتمع ما نحو وضعية متقدمة على جميع الصعد. واعتبر الاميركيون خصوصاً بعد تحطيم جدار برلين ان مثال الاقتصاد الحر المرفق بالديموقراطية هو الاكثر تفوقاً ويجب ان يكون المثال على نطاق دولي، ومن هذا المنطلق تعامل الرؤساء الاميركيون مع غورباتشوف ومن بعده يلتسن.

واراد الاميركيون من غورباتشوف ويلتسن اقرار خطوات تحرير الاسواق والاسعار وتبني سياسات ديموقراطية قبل توفير اي عون على مستوى الحاجات من الغرب، وكانت هذه السياسة ولا تزال خاطئة لانها تسببت في خضات سياسية داخل روسيا والجمهوريات المرتبطة بها، ودفعت روسيا الى بيع اسلحة تسهم في تازيم الوضع الدولي، كصفقة الغواصات الى ايران وبدت روسيا وكانها تتقهقر في مستويات الانتاج والكفاءات الفنية ووصفها الكثيرون بالبلد المفلس والفقير في حين ان لدى روسيا نسبة ملحوظة من احتياطات النفط والغاز في العالم، وانتاجها من اليورانيوم والذهب يضعها في الصف الاول. ولا تزال التكنولوجيا الروسية في مجالات العلوم الفضائية متقدمة على جوانب من التكنولوجيا الاميركية كما يستطيع الروس تصنيع طائرات عملاقة تنافس طائرات الجمبو باسعار تبلغ نصف السعر الغربي، على رغم تجهيز الطائرات الروسية بمحركات اميركية الصنع والكترونيات اميركية او اوروبية، وحينما تستطيع روسيا بيع ١٠ طائرات من هذا الطراز لشركة هولندية، لا بد للاميركيين والاوروبيين من التوقف عند الطاقات الروسية، واعادة النظر في وسائل التعامل مع روسيا، واصبح لهذه القضية، منهجية التعامل مع روسيا، بعد حيوي بالنسبة الى مستقبل الدول الغربية لسببين جوهريين على الاقل:

اولاً: وضع الدول الغربية الصناعية الممكن ووصفه بالمراوحة على مدى السنتين المنصرمتين وحسب توقعات ١٩٩٤ و١٩٩٥.

ثانياً: الوضع الاقتصادي والمالي والصناعي لبعض دول جنوب شرقي اسيا التي تبدو وكانها تمثل التحدي الاقتصادي الرئيسي للدول الغربية في القرن الحادي والعشرين.

واصبحت الاقتصادات الاوروبية المتطورة كما الاقتصاد الاميركي فاقدة للحيوية، ومعدلات النمو المتوقعة تتمحور في احسن الحالات حول معدل ٣ في المئة ربما في الولايات المتحدة وبريطانيا، وعانى كل من البلدين من انكماش حاد خلال السنتين المنصرمتين، وحدث في المقابل انكماش متوقع في فرنسا والمانيا على مدى سنتين على الاقل وانكماش في كل من ايطاليا واسبانيا. ويكفي القول اننا اذا قيمنا الاداء الاقتصادي لهذه البلدان خلال السنوات الثلاث المنصرمة والتوقعات للسنتين المقبلتين ننتهي الى نتائج تنبئ عن نمو على مدى السنوات الخمس لا يتجاوز ١ الى ٢ في المئة في احسن الحالات، مع العلم ان الدول الصناعية المتطورة استفادت الى حد كبير من انخفاض اسعار النفط التي هي بالسعر الجاري نصف ما كانت عليه قبل ١٥ عاماً (١٩٧٨) وبعد احتساب وقع التضخم وتعدلات اسعار العملات تجاه الدولار (حيث ان اسعار النفط بالدولار) يمكن القول ان السعر الحقيقي للنفط والغاز ومصادر الطاقة الاولى في العالم الصناعي وهو على مستوى ٣٠ في المئة مما كان عليه قبل نهاية السبعينات وهذه الوضعية اسهمت في تخفيض اكلاف الانتاج الصناعي في الغرب كما ساعدت الى حد بعيد الدول الاوروبية على ضبط عجز موازناتها فالضرائب على مشتقات الطاقة رفعت تكراراً وهي توفر ٢٥ الى ٣٠ في المئة من مجمل العائدات الحكومية ولو ارتفعت اسعار النفط والغاز بمعدل التضخم فقط لما استطاعت الحكومات المعنية ضبط العجز في موازناتها ولما تمكنت من تخفيض معدل التضخم الى مستوى ٣ - ٤ في المئة فقط.

وكانت الدول التي دفعت ثمن الاستقرار النقدي في دول اوروبا والولايات المتحدة الدول المصدرة للنفط والغاز وهذه بحسب اهميتها على صعيد الحجم دول الشرق الاوسط ومن ثم الاتحاد السوفياتي سابقاً، فدول اميركا الجنوبية خصوصاً المكسيك وفنزويلا.

ومقابل الركود الاقتصادي والمالي في اوروبا الغربية والولايات المتحدة وعجز هذه الدول عن توفير المعونة الاقتصادية المطلوبة لانعاش الاقتصاد الروسي، والفشل السياسي في معالجة مشكلة يوغوسلافيا هنالك توثب اقتصادي انمائي ومالي في دول جنوب شرقي اسيا، واصبح حجم انتاج مجموعة من هذه البلدان تضم اليابان والصين وتايوان وهونغ كونغ وجنوبي كوريا واندونيسيا، اكبر بكثير من حجم اقتصاد كتلة التجارة الحرة (الولايات المتحدة، كندا والمكسيك) او حجم اقتصادات دول السوق المشتركة الاوروبية، ودول جنوب شرقي اسيا تتمتع بخصائص تناقض افتراض وجوب تلازم الديموقراطية مع الازدهار حسب التصورات الاميركية والاوروبية.

وتحول البنك الدولي كما صندوق النقد الدولي الى اعتماد القدرة الشرائية لمعدلات الدخل في مجتمع معين من اجل مقارنتها مع

مقاييس الدخل في دول متطورة، ولا شك ان هذه المنهجية افضل بكثير من المقارنات الجارية بالدولار من دون احتساب مختلف العناصر المؤثرة باسعار عملات دول كانت تحدد في السابق اسعار عملاتها بقرار مركزي ومن ثم انفتحت على التسعيرات الدولية التي كثيراً ما تظهر تاثيرات توافر عملات حرة لدول معينة.

ومن دون الخوض في التقنيات يمكن الحديث عن معايير احصائية وحياتية اكثر افادة للمقارنات. لكن اصبحت الصين حسب تقديرات الخبراء البلد المؤهل لتحقيق اكبر حجم من الصادرات بين جميع دول العالم مع حلول العام ٢٠١٠. ويقدر المراقبون حجم الدخل القومي الحقيقي في الصين بـ ٣ تريليونات دولار، اي ما يوازي ٢٥٠٠ دولار سنوياً كمعدل وسطي لكل صيني من الـ ١٢٠٠ مليون مواطن، وتجاوزت صادرات الصين الى الولايات المتحدة في العام ١٩٩٢ صادرات بريطانيا وستتجاوز في ١٩٩٣ صادرات المانيا، وخلال هذه السنة ستكون الصين خامس اكبر دولة مصدرة في العالم، وبالتالي لا يستغرب ان السلطات الصينية اعلنت انها ستحرر العملة كلياً بعد خمس سنوات، وسمحت هذه السلطات حتى تاريخه بانشاء اسواق مالية للاسهم، والنفط والذهب في عدد من المدن الصينية، واخيراً تم اصدار اسم شركة مساهمة لانتاج البيرة في الصين في سوق هونغ كونغ التي تعتبر من الاسواق المالية المتطورة. ولا يجوز النظر الى الاقتصاد الصيني من دون تقييم حجم كل من هونغ كونغ وتايوان، فهونغ كونغ ستصبح تابعة للصين قبل نهاية القرن، وبالتحديد في السنة التي تم فيها تحرير العملة الصينية من القيود، وسكان هونغ كونغ صينيون، والصين تسيطر على ٤٠ في المئة من السوق المصرفية في هونغ كونغ، و٥٠ في المئة من السوق العقارية، و٥٠ في المئة من اسواق الطاقة. وكل هذه الاعتبارات تفرض النظر الى اقتصاد البلدين على انه موحد قريبا.

الى هونغ كونغ هنالك تايوان الجزيرة التي كانت تمثل تحدياً للصين واصبحت نتيجة الانفتاح الصيني البلد الاساسي للتوظيفات المالية والصناعية في الصين، وجدير بالذكر ان تايوان نتيجة نجاحها الصناعية والتجاري اصبحت تتمتع باحتياط نقدي يعتبر بين الاضخم عالمياً، فالاحتياطات النقدية تجاوزت عتبة الـ ٥,٨٠ بليون دولار، والاحتياطات الذهبية تجاوزت الـ ٧ بلايين دولار ولن يكون من المستغرب عند تحديد الصين لعملتها ان تقوم حالة قريبة من وضع سوق مشتركة ما بين الصين وهونغ كونغ وتايوان فتصبح هذه السوق المشتركة الاكبر والاهم في العالم ان في مجال التصدير او الاستيراد او في حجم الاسواق المالية، وهكذا سوف تضم مختلف التقنيات الحديثة، سواء منها تقنيات الانتاج السلمي او الحربي، وحيث الصينيون كشعب منتظمون في الانتاج وبارعون في شؤون المال والعلوم الحسابية، ستكون هذه المجموعة المتحدي الاقتصادي الرئيسي لاوروبا والولايات المتحدة في ان، والحكم في الصين وتايوان غير ديموقراطي، مركزي وصارم، وهذا الحكم حقق على مدى ٢٥ سنة معدلات للنمو تراوحت ما بين ١٠ و١١ في المئة، وهذا انجاز عجزت عنه جميع الدول الصناعية الاخرى بما فيها اليابان.

ان النجاح الاقتصادي في جنوب شرقي اسيا ظهر في المكان الاول في اليابان التي اصبح انتاجها يتجاوز الـ ٤ تريليونات دولار سنوياً ومعدل الدخل الفردي في اليابان تجاوز معدلات الدخل في جميع الدول الصناعية بما فيها سويسرا. واليابان هي المستثمر الاول في تايوان، وكوريا الجنوبية والمستثمر الثاني بعد تايوان في الصين، وهذه الاستثمارات حققتها اليابان لانها تدرك اهمية الطاقات الصينية مستقبلاً. كما يعلم قادة اليابان ان الصينيين يكرهون اليابان ويريدون تجاوزها وبالتالي تراهن اليابان على تجاوز العزلة السياسية بتحقيق الاستثمارات كما فعلت قبل ذلك في الولايات المتحدة، وكما هي تفعل تدرجاً في اوروبا الغربية. وربما تنفرد اليابان بين دول جنوب شرقي اسيا الناجحة في اعتمادها نظام شبه ديموقراطي لكنه نظام غارق في التقاليد التي تقدم الخبرة على الرغبة في التغيير.

وبين مجموعة الدول النامية بسرعة في جنوب شرقي اسيا تلوح امكانات كبيرة في كوريا الجنوبية التي اصبحت اليوم حيث كانت اليابان اواخر السبعينات وكوريا الجنوبية تتمتع باحتياطات جيدة تفوق الـ ٢٠ بليون دولار، كما استطاعت توفير قروض لروسيا فاقت ما تعهدت بتقديمه فرنسا واسبانيا. وكوريا الجنوبية هي الحليف الطبيعي لليابان لان علاقاتها مع الصين متازمة كما اليابان تملك حصة كبيرة من صناعاتها.

ان المستقبل قد يحمل كتلتين اقتصاديتين في اسيا، الاولى المكونة من الصين وهونغ كونغ وتايوان وحجمها اقتصادياً يوازي السوق الحرة في شمال اميركا ويفوقها اهمية عددياً. والكتلة الثانية يرجح ان تتشكل من اليابان وكوريا الجنوبية واندونيسيا وربما استراليا اذا اختارت التوجه نهائيا عند محيطها الجغرافي على رغم اختلاف نظامها الديموقراطي مع غالبية الانظمة القائمة في المنطقة، وهذه الكتلة الثانية تكون اغنى بالدخل والموارد الطبيعية من كتلة شمال اميركا والسوق المشتركة.

سيشهد عالم مع ما بعد الالفين اربع تكتلات اقتصادية عملاقة وستكون اوروبا الغربية الاضعف ما لم تستفيق لامكانات التكامل الاقتصادي الروسي فان فعلت ذلك ولو على حساب الانسحاب التلقائي لبريطانيا من السوق المشتركة تكون حفظت لنفسها موقعاً افضل مما هو مقدر لها حالياً.

• اقتصادي لبناني.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٢

الاستعمار لم يجزىء فقط، بل وحّد أيضاً

شعور الضحية أسهل على النفس، ينفي مسؤوليتها ويلقيها على الغير

عبدالمنعم السيد *

■ لا يكفّ المفكرون والمتكلمون والكتّاب العرب أبداً عن الشكوى والانين من «المؤامرة الدولية العالمية الكبرى» على امة العرب والمسلمين. فسواء كان هناك نظام عالمي جديد او قديم، وسواء كانت هناك قطبية ثنائية (اميركا والاتحاد السوفياتي) او اخرى احادية (اميركا وحدها) او ثالثة خماسية (اميركا واوروبا وروسيا واليابان والصين) فان الدنيا تبقى على وحشيتها، ويصبح اهل العروبة - من دون خلق الله جميعاً - دوماً الفريسة والضحية. ولا يهم هنا ان شعوبا اخرى تعرضت لما تعرضنا له، وقاست اكثر مما قاسينا، ومع ذلك فإنها الآن اوفر حظا واكثر حالا واشد باسا، فالمتحدثون باسم الامة لا يعرفون فضيلة المقارنة او القياس التاريخي!

نحن ضحايا، لان الاستعمار جاء الى اراضينا واستنزف خيراتنا ومص دماءنا وشوه ثقافتنا وسلب عقلنا وتركنا كغثاء السيل او اكثر هونا. الى هنا، فاننا اشتركنا مع دول العالم الاخرى في الجنوب في مرحلة امتداد الحضارة الغربية بالغزو تارة وبالاغراء تارة اخرى لبلادنا، وفي النهاية لعب الاستعمار دورا مهما في تاخرنا وتراجعنا وتخلفنا عن ركب العصر والتاريخ، ولكننا حصلنا على الاستقلال منذ فترة ليست قصيرة، وهناك دولة مثل سنغافورة لم تحصل على كيانها كدولة مستقلة الا عام ١٩٦٠، وعدد سكانها لا يتجاوز كثيرا ٢,٥ مليون نسمة، ومع ذلك فان حجم صادراتها يصل الى ٣١ بليون دولار سنويا، متجاوزا في ذلك كل الصادرات العربية غير البترولية من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي. والطامة الاكبر ان دولة مثل اليمن، التي لم يصل الى قلبها في صنعاء استعمار ابيض او اخضر، واستقلت منذ عام ١٩١٨، ما زالت، على رغم ذلك، ضمن قائمة اكثر دول العالم تخلفا. وبعد ذلك توالى استقلال الدول العربية، هذه الدول مضى على استقلالها الآن ما يقرب في المتوسط من نصف قرن، ومع ذلك فان الشكوى العامة لا تزال من الاستعمار.

الاجانب الملاعين حرمونا من التعليم واختراع التكنولوجيا وبناء المصانع ونشر المزارع، حتى بعد ان رحلوا عنا وذهبوا غير ماسوف عليهم. فلاننا دوما ضحايا يعود المستعمرون باستمرار في اشكال جديدة. فالاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية اشكال مختلفة لملاحقة دموية لا تنتهي ابدا.

والمدهش هنا ان السيطرة والهيمنة والغزو والعدوان الاستعماري في كل اشكاله وصوره تحدث في الذهن العربي لسببين متناقضين تماما: اولهما اننا «اغنياء» ولدينا ثروات طائلة اسطورية يسيل لها لعاب البشر، وثانيهما اننا ضعفاء و«غلابة» حتى يطمع فينا الداني والقاصي. كيف نكون اغنياء وضعفاء في الوقت نفسه؟ وهل نحن اكثر غنى من اليابان التي يبلغ عدد سكانها نصف عددنا، ومساحتها لا تزيد على ثلث الاراضي المصرية فقط، ومع ذلك فان ناتجها القومي الاجمالي يبلغ عشرة امثال الناتج القومي الاجمالي لكل الدول العربية مجتمعة، وهي بلا ثروة طبيعية؟! وهل نحن العرب اكثر ضعفا من سنغافورة او كوريا الجنوبية او تايوان او شيلي او المكسيك او حتى هونغ كونغ او لوكسمبرغ؟! لماذا يتفوق هؤلاء جميعا في الصناعة والزراعة، والتجارة والشطارة، يخترعون ويزرعون ويصنعون، ونحن نضع ايدينا على خدودنا، نتاوه ونتوجع من الدنيا التي انهارت فوق رؤوسنا وحدنا على رغم اننا لسنا الاغنى او الاقوى او حتى الاضعف؟!

الاستعمار ظاهرة عالمية، شملت كل المناطق الجغرافية في افريقيا وآسيا واميركا الشمالية والجنوبية، ومع النصف الثاني من القرن العشرين اخذت الظاهرة في الانحسار، وبعد ان كانت بطيئة في اولها (كانت الولايات المتحدة اول مستعمَرة تتحرر من الاستعمار البريطاني عام ١٧٧٦)، فانها منذ عام ١٩٦٠ تسارعت بسرعة كبيرة حتى تحررت كل الشعوب المستعمَرة (ربما في ما عدا الشعب الفلسطيني وشعب جنوب افريقيا اللذان لم يحصلا على حق تقرير المصير بعد). وتنوعت استجابات الدول للاستعمار من حيث تاثيره الاقتصادي والثقافي. فبينما نجحت دول في الحفاظ على نفسها، فان أمما اخرى ذابت وتراجعت هويتها. ولكن الامر الاكثر اهمية كان اداء الشعوب بعد الاستقلال، فبينما شمرت دول كثيرة عن سواعدها لتعوض ما فاتها وتلحق بالدول المتقدمة، فان دولا اخرى - مثلنا - استمرات القاء اللوم على الاستعمار وبقيت على حالها، وفي بعض الاحيان، كما في جيبوتي والصومال وموريتانيا، اصبحت اسوا مما كانت عليه قبل الاستقلال.

ومن المدهش ان دولا مثل فيتنام وماليزيا وهونغ كونغ وتايوان وسنغافورة وغيرها تحقق معدلات للنمو تفوق كل المعدلات الموجودة في الدول العربية على رغم انها لم تحصل على استقلالها الا منذ فترة



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٢

وجيزة وبعد كثير من الدول العربية. بل ان بلدا مثل فيتنام ظل في حالة حرب متواصلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينات، وعانى التقسيم واقصى درجات القسوة الاميركية، ومع ذلك فانه الآن عضو صاعد في مجموعة النمو. هل نحتاج الى ذكر اليابان التي لا تزال اراضيها الشمالية محتلة من قبل روسيا، وتوجد فيها واحدة من اكبر القواعد العسكرية الاميركية في العالم، والاهم انها تقوم بدفع ٤٥ الف دولار سنويا لكل جندي اميركي «يحتل» اراضيها؟ كيف فعلتها اليابان، اذن، على رغم كل ذلك، اصبحت عملاقا اقتصاديا وتكنولوجيا يحسب له كل حساب، بل ومدعوة في كل ساحة لكي تباشر نفوذا تقدر عليه، وهيمنة لديها امكاناتها؟!

الاستعمار، اذن، قد يكون عاملا معوقا في تقدم الامم وريادتها، ولكنها تستطيع ان تهزمه وتتجاوزه وتتخطاه وتتفوق عليه اذا ما صحّ العزم وانعقدت النية. نجحنا في هزيمة الاستعمار والتخلص من هيمنته وحصلنا على الاستقلال، ولكننا فشلنا بعد ذلك في معرفة ماذا نفعل به. وبينما راى اخرون ان ما بعد الاستقلال هو الجهاد الاكبر للتخلص من التخلف وانتزاع مكانة بين الامم، فاننا اعتبرنا الاستقلال مجرد مرحلة من نضال ضد الاستعمار الذي على رغم انتهائه، لا بد انه ياخذ اشكالا جديدة لا تمارس نفوذها وسيطرتها وهيمنتها الا علينا، وظلت فكرة محاربة الاستعمار والغزو الفكري والسيطرة الغربية مستمرة وكاننا لا نصدق اننا اصبحنا نمتلك امورنا بانفسنا وان علينا ان نتحمل مسؤولية الاستقلال، وان تكون نجاحاتنا واخفاقاتنا، انتصاراتنا وهزائمنا، مسؤوليتنا التي لا نتخلى عنها. ولكن شعور الضحية اسهل، فهو يلقي المسؤولية على الغير، ويعفي النخبة العربية المفكرة من مهمة الخروج من التخلف وتحقيق التقدم. فما دام الاستعمار قد فعلها في السابق، وهو يفعلها الآن باشكال جديدة، فما الحاجة للتجديد والنهضة ما دام العدو على الابواب؟ وما دامت لدينا امة افترست في السابق وتفترس الآن وفي المستقبل فما الحاجة الى التقدم والتنمية؟ وهكذا فإن الياس المطبق من الواقع «الموضوعي» يكون مبررا كافيا للشلل وانعدام الحركة والمبادأة واستكشاف الفرص.

واذا كان المفكرون العرب قد نصبوا «الاستعمار» عدوا اول، ووحشا كاسرا عقد العزم على نهش لحم الامة العربية وابتلاع عظامها، فإنهم نصبوا «التجزئة» متوجة على قمة الاحباط والقنوط القومي. فالاستعمار اللعين تركنا بعد ان مزق اوصالنا وتركنا قطعا صغيرة مبعثرة. ولاننا قطع صغيرة فلا حول لنا ولا قوة ويستطيع الاستعمار بعد ذلك ان يلتهمنا قطعة قطعة. وهكذا يمضي القول في حلقة جهنمية ليس منها فكاك او مهرب. غير ان هذا القول - على شيوعه - غير صحيح. فيكاد يكون هناك اتفاق بين الدارسين لظاهرة الدولة في العالم العربي. هناك خمس عشرة دولة عضو في جامعة الدول العربية (من اجمالي ٢١ دولة) كان لها كيان سياسي يعود الى ما قبل الاستعمار، وهذه الدول - كما ورد في دراسة ايليا حريق «نشوء نظام الدولة في الوطن العربي» - ظهرت تاريخيا حصيلة لعوامل داخلية اصيلة واقليمية ليس لها علاقة بالوجود الاوروبي في منطقتنا، والاهم «ان معظم هذه الدول كانت تتمتع بشرعية سياسية نابعة من القيم الاساسية في المجتمع ومن حضارته الخاصة».

واذا كانت «الدولة» في احد تعريفاتها تعني «مركز سلطة قائمة في حيز جغرافي واضح يشمل جماعة من الناس في ظل ذلك السلطان لزمن طويل عبر اجيال عدة» فان مصر تعتبر اقدم دول العالم قاطبة، فمنذ وحد الملك مينا شمال مصر وجنوبها منذ ما يقرب من ستة الاف عام، ظلت مصر كيانا سياسيا متميزا ضمن الحدود الحالية تقريبا حتى عندما وقعت تحت سيطرة امبراطوريات اخرى.

وعمان تعود نشاتها الى عام ٧٥١ ميلادية حين قامت جماعة الخوارج الاسلامية باللجوء الى جنوب شرقي جزيرة العرب فاسسوا دولة خاصة بهم تستند الى دعواهم الفكرية. وظلت هذه الدولة مستمرة وكان لها نفوذ وقول ممتد من كينيا في افريقيا حتى الشاطئ الغربي لايران خاصة في عهد عائلة البوسعيد التي حكمت عمان منذ اواسط القرن الثامن عشر حتى الآن. وينطبق الامر نفسه على اليمن التي تاسست كدولة في عام ٩٠٠ ميلادية على يد يحيى بن الحسين المتحدر من سلالة الامام علي بن ابي طالب. وينطبق الامر نفسه على المغرب التي اصبحت مملكة متميزة منذ اقامها المرابطون في القرن الحادي عشر. والموحدون في القرن الثاني عشر، ومنذ عام ١٥١٠ ميلادية اصبحت السلالة السعدية تحكم المغرب، حتى الآن، ضمن حدود تقترب بشكل او آخر من حدود المغرب الحالية.

معنى ذلك ان القول «المطلق» بان الدولة العربية الحالية «مصطنعة» فيه قدر كبير من التجني على الحقيقة والتاريخ. صحيح ان بعض الدول تكونت، في اشكالها الحالية، نتيجة الاستعمار، الا انه يصعب القبول بذلك بالنسبة لباقي الدول العربية التي كانت كيانات متميزة ومستقلة او شبه مستقلة خلال فترة طويلة قبل الغزو الاستعماري. والواقع ان ما حدث لدينا من «تجزئة» لا يختلف كثيرا عن مناطق كثيرة في العالم سواء في شبه القارة الهندية او منطقة الهند الصينية او اميركا الجنوبية وبالطبع افريقيا. وعلى رغم ان الاستعمار لعب دورا في التقسيم والتجزئة ورسم الحدود، فانه لا يوجد ما يؤكد على ان التجربة لم تكن لتحدث لولا الاستعمار. فاوروبا ذاتها - مصدر الموجة الاستعمارية - مفتتة الى حد كبير ولا توجد دولة اوروبية واحدة - عدا روسيا - تماثل في الحجم الجزائر او السودان، كما ان اصغر الدول العربية حجما تزيد على تلك الاوروبية مثل لوكسمبورغ او ليختنشتين. والواقع ان العالم الآن يعرف اكثر من ستين دولة (اي حوالي ثلث دول العالم) عدد سكانها يقل عن مليون نسمة ولا تزيد مساحتها على عشرين الف كيلومتر مربع. التفتت والتجزئة، اذن، ظاهرتان عالميتان نجمتا اساسا عن الظاهرة القومية ورغبة مجموعات وشعوب في التميز عن غيرهم والانفصال عنهم وتكوين دولة مستقلة. وهذه مسالة سبقت الاستعمار وواكبته واستمرت بعده. والا بماذا نفسر ظهور جمهورية ارض الصومال في دولة كانت تطمح في تكوين دولة صومالية كبرى تشمل قطاعات من السكان في اثيوبيا وكينيا وجيبوتي؟! وبالطبع فان الانهيار الكبير في «الامبراطوريات» الكبرى المتعددة الاديان والاعراق في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا واثيوبيا يشير الى ان الظاهرة القومية لم تنته بعد، والحديث عن ان العالم ربما يشهد خمسة الاف دولة اذا ما ترك لكل «القوميات» الحق في تقرير المصير، قول ربما مبالغ فيه، ولكنه ايضا ليس بعيدا كثيرا عن الحقيقة.



المصدر: الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٤ يوليو ١٩٩٣

واذا كان الاستعمار قام بالفعل بعملية انتقاص من الاراضي العربية، كما حدث في فلسطين والمغرب (سبته ومليلة) وجزأ مناطق عربية كانت تمثل وحدة جغرافية وسياسية واحدة الى حد كبير كما كان الحال في منطقة الشام، فانه في احيان اخرى اضاف لاراضينا ووحّد اجزاء مبعثرة في دولة واحدة، فقد اضاف الموصل الى العراق، وجنوب السودان المتميز عرقيا ودينيا ولغويا الى السودان، كما لم يمانع في توحيد برقة وطرابلس وفزان في دولة واحدة، ولعبت الولايات المتحدة بالذات دورا جوهريا في معارضة مشاريع الدول الاستعمارية الاخرى لتقسيم ليبيا، ولم يكن الاستعمار والغرب يفعل ذلك من اجل سواد عيوننا - كما يقال - وانما كانت هناك دوافع ومصالح. ولكن ما يبقى ان العالم العربي كان يمكن ان يكون مفتتا اكثر مما هو عليه الآن، وربما تعدى عدد الدول العربية اربعين دولة لو ترك للتمايزات العرقية والجغرافية والدينية احيانا ان تقسم بلادا ودولا كما نشهده الآن في الصومال.

التجزئة، اذن، لم تكن حكرا على العرب، كما انها لم تكن كلها صنيعة الاستعمار، بل انها كانت نتاج ظروف تاريخية وجغرافية وتركيبات ديموغرافية لعب الاستعمار فيها دورا ولكنه لم يكن كل الادوار. ولا تبرر هذه التجزئة باي معنى التخلف الذي نعيشه مقارنة بدول سبقتنا بعد ان عاشت ظروفنا نفسها او اشد قسوة، كوريا، مثلا، عرفت الاستعمار الياباني في الوقت نفسه الذي عرفت فيه الدول العربية الاستعمار الغربي، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتطحنها الجيوش اليابانية والاميركية، وبعد الحرب قسمت الى دولتين ما لبثتا ان خاضتا حربا ضروسا حرثت فيه كوريا شمالا وجنوبا بالجيوش الاميركية والصينية. ومع استمرار تقسيم وتجزئة كوريا، ومع استمرار الاحتلال الاميركي لكوريا، ومع انفاق كوريا الجنوبية لواحدة من اكبر الموازنات الدفاعية في العالم، فان حجم صادراتها من الالكترونيات (٢٧ بليون دولار) يفوق كل الصادرات العربية غير البترولية، وبعد ان كان الناتج القومي الاجمالي المصري يماثل ذلك الكوري الجنوبي عام ١٩٦٥، فانه اصبح لا يتعدى ١٤ في المئة منه عام ١٩٩٠.

بعد الاستعمار والتجزئة تاتي اسرائيل في قائمة «الضحايا» العرب. ولا شك من ان انشاء دولة اسرائيل كان من اكبر الكوارث التي واجهتها الامة، اذ فصلت جناحي الامة وافترست الشعب الفلسطيني، واحتلت ارضا عربية، وولدت حالة من الاستنفار الدائم للموارد الدفاعية العربية بعيدا عن الساحة الاقتصادية. والاهم من ذلك كله انها مثلت ظاهرة استيطانية تختلف في جوهرها عن الظواهر الاستعمارية الاخرى، وان اتفقت في السطوة والاستغلال والعنف. وبالتاكيد فإن فرصة العالم العربي في التقدم، وربما الوحدة، كانت ستكون افضل بكثير لو لم تقم اسرائيل في قلبه.

ولكن ما كان متاحا لاهل العروبة لم يكن ليزيد على فرصة لا يعرف احد عما اذا كانوا سيحسنون استغلالها ام لا. فالواقع ان حجم الفرص الضائعة في الوطن العربي من الهول بحيث ان فرصة اخرى اضافية لا يوجد ما يؤكد انها ستمثل الخلاص. وعلى الاغلب فان زوال هذا الهم الكبير ربما لم يكن ليزيد على فرصة اخرى ضائعة مع اخوات لها، والا فكيف نفسر ان دولا بعيدة عن قلب الصراع العربي - الاسرائيلي، مثل دول المغرب العربي، لم تحرز تقدما مشهودا في عالم اليوم. ولعل دولة مثل الجزائر، التي توافرت لها مساحة تفوق حجم فرنسا، وموارد من الغاز والنفط والحديد كانت مرشحة لقفزة تنموية ضخمة، ولكنها مع مطلع التسعينات تصل الى طريق مسدود سياسيا واقتصاديا! وقد يقال انها فقدت مليون شهيد في حربها مع الاستعمار الفرنسي، واستنزفت مواردها خلال الفترة الاستعمارية. ولكن الم يحدث ذلك مع فيتنام التي فقدت ثلاثة ملايين نسمة في حربها ضد الاستعمار الاميركي وعملائه، وتركتها الحرب خرابا يبابا، وها هي الآن تحقق معدلات للتنمية اعلى بكثير من اي دولة عربية اخرى وهي بلا ثروة طبيعية كالجزائر وليست قريبة من الاسواق الاوروبية؟! واذا كانت اسرائيل سببا في التجزئة العربية فلماذا لم يتحد المغرب العربي على ما فيه من تجانس وصلات؟! ولماذا لم ينجح التقدميون العرب من انصار الحزب الواحد في العراق وسورية في الوحدة او في الاتفاق او حتى الالتقاء على مسار تاريخهم الطويل في الحكم، ولا يوجد دليل واحد على ان اسرائيل منعت ايا من ذلك من الحدوث؟! ويوم خلصت بعض النيات في ١٩٥٦ و١٩٧٣ توحد العرب للحظات قصيرة، انفرط العقد بعدها. وبينما كان لاسرائيل يد في الوحدة (باعتبارها العدو المشترك) فان الانفراط بعد ذلك كان لاسباب متعددة ومعقدة. لن يختلف احد على ان الشقاق حول استراتيجية التعامل مع اسرائيل كانت احد اسباب الفرقة العربية، ولكنها لم تكن السبب الوحيد، ولم ينجح احد ابدا في تبرير سر نجاح صهاينة لا يتعدى عددهم بضعة ملايين في هزيمة دول يتجاوز تعدادها عشرات الملايين، ولم ينجح احد ابدا في ان يقارن لنا الثمن الذي دفعته الامة في الحروب العربية - الاسرائيلية، مقارنة بالثمن المدفوع في الحروب العربية - العربية في اليمن والكويت وتندوف، وتلك مع دول الجوار في تشاد وايران.

وحتى لا يسيء احد الفهم فان الاستعمار والتجزئة واسرائيل كانت اسبابا لا جدال فيها وراء ما نحن فيه من هموم ومواجع واحيانا كوارث، ولكن الفكر العربي في ازمته استسلم لعقدة «الضحية» الى الدرجة التي جعلته يغفل ليس فقط تجارب الامم الاخرى في مواجهة هذه الظواهر وما هو اقسى منها، وانما ايضا الاعتراف باننا كنا دوما ضحايا انفسنا قبل كل شيء.

---

* كاتب وجامعي مصري.

السلاح والسلام في مشروع النظام العالمي الجديد

محمود عطا الله

عندما عقد مجلس الأمن عام 1991 قمته التاريخية التي اعلن فيها رسمياً انطلاق مشروع إقامة نظام عالمي جديد، كان في ذهن القادة الذين حضروها وقتذاك مجموعة من الاهداف يتصدرها السلام كحلم اساسي للبشرية.

وفي ظل ما تضمنه المشروع من بنود وما صاحبه من ظروف سياسية مواتية بدا السلام هدفاً سهل التحقيق، خاصة ان الجو العام للعلاقات بين الدول الكبرى كان يوحي بكثير من الترابط والتضامن وايضاً بالنوايا الحسنة.

كان الجو فعلاً مهيئاً للاقتراب من تحقيق هذا الهدف النبيل وهو إقرار السلام في العالم، وذلك لعدة أسباب ابرزها:

اولاً: تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار الخطر الشيوعي مما اعتبر مرحلة اخيرة من مشوار انهاء الحرب الباردة، لتبدأ بالتالي مسيرة نزع السلاح والتخلص التدريجي من ترسانات الأسلحة خاصة النووية منها.

ثانياً: تعاظم دور الأمم المتحدة، وبشكل محدد مجلس الأمن، كمنظمة دولية تصنع السلام وترعاه وتحل عبرها القضايا المتفجرة بأسلوب سلمي بعيد عن العنف واستخدام القوة.

ثالثاً: اتجاه عالمي واضح للتركيز على التنمية كاساس لحل المشاكل الاقتصادية ونشر الرخاء، من خلال القنوات الدولية للتنسيق والتكافل بين الشعوب.

وبدات الخطوات التنفيذية للمشروع حثيثة متثاقلة، إلا انها كانت ولفترة توحي بالاقتراب من مرحلة الانطلاق الأسرع والأعمق نحو تحقيق الهدف الأساسي وهو السلام.

ولكن فجاة برزت مجموعة من العقبات كشفت مدى بعد الخيال عن الواقع، وتوالى تحطم امواج السلام على صخور الأزمات والمشاكل التي تعددت وتعاظمت الى درجة تلاشت معها اثار الخطوات الأولى للمشروع.

وقائمة الأزمات التي فرملت مسيرة السلام في العالم مليئة ومتضخمة، بعضها حديث واغلبها قديم تفجر اخيراً بفعل التحولات ذاتها التي اعتبرت قواعد للبناء الجديد، ومنها - وعلى سبيل المثال - الحروب المشتعلة في يوغوسلافيا سابقاً وفي جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. فلا شك ان هذه الحروب هي نتاج مخلفات تاريخية كامنة ايقظتها وسمحت بها الظروف الجديدة، ومنها - وعلى سبيل المثال أيضاً - تفكك الامبراطورية السوفياتية وانهيار النظام الأساسي لهذه الامبراطورية.

ولعل القضية التي تحتاج لاعادة نظر لا تكمن في تلك الأزمات وفي تلك الحروب، لان لكل أزمة مهما تعقدت مجموعة من الحلول، ولكل حرب اكثر من وسيلة لوقفها واخمادها، والمهم هو اختيار الحل الأفضل والوسيلة الأسلم.

فالذي يحتاج الى اعادة نظر فعلاً هو مشروع النظام العالمي الجديد ذاته وبالتحديد العقبة الأولى التي سدت كل أبواب نفاذه الى الواقع.

فالمشروع، عندما اعد بداية، اغفل فيه الوضع الاقتصادي الدولي الذي كان يمر ببداية ازمة تصور كثيرون انها لن تبقى طويلاً، في ظل النظم الاقتصادية القوية للدول الكبرى ومتانة قواعده التي تفترض صعوبة العصف بها.

وكانت الآمال كلها معلقة بقوة النظام الاقتصادي الامريكي وقدرة اليابان والمانيا على مواجهة العواصف، وبتزايد احتمالات خروج الاقتصاد البريطاني من بحر الرمال المتحركة التي غاص فيها.

ولذلك تضمن المشروع خططاً طموحة لمواجهة المشاكل السياسية ولصنع السلام، وليس فقط لحمايته، باستخدام القوة احياناً تحت مظلة الأمم المتحدة.

كما بدات الدول الكبرى في تنفيذ الاجراءات الخاصة بخفض تسليحها في توازن مع حجم انخفاض الأخطار التي كانت تهددها قبل نهاية الحرب الباردة.

ورغم ذلك لم تتأخر أي دولة من هذه الدول في الاسهام بقواتها العسكرية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بصنع السلام وضمان حمايته.

ولكن تردي الوضع الاقتصادي الدولي لم يتوقف عند حدود، وبدلاً من الاتجاه هبوطاً نحو خط الأمان في طريقه الى الانتعاش والازدهار انطلق صعوداً الى الهاوية، ليطيح حتى اقتصاديات الدول الكبرى ويشكل لقادتها ازمات تكاد تهددهم بالسقوط.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٣

ومن هنا بدا التفكير جدياً في توسيع نطاق خفض النفقات العسكرية لتشمل اغلاق قواعد والغاء مشروعات حربية والتخلص من عناصر اساسية في تركيبات الجيوش. ففي الولايات المتحدة، اتخذ الرئيس الامريكي بيل كلينتون قراره الذي اثار جدلاً هائلاً باغلاق عدة قواعد امريكية بحرية وجوية، وفي بريطانيا قررت حكومة جون ميجر خفض عدد اسرابها الجوية من الطائرات القاذفة وأوقفت عدداً من القطع البحرية عن الخدمة.

وقد تكون كل هذه القرارات، في تحليل بسيط لها، تخدم مشروع السلام الكبير الذي يقوم على خفض التسلح والتخلص من الترسانات العسكرية الضخمة ولكنها، في التحليل الاعمق، تؤثر على القدرة الحربية للدول الكبرى التي يفترض انها مسؤولة عن صنع السلام ولو بالقوة ثم حمايته ولو بالقوة ايضاً.

وفي تحليل لأحد اساتذة جامعة اوكسفورد البريطانية المتخصصين في الامن والاستراتيجيات العسكرية، يقول ان انتفاء الخطر من تعرض دول الغرب الكبرى للتهديد السوفياتي لا يعني انتفاء مسؤوليتها عن حماية السلام العالمي مؤكداً، ان لا سلام دون سلاح يصنعه ويحميه.

فلا شك ان اندفاع الدول الكبرى الى خفض تسليحها، وبشكل خاص التقليدي، نتيجة لعنف الأزمة الاقتصادية الدولية سيؤثر على قدرتها على تنفيذ مشروع النظام العالمي الجديد ودعم دور الامم المتحدة كجهاز لصنع السلام وحمايته.

وثمة مثالان يؤيدان هذه النظرية، أولهما الحرب الدائرة في البوسنة والهرسك التي تقف دول الغرب الكبرى منها موقف المشاهد، ليس فقط لاسباب سياسية معروفة للجميع، ولكن ايضاً لأسباب عسكرية ابسطها عدم توفر الامكانيات للتدخل بشكل حاسم في حرب اشبه بحروب العصابات التي تتصاعد فيها دائماً احتمالات الخسائر البشرية.

اما المثال الثاني فهو واضح في الصومال، حيث تمارس قوات الامم المتحدة دورها لحماية السلام هناك ومحاولة التوصل الى حل سياسي للصراع الدموي المتفجر على اراضيه. وكانت تشارك بداية في هذا الدور القوات الامريكية بحجم كبير بدا يتقلص لتحل محلها قوات من إيطاليا وفرنسا، ثم من دول العالم الثالث، مما يوحي بان اي عمليات سلام مقبلة ستحتاج الى وقت طويل ونقاش أطول قبل التوصل الى قرار بشانها وبشان توزيع المسؤوليات والمهام لتنفيذها.

وانطلاقاً من هذه الدلائل يمكن ببساطة تحديد الخطر الحقيقي الذي يهدد مشروع السلام الكبير الذي يحمل اسم النظام العالمي الجديد، وهو الأزمة الاقتصادية الكبرى التي تحيق بالعالم وتهدد طموحاته وأحلامه.





المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٣

من قريب

النفاق العالمى الجديد!

البيان المائع الذى صدر عن الدول السبع الكبرى فى قمة طوكيو حول القضايا العالمية، يكشف الى اى مدى عجزت هذه الدول عن الوفاء بوعودها وقراراتها.. وكيف اصبح النظام العالمى الجديد نوعا من النفاق العالمى الجديد!

فيما يتعلق بالشرق الأوسط لم يخرج البيان عن اشارات عائمة إلى ان جهود السلام فى المنطقة قد وصلت الى مرحلة حرجة، مع مباركة - لا حاجة لها - لاستمرار بذل هذه الجهود.. ودعوة الى رفع المقاطعة العربية لاسرائيل.. وكأن هذه المقاطعة قد حالت بين اسرائيل وبين تحقيق اهدافها فى الأراضى المحتلة!!!

وكانت قمة الدول السبع الكبرى قد اتخذت فى العام الماضى موقفا حازما من البوسنة، وهددت بالتدخل العسكرى إذا لم تتوقف قوات الصرب عن عدوانها على اراضى البوسنة. ولكن قمة طوكيو فى هذه المرة ابتلعت كل تهديداتها، واكتفت باعلان عدم اعترافها بالشروط التى فرضتها القوات المعتدية من الصرب والكروات على مسلمى البوسنة. ثم اكتفت بالاشارة الى استمرار فرض العقوبات الاقتصادية دون تلويح باية خطوات اخرى اذا لم تنفذ قرارات الأمم المتحدة، كما يحدث مع العراق وليبيا على سبيل المثال.

وقالت بعض التقارير إن مداولات الزعماء السبعة عطلت صدور البيان ساعة او بعض ساعة بسبب رغبة الرئيس الفرنسى ميتران فى ان يتخذ المؤتمر موقفا اكثر صلابة فى قضية البوسنة!

ولكن اى صلابة إذا كانت فرنسا وبريطانيا بالذات هما اكثر الدول مساندة للصرب. وقد لعبت الدولتان دورا بالغ اللؤم والخسة فى خداع العالم، وتصفية قضية مسلمى البوسنة تدريجيا، والوقوف فى وجه اى محاولة لتمكينهم من الدفاع عن انفسهم، وارغامهم على القبول بما يمليه الصرب والكروات عليهم.

وقبل ايام شنت «لوموند» الفرنسية هجوما عنيفا على دولة عربية كبرى من دول النفط الغنية، دفاعا عما تسميه حقوق الانسان.. وبعد ٢٤ ساعة كان وزيرا الخارجية والدفاع الفرنسيان يقومان بزيارة لهذه الدولة العربية بهدف الحصول على عقود لبيع السلاح، وتسويق الدبابات الفرنسية التى لا تجد لها سوقا رائجة فى العالم العربى.. ولم يكن موقف الصحيفة الفرنسية غير نوع من الابتزاز والتخويف والنفاق!

وفى نفس الوقت رفض وزير الخارجية الفرنسى الاستجابة لطلب الدول الاسلامية برفع حظر السلاح عن البوسنة، وهو طلب عادل لا مفر من قبوله، مادامت اوروبا عاجزة عن تنفيذ قراراتها.

ولكن يبدو ان اسلوب المماطلة والخداع والكيل بمكيالين قد اصبح اسلوبا عالميا فى حل القضايا والمشكلات الدولية. وساذج من يصدق شيئا عن الشرعية الدولية وحقوق الانسان!

سلامة أحمد سلامة



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٣

نحو وعى سياسى

كرادتش..هو رأس النظام العالمى الجديد

فى العالم الإسلامى ٤٧ دولة مسلمة ولها ٤٧ رئيس دولة مسلم .وعندما بدات منبحة دولة مسلمة توشك على الولادة فى اوروبا توقعت ان يذهب للقتال عن مولودهم الجديد هذا ٤٧ رئيسا .ولم يذهب حتى واحد فقط .وحتى عندما ذهب ميتران فى حركة استعراضية ليصور فرنسا مدافعة عن الإخاء والحرية والمساواة .وهى شعاراتها توقعت ان يذهب حاكم مسلم واحد ولو من باب الاستعراض والتسابق على الظهور .ولكن هذا ايضا لم يحدث .

وعندما كانت تؤرقنى ماساة البوسنة هذه ليالى طوالا كنت لتوقع ان ينتحر من الكمد والغيظ والعجزالسياسى السبعة والاربعون رئيسا.ولكن لم ينتحر واحد منهم ،الذى انتحرهو جمال حمدان .واذا صح ان جمال حمدان مات منتحرا فلاشك ان الدافع الوحيد لانتحاره ليس إلا مصيبة الانسانية كلها والشعور بالانسان فى البوسنة .

ولما لم يحارب احدهم ولاذهب إلى البوسنة أحدهم ولامات منتحرا احدهم توقعت ان يرفعوا لشعوبهم خطابا من جملة واحدة تقول «مادمنا عجزة فلابحل لناسمع ولاطاعة عندكم»ولكن هذا ايضا لم يحدث بل ازدادسعار الحملة عن الشرعية وتوكيد الشرعية والدفاع عن الشرعية ،ولكن حذارمن شرعية الله !!»

لاشك ان النظام العالمى الجديد هو كرانتش هذا .واول من يعترف بجلوسه على عرش العالم هم بطرس غالى وفانس واوين .ولك ان تتخيل لوان هؤلاء الفرسان الثلاثة كانوا يتفاوضون بين العرب او المسلمين كيف كان العرب ينحرون امامهم النبائح من صفوة المفكرين بدعوى انهم ارهابيون يهددون السلام .وكيف كانوا يقدمون لهم التنازلات قبل ان يطلبوها حتى ليعجب بطرس غالى اوفانس او اوين نفس العجب الذى الم بكسنجرمع السادات عندما تساءل كسنجر بينه وبين نفسه :هل هذا الرجل مجنون ويقدم تنازلات بدون ثمن ودون ان اطلب ؟؟!

ياكرانتش : تعال ابحث بيننا عن عائلة صربية فى كل بلد اسلامى ولابد انك واجدها ولابد ان تخلصها وتحررها وتضمها الى صربيا الكبرى .وستجد من يدافع عن شرعيتك ويقول لك يامرحبا يامرحبا انت ابن عمنا .

د / فهمى الشناوى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ يونيو ١٩٩٢

حوار استراتيجي

مصادر القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة

تغير طبيعة القوة في النظام الدولي يعد واحداً من اكبر الموضوعات التي تثير جدلا واسعا بين دارسي العلاقات الدولية. فالنظام الدولي القديم كان يعتمد على فكرة القوة المسلحة باعتبارها العنصر الحاسم للقوة. وكانت فكرة الحرب والقدرة على الحرب والتعبئة من مؤشرات القوة والمتانة في النظام الدولي. الأن يقال إن لدينا قوة عسكرية وأخرى اقتصادية وثالثة اتصالية وقوة أخلاقية.. هناك نظرية يتبناها البعض ومنهم اللواء الدكتور زكريا حسين الخبير العسكري بالمركز ترى أنه طالما لم تكن هناك قوة عسكرية فهذه القوى ناقصة.

بهذه الملاحظات طرح الدكتور جهاد عودة رئيس المركز في اجتماع فريق الدراسات الاستراتيجية بالمركز. وواصل عرض فكرته مشيرا إلى الفرق بين القوة وسبب القوة. وأشار إلى أنه لا خلاف على أن الاقتصاد يحرك القوة العسكرية ولكن هذا امر يختلف عن القوة الاقتصادية. كما تختلف القوة الاقتصادية أيضا عن القول بأن الاقتصاد احد قوى الدولة كما هو الحال في العقائد الاستراتيجية الشرقية والعقيدة الاستراتيجية المصرية.

هذا الكلام صحيح كذلك بالنسبة للعلم كقوة. وبالنسبة للعلم كسبب من أسباب القوة.

وفي رايه أنه في النظام الدولي الراهن فإن مصادر القوة لم تعد مترابطة اي ان وجود مصدر من مصادر القوة لا يعني امتلاك الدولة بالضرورة للمصادر الأخرى. مثلا هناك دولة قوية اقتصاديا كاليابان لكنها ليست قوية من الناحية العلمية ذلك أن العلم يعرف بانه القدرة على الابداع. وبهذا المعنى يكون العلم من القوى التي مازالت محتكرة في امريكا وفرنسا.

كما يشير النظام الدولي إلى أن بناء القوة في دولة ما قد يؤدي إلى فقدان قوى أخرى، مثلا المانيا النازية فقدت أعداداً كبيرة من علمائها بالهجرة نتيجة للتركيز على القوة العسكرية.

وفي رايه أيضاً أن القوة في النظام الدولي تحسب على أساس القدرة على خلق مفاهيم جديدة وليس على أساس القدرة علي تقديم تطبيقات جديدة.. ويصل من استعراض الافكار المختلفة في الموضوع إلى ان أحد الملامح المميزة لمصادر القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة هو عدم الاتساق بين مصادر القوة. فتنمية قوة ما لا تؤدي بالضرورة إلى تنمية قوى أخرى. والفكرة هنا أن القوى أصبحت مختلفة. فهناك دول قوية عسكريا ولكن ليس بالضرورة أن تكون قوية في المجالات الاخرى. هذا هو التغير الحاسم في القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة.

الأمر الثاني الجديد في القوة هو أن مفهوم القوة أصبح يتضمن الية للتناقص وهذا الأمر مصدر فكرة عدم مناسبة أو ملاءمة القوة لأحداث الواقع. وأخيرا لم تعد القوة كما كانت من قبل، هي معيار الأمن فمن لديه القوة لا يستطيع بالضرورة أن يفعل ما يريد.

وفي الحوار أشار اللواء الدكتور زكريا حسين أحمد إلى ضرورة أن يكون هناك اتساق في تنمية مصادر القوى المختلفة للدولة فلا يجب أن يكون نمو القوة العسكرية على حساب قوى الدولة الأخرى، لاسيما القوة الاقتصادية..

كما أشار الاستاذ منير عبد الملك خبير الموارد الاستراتيجية بالمركز إلى ضرورة العلم والاهتمام بالعلم وتنمية قوة الدولة العلمية.. وأن العلم يمكن أن يكون أساساً لعلاقات طيبة للدول وسبباً للعلاقات الحسنة بينها وأكد على ضرورة أن يكون هناك اتساق بين قوى الدولة. وانتهى النقاش حول مصادر القوة في النظام الدولي الراهن إلى تقرير ما يلي:

١ ـ انه أصبح هناك عدم اتساق بين مصادر القوى المختلفة فيمكن أن تكون هناك دول قوية عسكرية لكنها ضعيفة اقتصادية وإن عدم الاتساق هذا يخلق حالة الفوضى في الاوضاع الدولية وفي العلاقات الدولية الراهنة..

٢ ـ أن القوة تتجه إلى التناقص وليس إلى التعاظم كما كان الأمر من قبل

٣ ـ أن القوة لم تعد معياراً للأمن.

٤ ـ بروز جوانب أخرى أو مصادر أخرى للقوة في الوقت الراهن فالجوانب الاخلاقية مثل حقوق الانسان والديمقراطية اصبحت من معايير القوة المهمة في النظام الدولي الراهن.



كلمة اليوم

قنبلة موقوتة تهدد النظام العالمى !

اية تسوية بحلول بعض اساطين المجتمع الدولى او زعماء النظام العالمى الجديد المزعوم لحل ازمة جمهورية البوسنة والهرسك تقوم على اساس تقسيم هذا البلد الصغير على اساس عرقى سوف تكون بمثابة قنبلة زمنية تهدد بنسف النظام الدولى واعلان حقوق الانسان فى اى وقت . لانها سوف تكون سابقة خطيرة . يمكن ان تغرى بعض ضعاف النفوس على انتهاك القوانين والمواثيق الدولية فى اى مكان من العالم . وفقا لما تمليه اهواؤهم او مصالحهم . وهم امنون من اى عقاب او حساب .. بل انهم على العكس من ذلك سوف يحققون فى النهاية ما كانوا يسعون اليه من اهداف !

لقد حرص واضعو ميثاق الامم المتحدة . ومختلف القوانين التى تحكم العلاقات بين دول المجتمع الدولى على النص صراحة على التاكيد على الا يحصل اى معتد على اى مكافاة على عدوانه . وعدم الاعتراف بضم اية اراض يحصل عليها باستخدام القوة .. فاين ذهبت تلك القوانين . التى ظلت محترمة منذ قيام الامم المتحدة فى ١٩٤٥ . وكان لها الفضل فى حماية دول عديدة من عدوان الطامعين

ان الساسة الذين يعتقدون ان تقسيم الدولة المعتدى عليها لارضاء المعتدى وتحقيق هدفه . لا يرون الى ابعد من انوفهم . ولا يدركون العواقب التى يمكن ان تترتب على مثل هذه المهادنة مع المعتدين . وكيف انها يمكن ان تغريهم على محاولة الحصول على المزيد بنفس الطريقة . ان لم يكن اليوم فغدا .. وعندئذ سوف يتحول العالم المتحضر الى غابة القوة فيها هى اللغة الوحيدة المسموعة !

ولقد جاء البيان السياسى لمؤتمر قمة الدول الصناعية السبع الكبرى فى طوكيو ليكرر نفس التحذيرات الجوفاء التى ترددها الدول التى تتحمل المسئولية الرئيسية فى المحافظة على سلام العالم وامن دوله . ونسى زعماء هذه الدول ان ما ورد فى بيانهم . هو نفس الاقوال التى يرددونها منذ بدات ماساة شعب البوسنة منذ خمسة عشر شهرا . وانها لن يكون لها اى اثر اذا لم تقترن بافعال حاسمة هى وحدها القادرة على وضع نهاية للعدوان



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٢

مبدأ التكافؤ على صعيد النظام الدولي

الدكتور مصطفى البارودي

النظام الدولي الذي بدا عقب الحرب العالمية الاولى، اعتبارا من عام 1919، فعاش عشرين عاما من القلق والخفق، حيث لم يستطع - بوجه خاص - ان يحول دون قيام الحرب العالمية الثانية، قد اتخذ منذ منتصف الاربعينات، مع مولد «منظمة الامم المتحدة» بديلا عن «عصبة الامم»، صورة جديدة، فيها من الايجابيات كثير، لكن افتقاد مبدا التكافؤ من جهة، وهبوب نيران حروب ساخنة، ثم رياح حرب باردة من جهة اخرى، حتى نهاية الثمانينات، كل ذلك شكل سلبيات اعاقت استقرار المجتمع الدولي على حال من السلام العالمي، فقد تزعزع الامن الدولي في اكثر من مكان، حتى اذنت ارادة الله، ان يهل نظام دولي جديد، مع بداية التسعينات! فما يستوي من ثم على سوقه، بصورة من التمكن والثبات، الا اذا امكن القضاء شيئا فشيئا على جميع مقومات التفاوت على صعيد التعامل الدولي، ليحل محله مبدا التكافؤ، الذي هو قوام الانظمة العادلة، لدى الدول المتنورة، فخليق بالنظام الدولي الجديد، الذي يقتبس قواعده عنها، منذ الاصل ثم يظل هذا دابه، ان يتبنى قبل حلول القرن الحادي والعشرين، ما يكفل الشعور لدى الدول كبيرها وصغيرها، بان لها كلمة مسموعة في الاجهزة ذات المقدرة، وبخاصة لدى راسها مجلس الامن، وانه لم يعد ثمة اي مجال للقول: ان الحجة البالغة تكون لصاحب القوة وحده!. فان اقوى الدول يجب ان تضع قدرتها الكبرى في خدمة الحق الدولي، والاجهزة الناطقة به، والمطبقة لمفاعيله، فلا تجد ضيرا في ان تاتمر بما تراه هذه الاجهزة، بدلا من ان تفرض الامر عليها!

ولعل ابرز مثال على مبدا التكافؤ، في التعامل على الصعيد الاتحادي الوطني، يتجلى في اجتماع بضع وعشرين دويلة، اسم كل منها «كانتون» او «نصف كانتون»، في شكل من الاتحاد يتخذ تسمية ووصفا «كونفيديرالين»، اي صورة «اجتماع دولي» بسيط بينما يقدم الوطن السويسري في الحقيقة صورة من ابرز صور «الدول الاتحادية»! وان من مظاهر تطبيق ذلك المبدا في سويسرا ان رئاسة الدولة، تكون بالتناوب، سنة فسنة، لكل من اعضاء المجلس الاتحادي الذي هو اعلى السلطات السويسرية، وقد يكون «الكانتون» الذي ينتمي اليه الرئيس من اصغر «الكانتونات» وربما «نصف كانتون» ايضا!.. ولئن كان هذا مطبقا في ادارة اعمال مجلس الامن الدولي، فان «حق النقض» في يد الدول الخمس الكبرى، هو الذي ينفي «مبدا التكافؤ» من اصله! وليس في سويسرا صورة سلبية كهذه، وقد قبلت اكبر «الكانتونات» المساواة في المكانة والشان مع اخواتها! ومن هنا فان «الوطن السويسري» والمواطنة فيه، خير انموذج يمكن النظر اليه، لدى تحويل «منظمة الامم المتحدة»، مع النظام الدولي الجديد، من «كونفيديرالية»، يتمثل فيها اجتماع دولي بسيط الى صورة دولة اتحادية، تضم دولا متفاوتة في الحجم وعدد السكان، لكنها تاخت على حسن التعامل بما يشبه التساوي في تسيير شؤون الاتحاد، فلا فضل لاحد على احد، الا بمقدار ما تبقى المواطنة على صفائها، وما دام مبدا التكافؤ قائما ايضا فيما بين المواطنين انفسهم، اولا لدى مجتمعاتهم، ثم في الوطن كله!، فلم يشكل اختلاف القوميات واللغات اي عائق في هذا السبيل، بل يتوائم الجميع على صعيد الولاء للوطن!.

وجدير بالذكر هنا ان «الكانتونات» لم تفقد كيانها، في تلك الدولة الاتحادية، بل ان كل «كانتون» قد كفل بدوره كيانا اداريا مرموقا للبلديات، اي لاصغر صورة للعمل العام، وقد تكفلت هذه البلديات، بالنهوض باعباء تعين على اطراد المسيرة الاتحادية، وابسط مثال في ذلك: الضريبة المالية المجتمعة، تجبيها البلدية - صغرت ام كبرت - من سكانها، فتاخذ حصتها منها، وتعطي حصة للكانتون، وحصة للمالية الاتحادية، وفق ترتيب دقيق ناجع، حيث ان البلدية هي الاعلم بحال المواطنين وشركاتهم وشتى نشاطاتهم زرافات ووحدانا، فهي الاقدر على القيام بالمهمة المالية، وهي اصعب المهام، دونما تدخل من السلطة الاتحادية المركزية، الا في حدود السهر على مراعاة مبدا التكافؤ، لدى كل تجمع سكني، سواء اكان في الشؤون المالية، ام في التصرفات الادارية، حيث القضاء المحلي، ثم القضاء الاتحادي (وبخاصة فيما يشبه اختصاصات مجلس الدولة، في البلاد التي نشطت فيها محاكم ادارية يراسها جميعا ما يشبه «ديوان المظالم») كل منهما يرعى حقوق المواطن من عبث الادارة، فضلا عن فضح السلبيات



السياسية اذا ما ذرت قرنها!

ولئن كان هذا المثال السويسري، لاجتماع قوميات ثلاث، صورة جيدة يمكن التبصر بها والتطلع الى محاكاتها، على صعيد النظام الدولي الجديد، في صياغة معدلة لاحكام ميثاق الامم المتحدة، عند نشدان تطوير هذه المنظمة العالمية نحو الاجدى والاعدل، فان المثال نفسه يصلح من اجل وضع حد لنزاعات وصراعات وحروب في مناطق شتى من عالمنا، ولا سيما حيث تحترب وتصطرع وتتنازع قوميات بعضها ضد بعض، على حين لا يصعب، عندما تصفو النيات، ان يشملها وئام يلم شمها من جديد، مع حفاظ كل منها على «اصولها» في هذا الوئام.

وهنا تمثل في الذاكرة، حوارات شخصية جرت في المغرب، حيث تنعم الجالية اليهودية بحق المواطنة في المملكة المغربية، على حد سواء مع سائر المغاربة! وذلك الذي يخطر على البال الآن، هو ما كان يخشى اليهود المغاربة من عقابيله، لما هبت رياح حرب عام 1967، ومن قبل ان ينلع نارها.. فقد كان ثمة من يتساءل: (اليس ممكنا ان يبقى اسم فلسطين قائما، كعنوان اعلى واسمى، ينضم تحته عدد من «المحافظات»، بما يشبه «الكانتونات» السويسرية، فيكون ثمة اجتماع لقوميتين، الاولى تبرز في «الكانتونات العربية»، والثانية في «الكانتونات العبرية»، ثم تدار شؤون دولة فلسطين الكبرى، بيد مجلس اتحادي، يحترم كيان المحافظات جميعا، فيجري التعامل بما يرعى مبدا التكافؤ فيما بينها)؟!

هنالك تخوف واحد من المحاورين، من تعاظم عدد العرب، الذين قد يبلغ عددهم من تكاثر نسلهم، اضعاف عدد اليهود، فتكون «المحافظات العربية»، هي الاكثر سكانا، وتكون الحصيلة العامة بالتالي، ان العرب هم اضعاف اليهود، ومن ثم يوجس ذلك المحاور خشية من مثل هذه الحال!

ولقد كان الجواب هينا لينا: «ان الكانتونات الالمانية السويسرية هي الاكثر عددا، وسكانها يتكاثرون ايضا، وتبقى الكانتونات الفرنسية، ثم الايطالية، هي الاقلية في سويسرا! فهل كان هذا سببا في تزعزع الدولة الاتحادية السويسرية»؟! ولا حاجة الى القول: انه عند مثل هذا الجواب، يبهت الذي لا ينشد من الحوار الا المغالطة! ولا ادل على ذلك، مما انتهى اليه الحوار» في شان زيارة الليبيين الى القدس ـ الذي نشرته جريدتنا العربية الدولية «الشرق الاوسط» يوم 1993/6/30.

• يشير الكاتب إلى مقال الزميل قصي صالح الدرويش: «مواجهة حوارية مع يهودي يدعو للحوار» الذي تضمن حواراً جرى بعد لقاء مصادفة مع رئيس الجالية اليهودية الليبية في ايطاليا رافائيل فلاح.



المصدر : نصف الدنيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٢

السياسة x برشامة

أمريكا .. ومنطق القوة

السؤال الذى يتردد فى اذهاننا هذه الايام ونحن نتابع تطورات الاحداث فى العالم : هو اين هو النظام العالمى الجديد او حتى بداية ملامحه ؟

هذا التعبير الذى خرج به علينا جورج بوش فى بداية التسعينات وهو يحضر لعملية ضرب العراق بعد ان اجتاح صدام حسين الكويت .

وقتها اعلن بوش وهو يعمل على تجميع الراى العام العالمى والدولى ان ما علينا ان نحمى النظام العالمى الجديد من القرصنة واعلن ان هذا النظام فى مفهومه ـ بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ـ الأمن والأمان والاستقرار واحترام حقوق الانسان الى اخر هذه المسميات التى تظهر عند اللزوم وتختفى عند اللزوم .

وفرح العالم بهذا التوجه الجديد ، وشعر انه قد جاء الوقت الذى يعيش فى سلام بعيدا عن الاستقطاب والعدوان والحرب الباردة .

وحتى الآن لم يحدث شىء مما اعلنه بوش عندما كان رئيسا للولايات المتحدة الامريكية ، وبدا العالم يعيش عصر القوة والأمر الواقع ونزاع القوميات والتصفية العرقية .

واخذت واشنطن تتحرك باعتبارها القوة الوحيدة فى العالم ، تستعملها وقتما تشاء ، وبثقلها تفسر ميثاق الامم المتحدة كما تشاء فهى تستعمل الفصل السابع منه ـ والذى يبيح استخدام القوة ـ إذا خرج بلد عن الخط حسب تقديرها مثل العراق وليبيا ، وتتغاضى عنه وقتما تشاء كما هو حادث بالنسبة لاسرائيل ومذبحة البوسنة والهرسك .

الأمر الذى خلق بؤرا للتوتر فى اماكن عديدة من العالم بعكس ما كان يامل فيه المحبون للسلام .

ان ما اقدمت عليه واشنطن من ضرب بغداد بصواريخها العديدة بهذه الحجة التى لم تدخل عقل انسان وهو انه كانت هناك مؤامرة لاغتيال بوش عند زيارته للكويت حتى قبل ان تصدر المحكمة حكمها فى القضية ، وبعيدا عن اى محاولة لتكتيل الدول كما فعلت سابقا وبحجة الدفاع الشرعى عن النفس امر يرفضه ايضا اى عاقل . وكما قال معلق فى راديو لندن : إن هذا معناه ان تضرب كل الدول ، كل الدول بسبب محاولات اغتيال الزعماء .

ولئن كان كلينتون ـ الذى اعترف مؤخرا بضعفه وعدم خبرته فى مجال السياسة الخارجية ـ قد نجح فى شىء ، فإنه نجح فى الابقاء على حالة



المصدر : نصف الدنيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٢

التوتر والخوف التى سادت منطقة الخليج بين الدول العربية والعراق وايران والعكس وهو الجو الذى يساعد على خلق مزيد من العنف والتوتر .

هذا العنف والتوتر الذى يزداد فى المنطقة بسبب تصرفات كلينتون فى الصومال وهى التصرفات الهوجاء الخرقاء التى لا يربطها اى تكتيك او استراتيجية .

وبسبب موقف واشنطن من قضية النزاع العربى الاسرائيلى ، وهى التى اعلنت فى عهد كلينتون انها سوف تخرج عن موقفها الوسيط لكى تصبح شريكا كاملا على غرار موقف امريكا فى عملية السلام المصرية الاسرائيلية .. ولكنها حتى الآن وبموقفها « الحيادى » ظاهريا والمؤيد لاسرائيل فعلا ، وواقعا قد وضعت مفاوضات السلام فى طريق مسدود ، فهى قد خرجت بهذا الموقف حتى عن خطاب الضمانات التى اصدرته الادارة الامريكية وقت بدء محادثات مدريد .

وواضح ان امريكا تبحث عن مصلحتها قبل اى شىء وقبل اى نظام عالمى قد يظهر خلاله منافسون لها فى القوة وفى المصلحة ولا تعود هى الاوحد .

إنجى رشدى



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤية بيكر المستقبلية

● دعوة وزير الخارجية الامريكي السابق، جيمس بيكر، الى مبادرة امريكية قيادية في اطار مسؤولية جماعية للدول القادرة على تثبيت استقرار العالم وامنه، قد تكون البداية الحقيقية لنظام عالمي جديد

«رغم ان الامم المتحدة ازدادت نفوذا مع انتهاء الحرب الباردة فانها تظل مع ذلك منبراً لصياغة قرار القاسم المشترك في حده الادنى ما لم تتول الولايات المتحدة المبادرة في بلورة النقاش وفرض التحرك».

الملاحظة لوزير الخارجية الامريكي السابق، جيمس بيكر وهي ملاحظة يسوقها في عداد تاكيده (في مقالة نشرتها «الشرق الأوسط» امس على هذه الصفحة) ان للولايات المتحدة دوراً قيادياً يفرضه الواقع الجغرافي ـ السياسي لعالم ما بعد الحرب الباردة.

وفي هذا السياق يعرض بيكر لجملة ازمات دولية كان للقيادة الامريكية الدور الرئيسي في بلورة موقف واضح منها، ويقارن بين النجاح الامريكي في تحقيق تحالف واسع في عملية «عاصفة الصحراء» وبين العجز الاوروبي في مواجهة ازمة البوسنة ليستنتج بأن «القيادة الامريكية للامور هي وحدها الكفيلة بتوحيد اوروبا حيال هذه الأزمة».

غير ان بيكر يستدرك بان هذا لا يعني ان تصبح الولايات المتحدة «شرطي العالم»، بل ان تكون مستعدة «للتحرك مع الآخرين». قد يكون هذا الاستنتاج بيت القصيد في بلورة نظام عالمي جديد تكون فيه الولايات المتحدة الدولة الاولى بين دول متساوية في المسؤولية، فلا تتفرد بالقرار الدولي ولا تترك القرار الدولي دون الية تنفيذ جادة بتحميل مسؤوليته للامم المتحدة فحسب.

ميزة بيكر التي يتفق اصدقاؤه ومعارضوه عليها انه يتمتع برؤية مستقبلية لدور الولايات المتحدة في العالم. وفي تاكيده اهمية هذا الدور لا يغفل بيكر عن دور الآخرين، وخصوصاً دور الدول القادرة على المساهمة في تثبيت استقرار العالم وأمنه في اطار جماعي مثل منظمة حلف الاطلسي او مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي.

وفي هذا السياق يدعو بيكر «لتوسيع افاق» جهود الولايات المتحدة كي تتجاوز اطار السبعة الكبار، ولكن مع التاكيد بان «التحرك المتعدد الاقطاب وتقاسم الاعباء انما يتوقف على وجود دور قيادي راسخ للولايات المتحدة».

قناعة جيمس بيكر بأن المبادرة القيادية للولايات المتحدة يجب ان لا تلغي المسؤولية الجماعية للاسرة الدولية في صياغة القرار الدولي، قد تكون البداية الحقيقية لنظام عالمي جديد كاد ان يبصر النور لولا تغيير الادارة الامريكية في الانتخابات الرئاسية الاخيرة. الا ان العودة الى هذا المفهوم للدور القيادي الامريكي قد تكون مطلوبة اليوم اكثر من اي وقت مضى.

وليد أبي مرشد



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

الجمهورية تقول :

الكيل بمكيالين..!!

يأتى الهجوم الجديد الذى شنته أمس الطائرات الامريكية على الصومال ـ تحت مظلة الامم المتحدة ـ والذى راح ضحيته عشرات الصوماليين ليعيد الشك مرة اخرى حول مصداقية المنظمة الدولية ، وتعمدها الكيل بمكيالين في مناطق التوتر العالمية .

فمنذ بدات القوات الدولية بقيادة الولايات المتحدة عملياتها فى الصومال بحجة مقتل عدد من افراد القوات الدولية ، ثم ضربها العراق بحجة اتهام العراقيين بتدبير مؤامرة ضد بوش ، وبعد ان سقط العديد من المدنيين فى البلدين ضحايا لهذه العمليات .. نقول منذ حدث ذلك والرأى العام العربى والاسلامى وفى بقية الدول النامية يتساءل عن مغزى التغاضى عن المذابح والاعتداءات اليومية ضد شعوب البوسنة وفلسطين ولبنان ، وتعمد الضرب تحت اى حجة فى الصومال وفى العراق ..

الواضح مما يحدث فى ظل ما يسمى بالنظام العالمى الجديد ان هذا الكيل بمكيالين لايخدم قضية السلام الدولى ، ولا يقضى على التطرف ، ولكنه بالعكس يشجع على المزيد من الحروب ، ومن ضياع حق الشعوب فى التنمية ..

ويظل السؤال قائما : هل يتعمد هذا « النظام العالمى » خلق التوترات ابقاء على مصالح صناعة وتجارة السلاح بدلا من توجيه هذه الموارد لصالح الشعوب ؟



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ / ٧ / ١٩٩٢

حقوق الإنسان سلاح جديد للنظام العالمى؟!

دعنا نراجع أوراق ذلك المؤتمر العالمى لحقوق الانسان التابع للأمم المتحدة الذى انعقد مؤخرا فى فيينا وحضره ممثلو حكومات مائة وثمانين دولة.. واعداد كبيرة من الجمعيات «الاهلية» التى تدافع عن حقوق الانسان بدءا من منظمة العفو الدولية الشهيرة إلى جماعة المراقبة.. بالشرق الأوسط.

لنراجع تلك الاوراق لنستخلص بعض ما كشفت عنه اجتماعات هذا المؤتمر.. ولنرى هل هناك اهتمام جدى فى النظام العالمى الجديد بحقوق الانسان فعلا.. أم أن تلك الحقوق مجرد شعار جديد يستتر وراءه ذلك النظام لتحقيق اهدافه فى الهيمنة أو الانفراد بتحديد مسار العالم وتطوره وخريطته؟

لقد كانت هناك فى عصر الحرب الباردة قوتان متحالفتان ضد حقوق الانسان او بالاحرى مجرد اثارة القضية فى مؤتمرات دولية أو حتى على نطاق الاعلام والاتصالات بين الدول والجماعات.

القوة الأولى كانت مجموعة الدول الاشتراكية قبل تفككها..

القوة الثانية التى تعادي أى نشاط عالمى لحماية حقوق الانسان هى دول العالم الثالث فى معظمها.. وذلك لسببين فى الحقيقة:-

السبب الاول أن هذه الدول تنتهك حقوق الإنسان يوميا وبجميع الصور المتصورة وغير المتصورة حتى أن بعضها تفوق على بعض الأساليب الفاشية.. ويكفى مثلا ان كتابا عن «امبراطورية الخوف» ظهر عن العراق سجل الكاتب فيه كيف أن العشرات من خصوم نظام صدام حسين يلقى بهم فى أحواض مليئة بحامض الكبريتيك ليذوبوا فيها.

السبب الثانى عبر عنه وزير خارجية تايلاند «براسونج» حيث قال إن الدول الصناعية الكبرى وهى تتحدث عن انتهاك حقوق الانسان فى العالم الثالث تتناول الموضوع بطريقة مثالية ومدعية العصمة وليست فى حاجة إلى تعلم اى شيء من معسكر الضعفاء!

وربما هناك سبب اخر.. هو أن الدول المتقدمة التى تعطى نفسها صفة الأمين على حقوق الانسان على النطاق العالمى.. تكيل بمكيالين كالعادة بالنسبة لتلك الحقوق.. فهى قد تهاجم بلدا لانه ينتهكها بينما تغض الطرف عن بلد آخر ينتهكها بطريقة أشد سفورا..

وفى بداية شهر ابريل الماضى عقد فى بانكوك اجتماع ضم تسعا واربعين حكومة اسيوية وباسيفيك ووقعت بيانا تلفت النظر إلى أن المجتمع الدولى يستغل مسألة حقوق الانسان كوسيلة ضغط سياسية.

وقد أخذ المبادرة فى تنظيم ذلك المؤتمر الصين وكوبا وإيران وباكستان وماليزيا واندونيسيا وسنغافورة والمكسيك وكولومبيا.

وعلق رئيس وزراء ماليزيا فى سعادة بعد توقيع ذلك البيان «انه لم تعد لدينا نحن الاسيويين الشرقيين مركبات نقص إذ انه لا سلطان لاحد علينا وسوف يكون هناك طريق طبيعى للديمقراطية»!

وهى وجهة نظر مخالفة تماما لوجهة النظر التى بدأت تظهر وتنتشر فى العالم بعد حرب الخليج وهى أنه يجوز للمجتمع الدولى ان يكافح بشكل ما النظم التى تحرم الناس من حقوقها..


المصدر : العالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٣



■ عبدالستار الطويلة ■

ولعل قـرار مجلس الامن الاخير بشأن ضرورة إعادة رئيس تاهيتي الذى خلعه العسكريون هو نموذج لهذا..

على ان نقطة الضعف الحقيقية بالنسبة للدول النامية هى تقارير الجمعيات الأهلية المختلفة عن حقوق الانسان..

فمثلا قدمت منظمة العفو الدولية تقريرا مؤخرا عن ضحايا التعذيب وسوء المعاملة البشع من جانب بعض الحكومات فى مائة وعشر دولة، فهناك خمس وأربعون دولة أعدمت سجناء بدون محاكمة.. فضلا عن ان الاحصائيات تشير إلى ان هناك ثلاثمائة الف شخص فى سجون خاصة ومعسكرات عمل بسبب معتقداتهم السياسية.

وفى تقارير الامم المتحدة التى قدمت للمؤتمرين تبين ان المنظمة الدولية قد أحيطت علما باكثر من مائة وخمسة وعشرين الف حالة انتهاك لحقوق الانسان، وهو رقم يمثل ثلاثة أضعاف العدد فى العام الماضى باكمله.. وصرح خبراء فى الأمم المتحدة وهم يقدمون تقاريرهم فى اللجان المختلفة بأن هذه الارقام لا تمثل حقيقة العدد الذى انتهكت حقوقه.. فإن هناك عمليات تعذيب وإعدامات جماعية واعتقالات تعسفية وكبتا للحرية وجهازا قضائيا فاسدا وعمليات عنف متنوعة لا مبرر لها من جانب بعض الحكومات.

وبحث المؤتمر تقارير تحدثت عما سمى بانتهاك حقوق الانسان الاقتصادية وذكرت بعض تلك التقارير أن كبار الملاك فى امريكا اللاتينية وشبه القارة الهندية يحرمون على الفلاحين بالملايين امتلاك قطعة أرض صغيرة هم فى حاجة ماسة إليها.. وبالتالى تنهار صحة هؤلاء لأن ملكية هذه الأرض هى «الفرصة الوحيدة للتغذية الصحية» حسب تلك التقارير..

كما كشف أحد التقارير عن أن هناك مئات من مليارات الدولارات قد اختفت فى جيوب القبائل الحاكمة بالذات فى افريقيا والعسكريين الفاسدين كما أن بعض الحكومات مثل البرازيل واندونيسيا قد سمحت بسلب ونهب الثروات الطبيعية مثل الثروات المعدنية لزيادة ثروات الطبقات المميزة.

وعند الحديث عن حقوق الانسان الاقتصادية هذه.. كانت فرصة للمبعوث الصينى «لى دايو» ليقول فى المؤتمر انه لو وجد اهتماما حقيقيا بقضية حقوق الانسان فى الدول النامية لأصبح حتما إزالة العراقيل من طريق التنمية وتيسير العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية وتقديم معونات بدون قيد أو شرط والعمل على إيجاد مجال اقتصادى أفضل.

وكرر بعض ممثل دول العالم الثالث كلاما اتهموا فيه دول الغرب بانها ذات ازدواجية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٣

اخلاقية إذ تتجاهل بؤس الشعوب وهى تتحدث كثيرا عن حقوق الانسان..

والآن بعد استعراض ابرز الاتجاهات فى أوراق مؤتمر حقوق الانسان فى فيينا نتطرق إلى النقطة الاساسية الجديدة على مسرح السياسة الدولى.. فالحديث عن حقوق الانسان وإدانة الاعمال التى تنتهكها قديم وإن كان قد تكثف فى العقود القليلة الماضية ووصل إلى الذروة فى السنوات الخمس الاخيرة.. وكان الأمر يقتصر عادة على كشف هذه الانتهاكات وإدانتها.. وربما صدر قرار من لجنة فى منظمة الأمم المتحدة بهذه الإدانة هنا وهناك لكن يبدو أن الامور تتطور إلى شىء اخر فى ظل النظام العالمى الجديد.

فنحن نرى الولايات المتحدة تثير تلك القضية باستمرار وتلح عليها سواء فى انتخابات الرئاسة هناك أو فيما يعلنه صانعو السياسة هناك فوارين كريستوفر وزير الخارجية يقول إن قضية حقوق الانسان سوف تكون حجر الزاوية بالنسبة لسياسة امريكا الخارجية.

وفى الكونجرس الأمريكى لقيت سياسة الرئيس كلينتون لوما شديدا عندما أعلن منح الصين ميزة الدولة الاكثر رعاية وحجتهم فى ذلك اللوم أن الصين تنتهك حقوق الانسان مما دعا الرئيس إلى تأكيد «ضغطه» على الصين من أجل تحقيق هذا الصرف.

اى أن قضية حقوق الانسان اصبحت سلاحا لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية. والشىء الذى تتجه إليه الأحداث هو أن حقوق الانسان هذه ستكون مبررا لتدخل من جانب الامم المتحدة ولو باستخدام القوة.

وفى مكتب السكرتير العام للمنظمة الدولية د.بطرس بطرس غالى مسودة صياغة مشروع جديد يقضى بانه من حق الامم المتحدة أن تقوم بأى عمل للحيلولة دون اية محاولة لإزالة حضارة من الحضارات أو قيم إنسانية رفيعة.. إذ يعتبر هذا كما جاء فى المسودة انتهاكا لحقوق الانسان.

وهذا يعنى انه فى احيان معينة يمكن إلغاء المادة «المقدسة» فى ميثاق الأمم المتحدة بمنع التدخل فى الشئون الداخلية.

لكن ستبقى المشكلة: هل ستعود ايضا الأمم المتحدة إلى منهج الكيل بمكيالين فى هذا السبيل؟ فحقوق الإنسان المسلم تنتهك يوميا على يد الصرب.. وكذلك حقوق الفلسطينيين في الأرض المحتلة.

ومع ذلك لا يوجد تدخل دولى عملى لمنع استمرار هذه الجريمة؟

بل ظهرت مشكلة جديدة أن قوات الأمم المتحدة المنوط بها حماية حقوق الانسان قد أصبحت هى التى تنتهك حقوق الانسان كما حدث من هذه القوات ضد ابناء الصومال فى مقديشيو.. وأخيرا على يد القوات البلجيكية التى تشكل جزءا من تلك القوات الدولية.

وهذه انتهاكات كشفتها مصادر الغرب وليست مصادر العالم الثالث.. فأين المفر والعاصم؟!

هذه قضايا جديدة تدفع بها التطورات الجديدة فى العالم.. ولا احد يدرى ماذا ستاتى به الايام.. وماذا اعددنا نحن لذلك فى عالم تخلق فيه يوميا ذرائع مختلفة للتدخل فى اخص الشئون الداخلية بواسطة القوى الكبرى؟!



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٣

الطريق إلى نظام عالمي جديد ومزدهر

هنري كيسنجر*



● اتفاقية «نافتا» ستحول نصف الكرة الغربي إلى منطقة تجارة حرة

قبل نهاية الصيف، سيطلب الرئيس كلينتون من الكونجرس المصادقة على اتفاقية التجارة الحرة في امريكا الشمالية (نافتا) التي تربط ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك جاعلة من تلك الدول منطقة تجارة حرة يسكنها 370 مليون انسان ولها مجمل ناتج قومي مقداره 6 تريليون دولار، وستكون الاتفاقية اكبر خطوة نحو نظام عالمي جديد تتخذها اية مجموعة من الدول منذ نهاية الحرب الباردة، والاولى نحو رؤية اوسع لاقامة منطقة تجارة حرة تشمل كل نصف الكرة الغربي.

مع ذلك، تظهر استطلاعات الراي ان نصف الشعب الامريكي لم يسمع بالاتفاقية.

هذا يعطي الرئيس فرصة طيبة للقيام بدور قيادي في اطلاع الشعب الامريكي على الفرصة السانحة لهم. وبدا واضحا، منذ نهاية الحرب الباردة ان الخوف من الشيوعية لم يعد المادة الاسمنتية التي تجمع النظام العالمي ببعضه. وبانهيار التحدي الأيديولوجي، سادت المناحي القومية التقليدية في كل العالم تقريبا.

وقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة فعلا تنافسات وخصومات تذكر بما قبل الحرب العالمية الاولى.

في ضوء كل هذا، تصبح التطورات في نصف الكرة الغربي مهمة للنظام العالمي كله. هنا ديمقراطيات نذرت نفسها للمبادئ الامريكية القائمة على حكم الشعب والاقتصاد الحر. والديكتاتورية الوحيدة التي لا تزال قائمة في نصف الكرة الغربي هي كوبا. ويجري تخصيص كل المؤسسات التابعة للدولة والاستعاضة عن الوسائل الحمائية والوطنية لإدارة الاقتصاد بمناخ تقوم على التصدير. و[illegible] الاستثمار [illegible] الانظمة التجارية والثورة التي يشهدها نصف الكرة الغربي تؤشر لما يمكن ان يصبح نظاما عالميا قائما على التعاون.

هذه الثورة هي المطروحة لمصادقة الكونجرس على هيئة اتفاقية «نافتا»، وليس مجرد اتفاقية تجارية عادية.



المصدر : .. الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

مطلوب ان يظهر الرئيس دورا قياديا في معركة المصادقة على «نافتا». وكلينتون في موقع يسمح له بوضع الاتفاقية ضمن اطار استراتيجي اوسع وان يشعر الشعب الامريكي بان المصادقة عليها تعمل لصالح الامة الامريكية. وعليه الا يسمح لخصوم الاتفاقية بطرحها على انها اشكال حسابي اقتصادي.

في هذا المجال يستحق الرئيس دعم الحزبين الحاكم والمعارض. وكانت اهم مواد الاتفاقية امورا توصلت اليها ادارة بوش، وتفاوض ادارة كلينتون حول الاتفاقيات الاضافية الملحقة بها، والاتفاقية من الاهمية الحيوية العالمية ما يجعلها تتجاوز النظرة الحزبية، وهي تستحق دعم كلا الحزبين.

ولم يكن لامريكا جار مهم مثل ما ستؤول اليه المكسيك في القرن المقبل، باتفاقية «نافتا» او بدونها اذ سيبلغ عدد سكانها اكثر من 100 مليون انسان وتصبح مكافئة لـ«نمور» اسيا الصغيرة مثل كوريا، والحدود المفتوحة طبيعيا بين بلدينا تجعل العلاقات المتينة الاخوية مصلحة قومية ملحة.. ووجود 20 مليون مكسيكي في الولايات المتحدة يضفي على تلك المصالح مسحة انسانية. وكلما ازدهر اقتصاد المكسيك، تناقص عدد المهاجرين وزادت فرص التصدير الامريكية، الى اقتصاد يهمنا ازدهاره.

وحتى على الصعيد الاقتصادي البحت، اعتقد ان «نافتا» تعمل لصالحنا على المستوى البعيد الامد، وتظهر معظم الدراسات اننا سنكسب اكثر مما نفقد على مستوى الاعمال، وعلينا ان نذكر ان حسابات كهذه لا تعني ان من سيفقد عمله سيفوز بعمل آخر.

مع كل هذا، علينا الا نخادع انفسنا: فقد انتقلت صناعات المكسيك الى الولايات المتحدة رغم التعريفات والحدود. فالاتفاقية، اذن ، لن تعمل على نقل تلك الصناعات كما يدعي اعداء «نافتا» وخصومها. وما يرمي اليه خصوم «نافتا» هو ليس الاكتفاء باحباطها فحسب، وانما وضع المزيد من القيود والتعريفات ضد المكسيك.

وسياسة كتلك ستنهي امال اقامة علاقات جديدة في نصف الكرة الغربي وتسهم في تصعيد النعرات القومية.

ولقد كانت المكسيك في مقدمة الثورة التي تجتاح نصف الكرة الغربي الآن. فمنذ زمن ليس ببعيد كانت سياستها الخارجية قائمة على مهاجمة الولايات المتحدة بالخطب والشعارات وكان اقتصادها يساريا جامدا. وكان المنحى السائد هو «التعويض عن الاستيراد» وهذا اصطلاح محسن للحمائية.

ومع بدء رئاسة ميجيل دولا مدريد في 1982، راحت المكسيك تعكس تلك المناحي، وفي عهد الرئيس كارلوس ساليناس دو جورتاري، صارت تلك الحركة موجة عاتية. وقلب ساليناس المكسيك راسا على عقب وفتح ابواب الاستثمار الاجنبي وخفض التعريفات واصر على التنافس الحر وقضى على الفساد ونصب واستوزر مجموعة من الشبان الممتازين من ذوي الكفاءات العالية.

وفي الفترة ما بين انتخاب ساليناس وادائه اليمين الدستورية، سألت الرئيس المنتخب حديثا حول ما اذا كان يرغب في اقامة نظام تجاري حر في نصف الكرة الغربي، فاجاب: لو اخذ بنظر الاعتبار تاريخ المكسيك السياسي، لكان الامر حلما بعيد المنال وقال ان خير ما تطمح إليه ادارته هو معالجة كل قطاع على حدة ومحاولة ربطها بعد فترة طويلة لتكون فهما واسعا وشاملا . وبعد عام واحد، ادرك ساليناس، في ما يبدو، ان كلفة انصاف الحلول لا تقل كثيرا عن كلفة فعل الشيء الصحيح، فقرر ان يتحرك بكل جهده نحو ما يعرف اليوم بـ«نافتا»

لقد تغلب ساليناس على العديد من العراقيل المحلية. وحاول جهده الاستجابة للهموم الامريكية الى حد الوصول الى اتفاقيات جانبية حول البيئة والعمالة وصفها خصومه اليساريون بأنها تسمح للاجانب بالتدخل في تشريعات المكسيك.

مع كل هذا، تظل المناحي القديمة للغة الحوار السياسي المكسيكي قريبة من السطح جدا. وتظل



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

شعاراتها قوام معارضي ساليناس اليساريين. وهزيمة «نافتا» في الكونجرس ستكون اهانة كبرى لاكثر الادارات ديمقراطية وانفتاحا اقتصاديا في تاريخ المكسيك، وهزيمة للرئيس ساليناس الذي يراهن على التعاون مع الولايات المتحدة. وسيكون في هذا اثارة مشاكل كبيرة في المكسيك وهي تتجه الى الانتخابات الرئاسية في العام المقبل. وستحل الكارثة اذا ما ادت قرارات الولايات المتحدة الى نجاح المرشحين القوميين المتطرفين بحيث ينحسر التيار الداعي الى التعاون بين الجارتين اللتين ليس لهما، في الواقع، سوى التعايش.

سيسجل التاريخ حتما مبادرة التجارة الامريكية على انها اهم مبادرة صادرة عن تلك القارة منذ مشروع مارشال. والاستجابة الى ما حققته امريكا اللاتينية من تقدم نحو التحرر الاقتصادي والديمقراطية السياسية، والرؤية القائمة على تصور منطقة تجارة حرة تضم نصف الكرة الارضية، كل هذا عزز جهود الاصلاحيين في كل بلد على حدة. وما كانت المنطقة تعبر عن تضامنها سوى عبر منظمة الدول الامريكية ذات الاهتمامات التي لم تعد صالحة لعالم اليوم حول القضايا الامنية. لكنها تحتاج اليوم الى تنظيم جديد للاستجابة لمتطلبات اليوم. وفي حين تظل كل دول امريكا اللاتينية الكبرى مستعدة لعقد شراكة جديدة مع الولايات المتحدة تقوم على اساس القيم التي دعت اليها الاخيرة لعقود، فان تراجعا تقوم به الولايات المتحدة نفسها سيكون صدمة عنيفة جدا لتلك الدول.

ان قيام منظمة اقليمية خاصة بنصف الكرة الغربي، تكرس نفسها للديمقراطية والتجارة الحرة، سيكون الخطوة الاولى نحو «النظام العالمي الجديد» الذي طالما تحدث عنه الساسة دون تحقيقه. وهذا سيسمح لدول المنطقة بالاستجابة بشكل «بناء الى ما سيؤول اليه النظام العالمي الجديد». وتكاد كل دول العالم تدعو بالقول لا بالفعل، الى نظام تجارة عالمي حر والى ضرورة الالتزام بمفاوضات الاوروجواي. ولكن يجب ايضا الا نهمل التجمعات الاقليمية التي تبرز في اوروبا وآسيا، كخيارات بديلة.

ان قيام نظام تجارة حر في تكتل الكرة الغربي - يبدأ باتفاقية «نافتا» - سيعطي الولايات المتحدة دورا رئيسيا مهما حدث. فاذا سادت مفاهيم مفاوضات الاوروجواي، ستصبح مساهما رئيسيا في النمو الاقتصادي العالمي، واذا هيمنت التجمعات الاقليمية فان نصف الكرة الغربي، باسواقه الكبرى، سيكون منافسا مهما في ظل ذلك التطور. واذا فتحت «نافتا» باب الانتساب لدول اخرى خارج المنطقة فهذا سيخلق نظاما للتجارة الحرة العالمية على اساس اعطاء الذين يقبلون بشروط الانتساب حوافز جيدة وفرض عقوبات على من لا يلتزم بشروط العضوية.

يفضل الرئيس كلينتون الا يتحول اهتمام الكونجرس عن التركيز على اصلاحاته الاقتصادية، وهذا امر مفهوم. لكن لـ«نافتا» من الاهمية ما يجعل ارجاء التحادث بشانها امرا مضرا. ويجب ان يبادر بطرح مفهومه الخاص بالمسالة. ولكن ليس لاحد ان يطلب منه خوض المعركة بمفرده. ويجب ان يعينه في ذلك رؤساء الجمهورية ووزراء الخارجية السابقون وغيرهم من القادة ضمن تحالف واسع مثلما حصل لدى طرح مشروع مارشال على الشعب الامريكي.

ولو حصل هذا لذكر التاريخ رئاسة كلينتون على انها الاكثر بعد نظر، بغض النظر عما يفعله في فترة رئاسته.

---

* وزير الخارجية الامريكي الاسبق. وحقوق نشر هذا المقال باللغة العربية خاصة بـ«الشرق الاوسط» ـ خدمة «لوس انجليس تايمز».

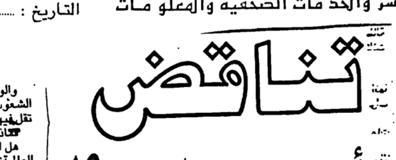
* يواصل الدكتور تركي الحمد مقاله الاسبوعي بعد اجازة قصيرة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٣



تناقض رئيسي جديد؟!

■ عبد الستار الطويلة ■

ادوارد «هيث» رئيس وزراء بريطانيا السابق، وهو حجة سياسية عالية، قال تعليقا على ما جرى اخيرا في الصومال «إن مطاردة الامم المتحدة للجنرال الصومالي الهارب محمد فارح عيديد قد أدت الى سقوط الضحايا الابرياء وتغذية الكراهية ضد الغرب..

واتهم «هيث» الامم المتحدة بأنها «تبدو مجرد غطاء او اداة للولايات المتحدة وانشطتها العسكرية، وهذا يشعل الكراهية ضد المنظمة الدولية ولن يسفر عن شيء جيد»

في نفس الوقت رشح كرانجلر السفير الامريكي السابق في الصومال منظمة العفو الدولية «للتدخل كطرف ثالث لإنقاذ الامم المتحدة من ورطتها في الصومال»!!

واذا ما قلبنا الصفحة وفتحنا صفحة جديدة لاشك انه سيثير تأملنا وربما دهشتنا ان نقرأ الخبر التالي الذي نشرته جريدة «كوريري دى لاسيراء الايطالية عن مراسلها في نيويورك اذ ذكر ان الولايات المتحدة تقوم بإعداد مشروع لتصنيع سلاح جديد عبارة عن رأس ذري صغير.. لماذا؟ من أجل التدخلات المحدودة في العالم الثالث؟!..

وقالت الجريدة الايطالية تاكيدا لذلك الخبر المثير ان تفاصيل المشروع قد نشرت في مجلة بولتين للابحاث الذرية.. ثم بإجراء احاديث تؤكده مع الخبراء في معهد لورينس لفيرمور النووي في كاليفورنيا ومعامل لوس الاموس والبوكيرك في نيومكسيكو.

اما عن فلسفة مثل ذلك المشروع.. فيقول الخبراء لمحرر الجريدة.. ان هذا السلاح الذري الجديد اقوى من اية قنبلة تقليدية حيث يحدث اشعاعا نوويا محدودا وتأثيره محلي وبذلك يقل الى ادنى حد خطر انفجار حرب نووية شاملة خصوصا بعد تحجيم التهديد بعملية انتقامية من جانب موسكو..

وتقضي الجريدة قائلة ان هذا الاختراع يجعل في استطاعة الولايات المتحدة ان تجعل تكاليف دورها الجديد كقوة عظمى وحيدة لها مصالحها التي تريد تحقيقها في اطار الحدود التي تحظى بالقبول من جانب الرأي العام الامريكي!!

بعد قراءة تصريحات «هيث».. وخبر «الهدية» الجديدة التي تعدها الولايات المتحدة للعالم الثالث.. يمكن ان يربط القارىء بين الخبرين ربطا وثيقا.. ويدخل معنا في بحث القضية التي نحن بصدد الحديث عنها في هذه السطور..

هيث يحذر من تصاعد كراهية شعوب العالم الثالث للغرب نتيجة تصرفاته الرعناء..

والولايات المتحدة تخترع سلاحا جديدا لمواجهة هذه الشعوب بعملية افناء محدودة ورخيصة التكاليف اى تقل فيها اعداد الضحايا الامريكيين..

ماذا يعني هذا؟..

هل العالم يتدحرج الى تناقض جديد على الساحة العالمية؟..

قبل زوال الاتحاد السوفيتي كان التناقض الرئيسي الذي يحكم العالم هو التناقض بين المعسكرين: المعسكر الرأسمالي الاستعماري والمعسكر الاشتراكي وبين المعسكرين كانت هناك بلاد العالم الثالث التي لا تنتمي الى احدهما رافضة الطريقين.. فاستطاعت ان تشكل قوة سياسية جديدة سمتها بكتلة عدم الانحياز..

ولكن هذه الكتلة كانت في تناقض دائم على المعسكر الاول.. بحكم انه هو الذي كان يستعمر اغلب شعوب العالم وينهب ثرواتها.. ويصطدم بالقوة في اغلب الاحيان مع شعوبها.

واستطاعت شعوب العالم الثالث هذه ان تستفيد من التناقض العالمي الرئيسي فتستميل المعسكر الاشتراكي الى جانبها في حدود ضيقة او واسعة حسب درجة حرارة التناقض بينه وبين المعسكر الاستعماري..

كما حدث في نفس الوقت ان تناقضت معه احيانا اى مع المعسكر الاشتراكي كما حدث في مشكلة افغانستان.. عندما وقفت اغلب دول العالم الثالث ضد الاتحاد السوفيتي وحلفائه لمتدخل بجيوشة في الصراع الداخلي الدائر هناك..

وبالضعف الذي بدأ ينخر في عظام المعسكر الاشتراكي بدأ دوره على النطاق العالمي يضمحل.. حتى تلاشى واندثر.. واصبح هناك معسكر واحد فائز منتصر على الساحة العالمية وهو المعسكر الاول وبزعامة الولايات المتحدة التي اصبحت القطب العالمي الاول اى الاقوى والاقدر على توجيه الاحداث على ظهر هذا الكوكب..

وسمي الوضع الجديد.. بأنه النظام العالمي الجديد.. وقيل انه سيعتمد على هيئة الامم المتحدة في تقرير مسار الاحداث ومعالجة المشكلات.. حتى تكون الحلول نابعة من ارادة دولية عامة.. اى تكون اصغر دولة ولو كانت قبرص وجزر القمر مشاركة في تقرير تلك الحلول..

وبهذه الطريقة صور لنا خبراء السياسة العالمية ومنظروها الجدد. انه ستختفي من على الساحة العالمية فكرة التناقض الرئيسي بين ظاهرتين.. او جماعتين او كتلتين.. انما عالم واحد تحكمه مواثيق الامم المتحدة التالفة السمو، وما يستجد من مواثيق اخرى تستحدثها الهيئة.

واذا ما حدثت مشاكل فإنها لن ترقى الى مستوى التناقض الرئيسي انما ستكون عبارة عن عمليات تمرد وطغيان هنا وهناك.. او خروج على حقوق الانسان تستدعي التدخل من جانب المنظمة الدولية ايضا.. لإقرار الحق.. واشاعة العدالة.. حتى جاء وقت لوح فيه النظام العالمي الجديد بإمكانية التدخل الدولي في شئون بلد ما الداخلية لانقاذ شعبه من جحيم النظام الديكتاتوري المفروض عليه وهو ما قدمناه في حديث سابق..

هكذا قدم لنا المنظرون الجدد النظام العالمي الجديد..



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

بصورة وردية وانيقة.. وان كانوا قد توقعوا حدوث بعض التجاوزات ولكنها ستكون محدودة. وفسروا حدوثها بأنه نتيجة لنظرية القصور الذاتي حيث يظل اندفاع الجسم الى الامام قليلا بحكم الحركة السابقة في النظام العالمي القديم!..

وتفاءل الكثيرون بهذه الصورة الجديدة.. وقاموا بالتنظير لتفاؤلهم بالقول ان وجود التناقض الرئيسي ايام زمان بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة كان يضغط على صانع القرار الامريكي فيجعله حادا وعنيفا بعض الشئ في قراراته وسلوكه.. لكن الآن بعد ان دانت له الدنيا. فإنه سيتصرف تصرف الواثقين المتمكنين من انفسهم فيتخذ قرارات هادئة.. ويعالج الامور بسماحة وسعة صدر.. اذ لا مفر امام المتمرد الا الخضوع في النهاية لإرادة الاسرة العالية المفروض انه ينتمي اليها..

بعد ان زالت الحرب الباردة وعوامل التناقض الحاد..

لكن هل هذا هو الحاصل فعلا؟..

إن عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ كانا حافلين بأول نموذج لتنفيذ الارادة الدولية ضد العصاة والمتمردين عندما حدثت عملية الارغام العالمية للعراق أن يسحب قواته المعتدية الغازية للكويت..

فماذا حدث بعد ذلك..

لنتأمل مجريات الامور في المشاكل الدولية المختلفة..

خذ عندك الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة قائدة النظام العالمي الجديد.. ضد جمهورية كوريا الشمالية موقفها من اتفاقية الحد من انتشار الاسلحة الذرية.

وقد يكون مثل هذا الضغط مقبولا.. لو كان موجها لجميع الدول التي ترفض الانضمام الى معاهدة انتشار الاسلحة الذرية تلك.. لكنا نجد امرا عجبا..

ففي نفس الوقت ترفض كل من اسرائيل وجنوب افريقيا ذلك الانضمام ويعلن الغرب نفسه بل ومصادر اسرائيلية ان لدى اسرائيل مخزونا من حوالي مائة قنبلة ذرية.. وكذلك لدى جنوب افريقيا اعداد منها ايضا!!.

ولا تعبر الادارة الامريكية حتى عن مجرد عدم الارتياح لهذا الوضع؟!

وهذا لا معنى له سوى الكيل بمكيالين.. وتسخير القوة للبطش بمن يراد البطش به حسب المصالح وليس على اساس من قواعد قانون وقيم دولية..

خذ عندك ما يحصل في الصومال.. فطائرات الهيلكوبتر الامريكية تقذف المدنيين بالصواريخ ويسقط العشرات قتلى والمئات جرحى.. وكأنها لا تكفى هذا الشعب انه يعيش في مجاعة مهلكة! تسقط عليهم احجار جهنمية تهلكهم اكثر!

وهذا تحت علم الامم المتحدة تحت شعارات شتى.. جوهرها اتهام الجنرال عيديد بالتمرد والاعتداء على قوات الامم المتحدة.. ولأول مرة نرى في حياتنا قوات الامم المتحدة تقوم بدور الشرطة عندما تقمع المظاهرات الشعبية وتمشط الاحياء بحثا عن هاربين.. وكأنها جزء من قوات الحرس الوطني الامريكي او المباحث الفيدرالية!

ويبدو الموقف فاضحا.. عندما نرى ماذا يحدث على الجانب الاخر في البوسنة والهرسك.. فقد نشرت وكالة رويتر الغربية تقريرا تقول فيه ان انتهاكات قرارات مجلس الامن بشأن العقوبات والحصار على جمهورية صربيا تحدث بشكل واسع وبشكل روتيني تحت سمع وبصر قوات الامم المتحدة التي تكتفي بتسجيل اعداد سيارات النقل التي تمر بنقاط الحدود شمال العاصمة «سكوبي» ويتراوح عددها ما بين ١٥٠ و٢٠٠ سيارة يوميا!.

وتنقل وكالات الانباء الغربية كل ساعة انباء القتل والابادة المنظمة التي تقوم بها جيوش الصرب ضد شعب البوسنة المسلم.. الى حد استدراج الناس الى الخلاء بزعم توزيع المياه عليهم بعد قطعها عنهم في البيوت فما أن يخرجوا حتى تنهال عليهم القنابل لتقتلهم وتجرحهم!.

واكثر من هذا ان هناك ٤٨ جنديا من جنود الامم المتحدة قد قتلهم الصرب في البوسنة والهرسك..

ومع ذلك لم يتحرك النظام العالمي الجديد حتى الآن لانقاذ الشعب هناك ولا لتاديب العصاة الصربيين الذين اهلكوا جنوداً من ذوي البيريهات الزرقاء!

وهذا الذي ذكرناه امثلة.. ولا ندري ماذا سيحمل المستقبل.

على ان هذه الامثلة تخلق كل يوم في رأى كثير من المراقبين معالم واسس تناقض جديد سيبرز على سطح الاحداث.. وهو تناقض بين شعوب العالم الثالث والنظام العالمي الجديد..

ولما كان من المتوقع حدوث تناقضات داخل النظام العالمي الجديد.. ببروز قوى اقتصادية متنافسة..

فهل سيكون بوسع شعوب العالم الثالث ان تستفيد من هذه التناقضات.. ولو الى اى حد ما..

وكيف ستبرز اشكال التناقض الرئيسي بين الشعوب والنظام العالمي الجديد هذا؟..

وما مستقبله.. اى هل سيغير النظام العالمي اساليبه وطرق معاملاته.. ام سيعمد الى وسائل كالقنبلة الجديدة التي تعدها امريكا حاليا لحل ذلك التناقض؟..

اسئلة كثيرة.. نعتقد ان اعدادا كثيرة من الخبراء في معاهد بحث مختلفة تنكب على دراستها وبحثها.. ولعلنا في مصر والعالم العربي نشترك في هذ المحاولات فنحن جزء من العالم الثالث بل جزء اساسي منه!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المسلمون
التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

قراءة في النظام الدولي

بقلم:
د. سيف الدين عبدالفتاح اسماعيل
استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

يجب ان نعرِّف النظام «الدولي» أو «العالمي» بمعنى فني يخرج به عن حد "التزيين والترويج"، وبصرف النظر عن صفة «الجديد» الموهمة بأن الاوضاع والظروف الدولية الجديدة والمتغيرات الحادثة، مواتية لبناء نظام دولي جديد على اسس جديدة، يشير الى الترتيبات الظرفية التي يصل اليها الكبار، بأي شكل تأخذه احادية أو ثنائية أو تعددية ـ سلما أو حربا لادارة العالم.

هكذا تثبت الحالات الاختبارية في الخليج وفي ازمة «لوكيربي» وفي البوسنة والهرسك وفي قضية فلسطين، ان هذا التعريف اكثر انطباقا ودقة، وليس للبعض أن يتحدث حديث الاماني حول النظام العالمي الجديد بأنه نجح في اختبار الخليج بينما يرسب في اختبارات اخرى، فإن تفحص كل السلوكيات الدولية على اختلاف هذه القضايا ـ أطرافا وأهمية ومكانا ـ ليست الا نجاحات من حقق مآربه وحصل مصالحه، اما الحديث عن ثبات المعايير ووحدة تطبيقها فذلك شأن آخر لا نجد له اثرا أو حجية الا في ظل تغيير الشروط التي تتحكم في معادلات القوة، وتلك المعادلات لها شأن آخر ونهج مختلف، ربما لا تتوفر في المدى المنظور شروطه، وربما تكون غير مكتملة أو مشلولة الفاعلية، وان توفرت مكناته ومجالاته، الا ان التعامل معها بالهدر والسفه والغفلة والتبعية والوهن هو الذي يشكل قابليات لاستحكام هذا النظام العالمي الجديد أو القديم بكل تشوهاته وبكل مقاصده التي تقوم على الهيمنة والاستئثار.

في كل مرة تطور فيها النظام الدولي واضيفت عليه صفة «الجديد» كانت هناك حروب اخرجت من رحمها النظام بصورة اكثر استحكاما عن ذي قبل، وتزامنت معه المرة تلو المرة قنابل دخان تخفي سوء الطوية وخبث المقاصد بشعارات شفرية مثل «حقوق الانسان» و«تقرير المصير» و«الاستقلال والتحرر القومي» أو ما هو في حكمها. هذه الشعارات البراقة التي تخطف الابصار وتصرف الانظار وتحولها عما يحاك لها في كواليس السياسة الدولية ومطابخها من توزيع المغانم المرة تلو المرة.

ان هذه الرؤية ليست تحيزا لـ «نظرية المؤامرة» على ما يهوى البعض الحديث عن ذلك، ولكنها استقراء لاحداث التاريخ ورؤيتها في تسلسلها ورؤية الآني والظرفي منها في سياق عمقه التاريخي ورؤية الامر بكليته لا جزئيته، ووحدته لا انتقائيته المعيبة، وامتداده واستمراريته لا اجتزائه وتأقيته بظاهره وباطنه، بظاهر يدعي الرحمة وفق شعارات لن تعدم جديدا وان تماثلت جوهرا، وباطنه العذاب والظلم.

هل يمكن ان نتفهم في هذا السياق رؤية النظام الدولي في تطوره في شكل مراحل ثلاث في مستواه القومي دون تأثير يذكر أو ظاهري في بنيته التحتية التي هي اقرب الى عناصر الثبات والاستمرار منها الى التغير والتبدل في خلال القرن الحالي.

نظمت الحرب العالمية الاولى بنتائجها المعروفة، سلسلة من السياسات والاتفاقات والمؤتمرات، منها نقاط الرئيس الامريكي «ويلسن» الشهيرة، ثم اتفاقيات «فرساي»، وفيما يخص العالم العربي والاسلامي اتفاقات «سيفر»، ومؤتمر «سان ريمو» واتفاقات «سايكس بيكو»، فظهرت عصبة الامم والتي نظمت عبرها اوضاع الدول الاخرى استقلالا أو انتدابا أو ولاية أو الحاقا أو استعمارا. وبموجب هذه الاتفاقات جزئت الدولة العثمانية وجزئت الامة العربية، واعطي وعد «بلفور».

اما بعد الحرب العالمية الثانية فقد نظمت مؤتمرات القاهرة وطهران و«يالطا» و«بوتسدام»، العالم تنظيما جديدا، يقوم على مفهوم الدولتين العظميين، وما سمي آنذاك به توازن الرعب النووي»، وقيام الامم المتحدة، وتقسيم المانيا وقيام دولة الكيان الصهيوني وسيادة الدولار عبر اتفاقات «بريتون وودز»، وقيام موجة لانهاء الاشكال القديمة للاستعمارين البريطاني والفرنسي ومنح المناطق المستعمرة دولا مستقلة في الشكل مقيدة في حركتها الاقتصادية والسياسية والفكرية.

وفي المرحلة الحالية قادت الانهيارات التي جرت في الكتلة الشرقية، لمصلحة التيار الليبرالي واقتصاد السوق، ثم تصاعد القوة الاقتصادية لأوروبا ووحدة المانيا، ورغبة الاتحاد السوفييتي قبل انهياره ثم دوله المستقلة بعد ذلك في الدخول كمساهمين في المشروع الدولي عبر الاتفاق بعد ان فشل اسلوب الصراع، ومع حومة التحولات السريعة للغاية وغير المتوقعة بأزماتها الحادثة غالبا، تشكلت فراغات في احزمة القوة التي كانت تشد العالم من شرقه الى غربه، واعقبتها موجة من التحرك في الغرب لايجاد صيغة جديدة، تظل بها اذرع الحضارة الغربية والحفاظ عليها داخل مظلة السيادة والهيمنة الغربية.. هذا من جانب، ومن جانب آخر وفر ذلك للغرب وبالذات الولايات المتحدة فرصة مواتية، معاً ولد نفسية هجومية تجاوزت الى حد ما نفسية الهزيمة خصوصا بعد حرب فيتنام وانتصار الثورة الايرانية، فخرجت تمارس اعمالا هجومية في «جرينادا» ولبنان والخليج و«بنما» و«الفلبين» و«نيكاراجوا» وغيرها، ووصل الى قمته في حرب وحشد هائل جرى في الخليج وصدور مجموعة من القرارات الدولية لتغطية تفردها ـ على ما يبدو ـ بالقرار الدولي. ■



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٢

العالم الإسلامى.. والنظام الدولى الجديد

أصبح الحديث عن النظام العالمى الجديد يحتل مكان الصدارة فى معظم الكتابات والتحليلات والبحوث والندوات. لكن كثيرا مما قيل، وما يقال، يحتاج إلى تمحيص وتدبر ففيما يتعلق بالفهم اقف بداية أمام مصطلح «النظام» فأجده ينصرف فى الفكر السياسى فى عالمنا إلى الحديث عن «دول» وضرورى ونحن ندرس هذه الدول ان ننظر إلى الأرضية التى تقف عليها. وهذا يعنى ان نتامل فى الخريطة السياسية والخريطة العمرانية الحضارية.

تشير كلمة «النظام» على المستوى السياسى إلى علاقات قائمة بين دول مجموعات اقليمية ومنظمات أممية على مختلف الصعد. وحين نتحدث عن «نظام دولى» نستحضر حقيقة ارتباط هذا المصطلح بالفكر السياسى الغربى، والمراحل التى مر بها، وتطور مفهومه. ففكرة النظام الدولى تعود فى ظهورها فى التاريخ الاوروبى اثر مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، حين برزت فكرة اقامة حكومة عالمية. وحبذا لو نظر فكرنا العربى الإسلامى ما كان سائدا قبل ذلك من علاقات بين الدول فى ضوء ما حفل به تراثنا من كتابات حول العلاقات بين دار الإسلام وما حولها. وقد تحدد مفهوم مصطلح «النظام الدولى» فى أوروبا بعد مؤتمر فرساى عام ١٩١٩ وقيام عصبة الامم. وكان واضحا انه «نظام أوروبى» يتحكم فى بقية العالم. وحين فشل هذا النظام فى تحقيق الأمن الجماعى للدول التى اقامته نشبت الحرب العالمية الثانية،

وقامت فى اعقابها الامم المتحدة عام ١٩٤٥، وتاسس النظام الدولى الذى يحكم عالمنا على أيدى دول غربية تحكمت فيه كانت كما قال مالك بن نبى، وهو ينقل آراء مفكرين غربيين فى هذا النظام، «قوابل شريرات». وقد اقر هذا النظام فكرة الوصاية، وهى امتداد لفكرة الانتداب فى عهد عصبة الامم، وجعل للدول الاعضاء الدائمة فى مجلس الامن إمكانية التحكم فى القرارات الصادرة عنه وما اسرع مابرز فيه قطبان ضمن دائرة الحضارة الغربية هما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى وبقى الحال كذلك حتى اول التسعينات حين دخل هذا النظام مرحلة جديدة اثر زلزالين حدثا فى أوروبا الشرقية والخليج كان من آثارهما انفراد قطب واحد هو الولايات المتحدة فى قيادته وأصبح بإمكان هذا القطب ان يتحرك بحرية باسم «الشرعية الدولية» التى يعطيها مجلس الأمن.

نتامل فى هذه المرحلة الجديدة التى دخلها هذا النظام الدولى، فنلاحظ بداية ان العزلة فيها غير ممكنة بالنسبة لاية دولة كما نلاحظ ان قرارات «الشرعية الدولية» ملزمة للدول على الصعيد النظرى، وأن القطب المهيمن يستطيع ان يوظف ذلك ليفرض على بعض الدول تنفيذ هذه القرارات.

وهكذا نجد انفسنا امام وضع دقيق جدا يشغل المفكرين السياسين، يبرز فيه خطر تدخل الدول الكبرى فى شئون الدول الصغرى بصورة حادة وقد بدأت هذه الدول الكبرى تتحدث عن «حق التدخل». وميثاق الامم المتحدة لم يستخدم قط هذا المصطلح ولكنه تحدث فى المادة الثانية عن «استثناء مبدأ عدم التدخل» فى حالات معينة وردت فى الفصل الثامن من الميثاق لقد كان التدخل يحدث بالامس ابان الخروج الاستعمارى الغربى للقارات المختلفة باسم الهيمنة والتسلط ثم صار المبرر هو حماية الامن والرسالة «التبشيرية» والتمدينية وهو اليوم يحدث باسم اعمال حقوق الانسان وفرض التعددية وفتح الاسواق لذلك يجب الا نقف طويلا امام مبدأ التدخل ونعطيه حقه من الدراسة.

نتأمل ايضا فى مجالات هذا النظام الدولى لنتشوف ما يمكن وما ينبغى ان يكون عليه «الجديد» فعلى صعيد المجال الامنى نجد ان هذا النظام ينطلق من حماية الأمن الجماعى من خلال الامم المتحدة نظريا ونجد أن دولة كبرى تضع نفسها «بوليسا دوليا» ولا اقول شرطيا لما لكلمة البوليس من اشعاع معين، وقد مارست هذا الدور فى الشرق الاقصى وامريكا اللاتينية

أحمد صدقى الدجانى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٢

وغيرها والعالم اليوم يشهد مناقشات بين علماء السياسية حول كيفية تامين الامن الجماعي وأحد الاسئلة المطروحة هو هل قيام دولة كبرى بهذا الدور كبوليس عالمي يحقق الأمن الجماعي؟ والاجابة حافلة بالشك عند كثيرين وتقطع بالنفي عند اخرين. والاتجاه الغالب يرى أن الأمن الجماعي يتحقق من خلال الأمن الاقليمي. ويقف اصحاب هذا الرأى أمام مشكلة وجود قواعد استعمارية استيطانية في بعض الاقاليم تغرى الدول الكبرى التى اوجدتها بالتدخل المباشر، وهذا هو الحال مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا والنظام الصهيوني العنصرى في الكيان الاسرائيلي ويلفت النظر ان قوى الهيمنة الغربية زودت هاتين القاعدتين بالسلاح النووى حين كانت تخوض غمار الحرب الباردة ضد الشيوعية وقد نجم عن هذا الأمر اتجاه دول المنطقتين الاقليميتين إلى الحصول على السلاح النووى وغيره من الاسلحة غير التقليدية.

مما ادى بدوره إلى قيام هذه القوى الغربية بضرب هذه المحاولات بمساعدة القاعدتين ولكن ذلك لم يثن بعض الدول عن استمرار المحاولة مادام السلاح غير التقليدى موجودا في القاعدتين وهكذا برزت فكرة نزع هذا السلاح نزعا شاملا من المنطقتين وهذا موضوع يستحق ان نعنى به.

يصل بنا هذا الموضوع إلى التامل في «سنة» تتصل به وهى انه في اطار العلاقة القائمة بين قوى الهيمنة وقاعدة الاستعمار الاستيطاني التى اوجدتها نجد أن «اختلالا في تطابق المصالح» يحدث عند نقطة معينة ويمكن لهذا الاختلال ان يتفاقم بفعل عوامل مؤثرة ومثل على ذلك رأينا في الصفحة الاخيرة من الاستعمار الفرنسى للجزائر، وفى الصفحة الاخيرة من الاستعمار البريطاني لزيمبابوى وامكانية حدوث هذا الاختلال في تطابق المصالح بين دول الغرب والكيان الصهيوني قائمة اليوم وهى تستحق منا أن نعمل لحدوث هذا الاختلال وتفاقمه.

واضح في ضوء ماسبق ان باستطاعة العالم الإسلامي - وفى مركزه الوطن العربي - فعل الكثير على الصعيد الأمنى في هذه المرحلة. وهنا تبرز بقوة فكرة اعادة بناء النظام العربي، واقامة نظام اقليمى للعالم الإسلامي يكون للنظام العربي مكان فيه وكذلك لأية أنظمة أخرى فرعية داخل الدائرة الإسلامية.

وحين نتأمل في النظام الدولى على صعيد الاقتصاد نقف بخاصة أمام هذه الدعوة إلى فتح الحدود وانسيابة الحركة. وهذا أمر يجب ان تاخذه بعين الاعتبار. وواضح انه وثيق الصلة بثورة الاتصال في عالمنا المعاصر وبصناعة التقنية وبطبيعة التطور الاقتصادى العالمى، وأيضا بالازمات التى تمر بها الرأسمالية وتحاول الخروج منها بالقفز إلى الأمام.

ونقف على صعيد الثقافة أمام هذا التعارف الحادث بين الثقافات، ومحاولات البعض فرض ثقافته، وهذا التوق لدى الكثيرين لثقافة تلبى الفطرة الانسانية وتغذى العقل.

ونقف على صعيد السياسة أمام الوضع الداخلى في الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى المتصدية لقيادة العالم لنرى ما تتعرض له من ضغوط داخلية وخارجية اشتدت في الاونة الأخيرة. وقد أوضح تقرير أمريكي صدر مؤخرا عن وزارة الخارجية وجود ستة مخاطر تتهدد الأمن الوطنى الأمريكي ويتطلب التصدى لها عملا يوميا، وسادسها هو المخدرات.

كما نقف أمام أوضاع اطراف أخرى في هذا النظام الدولى لنسبر اغوارها، ولا نكتفى بالصورة الشائعة عنها. ومثل على ذلك هو وضع اليابان التى هى قوة اقتصادية في عالمنا، ولكنها على الصعيد السياسى لاتزال تعانى من تبعية واضحة للولايات المتحدة. والموافقة ضمن ... أمام النص ... والهند وأمريكا اللاتينية وافريقيا السوداء.

وتصل إلى التأمل في دائرتنا، ونجد ان شعار الفهم يغرى بحديث طويل لايسمح له الوقت، فلا نكتفى إذن باشارات. وقد عقدت مؤخرا في القاهرة ندوة حول العالم الاسلامى ومستقبله احاطت باوضاعه. واذكر اننى بعد القاء نظرة تحليلية على هذه الاوضاع وقفت أمام احدى عشرة نقطة في ورقتى، أولاها تحديد مفهومنا لوصف دولة ما بانها اسلامية. وثانيتها واقع السكان في العالم الاسلامى. وثالثتها المكان وما فيه من دوائر، وهناك عدة اجتهادات في تحديد هذه الدوائر، ومنها اجتهاد جمال حمدان في كتابه «العالم الاسلامى المعاصر» ورابعتها والملل وتنوعها والخامسة الحدود السياسية القائمة بين الدول وتاريخ رسمها وسادسها الثروات المادية وسابعها انظمة الحكم والثامنة افتقاد المرجعية وتاسعها وجود كيان صهيونى مزروع في قلب الدائرة الاسلامية والعاشرة وجود استراتيجية دولية غربية تجعل من هذه الدائرة خطرا. والنقطة الأخيرة هى وجود صحوة تستحق هذه النقطة الأخيرة ان نناقشها بموضوعية، بعيدا عن الافراط في التفاؤل، وان نسأل انفسنا هل يمكن لهذه الصحوة ان تأخذ مداها رغم ما يعتور واقعنا من خلل، أنا من الذين يرون امكانية ذلك من خلال قراءة للطور العمرانى الذى نمر به وهو طور انبعاث. وطاقات أمتنا هائلة.

ويمكننا ان نستحضر مافهمناه عن هذا الواقع في العالم الاسلامى كى ننتهى إلى موقف. وهذا الموقف ينطلق من الانفتاح على العالم من موقع الثقة بالنفس والانتماء إلى الذات ومعرفة «الآخر». والانفتاح هو طبيعة عقيدتنا وما يدعونا إليه إيماننا برب العالمين. ويقوم هذا الموقف أيضا على ادراك ما تعانى منه أوضاع عالمنا من فساد.

ان هذا آلموقف جعلنا مقبلين على الفعل، تواقين للقيام بدورنا، واعين لطبيعة هذا الدور وحدوده، مبادرين مدركين ما سيواجهنا من مقاومة قوى البغى والطغيان، متطلعين إلى تفاعل عمرانى حضارى يضع نصب عينه تحقيق التعارف وصولا إلى التعاون على البر والتقوى.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٣

حديث عن القوة وتفرد القوة

القوة العظمى العالمية والقوة العظمى الاقليمية

اللواء الركن احمد عبدالحليم *

■ تربعت الولايات المتحدة على ما اطلقت عليه «النظام العالمي الجديد»، واصبح لتربعها هذا خصائص مميزة، لم يكن من المفترض ان تكون. فالنظام العالمي الجديد، كما اشاع مؤيدوه في البداية، هو نظام يدعو الى سلام العالم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحل المنازعات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة في حل مثل هذه المنازعات او حتى مجرد التلويح باحتمالات استخدامها. ومن هنا كان ترقب العالم لفترة جديدة تتميز بالاستقرار السياسي والتوازن الاستراتيجي والعلاقات الدولية الحميدة، في ظل اليات دولية واقليمية لا تخضع للأهواء، بل تخضع تماما للحق والقانون والشرعية. وهي القيم الاخلاقية التي لا يختلف عليها اثنان.

والآن، وبعد انقضاء هذه الفترة الكبيرة منذ انتهاء ازمة الخليج الاخيرة والتي حددت بدء التطبيق الفعلي لهذا النظام الجديد، لم يستقر العالم سياسيا او بتوازن استراتيجيا. والاكثر من ذلك كانت الولايات المتحدة، التي كان من المفترض انها عنصر التوازن والقيادة لهذا النظام، احد مقومات اضطرابه واحد الأسس الرئيسية في هدم المبادئ التي قيل انها تمثل مظاهر النظام العالمي الجديد والذي زاد الامر خطورة هو قيامها بالكيل بمكيالين، احدهما شديد الحسم والقوة والآخر شديد الضعف والتردد، والى درجة التسيب. فالحسم والقوة عندما يتعلق الامر بمصالح الولايات المتحدة القومية او مصالح حلفائها واصدقائها، اما اذا كان الامر غير ذلك، فلا وجود للولايات المتحدة، حتى لو تضمن الامر مذابح دموية كثيرة واغتصاباً لحقوق الانسان التي تعلن الولايات المتحدة دائما انها المدافع الاول عنها.

وخطورة الامر، ليست في اسلوب استخدام الولايات المتحدة للقوة المسلحة التي تتفرد حاليا بامكان استخدامها في العالم وحسب بل ايضا في انعكاسات هذا الاستخدام على قوى اقليمية في الشرق الاوسط فحينما تفردت الولايات المتحدة بحرية استخدام مثل هذه القوة، وعلى رغم وجود قوى اقتصادية وعسكرية اخرى في العالم، فتح مجال الاستخدام امامها واسعا، فكانت الضربات المتتالية ضد العراق، والتدخل بالقوة في الصومال، ثم اخيرا اطلاقها الصواريخ على مجمع مباني الاستخبارات العراقية بذريعة ان هذه قامت بتدبير مؤامرة لاغتيال الرئيس الاميركي السابق جورج بوش وزوجته واثنين من اولاده، وكذلك وزير الخارجية الاميركية السابق جيمس بيكر.

والنتيجة المهمة هنا، يمكن التعبير عنها كالآتي: اذا كانت الولايات المتحدة حاليا هي القوة العظمى الوحيدة في العالم التي تتربع على قمة النظام العالمي الجديد، واذا كان هذا التفرد اكسبها الحرية الكاملة في استخدام مصادر قوتها، بما في ذلك القوة العسكرية، فان ذلك ينعكس بالضرورة على اسرائيل، القوة الاقليمية العظمى في الشرق الاوسط. فاسرائيل البالغة القوة والتي تتفرد بامتلاك القدرات النووية وامكانات استخدام الفضاء وتملك الصواريخ المضادة للصواريخ، ستصبح لها ايضا الحرية الكاملة في استخدام مصادر قوتها، بما في ذلك القوة العسكرية، لتحقيق غاياتها واهدافها في المنطقة وبغض النظر عن احتمالات التوصل الى اتفاق سلام نتيجة للمفاوضات التي تجري حاليا بين الاطراف. ولنبدأ الموضوع من اوله.

● مؤشرات استخدام القوة الاميركية:

في ١٤ نيسان (ابريل) الماضي، اعلن عن مؤامرة لاغتيال الرئيس الاميركي السابق بوش ومرافقيه، وذلك خلال زيارته للكويت، وبعدما اكدت الاستخبارات الاميركية ومكتب التحقيقات الفيديرالي صحة هذه المؤامرة، رأى الرئيس الاميركي الجديد بيل كلينتون انه لا بد ان ينتقم من الذين فكروا ودبروا لاغتيال بوش. ومن هنا كان توقيع الرئيس الاميركي على قرار ضرب مقر الاستخبارات العراقية بالصواريخ الاستراتيجية. وفي توقيت متزامن، اطلق ١٤ صاروخا من المدمرة «بيترسون» الرابضة في مياه البحر الاحمر وتسعة صواريخ من المدمرة «تشارلزفيل» الرابضة في مياه الخليج. وقد سبق عملية الاطلاق التقاط الصور الدقيقة للمبنى والمباني المجاورة له. ووضعت الخرائط اللازمة في العقول الالكترونية للصواريخ. ثم تدرب المنفذون على عملية الاطلاق لاصابة المبنى المطلوب. ثم انطلقت صواريخ الطائرات الاميركية مرة اخرى تدمر شبكات الرادار العراقية في البصرة. ومعنى ذلك كله، استخدام

الولايات المتحدة لقوتها العسكرية المتفردة لتحقيق اهدافها القومية - واهداف حلفائها - في استمرار تدمير القوة العراقية، وبغض النظر عن شرعية وضرورة هذا الاستخدام او عن وجود وسائل اخرى بديلة - خلاف القوة المسلحة - لتحقيق هذه الاهداف.

وفي اطار النظام العالمي الجديد، يمكن رصد مؤشرات استخدام القوة العسكرية الاميركية، في النقاط البارزة الآتية:

(١) مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك وانهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي تفرد العملاق الاميركي كقوة عظمى وحيدة على راس العالم، وعوض استخدام هذا الوضع لاستتباب واستقرار الاوضاع السياسية والاستراتيجية في العالم ومناطقه الاقليمية، ترتب على هذا الوضع زيادة الاضطرابات السياسية والاستراتيجية والعسكرية في مناطق متعددة.

(٢) وكانت هذه الاضطرابات نتيجة لاستخدام القوة العظمى الوحيدة في العالم - الولايات المتحدة- لمكيالين في تعاملها مع الامور والازمات. فراينا القرارات السريعة المتسرعة تجاه بعض القضايا التي تهم واشنطن وحلفاءها، مثل تكرار ضرب العراق والتدخل المسلح في الصومال والقرارات البطيئة المترددة والمتعارضة في كثير من الاحيان ازاء بعض القضايا التي لا تهم الولايات المتحدة وبعض حلفائها كعمليات «التطهير العرقي» في البوسنة - الهرسك.

(٣) وقد حمل مثل هذا الاستخدام المطلق للقوة رسائل متعددة ولاطراف متعددة. فالرسالة الموجهة للجمهور الاميركي، تحمل معنى قوة الرئيس، بعد ظهوره بمظهر الضعف في كثير من المواقف وبعد فشل سياساته الاقتصادية - وسياسات اخرى - والتي اعلن تبنيه لها خلال حملته الانتخابية، ورسالة داخلية اخرى موجهة للعسكريين الاميركيين تحمل معنى تسويات الخلافات معهم، خصوصاً بالنسبة الى قضايا مثل: خفض القوة المسلحة الاميركية خصوصاً تلك المنتشرة خارج البلاد والغاء بعض نظم التسليح التي كان من المقرر امدادها بها وقضية خدمة الشواذ في القوات المسلحة.

اما الرسالة الموجهة للحلفاء، في اوروبا واليابان واسيا، فهي تحمل نوعا من الانذار لوقف الحرب الاقتصادية والتجارية والجمركية ضد الولايات المتحدة، خصوصاً بعد وصولها وسيطرتها المباشرة على منابع البترول في الخليج. وتحمل الرسالة الموجهة للاطراف الاقليمية، خصوصاً في منطقة الشرق الاوسط معنى استمرار سيطرة الولايات المتحدة بالقوة على المناطق الاقليمية، خصوصاً اذا تعلق الامر بحليفتها المفضلة: اسرائيل. اما الرسالة الموجهة لكتلة اوروبا الشرقية السابقة فتحمل معنى استمرار قدرة وبقاء الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم من مصلحة دول هذه الكتلة التوجه لها والتعاون معها في كل مجالات ومستويات التعاون وهناك رسائل اخرى كثيرة خلاف ذلك.

(٤) ويعني مثل هذا الاستخدام المطلق للقوة المسلحة ايضا محاولة تامين الامن القومي المطلق للولايات المتحدة، متجاهلة في ذلك الحقيقة التاريخية الاستراتيجية المهمة التي تفيد بانه «لم يسبق لأي دولة على مدى التاريخ ان تمكنت من تحقيق الامن القومي المطلق لها. فالامن المطلق لدولة ما هو عدم امن لدولة - او دول - اخرى»، وحتى لو نجحت الولايات المتحدة في تحقيق ذلك لفترة موقتة، فان دروس التاريخ تفيد بعدم قدرتها على فعل ذلك على المدى المتوسط والبعيد. وقد كان تمدد الامبراطوريات في الماضي خارج قدراتها الفعلية احد اسباب انهيار مقوماتها. ومن جانب اخر، حتى لو ادت الرسائل الاميركية الموجهة للقوى الكبرى الاخرى الى تحقيق نتائج ايجابية انية، الا ان ضرورات الامر الواقع ستؤدي، في مرحلة زمنية ما، الى تحالف هذه القوى الكبرى لمنع الولايات المتحدة عن الاستمرار في هذا السياق الحالي.

(٥) والامر الذي يهمنا في هذا السياق ان التدخلات السياسية والاستراتيجية الاميركية، المستندة الى دعم استخدام القوة المطلق، سيؤدي الى تصلب موقف اسرائيل في استمرار تفردها بالقوة المطلقة في كل المستويات. فعلى المستوى النووي، يستمر الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي في تبني فكرة استمرار تفرد اسرائيل بالقدرة النووية والسعي في شكل دائم ومستمر الى حرمان العرب منها، مع استخدام القوة المسلحة لتنفيذ ذلك اذا لزم الامر. وعلى المستوى الكيماوي، تسعى اسرائيل الى دفع دول المنطقة - بواسطتها او بواسطة الولايات المتحدة - الى التخلص النهائي منها، مع ضرورة ازالة الصواريخ البالستية العربية التي تتصور اسرائيل انها قادرة على حمل الرؤوس النووية والكيماوية. اما على المستوى التقليدي، فتسعى اسرائيل - بمعاونة ودعم وتاييد الولايات المتحدة - الى استمرار تفوقها النوعي، والكمي في بعض الاحيان، في المجال التقليدي على العرب مجتمعين.

وتستحق القضية النووية الاميركية نظرة فاحصة. وتتضمن هذه القضية جانبين: يتعلق الاول بنظرية جديدة للردع ظهرت عقب انتهاء الحرب الباردة وبداية تفكك الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي، اطلق عليها اسم «الردع المنخفض» (MINIMAL DETERRENCE)، ويتعلق الجانب الثاني بالوضع النووي في المسرح الاوروبي. واهمية القضية النووية الاميركية يعود الى انعكاسها على اسرائيل وفي الوقت نفسه في استمرار احتفاظ الولايات المتحدة بقدرات نووية كافية تدعم مكانتها كقوة عظمى وحيدة على راس النظام العالمي الجديد، وتمكنها في الوقت نفسه من استمرار استخدام اداة القوة المسلحة كخط رئيسي من خطوط سياستها الخارجية.

تقول نظرية «الردع المنخفض» باختصار انه «على رغم انتهاء الحرب الباردة وزوال الاخطار الحقيقية الموجهة للعالم الحر وتحول العالم الى نظام جديد، فانه يجب الابقاء على عناصر وادوات

الردع – وفي مقدمها القوة النووية – في حده الادنى، تحسبا لاي تطورات في المستقبل وحفاظا على النظام العالمي الجديد.

وفي تفسير الاستراتيجية يقول مبتكروها: ان هذه المفاهيم تنعكس على الدول التي تمتلك اسلحة نووية، اذ يصبح امامها خياران: اما ان تسعى الى التطبيق الحرفي للاستراتيجية الجديدة باجراء خفوضات مناسبة في ترسانتها النووية على ان يحقق ما يتبقى من هذه الترسانة هدف الاستراتيجية، او ان تستمر في الاحتفاظ بكامل ترسانتها النووية والاحتفاظ بقدرات الردع النووي كاملة، وذلك اذا كانت هذه الترسانة وهذه القدرات هي بالفعل في حدها الادنى الذي يحقق هدف الاستراتيجية. وبالطبع يتفق هذا التفسير الاخير مع مفهوم السلام في الادراك الاسرائيلي الذي يقوم على اساس التفوق الساحق لاسرائيل في كل مستويات التسليح وتفردها في المستوى النووي على كل العرب.

وبالطبع، هناك دوافع سياسية واستراتيجية وراء اتخاذ الولايات المتحدة لهذه الاستراتيجية الامنية الجديدة واهم هذه الدوافع هي:

(١) محاولة اميركية لارساء قواعد النظام الدولي الجديد كما تراه الولايات المتحدة، مع تغير صفة الخصم من قوة عظمى اخرى مساوية – مثل الاتحاد السوفياتي السابق – الى تهديد آخر جديد يتضمن تهديدات «اقليمية» على نمط حرب الخليج الاخيرة وتوابعها في المنطقة ومناطق اخرى. وهي تهديدات لا تحتاج الى استراتيجيات الردع المعروفة من قبل ولكن الى استراتيجيات لـ «الردع المنخفض» تتناسب والخصم الجديد، على الاقل في الوقت الحالي.

(٢) خفض التوتر العالمي والاقليمي ومحاولة ارساء السلام العالمي على اسس اميركية تضمن حرية الحركة الاستراتيجية للولايات المتحدة، خصوصاً بعد تفرد الولايات المتحدة على قمة العالم، وفي الوقت نفسه، اعطاء حرية الحركة السياسية والاستراتيجية لاستخدام القوة التقليدية للولايات المتحدة. وهو ما يتم بالفعل حاليا.

(٣) الرغبة في التركيز على الصراعات الاقليمية والازمات الاقليمية حفاظا على المصالح الاميركية في العالم كله، بدلا من التركيز على المواجهة العالمية التي سقطت الى حد كبير نتيجة لانهيار الشيوعية وانهيار المعسكر الشرقي والاتحاد السوفياتي والتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يشهدها العالم وترغب الولايات المتحدة في استغلالها لمصلحتها.

(٤) تشجيع الدول النووية المتبقية في العالم – عدا اسرائيل – على الدخول في مفاوضات جديدة لاجراء مزيد من الخفض في ترساناتها النووية. ويتعلق الامر في هذا السياق بصفة اساسية، بدول الاتحاد السوفياتي السابق التي ما زالت تمتلك ترسانات نووية كبيرة، استراتيجية وعملياتية، ولا تربطها حاليا اتفاقات دولية موثقة بهذا الشان.

هذا اضافة الى دوافع اخرى، اقتصادية وامنية. وتشمل الدوافع الاقتصادية: تخفيف الاعباء المالية عن كاهل الولايات المتحدة في شكل جذري حيث يشكل الانفاق العسكري عبئا ثقيلا على موازنتها، وحل المشاكل الاقتصادية للولايات المتحدة وزيادة قدرة الولايات المتحدة على المنافسة الخارجية اقتصاديا وفي مجال التجارة الخارجية وتحقيق التوازن بين العملة الاميركية (الدولار) ونظائرها في الدول الصناعية الكبرى. بينما تشمل الدوافع العسكرية والامنية: خفض احتمالات المواجهة النووية في العالم وتحاشي اي احتمالات للهجوم النووي ايا كان مصدره وزيادة قدرات الدفاع الاستراتيجي الذي يعتمد على قدرات نووية استراتيجية دفاعية منخفضة واعادة توجيه الموارد الدفاعية لمصلحة تدعيم بناء القوة العسكرية التقليدية وقوات الانتشار السريع اللازمة لتحقيق الاستراتيجية الامنية الاميركية خارج اراضي الولايات المتحدة، مع الاحتفاظ بقوات كافية للردع النووي الاستراتيجي في حده الادنى.

وقد انعكس هذا الموقف السياسي – الاستراتيجي على الوضع النووي في المسرح الاوروبي. ففي الماضي كان هناك سببان للبناء النووي الاميركي – الغربي في المسرح الاوروبي الاول: ان القوة النووية تعتبر بديلا من التفوق التقليدي الكمي لحلف وارسو. والثاني: استمرار الاحتفاظ بالتوازن النووي بعد وصول الاتحاد السوفياتي الى القدرة على انتاج الاسلحة النووية. وكان القرار الذي اتخذ عقب انتهاء الحرب الباردة وزوال تهديد حلف وارسو، هو استمرار الاحتفاظ بقدرات نووية في المسرح الاوروبي. ولكن هذه المرة ضد الدول غير النووية لاجبارها على السير في الخط المرسوم لها وباستخدام القوة التقليدية اذا لزم الامر. ويمتد هذا المبدأ الى استخدام القوات التقليدية في كل المناطق الاقليمية في العالم. وهو الامر الذي تجسد اخيرا في هذا الاستخدام الانتقائي للقوة التقليدية الاميركية في ازمات عالمية واقليمية تتعلق بمصالح الولايات المتحدة وحلفائها المقربين. وفي هذا الاطار، ياتي الاستخدام الاخير للصواريخ الاستراتيجية الاميركية ضد الاراضي العراقية.

ويشير هذا الاستخدام الاخير الى نمط استخدام الولايات المتحدة للقوة الذي ينعكس بالضرورة على الانماط المحتملة التي تلجأ اليها اسرائيل في استخدام القوة، خصوصاً اذا استمر تفردها في هذا الاطار واسيء تفسير بعض المواقف التي قد تراها اسرائيل – بغير حق – مهددة لامنها ووجودها. وهنا مربط الفرس.

● **الاستراتيجيات المواكبة:**

وقد نتج من هذه المتغيرات التي اعادت مهمات القوة العظمى العالمية وابراز دور القوة العظمى الاقليمية، بعض المؤشرات الاستراتيجية التي يعتبر من اهمها الآتي:

(١) بناء على معاهدة الاسلحة التقليدية في اوروبا، وخفض نظم التسليح الخاصة بحلف

النظام العالمى الجديد بلطجة غير دائمة .. !!

مازال النظام العالمى الجديد ماضيا فى طريق الانتحار فى تقدير كثير من المراقبين السياسيين .. اذ ان السياسة التى يتبعها منذ انتهاء انقسام العالم الى معسكرين تؤدى الى صدام حتمى بينه وبين قوى الاعداء التى يخلقها كل يوم ويدفعها الى الاتحاد ضده .. وهى عملية تاريخية ستجرى ببطء شديد .. ولكنها حتما ستحدث طالما استمر هذا النظام سادرا فى غيه كما يقولون .

ان اسلوب القطب الاوحد (امريكا) فى مواجهة مشاكل اليوم هو نوع من بعث الأسلوب الاستعمارى القديم الذى كان يمارسه فى القرنين ١٨ و ١٩ ومنتصف القرن العشرين .

بقلم ؟
عبدالستار الطويلة

اخر هذه الاساليب هو موقفها من كوريا الشمالية . ان هذا البلد الصغير وقد راى نفسه محاطا بالاعداء من كل ناحية فى وقت ضعف شان حليفته الاساسية وهى الصين .. لذلك لوح بانه لن ينضم الى اتفاقية الحد من انتشار الاسلحة الذرية الا اذا سحبت امريكا اسلحتها الذرية من كوريا الجنوبية .. وهو لاينسى طبعا ذكرى حرب كوريا ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣ عندما جاءت جيوش امريكا تحت علم الامم المتحدة وظلت تحارب ذلك البلد الصغير وتخرب كل مابناه وتاسر مئات الالوف من ابنائه فى معسكرات رهيبة .. مثل معسكر « كوجى » اى طبقت شهرته الافاق ايامها .

وموقف كوريا الشمالية هذا هو محاولة للمساومة لتامين نفسها من خطر عدوان كوريا الجنوبية او امريكا فهي تعتبر الآن الشاة السوداء وسط القطيع الابيض .. بمعنى لماذا تتمسك بنظامها الاشتراكي هى وكوبا رغم انهيار الاشتراكية واستسلامها عالميا .

ورغم انه من المحتم ان تفكك نظام كوريا الشمالية الاشتراكية هذا بحكم فشل ذلك النظام .. الا ان هذه عملية داخلية مردها الى الشعب الكورى نفسه .. لكن الامريكيين يتعجلون بعد ان انفردوا بالسيطرة العالية الاحداث فيضغطون على كوريا الشمالية .. واخر مافعلوه مستغلين ذريعة رفضها للانضمام الى معاهدة انتشار الاسلحة الذرية هو تهديدها بالمحو من الوجود

فى نفس الوقت الذى ترفض فيه اسرائيل وجنوب افريقيا الانضمام للمعاهدة المذكورة بل تملك اسرائيل اكثر من مائة قنبلة ذرية فعلا باعتراف المصادر الاسرائيلية والفرنسية نفسها .

وهذا طبعا كيل بمكيالين وتسخير القوة للبطش بمعنى يراد البطش به دون اى قاعدة او قانون او قيم !

خذ عندك ايضا ماحدث فى الصومال .. طائرات الهيلكوبتر تقذف المدنيين بصواريخ تاو تنهال فوق رءوسهم فيموت العشرات ويجرح المئات من ابناء الشعب وكانما لاتكفيهم مأساة جوعهم .. فيسقط عليهم حجارة من جهنم تنهى حياتهم .

وهذا تحت علم الامم المتحدة بحجج مضحكة .. مرة بسبب اعتداء قوات من يسمى بالجنرال عيديد على قوات الامم المتحدة .. ومرة بسبب الاخلال بالامن .. ولاول مرة تستخدم قوات الامم المتحدة فى القيام بمهمة شرطة لقمع مظاهرات واحتجاجات جماهيرية فى بلدنا .. اى ان الولايات المتحدة حولت القوات الدولية الى قوات تابعة للمباحث الفيدرالية الامريكية .

... ن فاضح ايضا .


المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٢

الاطلسي في المسرح، تم ارسال جزء كبير من هذه الاسلحة الى بعض الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة، كان على راسها اسرائيل. وهو الامر الذي يؤثر مباشرة في التوازن العسكري في المنطقة ويؤدي الى بعض النتائج الاستراتيجية الاخرى.

(٢) وعلى رغم كل اتفاقات خفض التسلح النووي الاستراتيجي والعملياتي، ما زال الموقف النووي في الشرق الاوسط كما هو، بل ازدادت خطورة الاسلحة النووية ليس نتيجة بقائها كما هي وحسب بل ايضا لتزايدها وعدم خضوع الدول النووية في المنطقة - اسرائيل - لاي نوع من التنسيق الدولي والاقليمي.

(٣) اضافة الى اسرائيل، فان بعض القوى الاقليمية الاخرى في الشرق الاوسط، مثل ايران، تسعى الى زيادة قوتها المسلحة على كل المستويات بما في ذلك المستوى النووي. وقد خصصت ايران، على سبيل المثال، موازنة للانفاق العسكري تبلغ بليوني دولار سنويا وذلك لمدة خمسة اعوام. وهو الامر الذي يزيد من حدة سباق التسلح في المنطقة مرة اخرى.

(٤) تركيز القوى الكبرى والعظمى، خصوصاً الولايات المتحدة، على انشاء وتدريب قوات للانتشار السريع لتحقيق الاهداف والمهمات الاستراتيجية المطلوبة لمصلحة تامين غايات واهداف الامن القومي لهذه القوى وحلفائها.

(٥) وفي اطار ذلك، تحاول الولايات المتحدة والدول الاوروبية اعادة هيكلة قوات حلف الاطلسي في شكل جديد يقود الى قوات اقل عددا لكنها ليست بالضرورة اقل كفاءة، مع تحديد مهمات اخرى لقوات الحلف لا تكون بالضرورة داخل المسرح الاوروبي فقط وهو موضوع الخلاف المزمن القديم بين الولايات المتحدة وحلفائها على الجانب الآخر للاطلسي والذي حسمته الولايات المتحدة لمصلحتها اخيرا في اطار النظام الدولي الجديد.

(٦) والاشكالية الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة في هذا السياق، هي كيفية نقل هذه الافكار والمبادئ الخاصة باوروبا الى مناطق اقليمية اخرى ومنطقة الشرق الاوسط خصوصا، وايضا كيفية الوصول الى طرق واليات جديدة يمكن ان تحقق الولايات المتحدة عن طريقها مصالحها القومية ومصالح حلفائها الذين تاتي اسرائيل على راسهم.

وفي اطار ذلك كله، تدفع الولايات المتحدة - وبكل قوتها - مفاوضات السلام بين العرب واسرائيل، وذلك وفق تصورها لشكل ودور القوة العظمى العالمية والقوة العظمى الاقليمية التي تحافظ على مصالحها في المناطق الاقليمية. فهل هناك صورة اوضح من ذلك للعرب لكي يتنبهوا للاخطار الجسيمة التي تواجههم؟ وهل نحن في حاجة الى نكبة جديدة لكي نتفق، على الاقل عند الحد الادنى من الاتفاق، على الاهداف والمصالح القومية؟

• رئيس الوحدة الاستراتيجية والعسكرية في المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط في القاهرة.



المصدر : الحياة المصرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٣

فقوات الصرب المسلحة تواصل قتل المسلمين فى البوسنة يوميا .. والقوات الاسرائيلية تواصل ابادة الشعب الفلسطينى فى الارض المحتلة .. بل ان اسرائيل تعد لشن هجوم على جنوب لبنان وتعلن عن هذا جهارا نهارا بل تعلن انها تنوى مواصلة الهجوم حتى لو اصطدمت بسوريا اذ تتهمها انها السبب فى وجود المقاومة فى جنوب لبنان .. وكان وجود الاحتلال الاسرائيلى نفسه لايخلق مقاومة ضده !

فى نفس الوقت تعلن كل ابواق الاعلام الامريكية عن استعداد امريكا لشن ضربات جديدة ضد العراق .. لحجج لم ير العالم مثلها طوال تاريخه .. هى من نوع « لقد عكر على ابوك الماء منذ سنوات قبل ولادتك » .

مثل رفض السماح بتفتيش هذا المكان او ذاك او رفض التصوير الدائم لهذا المصنع او ذاك الموقع .. او تشميعه بالشمع الاحمر .. والعراقيون يقولون ان هذه سابقة خطيرة اذ يمكن تشميع مايراه الامريكيون من مصانع مدنية يزعمون انها تعمل من اجل المجهود الحربى .

المهم ان هذه المسائل تحتاج الى مداولات ومناقشات طويلة .. كما درج العالم على التصرف فى امور كهذه .. لكنا نرى الامريكيين يتعجلون الامور ويتبعون المثل المصرى العامى « اوام .. اوام » وفى ايام يامرون .. واذا لم ينفذ الامر .. يامرون بالضرب .. ويموت العشرات .. وتتهدم ثروات تكلف عشرات ومئات الملايين .

خذ عندك اخر تعليق لذلك النظام العالمى الظالم .. وهو التهديد مرة اخرى بتشديد الحصار على ليبيا اى بمنع بيعها للبترول .. اى بجوع الشعب وبخرب الاقتصاد الليبى .. من اجل ماذا ؟ اتهام وتقارير اجهزة بوليسية ومخابراتية .

فى وقت توجد تقارير على مسئولية المخابرات الامريكية ورئيس امريكى سابق (جونسون) وظهرت افلام سينمائية عن اغتيال جون كنيدى رئيس امريكا .. وعن جرائم اغتيال ونسف نظمت بتعاون امريكى مافياوى .. ولاعقاب .

هذه المسائل جميعا تخلق رفضا فى ضمير شعوب العالم .. واستمرارها سيحدث تغير فى رد الفعل .. من رفض الى تذمر .. الى تمرد .. الى تكتل .. الى اجتذاب للشعب الامريكى وشعوب الغرب جميعا .. ضمن هذا الطغيان والفتونة اى البلطجة العالمية .

